

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّافِعِي

عصر أسما عيل

الجزء الثاني



دار المعارف

عصر النهضة

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الطبعة الأولى

يشتمل على ختام الكلام عن عصر إسماعيل

الطبعة الرابعة

الفصل العاشر

أعمال العمران

بدل الخديوي إسماعيل جهوداً كبيرة في إقامة أعمال العمران التي عادت على البلاد بالترابا
الجمعة . ولقد ذكرنا في الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والحرية
التي تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى في عبادين الري
والزراعة والصناعة وتعمير المدن .

منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همته العمل على إنعاش ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ،
فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وإحياء موات الأراضي
المقابلة للزراعة .

الترع

نشأ كثيراً من الترع في الوجه البحري والوجه القبلي ، وبلغ عدده ما حفر أو أصلح في عهده
نحو ١١٢ (اثنى عشرة ومائة) ترعة^(١) ، وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية .

(١) مصر كما هي Egypt as it is المستر ماك كون Mac Coun ١٩٤٦ .

الترعة الإبراهيمية

هي أعظم الترعة التي أنشئت في عهد إسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الري في هذه قاطبة . تأخذ مياهها من النيل عند أسيرط ، وتنتهي عند (أشمنت) بمديرية بني سويف . ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلومترات ^(٢) ، وهذا يدل على عظم شأنها واتساع مداها . وهي تروى مديريات أسيرط والمنيا وبني سويف ^(٣) .

ويرجع الفضل في وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصري الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشاً لخدمة الوجه القبلي ، وقد بدأ بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل في حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة (المونة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أي أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ، وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذي وضعه ، ولما انتقل في خلال العمل إلى الوجه البحري خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذي تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان في عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول له من النيل وصار يستمد ماءه منها عند « قناطر التقسيم » المقامة عليها ، وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « القشن » المستجدة ، واستمدنا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلي من أسيرط إلى بني سويف ، إذ زاد خصيبها وتحول الري فيها من ري الحياض إلى نظام الري الصلي . وانتعت فيها زراعة قصب السكر والقطن .

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهي : « قناطر التقسيم » بديروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر المنيا ، ومطاي ، ومغاغة ، وبيا .

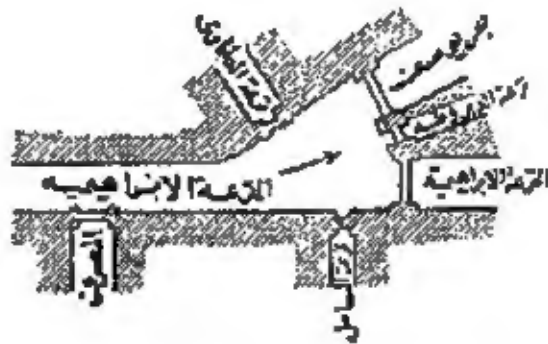
(٢) المخطط الترفيقي ج ١٩ ص ٩١٤ .

(٣) هامش الطبعة الثانية - بفضل هذه الترعة تحول نظام الري في المديريات المذكورة من ري الحياض إلى الري الصلي . فتوافرت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، وغت الصناعات النسيجية بالقصب .



خريطة التربة الإبراهيمية
المنشأة في عهد إسماعيل

وأعظمها شأناً « قناطر التقسيم » التي أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من م.
الترعة . وهي مجموعة قناطر عدة ، متصلة ببعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسي بديع .
تفرع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهالك بيان هذه القناطر : قنطرة
ترعة نندجلاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة الترعة
الإبراهيمية . وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل
للتخفيف .



قناطر التقسيم بديروط ، أنشئت سنة ١٨٧١ .

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الري في الدنيا ، وهي من تصميم المهندس الكبير
يهجت باشا ، وتتأوب بناءها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ، ومن المهندسين الذين
كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم ، رجب
بك سري ، أحمد بك سعيد ، علي بك برهان ، محمد بك فهمي ، حسن بك وصفي . وكان
ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م ونماها سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ) . وقد نظم الشراء المقصائد
تاريخاً لهذا العمل العمراني الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد علي أبو النصر المخلوطي أحد
شراء ذلك العصر :

أحييت	عجايبات	الخديوي	ملكه	قها	بطالم	سعدده	التنظيم
وأفاد	بحر النيل	حسن	نصرف	حق	ارتوى	بالراحة	الإقليم
وراد	ثروته	فأحكم	ترعة	أبدى	علي	عتوانها	إبراهيم
وحي	بديروط	القناطر	مورداً	تقسيمها	قد	زانه	التصميم
فكأنها	جيل	بديروته	بدت	آثار	مصر	سعادته	وقدم

ويوم (إسماعيل) بعد (سلامة) وافي (بهبقة) شكاه (الأمير) فملك (إسماعيل) في إنشائه فضل يدوم لمرور الزمن عمت منافعها قلت مؤرخاً إن القناطر معها المدة سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

وكانت هذه القناطر ولم تزح محل إعجاب من شاهدوها من المهامسة المطيعة والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسي مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، نهوا إغواء دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية في العلم والزمان . وقد شاهدها المستر (فولر) المهندس الإنجليزي في ذلك العهد ، وقال عنها ما معناه : حسن بالسياح الذين يحثون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهي ترعة الإبراهيمية وقناطرها .

الترعة الإسماعيلية

هي الترعة التي تبدأ من النيل بحوار قصر النيل (الآن بحوار شبرا) وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تنفرج إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بوسعيد ، وطول هذه الترعة ١٢٩ كيلومتر (تسعة وعشرون ومائة كيلومتر) من لها إلى نفشة ، و ٨٩ كيلومتر من نفشة إلى السويس (١) ، وقد احتضرت شركة قناة السويس جزءاً منها وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينها كما ينا ذلك في الفصل الرابع (ص ٩٩ ج ١ الطبعة الأولى) .

وهذه الترعة تروى بمديرتي القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس .

(١) من كتاب تحفة المحدثين إسماعيل لصمد وادي النيل (الترعة الإبراهيمية) ص ١٠١ ج ١ ، الطبعة الأولى سنة ١٩٠٠ .
(٢) المخطط المرفقة ج ١٩ ص ١٢ .

الترع الأخرى

ومن أهمهم - الرى فى ذلك العهد بإصلاح رباح للوقفة التى أنشئ فى عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره ونصبه . وساء قنطرة ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والعمالين . وتم حفره من النظم إلى التفتاح ببحر شين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) فى مدة ستين يوماً^(٦٦) . وقد تم حفره تحولات منابع جميع الترع التى كانت تأخذ مياهها من النيل : فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور . وصار أهم مصدر للرى فى مديرية الوقفة والمقربة .

وفى سنة ١٨٧٠ أصححت طلمبات العطف وزيدت قوتها ، فصارت مقدورها تغذية ترعة المحمودية يومياً بمائتة ألف متر مكعب من المياه^(٦٧) .

وأنشئت فرع فاطورة ، والمكاسر ، وجناية السكة الحديد ، وجناية أنى كبير ، والمصلوبى (بالشرقية) .

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتغلبد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة) .

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالسرسلوية ، وخليج عشا ، والنسبية ، والمقوانية ، وترعة اللعالب ، وترعة قطور ، وترعة سيطاس ، وجناية القرشية ، وبحر دهميش ، وترعة قزى أضا ، وترعة الألى ، وترعة الساحل ، وترعة الخف ، وترعة بحيم ، وترعة قريسا . والعطف ، والحضارات ، وترعة حسن ، وميت حنف الخابخ (وجميع هذه الترع بالمقربة والغربية) .

وترعة القوطية ، والمقيلة ، ومصرف العموم (بالقليوبية) .

وترعة مصفى أفندى . وبحر الرمل (بالشرقية) .

ووسعت ترعة الساحل^(٦٨) بالنداهلية ، وجرى امتدادها إلى الميوية . وأعيد حفر ترعة

(٦٦) حط ج ١٩ ص ٢

(٦٧) كتاب الرى فى مصر ص ١٢٥

(٦٨) فى أنشأه سلامة . كما تقدم ياد ذلك بالمصحة ٢٦٩ من الجزء الأول (الطبعة الأولى) . وصارت الآن (الرياح شوية) .

الهندية ، والصاغورية . وبجعلت كلتا صيفيه ، ووسعت ترعة أم سليم ، وصار تعميقها وتوصيلها بالبحر الصغير . فم منها النفع الكثير .

ومن الترع التي جعلت صيفية بالدقهلية . ترعة جصه ، والدخارة ، ومصرق المقدام . وترعة الأفندية ، والحزان الجديد ، وترعة معاند ، والبزاريق ، وبحر طاح ، وميت سويد ، وميت بعشي .

وكانت العناية مبذورة لتطهير الترع في مختلف المديرات .

القناطر

وأُنشئ من قناطر الترع والرياحلت ٤٢٦ قصرة ، منها ١٥٠ في الوجه القبلي و ٢٧٦ في الوجه البحري^(٩) وعنت الحكومة بالمحافظة على جود النيل والترع .

إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل في بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧^(١٠) بسبب ضغط المياه ، فوجه إسماعيل عنايته إلى ملاقاته هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل للهندسين في عصره ، وهم : موجيل بك (وكان قد غادر مصر إلى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الإنجليزي ، وأُنجز هذا الإصلاح في عهد إسماعيل .

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

ونقرر إنشاء مجالس الأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحري وثلاثة بمجالس في مصر الوسطى والوجه القبلي^(١١) ، وانغرض منها البحث في الوسائل

(٩) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤ .

(١٠) لبنان باشا - مذكرات عن أهم أعمال اللجنة العامة في مصر ص ١٧١ .

(١١) نظر لائحة هذه المجالس في المراسم الإدارية والقضاء لتبليغ جلاء ج ٤ ص ١٣ طبعة سنة ١٨٩٢ .

الكفيلة بتحسين الزراعة وإغنائها وتوزيع مياه الري ، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب .

وأنشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس نقشب الزراعة .

التوسع في زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع في زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تضره زراعته على البلاد وقتئذ من الأرباح العظيمة ، وجلب من أوروبا العدد الوفير من آلات الري لتوفير المياه وتحسين طرق الري ، وأمدت الحكومة المزارعين باليدور التي يحتاجون إليها ، وازداد الناتج من القطن في ذلك العهد كما سيأتي بيانه بالفصل الخامس عشر .

وجه الخديو همه إلى الإكثار من زرع قصب السكر ، وخاصة في أملاكه بالوجه القبلى ، وازدادت عنايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، لرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معامله الكبيرة ، ولكى يجد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن .

زيادة مساحة الأقطان المزروعة

كان لأعمال الممران التي قام بها إسماعيل في ميادين الزراعة فضل كبير في إزدياد مساحة الأقطان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في أواخر عهد محمد علي ٣,٨٥٦,٠٠٠ فدان^(١٢) ، فبلغت في أواخر عهد إسماعيل ٤,٨٦٠,٠٠٠ فدان^(١٣) . أى

(١٢) إحصاء كوتوك بك في كتابه (لغة عامة إلى مصر) ج ١٢ ص ٢٦١ (من الأصل الفرنسي)

(١٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها الذي قدمت عن حالة مصر المالية في أبريل سنة ١٨٧٩ والنشر في الكتاب

الأساس (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩) ص ٢٢٢ .

أنها زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، وبشكل في هذا الإحصاء مازاد من الأطنان في عهد سعيد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الأول من ١٩٢٤^(١٢) ، (الطبعة الأولى).

منشآت الصناعة

معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلي^(١٣) ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطنان لزراعة القصب ، وتمتدحت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملاً أنشئت في المدن الآتية :

في مديرية بني سويف

معمل بيا

في مديرية المنيا

معامل القشن . مذاغة . أبا الوقف . محلاى . المنيا . أبو قرقاصى . الشيخ فضل . سمالوط .
بني مزار .

في مديرية أسيوط

الروضة .

(١٢) جاء في مجلة المشرق التي نلت بمجلس شورى النواب في يناير سنة ١٨٦٩ أن ماسار إصلاحه وزراعت في عهد مدير إسماعيل شامية تلك السنة بلغ ٣٤٧.٤٥٨ فدان كما سيبي . بيانه بالتفصيل الذي حضر . وجاء في تقرير لجنة وكيف الإنجليزية التي سورد الكلام عنها أن مساحة الأطنان المزروعة في عهد سعيد باشا ٥٦٠.٠٠٠ فدان ، أي أن زيادتها في عهد إسماعيل بلغت ١٨.٤ في المائة (من ٣٩١ كتاب مصر كما هي الحال الآن) .

(١٣) هامش الصفحة الثانية - ذكرنا في كتاب عصر محمد علي (من ٦٥ من الطبعة الأولى و ١٦٠ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد علي ثلاثة معامل للسكر في الوجه القبلي ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تقو على مزاحمة السكر المكرر الواردة من معامل أوروبا لجودته ورخص أسعاره .

في ملجيرة قما

الضبيعية . أرميت . المطاعنة .

في مديرية الفيوم

مدرس . أبوكساه . وكان بأبوكساه مصنفان مصنع (أبوكساه) ومصنع (الدودة) . وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أي ملكاً خاصاً للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحاً كبيراً ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة الغفقات والارتباك المالي ، وسوء الإدارة . وبذل إسماعيل في إقامة هذه المعامل أموالاً طائلة استوف معظمها من القروض . وحسب العلامة علي باشا مبارك بعض هذه المعامل المناسبة كلامه عن البلاد القائمة بها ، وإنا نأفلون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبيعية^(١٦) بمركز توحي (الآن بمركز الأقصر) ، قال : « في الضبيعية للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصباً ، وتسمى بالوابورات ، وبها فاوريقة فرساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معسولة هناك ، وشغلها دائماً ليلاً ونهاراً ، كبقاق الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات واغنائن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين قداناً ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكور فوق ثمانمائة قنطار مسكراً حياً ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار ألقاحاً ، وينقل منها المصل نحمة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبرنو ، وقد عملت تجربة القدان من هذا التفتيش ، فوجد متحصلة من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطاراً ، ثم إن الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر .

(١٦) المخطط الترفيقي ج ١٤ ص ٢٧ .

معامل التسيج

وعاد نشط إلى معمل نظرايش شوه . ومعامل التسيج بها . وهما منشآت من عهد محمد علي .
وأنشئ مصنعان لعمل الخوخ . أحدهما بيولاني . والثاني بشبرا . وكذا يصنعان لأجواح التي تنزم جنود البحر والبحر .

معامل الطوب والدباغة والزجاج والورق

وأنشئ معمل لضرب الطوب في قلوب . ومصنع لديج الجلود بالإسكندرية . ومعامل للزجاج . ومعمل للورق في بولاق وهو الذي أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٥١ ج ١ طبعة ثانية) .

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن كانت مختلة في أواخر عهد سعيد ، وبلى إسماعيل جهدا كبيرا في مد السكك الحديدية في أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعون ومائتي ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل وخمسة وعشرين وثلاث مائة ميل ^(١٧) .
ويحسب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية : يبلغ طول السكك الحديدية التي أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقدرت المئمة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣.٢٠٠.٠٠٠ جنيه ونيف ، ويقع ابل ١١.٠٠٠ جنيه ^(١٨) .

(١٧) ملقط التبرنية ج ٧ ص ٨٧

(١٨) تقرير مة كيف لملقط الشرر ذيل الكتاب (مصر كمال) ملك مكتوب ص ٣٩١ و ١٠٤١ .

المسلة التي أنشئ بها	طوله بالكيلو متر	نقط
١٨٦٦	٣١	من قتيوبه إلى بنه
١٨٦٥	٧	من القاهرة إلى سراي القبة
١٨٦٥	١٣	من القاهرة إلى اعصه
١٨٦٥	٤	نقط انجبال الأحمر
١٨٧٠	١٦	من المكسي إلى محجر الدخيلة
١٨٧٦	٦٦	من سيدي جابر إلى وشيد
١٨٧٦	٣	من المعصورة إلى أبي قور
١٨٦٥	١٠	من قلوب إلى القناطر الخيرية
١٨٦٦	٢٨	من شين الكوم إلى طنطا
١٨٦٥	٥٢	من محلة روح إلى دسوق
١٨٦٨	٧٨	من الزقازيق إلى الإسماعيلية
١٨٦٨	٩١	من نفيسة إلى السويس
١٨٧٠	٣٧	من الزقازيق إلى بنها
١٨٦٥	٦٣	من قلوب إلى الزقازيق
١٨٦٥	٧٠	من الزقازيق إلى المنصورة
١٨٦٩	٣٤	من أبو كبير إلى العاخذة
١٨٦٣	١٧	من منود إلى طنطا
١٨٦٩	٦٦	من طنطا إلى دمياط
١٨٧٦	١٤	من محلة روح إلى طنطا
١٨٧٥	١٧	من قلين إلى كفر الشيخ
١٨٦٥	٣٢	من محلة روح إلى زفتى
١٨٧٢	٤	من بولاق الدكرور إلى شين
١٨٧٢	١١٦	من شين إلى اتباني بنيارود
١٨٦٧	٢٣٨	من بولاق الدكرور إلى المنيا
١٨٧٠	٤٨	من المنيا إلى ملوى

وهذا بيان أهم الخطوط التي أنشئت في ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلومتر^{١٩١}.

الخطوط التي أنشئت في عهد عباس وسعيد

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من القنطرة (الإسكندرية)		
إلى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات إلى طنطا	١٨٥٥	١٨
من طنطا إلى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة إلى السويس وأسمأ	١٨٥٨	(تم أتمى سنة ١٨٦٩ بعد إنشاء خط مصر - الإسماعيلية - السويس)
من طنطا إلى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨
من القاهرة إلى قليب	١٨٦١	١٤
من ينبا إلى ميت بره	١٨٦١	١٠
من ينبا إلى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا إلى محلة روح	١٨٥٧	١٤
من محلة روح إلى سمند	١٨٥٩	٢١

الخطوط التي أنشئت في عهد إسماعيل

من دمهور إلى القنطرة	١٨٦٤	٦٤
من ينبا إلى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات إلى دمهور	١٨٦٥	٤٣

(١٩) من مدتهو قطعة السكك الحديدية قدمت لوزير الملاحة الذي سنة ١٩٢٩

المسلة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر	المسلة
٤٥٥	٢	من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها
٢٤٢	١	من القاهرة إلى السويس بطريق بنها
١٥٤	٢	من القاهرة إلى المنصورة بطريق قليوب
١٤٤ ^(١)	٤	من القاهرة إلى السويس رأساً
١٤	٢	من بنها إلى مريوط ميت بره
١٩٧	٢	من بنها إلى نرقازيق فالسويس
١١٥	٢	من طنطا إلى طحطا فدمياط
٥٣	٢	من طنطا إلى زفتى
٧٤	٢	من طنطا إلى دسوق
٣٠	٢	من طنطا إلى شبراخيت الكوم
٧٤	١	من الإسماعيلية إلى بورسعيد
٤١	١	من القنطرة إلى بورسعيد
٩٠	٢	من دمهور إلى العطف ورشيد
٢٧٦	٢	من القاهرة إلى المنيا
١٤٤	٢	من المنيا إلى أسيوط
٢٢٥	٢	من أسيوط إلى قنا
٢٥٧	٢	من قنا إلى أسوان
١٨٨	٢	من قنا إلى القصير
٣٣٧	٢	من أسوان إلى وادي حلفا

هذا عدد خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها.

ويبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ . ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان .
 وتأسست الشركة الإنجليزية الشرقية في عهده خطاً تلغرافياً بحرياً من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطاً آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فلندن ، ويتصل بخط

(٢٢) هذه العلامة = يدل على أن الخط مشأ من عهد سعيد باشا .

الحظ	المسافة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٧
توصيلة معمل يا	١٨٧٠	١
توصيلة المنيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواصلة إلى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى أبوكسا	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحة إلى محطة القباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ،
وتخصصت محطة القباري من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة إلى الميناء .
ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلو مترا كما تقدم بيانه
(ص ١٦٢ ج ١ الطبعة الأولى) .

التلغرافات

وعملت الخطوط التلغرافية التي بدئ بإنشائها في عهد سعيد باشا ، وتألفت منها شبكة
متدة القروح بين مختلف البلدان ، وامتدت أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين
المدن المهمة في الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١) .
ويبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول
أسلاكها ١١,٩٥٩ كم^(٢٠) .
وهناك أهم هذه الخطوط في مصر .

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلومتر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣ = (٢١)
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠
من القاهرة إلى قلوب والقناطر الخيرية	٧	٢٨

(٢٠) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٣٧ ص ١٨٥ .

(٢١) هذه العلامة ، تلك على أن الخط منشأ من عهد سعيد باشا .

سوق الأقصى وأستراليا ، فاتصلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذي أنشأته حكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الآستانة .

البريد

استمر البريد في عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التي كانت متبعة في عصر محمد علي . فكان يعمل برّاً على يد السعاة ويخراً على ظهر السفن في النيل (انظر عصر محمد علي ص ٥٦٧ الطبعة الأولى) .

وكان للجانبايات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة . يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى المير موسى Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا .

فاعتزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشترى إدارة البريد التي أنشأها المير موسى ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى المير موسى مديراً لها ، بعد أن أتم عليه بقلب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر .

واعترض موسى بلده العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه الميركلبار Caillard الإنجليزي وأتم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليار باشا المسمى باسمه الشارع الذي به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية (نقلت إلى القاهرة) .

وقد نظمت إدارة البريد وأنشئت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاصم ، وبلغ عددها في عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة ومائتي مكتب) .

المتحف المصري

تقدم القول في كتاب « عصر محمد علي » (ص ٤٦٢) أن محمد علي أمر بجمع حرج الآثار القديمة من مصر ، وبالحفاظ عليها ، وأنشاء داراً للآثار يجمعها الأزبكية بمنزل الدفردار . وحسب إلى ذلك أن هذا الأمر لم يجمع به السرقة والنهب أن نمتد إلى الآثار والعباديات

القديمة . فكان الإفريج يهبون منها ما تصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من يدائع الآثار المصرية من تزدان به الآن متحف أوروبا .

وكانت الحكومة ذاتها . وخاصة في عهد عباس الأول . تهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعلماء من الأجانب بغير حساب . حتى تقصّعت مجموعة العاديات التي جمعت في دار الآثار . فأمر عباس بنقلها إلى القلعة ، فنقلت إليها .

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدون ماكسميليان النمساوي زائراً ، فأعجبه تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها العنة أو التاريخية . ولا يشعر بواجب المحافظة عليها . فوهبها بزيادة كلفتها ، ولم يتورع عن التفریط في تلك الكنوز القومية الثمينة .

وفي غضون هذه المآسى جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير في الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسي السيور « مارييت » Mariette الذي اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا .

جاء السيور مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، مولداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فعكف على التنقيب عن آثار سفاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدفن المعجول (السرايوم) ، وكان يعمل في التنقيب منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات والمخطوطات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جعله سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك يسمى للسيور فرديناند دلسيس مديرين سعيد الحميم ، وقد بذل مارييت جهوداً موفقة في التنقيب عن العاديات والآثار وظلت إلى مخارن أعدت لها ببولاق .

ولما مات سعيد بنى مارييت من إسماعيل نعيماً كبيراً ، فأمره الخديوي بإصلاح مخازن ببولاق وتوسيعها ، وافتتحها في حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات في تقدم مستمر بفضل مناصرة مارييت ومؤازرة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه . وبنى مارييت متaire على معهد متحف الآثار حتى توفى سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجزيرة سنة ١٨٩١ . ثم إلى مكانه الحالي ببحار قصر النيل سنة ١٩٠٢ . ودقق جثمان مارييت باشا في تاروس بمدخل المتحف .

دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإيفاد المشروع إلى سبوترانس بك (باشا) كبير مهندسي الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً في المساجد من آثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق في عهد إسماعيل وإنما أخذ في عهد توفيق باشا .

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه (دار الرصد) بالمباشرة وعهد برأسها إلى إسماعيل بك (باشا) الفلكي العالم المشهور الذي تقسم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٦٨) .

مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاهما السيد دى ريني بك ، ثم عهد برأسها إلى المهندس الإيطالي للسير امتشي Amici ولها إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم يتخذ إلا في أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ١ مايو سنة ١٨٨٢

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) في أواخر عهد إسماعيل ، وهي من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السيد كلفين والسيد كليجور ، ثم أسندت إدارتها في أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري .

الأعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل . وشاركه في هذه العناية نوابه الأطباء في مصر وأعضاء مجلس شورى النواب . فقد وجهوا منهم جمبعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان لإدارة الصحة فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة . وخاصة وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ . وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر .

وأنشئت مستشفيات عدة . وهاك بيان المستشفيات التي كانت موجودة بمصر والسودان في ذلك العهد : (١٣)

عدد الأسرة	المستشفيات
١١٥٣	القاهرة - المستشفى الأميري
١٥١	القاهرة - المستشفى الأوروبي (١١)
٣٥٠	الإسكندرية - المستشفى الأميري
١٥١	الإسكندرية - المستشفى الأوروبي (١٢)
٦٠	الإسكندرية - المستشفى اليوناني (١٣)
٨٠	الإسكندرية - مستشفى الدياكونيس (١٤)
٥١	رشيد
٤٥	بورسعيد
٣٤	الإسماعيلية
٤٠	السويس : المستشفى الأميري
٥٠	السويس : المستشفى الأوروبي (١٥)
٢٥	القاهرة
٤٠	سراكن

(١٣) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ من ٢٣٤
(١٤) ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، مستشفيات أوروبا

عدد الأسرة	المشتقات
٤١	مصوغ
٥٠	دمشوز
١٥	الطف
٣٠	طنطا
٢٥	الحقة الكبرى
٢٥	شين الكوم
٥٥	الزقازيق
٥١	المصورة
٢٥	بها
٢٥	الجيزة
٣٠	النقاطر الحفيرة
٥٠	بني صوف
١٠	القيوم
٣١	أسوط
٢٥	سوماج
٢٥	قنا
٢٥	إمنا
١٥	دقله
٣٨	كلا
٣٢٠	بربر
٢٥	الأبيض (كروغان)
٦٠	منار
٧٠	الخرطوم

عمران المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالاً إلى علوم الهندسة . ومن هنا انجذبت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية .

في القاهرة

فن أعماله في القاهرة إزالة تلال الأثرية التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد علي وإبراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشوارع الضجالة الجديد ، وشارع كلوت بك ، وشارع محمد علي ، وشارع عبدالعزیز ، وشارع عابدين . وأنشأ أحياء بأكملها ، كحي الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بعد أن أنشأ بها قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجزيرة (١٢٩) .

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة لفصل كبير في توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتدبير الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضي والمباني وازدهار العمران .

وأهم الأحياء التي أنشأها حي (الإسماعيلية) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الأمر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضي خربة تحتوي على كثر من الأثرية ومرك للمياه . وأراضي سباخ ، فخططها وأنشأ فيها الشوارع والمخارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدهشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت بها أعمدة المصابيح لإتارتها بقار الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك « من أبهج أنخطاط القاهرة

(٢٩) ملحق الطبعة الثانية - وقد بقي منها الآن سداق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ سداق الجزيرة التي بقي منها الآن سداق المرحور والأسماء .

وأعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان» (٣١).

وبني مسرح الكوميدي ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تسيقاً جميلاً .
وأشأ كوبرى قصر النيل الجديد ليصل الجزيرة بمصر ، وتم إنشاؤه على يد شركة هند لين
Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨,٠٠٠ جنيه ، والكوبرى المسمى
الكوبرى الإنجليزى أو كوبرى البحر الأعشى (كوبرى الجلاء الآن) لوصول الجزيرة بالجزيرة .
وقامت بإنشائه شركة إنجليزية وتكلف ٤٠,٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢ .
وردم بركة الخراطى وأشأ بها الشوارع للسكنية .

وأشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالحجارة . وكان إنشاؤه سنة ١٨٦٩
لمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجيى مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس .
ومد أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة فى البيوت بعد أن كان يحملها
انقاعون فى القرب .

وعنى بتعميم الكنس والرش فى شوارع القاهرة ، وتدخل ميا نظام الإنارة بغاز
الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وسحلاً وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ الأمن
ليلاً .

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تحفيذاً لذكراهم ، فتم بصنع
التماثيل الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لعمد على ، وقد
نصب فى الإسكندرية ، والثانى لإبراهيم باشا وقد نصب فى القاهرة سنة ١٨٧٣ .
وعمر المسجد الحسينى . وأصلح ميدان الرملة ، الواقع بجانب القلعة . ووسع وغرس به
الأشجار وأوصله بشوارع عمدة على نصار من أنسح ميادين القاهرة .
وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما عيّن من مزايا مياهها المعدنية الكبريتية ، وعنى بعمارة هذه
المنطقة وشيد بها قصرأ فخماً وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقاً معدياً من
تتبل إلى حلوان . ورغب إلى السراة سكناها . وأشأ السكة الحديدية التى تصلها بالقاهرة
وبنا عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠,٠٠٠ نسمة .

في الإسكندرية

نكلمنا عن عمران الإسكندرية في عهد محمد علي (عصر محمد علي ص ٣٤٠ و ٤٦٢) ، وقد ازدادت عمراناً في عهد إبراهيم وحبش ، ثم في عهد سعيد ، كان يحب الإقامة فيها ، ويؤثرها على عاصمة البلاد ، وقد جلت بها مسجد البوصيري (١) . اشرقت ، وبلغ عدد سكانها في عهد محمد نحو مائة ألف من السكان .

وازداد عمرانها في عهد إسماعيل . فاخطت فيها شوارع وأحياء جديدة : كشوارع إبراهيم الممتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة المحمودية ، وشوارع الجسر ، وشوارع المحمودية . وسبع ستة شوارع أخرى ممتدة بين مكة باب شرق والطريق الحربي الذي كان يحيط بالمدينة . وأنشئت أحياؤها بنغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلديتها للاعتناء بشوارعها ولتسيار بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع الإسكندرية : وعملت الجارى تحت الأرض لتصرف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد الخديوي إلى إحدى الشركات الأجنبية^(٢١) توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتوزيعها بواسطة واپو مياه الإسكندرية .

وعمرت حجة الرمل في عهده عمراناً كبيراً ، وانصلت بالمدينة بخط حديدي ، وأنشئت الخديوي عدة قصوره ولذويه للإقامة بها في الصيف ، وإليه يرجع الفضل في جعله قصر القصر المصري . وفتح شارعاً عظيماً يبتدئ من باب رشيد وينتهي إلى حدود الملاحة (المتدرة) ماراً بالسراي الخديوية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراي ٤٠٠ م . عرض ١٢ متراً ، ومن السراي إلى الملاحة ٤٠٠ متر في عرض ثمانية أمتار ، ومد من الملاحة إلى ترعة المحمودية .

وأنشأ حديقة التفرقة على ترعة المحمودية ، وجعلها متنزهاً عاماً ، وبنى سراي احمد . أنشئت بها محكمة المختلطة . وأصلح ميناء الإسكندرية ، كما بيناه في الفصل السابع . عدد السكان المدينة في عهده ٢١٢.٠٠٠ نسمة^(٢٢) .

(٢١) تأتت هذه الشركة وأقيم العقد الأول منها في عهد سعيد ثم تحرر العقد الثاني في عهد محمد .

(٢٢) محمد إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ صفحة ٩٠ .

القصور

وأنشأ عدداً كبيراً من القصور ، منها سراى عابدين التى جعلها مقراً للحكم ، وحلت محل
 سراى القلعة التى بناها محمد على باشا ، وسراى الجزيرة ، وسراى الجيزة ، وسراى بولاق
 المذكور ، وقصر القبة ، وقصر حلوان ، وسراى الإسماعيلية ، وسراى الزعفران بالعباسية ،
 وسراى الرمل بالإسكندرية ، وجدد القصر العالى ، وقصر التزهة بشبرا (الفرسة التوفيقية
 الآن) ، وسراى المسافر خانة ، وقصر الليل ، وسراى رأس الكين بالإسكندرية .
 وأنشأ عدة قصور أخرى فى مختلف البلاد كاللبنيا ، والمنصورة والروضة .

• • •

الفصل الخامس عشر

مأساة الديون

مأساة الديون هي الجانب المظلم من تاريخ إسماعيل . لأنها المأساة التي انتهت بتصدع ماء الاستقلال . وتدخل الدولة في شؤون البلاد المالية والسياسية . فمن انوجب أن نولي الكلام عنها في شيء من الإيضاح والبيان .

بقيت مصر سليمة من آفة الاستدانة في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمتد يدها إلى الاقتراض في عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضا مقداره ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيه إنجليزي . واستدان عدا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦) .

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفة الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب من غير حساب أو نظر في العواقب ، حتى كبل البلاد حكومة وضعباً بالقروض الفاحشة .

وفي الجدول الآتي بيان الديون التي اقترضها أو اقترضتها الحكومة في عهده :

ديون مصر في عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	جنيه إنجليزي
سنة ١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	جنيه إنجليزي
سنة ١٨٦٥	٣,٣٨٧,٣٠٠	"
سنة ١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	"
سنة ١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	"
سنة ١٨٦٨	١٢,٨٩٠,٠٠٠	"

تاريخ قرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٧٠	٧.١١٢.٨٦٠	حبه إيجيرى
الديون المستورة	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	" "
سنة ١٨٧٢	٣٢.٠٠٠.٠٠٠	" "
سنة ١٨٧٨	٨.٥٠٠.٠٠٠	" "
بمضاف إلى ذلك للبالغ الآتية التي تلحق بالقروض وتردن مبالغها وهي :		
التحصل من المقايمة	١٢.٥٠٠.٠٠٠	جنيه إيجيرى
دين الرزنامة	٢.٢٢٧.٠٠٠	" "
تمن أسهم مصر في قناة السويس	٤.٠٠٠.٠٠٠	" "
ما أخذ من الأوقاف الخيرية		
وبيت المال	٥٣٧.٠٠٠	" "
مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية		
الدين العام سنة ١٨٧٦	٦.٢٧٦.٠٠٠	" "
المجموع	١٢٦٣٥٤.٣٦٠	جنيه إيجيرى

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر في حاجة إليها ؟

ونريد أن نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية إسماعيل الحكيم سنة ١٨٦٣ . ونبحث ملامحها وأسبابها ، وفيما أتلفت ، نعرف هل كانت البلاد في حاجة إليها ؟

١ - قرض سنة ١٨٦٤

(٥.٧٠٤.٢٠٠ جنيه)

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا . وهو في الواقع مبلغ كبير إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر . وقد ندد إسماعيل حيناً ثوراً عرش مصر بإسراف سلفه سعيد . واعتبره أن يسير طبقاً لقواعد

الاقتصاد والتدبير . ونوه بذلك في ختمة نقاشه " بتصور ركلاء الدول . وأوضح فيها برهانه الذي اعتبره اتباعه في الحكم ، فهي مثابة (ختمة برشر) تفيض بالآمال الكبار والآمال الحسان

قال فيها : أن أساس الإدارة هي النضال والاقتصاد في المالية . وسأبدل كل جهدي في اتباع قواعد النظام والاقتصاد . وقد عازمت أن أرتب تسليح مخصصات محدودة ، لا أنجزها أبداً . وسأعمل على إبطال السخرة التي اعتمدت عليها الحكومة في أعماها ، وأمل أن تؤدي حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب . وسأعني كل العناية بتوطيد دعائم العدالة .

تلك عهود الخديو في خطبة العرش وأوّلها اتباع قواعد النظام والاقتصاد . ولكن لم نكده نحصى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ يفضيها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية .

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعي الاقتراض . لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هي وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم وال عمران دون أن تحتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن في أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد في حالة يسر ورخاء .

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة في الدخل على المخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المال) الذي عاش في ذلك العصر وألف فيه كتابه المقيم .

ولكن إسماعيل اقترض أول قرضه سنة ١٨٦٤ . ونذرع لتسويته بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقري الذي انتاب البلاد في ذلك العهد . ولعدد أفساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المال) ص ١٨ : إن مقاومة الطاعون البقري كانت حجة واهية . لأن الأفلاحين واللاك هم الذين احتعلوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد عيرانية سنة ١٨٦٤ مما أضفت الحكومة في هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه . ولذلك أبدى دهشة من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على مالي ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة

المدخل على الخرج (١)

وقال إن السبب الحقيقي لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود لاقتصاد التي قطعها على نفسه . بل سر سيرة بسخ وعوى وإسراف . واستكثر من شراء الأضرار والألاك لتحصه والإنفاق عليها . فهذه الأسباب هي التي جعلته يعتقد القرض الأول . ورغم سداد ديون سبب ولا الإنفاق على مدفوعة الطاعون البفري . إلا ذريعة شكلية لتبرير سوء في العيون . هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المال ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال في الرأي . وليس في كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان يهيم ميالا إلى الاستكثار من المال والعذر . وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم . فله كان مظهر أملاكه ومشتريها بفتن في حمل الفلاحين على بيع أراضيهم أو التنازل عنها للخديو ، حتى صار مالكا لحسن أطيان القطر المصري .

كتبت مدام (أوليف إدوار) في كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين ، وكان يقضي الأطيان في كل ناحية قدوما يستطاع ، ويلجأ إلى المسخرة لزروعها واستصلاحها ، ويعقد القرض ولو القرض لآجال طويلة ، تاركاً لمن يخلفه في الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتي من بعده (٢) .

كتب هذا الكلام في ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضي عامان على اعتلاء إسماعيل العرش . فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأول ، فهو قد بدأ يستدين في الوقت الذي تمكن البلاد في حلجة ما إلى الاستئانة ، واستدان ليقتني الأطيان والعقار .

استدان القرض الأول في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بنك فروهينج وجوشن Fruhling and Goshen الإنجليز ، وقيمته ٥.٧٠٤,٢٠٠ جنيه إنجليزي بقائلة ٧ ١/٢ سنة ١٥ سنة . وبعت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ . وهي كما ترى قائمة منه . ولذلك أتى القرض إقبالا عظيماً من المكثبين في مصادمه . وقد رحت صرالب حسب بتدبيرات التدفيع والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه .

١ - مصر منذ ١٨ و ١٩ .
٢ - مصر منذ ١٨ و ١٩ .

٢ - قرض سنة ١٨٩٥

(٣.٣٨٧.٣٠٠ جنيه)

١. بنى إسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٩ على مزارق البلاد العامة . بل أخذ معظمه على توسيع دائرة أحيائه وإملاكه . واشترى في ذلك الحين قصر (ميركوت) على ضفاف ليوسفور . اتخذوه مقراً له عند يزره الأستاذة . ولم يكن لولاية مصر قصور خاصة بهذه المدينة يتولون به من قبل . ولكن إسماعيل رأى من إمكان مظاهر الدفع أن يكون له قصر فحده لا يقل به عدواً بين تصور السلاطين . فابتاع ذلك القصر وأفق المبالغ الطائلة في توسيعه وزخرفته .

ول ذلك العهد بدأ بنشئ القصور النخبة في مصر . فشرع في إقامة سراي الجزيرة المشهورة . وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم تمت قصارت قصرأ فخماً . وتعددت المباني حولها . ومدت الطرق الحسيلة بين الجزيرة والجزيرة . وأنفقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها .

هذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يشكر في قرض آخر ، ولما غضى ثمانية أشهر على القرض الأول .

وليس من ضر أن يتنى ولي الأمر ما شاء من القصور والسرايات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المباني ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة غذا العرض . لأنه لا يجوز أن تنعصر حكومة رشيدة رضاً ما لإتفاق قيمته على مثل هذه الكفايات .

وقد جد سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثاني ، وهو الأزمة المالية التي سمقت هبوط أسعار القطن . ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فزع الأسواق أمام القطن الأمريكي . فتراجعت أسعار القطن المصرى إلى مستواها القديم . وقد حل انصيق بالأهالى من العلاحين والملاك . لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن يشتقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين^(١) . على أمل سداده من ثمن القطن في

(١) ذكر مؤلف تاريخ مصر للمالى ص ٣٣ أن الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ في الشهر الواحد أى يواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ في السنة . وهذا من أتعش ماسح عن الفوائد الربوية .

موسم المغفل (كم حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ بعيد فيه) ، ظاهراً هبطت أسعار القطن ونعموا
 في أزمة شديدة هزفت بأزمة سنة ١٨٦٥ . ولم يدروا كيف يوفون ديونهم . واعتزم إسماعيل أن
 تتدخل الحكومة في هذه الأزمة ، فحصرت ديون الأهالي وسددتها عنهم لذاتين والمرتين .
 على أن ترجع لها على مدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ وتخصص لهذه العملية
 ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه

والفكرة في ذاتها فكرة حكيمه . تدل على عطف إسماعيل على الشعب . ولكن اقترانها
 باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها . ولا شك في أن إسماعيل لوائع التدبير
 والاقتصاد . لذا كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذي سبقه . فضلاً
 عن الديون السائرة التي لم يكن يعرف مقدارها ، وهي الديون التي كان الخديو يقترضها
 يستات على الخزنة كما سيجيئ بيانه .

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣,٣٨٧,٣٠٠ ج ، ولم
 يقبض منه سوى ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج ، وذهن في مقابله ٣٦٥,٠٠٠ فدان من أملاكه ، ويسمى
 هذا الدين قرض (الفائدة-السنة الأول) .

٣ - قرض سنة ١٨٦٦

(٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه)

هو القرض الذي استدانه إسماعيل من بنك أوبنهايم في ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره
 ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج . وذهن في مقابلة إيرادات السكك الحديدية^(١) .

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من
 أغرب ما سمع في معرض التدبير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن
 المفاوضات بشأنه طالت ، فلم يطق إسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الأنجلو القرض
 السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فتم صفقته أيضاً .

واستدان إسماعيل في تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة . ولم يكن في
 حاجة إلى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع ثمنها ثمن أملاك الأميرين

(١) تاريخ مصر لئال ص ٢٨ .

مصطفى فاضل وعبد محمد خير . فقد كان ميالاً إلى الاستكثار من الأملاك لكي الوصائل
تكون مستعدة . واستندت أصرحه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكها ونشر نصري .
وكان يخفد عبيها لتأديتهم ياد على العرش . وشنت عداوة لهم مغاوتها ياد في تغيير نظام
التوريث . وقد تمسك إسحاق حصيل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذي جعل وراثته العرش
في مكر أبائه (ج ١ ص ٧٣) .

ومن قرض سنة ١٨٦٦ رانديون السائرة أدى الرشوا التي يتخا للسلطان وحكام الأستانة
لحصول على هذا الترمين . وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً . ودفع ثمن
أملاك الأميرين مصطفى فاضل وعبد محمد خير . فاشترى أملاك الأمير مصطفى فاضل في
نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمن بلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه . مقطاً على خمس عشرة سنة وبلغت
المسرة في هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه .

والشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع
٣٠٠,٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنوية بضمانة الحكومة . وتعهد بأداء القرض الذي
استدانه الأمير من قبل^(٦) .

فتى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش
مسألة شخصية لإسماعيل . وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكأن إسماعيل اقتصر هذه
الديون لكي تسع أملاكه ، وتحققاً لأطباع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد
فيها .

٤ - قرض سنة ١٨٦٧

(٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه)

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضاً جديداً قيمته ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، وله يعرف سب

(٦) تاريخ مصر المالي ص ٤٤ ، ولشروط أن الخديو لشترى أقطان الأمير عبد الحليم وسوتونه وما حصل أي يزول له
الإيرت والأرباح المقتصر المصري يقتضى حجب ، إصلاحاً في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، والثانية في ١١ يونيو سنة ١٨٧٠ .
وتمتضي الحاجة الأهمية لعهد حيدري والخزانة المصرية بالتضامن أن يدفع الأمير كل سنة ١٠٠,٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة
موازية ، بشرط أن يسلم من حصة مصر ثمانية سداً على المائة ، قيمة كل سد ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وهي نسبة (وراثت حليم
أشاه) مجموع ذلك ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

مصر . وترى . واحتلت الآراء في فعله . ولكن التحليل الصحيح أن الخديو علاوة على
قروض — ستة كمن لا يفتأ يستدين ديوناً سائرة من المزاين الأجانب القيمين في مصر ، ولم
يكسبهم حساب ظاهر ولا أحد معلوم . وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد
قليلة جداً . وكان العمل في ذلك الحين قائماً على قدم وساق لتجديد حديفة الأزبكية .
وبناء دار تجميل . ومصارف لسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزهفران والخيرة
والقصر مدني وسراي مصطفى باشا برمل الإسكندرية . فكل هذه المباني كان ينبغي عليها من
الديون ستة كانت أو سائرة . لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها .

وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشر ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ يشغل
كامل الخزنة . وفوائده تبتلع جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتدفع الخديو إلى عقد قرض ستة
١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون التي لا يعرف لها أول ولا آخر . وفي تحويل الديون
السائرة جميعاً إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت
فوائدها . ولا تم تحويلها .

ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش) .

(سنة ١٨٦٩)

إذا تأملت في المقروض السابقة ، وجدت أنها قروض كمالية كانت البلاد في غنى عنها ،
لأنها أنفقت في الحملة غنياً لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكنك إذا قارنتها بالمقروض
اللاحقة لم تجد لها أقل منها مقداراً وأنحف عبثاً .

ذلك ، أنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث عالى كان له شأن كبير في زيادة القروض ، وانحدار
مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش) .
كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راغب باشا . فعزله الخديو بحجة عدم خبرته في
المسئـلة . وعين مكانه إسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل في ذاته
من نكبات التي حلت بمصر في عهد إسماعيل .

نشأ إسماعيل صديق نشأة بؤس وعود ، ثم صار موظفاً في الدائرة السنية ، ولكنه قال
عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاة ، لما زال يرفى حتى قال رتبة الباشوية . وبلغ منصب

مفتش عموم الأوقاف ، ومن هنا جاء لقبه (مفتش) الذي لازمه وصار عنده . فلما عزل
 الخديو رغب نائب عين مكانه إسماعيل صديق ، فسلمه خزانة مصر . وظل يتصرف فيها نحو
 ثمان سنين طويلاً . إلى أن أتى مصره في يوليو سنة ١٨٧٦ . وهذه السنوات المشهورة هي
 التي جرت الخراب المالي على البلاد . وهي تنقسم فترة في تاريخ مصر الحديث .
 بقي المفتش متقلداً وزارة المالية حول هذه الفترة . اللهم إلا فترة وجيزة غزاهها عمر باشا
 نطفي سنة ١٨٧٣ . ثم عادت إلى المفتش ثانية . وظل طوال هذه السنين حائزاً لرضا الخديو
 وعطفه . وقد كسب هذا الرضا لاقتنائه في جميع المال من القروض . أو من إرضاء الأهلين
 بمختلف أنواع الضرائب . فكان الخديو يجد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكما هو أيضاً
 يقتطع نصيبه في القسمة . أثرى إترافاً فاحشاً . وقلة مولاه في عيشة البذخ والإسراف
 والاستكثار من القصور والأماكن والجواري والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استئانة
 الحكومة لحوثمانيين مليون جنيه ضام معظمها من دي ، أو ذهبت إلى حبوب الأجانب ، وكان
 كئيله رضا الخديو حائزاً سلطة واسعة المدي في إدارة شؤون الحكومة . وصاحب الأمر والهي
 بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مراء أقوى رجال الدولة نفوذاً في مصر بعد الخديو .
 وسرى في ما يلي مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لئلي إسماعيل صديق في تفخيم الديون وتبديد
 الملايين من الختيمات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس .

٥ - قروض سنة ١٨٦٨

(١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه)

اشترك الخديو في المعرض العام الذي أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ : وظهر فيه يظهر قخم
 يأخذ بالألياب . فأعق في هذا السبيل وفي رحلته بباريس ملايين الختيمات . وغرضه من هذا
 الإسراف هو انصهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الأجنبية لتفرضه من جديد .
 وصاح من قبل جانب من هذه الملايين في الرضا والهدايا التي بذلها في الاستئانة ليحصل على
 لقب (خديو) . وقد نال الفرمان الذي منحه هذا اللقب في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧
 (ج ١ - ص ٧٦) .

للهذه الأسباب حلت خزانة الحكومة من المال . ولجأ الخديو إلى الاستئانة من جديد .

وأنجز مئلا سنة ١٨٦٨ قرصاً جليداً قدره ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه من بيت أو بنهايم^{٢٣} .
وحقيقة هذا القرض . أن صافي ما دخل من عزارة الحكومة ٧,١٩٥,٣٨٤ جنيه . أي
سعر القرض ٦١ في المائة . فحلفت بالخزانة عسكرة قادمة من شروط هذا القرض .
وحصلت لعدد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك وحوالة الكياري وإيراد النخل (المثلج)
ومعابد الأسماك ، وفقد دخل هذه للوارد بمليون جنيه في السنة . وكان من شروط هذا
القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة لمدة خمس سنوات .

أعطى إسماعيل نجح مليونين من هذا القرض في الاستدانة على محلات وولائم وورشات السلطان
وإرجاء المائتين .

وأنفق جزءاً منه في إنعام بناء لصوره في عابدين والقبة والعباسية والجزيرة وسراي مصطفى
باشا بالإسكندرية وتأسيسها بذاخر الأثاث والرياش . ومن هذا القرض أيضاً أنفق النفقات
الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه
تقريباً .

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو في هذا الموقف
شيئاً ببعض الذوات والأعيان في الاستدانة للإعطاء على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور
بمظهر التفتحة والبدخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الإخلاص لمصنفهم ، فإن خبرف
القناة ومعظمهم من ذوي الرسوم المتوجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالي والسياسي في
أوروبا ، هم الذين استعدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية
المالية الشديدة الوطأة .

أحدثت نفقات حفلات القناة فراخاً كبيراً في الخزانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك
تبدو على وزارة المالية . لقرب المواعيد المقررة لأداء أقساط الديون ، ولم يكن في خزائنها
ما يقى بذلك ، فاضطر الخديو تقريباً للفضالة ، وكتبناً لأسرارها . أن يستدين من أحد معارفه
٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تخفف البنوك استدانها بفائدة ١٤ في المائة لمدة ثلاثة
أشهر . وبدى أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق
والإحسار .

وكان الدين الصائر يزداد يوماً بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال . حتى بلغ

١٢ مليوناً جنيه في أواخر عام ١٨٦٩ ، أي بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ قادح تنوء به ميزانية البلاد .

نتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من دوح الأضرار ، ومع أن الخديوي كان قد وعد أن ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، كباراً لشأنها ، فإن البلاد وحدها هي التي احتسبت نفقاتها .

قال مؤلف (تاريخ مصر المالي) في كتابه ص ٩٥ : إن بهر هذه الحفلات قد أنسى الناس إلى وقت ما لأخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكن تطفئ شعلة الجحامة التي أثارها ، حتى بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة في الزيادة ، وأن هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة الحفلات من أعمال جنونية لا فائدة منها . إن البلاد لم تنل أي فائدة مقابل النفقات الفادحة التي بذلت فيها .

أما الخديوي إسماعيل فإنه لم يفتن إلى الأخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادت غروراً وإمعاناً في عدم التبصر ، فاستمر ينحدر في طريق الإسراف والاستدانة .

الحصول على المال باستعمال الخيلة

لم تكتمل تنهى حفلات القناة حتى أخذ معين المال بنصب في الخزانة ، وكان إسماعيل مقبلاً بما اشترطه في القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض مدة خمس سنوات ، فضلاً عن أنه لخرج من حفلات القناة وقد ألقى في روح ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفي الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أتق عليها من الالابن ، لا تدع مجالاً للشك في ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائق أن يمد يده إلى نبيت المالية ويطلب قرصاً جديداً .

ولكنه كان في حاجة إلى المال ، فابتكر له وزيره خنفس طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة ١٨٦٩ . وهي أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن . تولى على خصخصة ألف أردب ، قبض ثمنها نقداً ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أي بعد جنى محصول القطن الجديد .

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت . لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت

ثم . وقد سويت هذه القضية بأن طلبت الحكومة من التجار أن يسعروا بـ ٧٨ قرشاً
من شيزو منها بـ ٧١ - وانفقوا على أن تدفع قيم القيمة بإذونات مالية تدعى عليها قوائد
١٦ سنوياً . أي أن ربحهم يبلغ ١٨ 7 سنوياً .

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة . فقد تبين للجنة التحقيق الأوروبية سنة
١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غللاً ليست في حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها .
وتسلم الثمن فوراً . فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذي باعته إليها
ودفعت ثمنها أوراقاً وسندات على الخزنة . مع قوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ في المائة .
ولا تحسب القوائد على المبلغ الأصلي الذي أعده من التاجر . بل على المبلغ التالي المقدراً
للاله . وناهيك بما يصيب الحكومة من خسارة هذه العمليات من الخسائر العادية .

٦ - قرض سنة ١٨٧٠ (دين الدائرة السنية)

(٧,١١٢,٨٦٠ جنية)

كان إسماعيل مقيماً بدمشق الاقتراض طبقاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد
لغت القروض وضماناتها أنظار الباب العالي ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو
بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بإذنه ، ولكن إسماعيل كان يريد الاقتراض بأية
وسيلة ، فلم ير بداً من أن يعقد قرضاً لحسابه الخاص .

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنسي للمصري ٧,١١٢,٨٦٠ ج . بفائدة
٧ ٪ بضمانة أجلياته الخاصة ، عدا الأمان التي رهنها سابقاً ، ولذلك سمى هذا القرض قرض
الدائرة السنية الثاني ، وصدر بواقع ٦٧ في المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولة والشفعة^(١) .
فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه بل حزائين الخديو سوى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنية . ولكنه يسد
على القيمة الاسمية وهي ٧,١١٢,٨٦٠ جيبه في عشرين سنة . وبلغ العيب الذي احتله
الدائرة السنية سنوياً لأداء هذا الدين ٦٦٨,٩٦٠ جيبه أي ١٣ في المائة تقريباً من رأس المال
المستوع .

وكانت حجة إسماعيل التي تذرعه بها لعقد هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر

(١) تاريخ مصر المجلد ١ ص ١٠٥ .

بما سكت حسب الرغبة لأطيانته التي خصصها لخدمة القصب ، وقد أنشئت المصانع
لهذا . ولكنها عذرت من الخسائر الضخمة واستعفت . فضلاً عن أن أرباحها تقل عن
فوتة الخشب ، ومن جهة أخرى تلبس من الحكمة اقترض من جسم بهذا افتقار لإنشاء
مصنع في الوقت الذي فيه الخزانة بائقروض السابقة .

٧ - الدين السائر

(٢٨ مليون جب)

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذي يحصل الاكتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة
مقررة . ويسدد في موايد محددة بتأمين معين أو ضمانات معينة . ويشترط إتمام استهلاكه في
مدة معينة .

أما الدين السائر فهو الذي ينشأ عن الاستجرات والمعاملات المدنية ، والشريات
والتوصيات ، ويشمل نوعاً آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإفادات أو البونات (الأدون)
المالية . أو بونات الرضامة . أو بونات الدائرة السنية ، والبونات عبارة عن كميات تكسب
بقيم مختلفة مسجربة على الدواوين المتقدمة تحت الإذن ، موقفاً عليها من وزير المالية ، أو من
بموضه الوزير بالتوقيع . وتستحق الوفاء في الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع
بالخزائن . يأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد حصولهم على معرف الفائدة والاتفاق معهم
عنها يدفعون مائة في قيمتها لتخزينة ويحصلون الكمبيالات . ويضجرون بها . وبعد حلول موعد
الدفع يقدمونها لتخزينة ويأخذون قبسها ، ولم يكن للدين السائر حساب معروف ، بل كان
احديروكنا احتج إلى المال مستدان ما تصل إليه يده من الرابين الأجانب المقيمين بمصر . وقد
احتلت الآراء في تقديرها لأنه لا سبيل لحصرها .

فؤلف (تاريخ مصر المال) تقديرها سنة ١٨٧٤ ب ٢٦ مليون جنيه . وقدرها بعضهم
ب ٢٨ مليون جب . وحدث في (الدافع المصرية)^{١٩} أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون
جب . وهو التحصيلة التي اعتمدها

أما فوائد دين السائرة . فلم يكن هذا حساب معلوم . فالصير حليون ونجلان يقول في

ومرشد^(١٠) إن الدائرة الخاصة وهي دائرة الخديو إسماعيل كانت تقترض مائة ٢٠ ٪ و ٢٤ ٪ في السنة . وأن الحالة المالية في السنة التي كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر .

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ ما يهبط كاهل الخزانة العامة من القروض المتبعة التي عنها إسماعيل ، ومقدار الارتباك الذي وقعت فيه الحكومة . ولوصولها إلى حالة مريئة من فقدان التوازن .

على أن هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير . لأمكن إققاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد . فلوضع إسماعيل حداً لإسرافه وأجهاته ، لسار بالبلاد في طريق مأمون . وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة . ولكنه على العكس استمر في خطئه . ونلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي .

ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المالي) أنه كان يمكن في سنة ١٨٧٠ ثلاث الحالة إذا عدل إسماعيل عن خطئه وتكسب سبيل الإسراف الذي جعله يقترض في أقل من سبع سنوات مبالغ ترقى على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لا تستدعي هذه القروض^(١١) .

ولكن من عيوب إسماعيل أنه كان من الناحية المالية لا ينظر في العواقب ، ولا يخل إلا بيومه . ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أقودت بعرشه وتصدع لها بناء الاستقلال ، ففي كل القروض التي استداها لم يكن يبحث مطلقاً كيف يؤديها . بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقترض . وكيف يحصل على المال . ويدع ما عدا ذلك من غير بحث أو تفكير .

ومما جعل إسماعيل يتهاوى في الإسراف والاستدانة أنه لم يكن في البلاد هيئات نيابة ترقب تصرفات الحكومة . وتحاسبها على الأموال التي ينفقها . أما مجلس شورى النواب فكان مكتفى بالبيانات المرفقة أو المهمة التي يقدمها وزير المالية إسماعيل باشا صديق لى كل انعقاد . ولم

(١٠) رسائل عمر ص ٦٦ .

(١١) تاريخ مصر المالي ص ٩١٠

بكر مجلس شعور بالمسئولية بدفع انقسامه بدلا اعتراض على سياسة الحكومة المالية . وما جرت به من الخراب على البلاد . وكذلك لم يوجد من بين بطانة إسماعيل من كان يعترض اعتراض حاداً على تلك السياسة ، أو يصير اخذير بمواقفها الوحشية . ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر اخذير وحاشيت على هذه السياسة الغزوة .

٨ - قانون المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا . وهي الحرب المشهورة بالحرب السجينة . فاضطربت الأسواق في أوروبا . وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديوي في حاجة إلى المال ، فعهد وزير ماله إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يفي بطلباته ، فابتدع المفتش طريقة فعلة بمزلة قرض إجباري يجبي من الأهالي ، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيانهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٦) . يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعنى الحكومة أطيانهم على التوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتامة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ٪ (مادة ٤) .

وأساس هذا المشروع على حساب إسماعيل صدق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب المتقاربة عن ست سنوات . فإذا دفع الأهالي الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست . ساد الدين كله . وفي مقابل ذلك تفهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانهم وتعهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزداد سعر الضريبة على أطيانهم في المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة . وقصت المادة ٢٩ أنه لا يجوز لناظر المانية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار مندات على الخزنة

(١٦) القوانين المصرية العدد ١٢٥ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، وبعد من القانون أيضاً في قانون جلاء

ج ٢ من ١٢٥ (طبعة سنة ١٩٠١)

« مستانة ديون جديدة » ولا يجوز المطالبة بسلف مؤقتة ولم تحت تأثير قوة القاهرة كشرقي
 في عرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) . وحذمت المادة ٤٣ أن
 تخصص مبلغ المدفوعة من المقابلة لمداد ديون الحكومة .

جعل هذا القانون دفع المقابلة اختياريا ، ولكن الحكومة لحأت في تنفيذه إلى التوريط
 بالنسبة للبشوات وكبار الأعيان . وإلى الضغط والإكراه ونضرب بالكرواج بالنسبة لسائر
 الأهليين . ونولا الإكراه لما ارتضى الناس اغطاطرة بأموالهم . لأنهم يعسرون مبلغ جهود
 للحكومة . وخاصة في المسائل المالية . فهم لم يدفعوا المقابلة ولا مكرهين ، فكانت ضريبة
 جديدة أو ملحة إجبارية زادتهم إرهابا وضنكا .

وقد استطلعت الحكومة أن تبقى من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيئات لغاية آخر
 سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جبت منها نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفاً لغاية سنة
 ١٨٧٧ ١١٣٦ .

وعنى عن البيان أنه لم يدفع شئ من هذه الملايين في الدين العام ، ثابتاً كان أو سائراً ، بل
 ابتغتها هاوية الإسراف التي ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية
 نقض عهده الذي أعلنه في الوثائق المصرية^(١١) ووعده فيه بامتناع الحكومة عن إخراج بونوات
 (سندات) على الخزنة ، فإنه رغم هذا العهد أصدر إقادات مالية استدان بها عدة ملايين
 أخرى بلغت اثني عشر مليون جنيه . كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالي)^(١٢) ، وتنفقت
 للحكومة عهدها أيضاً فزادت الضرائب على ذات الأطنان التي دفعت للمقابلة .

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتاً بالمرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة
 ١٨٧٦) ووعدت الحكومة برد المبالغ التي حصلت من أصحاب الأطنان أو تخفيض الضريبة
 عنهم تخفيضاً يتناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل
 بالمقابلة ، وأحسنها ضمن إيرادات الحكومة ، وعصصها لاستهلاك الدين العام .

كانت المقابلة طريقة معوجة في الاستدانة . لأنه معهود أن معظم إيرادات الحكومة
 النسوية في بلاد زراعية كمصر تجي من الضرائب على الأطنان . فإتقاص نصف المربوط من

(١٣) تقرير وزير المالية المقدم في يناير سنة ١٨٨٠ تمهيداً لإلغاء قانون المقابلة . فحرس الإدارة والقضاء ج ١ ص ٦٦٩

(١٤) الجزء ١٢٨ (١٣ أكتوبر سنة ١٨٧١) .

(١٥) ص ١٤٩ .

عبر عنه في الأبد في مقابل سداد ضريبة بشرية مقدماً عن مث سوات يؤدي إلى حصول
مدين ما بعد انتهاء السيرة ست . رغم يوقع حكومة في الضيق المالي الشديد . رئيس
من لشواهد الاقتصادية الصحيحة تقييد حكومة بعدم زيادة سعر الضريبة . لأن الضرائب
تبع حانة المالية العامة . فتزيد وتنقص حسب تطور الأحوال . هذه فضلاً عن أن الحكمة التي
تدرست بها الحكومة لوضع قانون نقابة وهي رفاه مدين العام لا تتحقق البتة ولم يسد شيء
من هذا الدين . بل زاد عما كان عليه . فكأن سقطة كانت وسيلة لاقتناص الأموال من
الأهلين وتبديدها

وقد ألغيت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذي أصدره الخديو توفيق باشا في ٦ يناير سنة
١٨٨٠ . وقضى قانون التصفية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخصم منه
ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها . والباقي يرد إلى
أصحابه مقسطاً على خمس سنين . ويخصص لهذه الأقساط كل سنة ١٥٠,٠٠٠ جنيه .

٩ - القرض المشعوم سنة ١٨٧٣

(٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه)

انظر إسماعيل باشا في الصبر بشراء السندات الخمس التي حفر فيها على نفسه عقد قروض
جديدة تنفيذاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ . وسعى جهده في الأمانة وبذل فيها الأموال الطائلة
من الرشا واخذاً ما يلقى فرمان سنة ١٨٦٩ وحصل على الترخيم الذي يبيع له الاقتراض من غير
حاجة إلى إذن الحكومة التركية . فعالة في سنة ١٨٧٣ (ج ١ ص ٧٩) .

لكن ذلك انتهى هذه المرة وبشعر إسماعيل بنشد اعتقاله من هذا القيد . حتى عقد قرضاً
جديداً من بيت أربعمائة ألف قدره ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وهو أكبر القروض من جهة القيمة
وسرور من جهة الشروط . وقد دعاه "ليون" "قرض الكبير" . وهو حقيق بأن يسمى
قرض المشعوم .

وكانت حجة في هذا القرض أنه يحترق سداد الديون السابقة . ولكنه في الواقع لا
يخصص شيئاً من هذه الغاية . ويقتت لديون سابقة كما كانت .

عقد هذا القرض بفائدة ٧ وقيمة سدادته ٨٤ في المائة . وبلغ ما دخل الخزنة منه بعد

استبعاد النفقات والخصم والسيرة ١٨٧٧ - ٢١ ٧٤١ جنيه - أي بمقتضى ٣٧٪ من قيمة الدين الإسمية - بحسب حكمة من أصل القرض نيماً وأحد عشر مليون جنيه - في حين أنها لم ترث بضغط مستوى تسداده يبلغ ١٨٧١-١٨٧٥-٢٠٠٠ جنيه - ثم إنها لم تقضى المبلغ نقداً ، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه ، والباقي وقدره تسعة ملايين جعلت مستندات للمخزاة المصرية^(١٦٦) .

ومن هذا جبين أن قرضاً ألقى على عاتق البلاد حثاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون مليون جنيه - بلغ صفائي ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس في تاريخ القروض - في العالم قاطبة - قرض يعقد على هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية ، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندما تليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط .

وقد رهن إسماعيل لسداد هذا الدين ما بقي من موارد الإيراد التي لم تخصص كلها أو بعضها للقروض السابقة وهي :

أولاً : إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه في السنة .

ثانياً : الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه .

ثالثاً : عوائد الملح وقدرها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

رابعاً : مليون جنيه من ضريبة للقبالة .

خامساً : كل الموارد التي خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة^(١٦٧) .

ومن تهكم الأقدار أن السنة التي عقد فيها إسماعيل هذا القرض المتعوس هي ذات السنة التي نال فيها غرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذي عجزه أقصى ما حصل عليه من الخزائن ، أو بعبارة أخرى إن إسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمي في علاقته مع تركيا في الوقت الذي أشرقت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالي ثم السياسي .

(١٦٦) مصر كومي Egypt as it is السيرة ماك كور Mac Cour من ١٩١٩ ، و تقرير لجنة كيف من ١٩١٢ .

(١٦٧) أنظر تاريخ مصر المال من ١٩١٣ ، و تقرير لجنة كيف ، ص ٢٩٦ من كتاب مصر كومي ، السيرة ماك كور .

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقت الديون . وعجزت الموارد . نعمة عن أداء أنساطها المتراكمة ، وثقلت رطلانها على الخزانة . واشتد شعور الخديو بسوء أحواله سنة ١٨٧٤ . وأدرك أن الدائنين لابد أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأحياناً : فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين في تحرير صحيح هذه التصرفات وتسجيلها ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التي كانت موهوبة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو مائة ألف فدان .

١٠ - دين الرزنامة

(سنة ١٨٧٤)

احتاج إسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة يقترض بها من الأهالي ديناً سمي (دين الرزنامة) .

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رموس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم ، فابتكر إسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهي أن يستمر الأهالي أموالهم في مصلحة الرزنامة ، بأن يودعوا فيها المئزر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إبراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جيهين ونصف وخمسة جسيات . وتُدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩٪ .

وقد أوحى لأغنياء شراً من هذه الطريقة في ائثار أموالهم . لأنهم حالون بمصيرها ، ولكن الحكومة خائب إلى الطريقة التي اتبعها في تحصيل المقابلة . بلع ما ساهم فيه الأهالي من سندات هذا القرض الإجباري ٣.٣٤٧.٠٠٠ جيه . لم يدخل الخزانة منها سوى ١.٨٧٨.٠٠٠ جيه . ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى .

١١ - ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

١٠ - تمكن هذه القروض طلبات الخديو ومطامته ، بل استولوا أيضاً على ما في خزائن بيت
 - والأوقاف الخيرية من الأموال مودعة على ذمة الخيرات أو لحساب الفقراء والأيتام ، وبلغ
 ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧,٠٠٠ جنيه^(١٨) .
 واستمر يحيل صديق يستدين بواسطة المالية من الرأب من الأجانب ، فيزداد الدين لسائر
 السنين .

١٢ - مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

(٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه)

هي ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل
 في الدين العام الذي صارت تسويته في نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، وهي مطلوبات لتجار ومقاولين
 ودوائر - أو رصيد حسابات تجارية للبيوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات^(١٩) .
 وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه^(٢٠) أصبحت إلى
 الدين السائر .

مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم أن الفائدة الاسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ١٢ ٪ - ولكن فائدتها
 الحقيقية كانت تقل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ ٪ في المائة . وكان الخديو كم أعززه المان يستدين
 (١١) - حسابات التحقيق العليا في تقريره تقدم إلى الخديو إسماعيل بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ من ٦٢ - ٦٧
 سنة ١٨٧٩ .
 (١٢) - مع أنظم من رواتب الموظفين والعمال ومن المعاشات ٧٧٣,٨٦٠ ج . ويحصاه لجنة تحقيق العليا من ٤٣ من
 سنة ١٨٧٩ .
 (٢٠) - من ٧٨ تقرير لجنة التحقيق .

بحيث قد باهضة حالة للحرب . وردت هذه الفوائد الربوية في وأخر سنة ١٨٧٥ واول سنة ١٨٧٦ . لا يصرر الحكومة في ذلك قصد ١٠٠ مليون مراكمة وفوائدها . فكانت تحاجل لمحصون على أن بأية وسيلة . ومما لا مائدة بمسئلة مستندات على احرانة بفوائد دسمة . بالغة ما بلغت فكانت سائرة في سبيل تخريب لا بحالة .

ولم تكن قبضة القروض تعمل كمئة في احرقة . بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون يخصصون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك . ولم يكن إسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له الملايون والسمسرة .

فالقروض المشنوم الذي عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمي ٣٢ مليون جنيه . لم يسلخ منه احرانة سوى ٢٠.٧٠٠.٠٠٠ جنيه . منها واحد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً ، والتسعة الملايين مستندات .

ولم يسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقي القروض .

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها الحقيقية ، وفي بعض الأحوال أربعة أمثالها .

وقد أحصى بعض الملايين مقدار ما تسطه القديرو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً في حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً .

وقال السيد جابريل شلوم Gabriel Charmes أحد كتاب فرنسا السياسين ومن محرري جريدة (الدنيا) وقد عاصر إسماعيل ودرس حالة مصر في عهده : « إن إسماعيل باشا قد اقترض في الثمانية عشر عاماً التي تولي الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من القرضات (١٢٠ مليون جنيه تقريباً) ، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقي في يد الملايين وأصحاب البنوك والمصارين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحبطون به على الدوام » (١) وخلفه جر الخراب بعده .

الخلاصة

ينضح مما تقدم بيانه أن القروض شكلت معظم منى حكم إسماعيل - وأني الاقتراض كان له عادة سنوية - لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يفترض للمال بشروط صارمة - وأن القروض التي عقدها لم تكن البلاد في حاجة إليها ، ومعظمها كان الفرض منه سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف ما حكمة ، ولم ينفق منها على الضرور من مصالح البلاد سوى التزوير ليجر ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تنفق نفقاتها المعتدلة ، وتبقى بأعمال العمران دون حاجة إلى الاستدانة .

وفي ذلك يقول المستر دكيت ، الذي عهد إليه إسماعيل دفع مائة مصر سنة ١٨٧٥ :
« إن المبالغ الحاصلة من ميزانية مصر من السنة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت ١٤,٨٦٦,٤٠٠ جنيه ، وأن مقدار المنصرف في هذه السنة على نفقات الحكومة وعلى الجارية المدفوعة لتركيا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٧,٢٤٠,٩٦٦ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بكثير مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التي قامت بها ، فالديون الجميلة الحالية كانت بلا داع أو يجب اقتراضها ، فيما عدا ما اقتضى لقناة السويس ، وكل المبالغ المقرضة والديون السائرة ضاعت في سبيل الفوائد الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذي أنفق على العمل الضخم السابق ذكره » (٢٢) .

وقد استندت فوائد الديون معظم دخل الخزنة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٩,٥٨٩,٠٠٠ ج ، خصص منها لحملة الأسهم بحسب ملايين من الجنيهات (٢٣) ، أي أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميراثية ، وظهر في ميزانية تلك السنة عجز مقداره ١,٣٨٢,٧٠٠ ج (٢٤) ، نشأ عن فداحة مخصصات الديون .

ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المالي بهذه الحالة المنيعة .

(٢٢) تقرير المستر دكيت عن مائة مصر سنة ١٨٧٦ المنشور بدلا لكثيف (مصر كما هي) لسنة ١٨٧٥ من ٣٩٥ ،

(٢٣) (٢٤) التقرير النهائي للجنة التحقيق العليا من ١٩٠٦ من الكتب لأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) ،

إسراف إسماعيل

إذا لم تكن حاداب البلاد هي التي ذهب إلى القرائن تمت الملايين فهم كانت تسمى
 ذلك لأن الجواب لا يحتاج إلى حياء كبير . فإن إسراف إسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة
 القروض .

إن الجانب السيئ من شخصية إسماعيل هو إسرافه وإفترافه للأموال من غير حساب
 أو نظر في المواقب . وهو بلا مراء مضرب الأمثلة في هذا الصدد . فقد كان يتلذذ بالمال .
 وظهر هذا العيب في حياته العامة . وحياته الخاصة . ظهر في بناء قصوره . وتأنيثها .
 وتجميلها . كما ظهر في حياته الخاصة . في حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ، ورحلاته ومباحثاته .
 وأهوائه وملذاته .

أمثلة من إسراف إسماعيل .

بنى الخديو إسماعيل نحو ثلاثين قصرًا من القصور الفخمة . ظم هذا العدد ومالية البلاد
 لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة في التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التي ينيها لا يكاد يتم
 بناؤها وتأنثها حتى يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله أو حاشيته .

وذكر العلامة علي باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجزيرة : « أنهما من أعظم المباني
 الفخيمة التي لم يبن مثلها . وتحتاج توصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والحرقة
 والمفروشات ، وما في سائرهما من الأشجار والأزهار والرباحين والأهبار والبرك والقضائر
 والجلاليات إلى مجلد كبير »^(٢٥) ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فدان .

وأن ما صرف عليها على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجزيرة . وكانت هذه السراى
 في مساحتها قصرًا صغيرًا وسجاد يلبسها سجد باشا . ثم اشترى إسماعيل من ابنه طوسون مع
 ما يتبعها من الأرض ومساحتها ثلاثون فدانًا . ثم هدم القصر وبناه من جديد . وأضاف إليه
 أراضي أخرى ، وأحصر المهندسين والعمال من الإمبرج لبناء القصر وملحقاته . وأتى سنة

(٢٥) المخطوط التريفيق ج ٩ ص ٨٩ .

مصر - بيروت - وسعت مساحة الأرض حتى شملت سراى الجزيرة وسراى حري
وجمعتها (حصة وستين وأربعمائة هـ).

ذكر (ص ٨٥) أن ما بُقي على إنشاء سراى الجزيرة مع ١.٣٩٣.٣٧١ ج

وسراى حري ٥٦٥.٥٧٠ جنيه

وسراى حري ٨٩٨.٦٩١

وسراى حري (الصدقة) ٢٠١.٢٨٦

وفي حري ٢٣٣١.٦٧٩

في حري الرمل ٤٧٢.٣٩٩

وبالرغم من وصلت إليه حالة الحكومة المالية من الاوتلاك وتوقفها عن المدح في سنة
١٨٧٦، فإن الخديو استمر في تلك السنة يكمل سراى الجزيرة الفخمة التي لم تتم إلا قبل
خمس (١٢٦).

وتكلفت تجميل هذه القصور وتأييدها ما لا يحصى من الملايين، فقد بلغت النفوس والرسوم
في قصور الجزيرة والجزيرة وعائدين مليون جنيه ونيفاً. وبلغت تكاليف السارة الواحدة ألف
جنيه. أما المناسبات والأرائك والأبسطرة والتحف والطرف والأواني الفاخرة. فلا يتصور
العقل مبلغ ما تكلفته من ملايين الجنيهات.

ومن أسباب إسراف إسماعيل ماله إلى المذلات. وهذه مسألة تعد مبدئاً من المسائل
للشخصية. التي لا يصح التعرض لها. ولكن إذا تعدى أثرها إلى حياة الدولة العامة كانت
من مسائل التي لا حرج من الخوض فيها. وقد تعرض هذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى
الذين كانوا من أصدقاء إسماعيل. ويلوح لنا أنها كانت من العيوب التي أنعذت عليه وهو بعد
أمير. قبل أن يتولى العرش. فقد ذكر السيوف رديف: «ليس أنه رآه في عهد سعيد قبل أن
تزوج إليه ولاية العهد. وكان عمره ريشة خمس وعشرين سنة. وقال عنه إنه على حاد
نصير من مكره والخصافة والحذنية. وأنه إذا لم يهتاك في مكانه بمقدار ما هو عليه الآن
(سنة ١٨٥٤) فإنه سيصرف قادر نفسه ويأخذ منه "الفتح الكبير"».

(٢٦) مصر وآسيا الخافض محمد بن بل Van Bummelen ج ٢ ص ١٥٥

(٢٧) ذكر - أوجين ست. - محمد فريدان ديسر ج ٢ ص ٨٨

ومما يدعو إلى الأسف أن الموائد التي كانت تستقبل دث برين وولات الشول ، يمكن أن
توصف بأنها تميز بغير . نسبة ما ينال لأحد من حين كانوا يحيطون به ويسعدون ببقته
وبريقته . قال السيد حارث في هذا المقام .

كان إسماعيل يعرف أن من احبته مدة كانت يده لا تفيض أهواء الشخصية
محسب . بل لقد هم النظامين المتضيقين حوله . فكم من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز كانوا
تعد في بلادهم . ثم كانوا بعد أن هبطوا مصر الفرجاء وتبعهم ! لقد كان الخديو مستعداً على
مدرة أن يهبهم المراكز وانفسور والمنح (النقاش) . فوبعده إليهم بالتوصيات عن
التوريدات . وما كان أشد وعشة السباح إذ يروى في القاهرة أو الإسكندرية جماعة من
الأوروبيين ليس لهم من المزاي إلا مظهر الرجل الأمير . يقومون بمهمة الموردين لائب الملك
(الخديو) . ويربحون من هذه التجارة أرباحاً باهظة . لا يتصورها العقل ، وليس ثمة وسيلة
لجمع الغروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأبث إحدى السرايات الخديوية : أو توريد
بعض الصير أو التحف والظرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا متقلبين بالديون ، لما كانوا
يستقرون في القاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين ، حتى صاروا طفرة
من أصحاب الملايين .^(٢٨)

وقد حصلت لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والمعجز في ميزانية
الحكومة . فكتفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الإسراف والتبذير . فمن ذلك
أن إحدى الأميرات من بيت إسماعيل بلغ المطلوب منها لحياض فرسى ١٥٠ ألف جنيه . وأن
مبالغ طائلة ضاعت في الاستانة دون أن تعرف أبواب إنفاقها . وأن الخديو كان يشترك مع
إسماعيل باشا صديق في مصاربات البورصة ، وأن الحكومة أرادت يوماً أن تزود بعض
ما عليها من الدين لأحد البنوك المحلية ، فأعطته سندات من الدين الواحد قيمتها ٢٣٠ ألف
جنيه بحساب السند ٣٦ ح . فربعبارة أخرى لكي تعدد ديناً قدره ٧٢ ألف جنيه حصلت
البلاد ديناً مقداره : ٢٣٠.٠٠٠ جنيه^(٢٩)

وكان الإسراف قاعدة إسماعيل المتبعة . حتى في أعمال العمران . فقد انفق مع شركة

(٢٨) مجلة الشرق الأوسط • أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١ .

(٢٩) مصر الحديثة Southern Egypt للورد كرومر ج ١ ص ٥١ - ٥٢ (من الأصل الإنكليزي)

حرصه الإغريقية على إصلاح ميناء الإسكندرية في مقابل ٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في حين أن
أعمال الإصلاح لم تتكلف سوى ١.٤٤٠.٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر (٣٠).

التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي شرحناه . لأن
هذه القروض هي أموال أجنبية . دفعها حاليون ومرابيون يتمون إلى دول أوروبية تطمح من
قديم الزمان إلى التدخل في شؤون مصر . وهذه الملايين من الجنيهات المفترضة من شأنها أن
تفقد البلاد استقلالها المالي ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتي إذا ركبته الديون . فيصبح
أسير دائيه . والقروض التي استدانها الخديو صار لها من القوائد ما يثقل معظم ميزانية
الحكومة . وهذا وحده يعطيت فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب
التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه . وقد بدأ هذا التدخل مائياً ، ولكنه كان بطوى
في شياؤه عوامل التدخل السياسي ، فكان تدخلًا مزدوجاً .

بيع أسهم مصر في قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأفكار سنة ١٨٧٥ ، حين اشترت إنجلترا أسهم مصر
في قناة السويس .

تكلمنا بإيجاز عن هذه الصفقة الغامضة (ج ١ ص ١٠٩) ، والآن نعود إليها في شيء من
التفصيل . إذ يجب علينا أن نعرف أصول الكوارث التي حلت بالبلاد . ولا شك أن شراء
الحكومة البريطانية لأسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر : إذ كانت أول خطوة خطية
احترها نحو الاحتلال .

كانت الحكومة في سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس . فقد ركبها الديون . ورهن إسماعيل
موارد الدولة مورداً بعد آخر في سبيل لقروض المتلاحقة . وقوائدها الباهظة ، وكان عليه أن
يؤدى في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة برونات (سندات) على الخزانة تستحق في
(٣٠) في كتابه مصر الخفية ج ١ ص ١٠٩ من الأصل (الإنجليز)

هذا النوع . فإما الوفاء . وإما إعلان الإفلاس . ويكون معين المال قد نصيب بين يديه .
 فبحث في حرائق الحكومة عن مورد من المورد المالية فبرهن بعد . فرأى أن مصر في أسهم
 تأسيس قناة السويس ١٨٦٠-١٨٦٦ سهم لا يزال ملكاً حياً من الرهن . وهي توافى $\frac{1}{4}$ من
 رأس مال الشركة . أى أنها تكاد تبلغ نصف رأس مال . ففكر أن يقتصر بضمانها عدة
 ملايين من الجنيهات . حتى يؤدي قيمة الخلف المستحقة . أو أن يبيعها إذا تعدد الاقتراض .
 بدأت هذه الفكرة ناور بعد قليل في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ . وكان ياريس في ذلك

الحين أحد الماليين الفرنسيين واسمه إدوارد درفيو *Edouard Dervieu* له اتصال بالحالة
 المالية في مصر ، ويعرف ارتباط الخديو واضطراره إلى المال . فأرسل إلى أع له في الاسكندرية
 يدعى المسير أندريه درفيو *André Dervieu* وهو أيضاً من رجال المال ، يطلب إليه أن
 يعرض على الخديو بيع أسهم مصرف القناة ، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يجد المشتري
 لها في باريس ، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة ، وهناك تلقى تلفرافاً من أخيه بتاريخ ١١
 نوفمبر سنة ١٨٧٥ يمث على الأمل في نجاح الصفقة ، فقابل على أثره إسماعيل باشا صديق
 و المقنن ، ووزير المالية في ذلك العهد ، وصاحب الحظوة الكبرى عند الخديو ، وعرض عليه
 الفكرة ، فلقبت منه قبولاً ، إذ كان المقنن يبنى تدبير لئال اللازم بأية وسيلة ، ولو بتضحية
 تلك الذخيرة العظيمة ، لأداء المبالغ المستحقة في ديسمبر ، وبادر إلى تقديم الرسول الفرنسي
 إلى الخديو ، فقص عليه نبأ مهمته ، فأرتاح الخديو إلى الفكرة وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون
 فرنك^(٣١) .

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من المفرنكات تعهدت بأدائها نفاداً
 للاتفاقات المبرمة بينها من قبل . ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة عما يخص
 أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنهى في سنة ١٨٩٤ ، وذلك خصماً عما عليها
 للشركة ، وكان مفهوماً بالطبع أن من يشتري هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق . فلا يأخذ
 ربحاً عنها حتى سنة ١٨٩٤ . فكان مما عرضه المسير أندريه درفيو أن يدفع الخديو للمشتريين
 قائدة سنوية مقدارها ١٢٪ من مبلغ الخمس . يعوض عليهم الخمران من الربح من سنة ١٨٧٥
 إلى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الخديو أن تكون العائلة ٨٪ بضمانة إيراد جمرك بورسعيد ، وترك

(٣١) انظر بحث المسير شارل ليج *Charles Lège* في (عشر - قسم قناة السويس) المنور في مجلة

باريس *Revue de Paris* بالعدد ٤٢ من السنة الثانية عشر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٢٢٥

١٨٧٥ - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة
مؤبر - يوم حيز القبول لعدة ١٦ نوفمبر - فابرق دريو إلى أخيه باريس سبيحة انقصة

تمت - وقته لأول بين دريو والحديد في على الحفاه - دون أن يعلم بها أحد من رجال
المال والخدمة في القاهرة - وعلى نبؤها على قنصل إنجلترا العام في مصر - الماجور جنرال
ستون S. J. Stone - ولكن عين السياسة الإنجليزية في لندن وباريس - كانت ساهرة - فرب
كل كبيرة من الأمور وصغيرها - فبعضها نأشاعى إلى بيدل إدوار دريو في باريس ليجمع
التمن المطلوب - فابرق الورد دريو Derby وزير خارجية إنجلترا إلى الماجور جنرال ستانتون
الرسالة التلغرافية الآتية :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من المالكين الفرنسيين عرضت على الحديد شراء
أسهمه في قناة السويس ، وأن المصعوبات المالية التي تكثفت حمود تجعل قبوله في حيز
الإمكان ، فالرجو أن تتحققوا من صحة هذا البناء - دريو »

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر - فبادر القنصل البريطاني
إلى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزيراً للخارجية ، وسأله عن الحقيقة - فأخبره بالواقع من
الأمر - فأدنى القنصل دهشة من أن الحكومة المصرية لم تكشف حكومة إنجلترا ببناء هذه
الصفقة ، وفان إن الحديد يجب أن يعتقد أن نأزله عن أسهم مصر في قناة السويس لا يمكن
أن يتقبله إنجلترا بعدم الاكترات - وأنه إذا كان الحديد راغباً حقاً في بيع هذه الأسهم ، فمن
الحقق أن إنجلترا ستعرض عليه أهمل تم ، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية في حاجة
ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ١٠٠,٧٥ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) ، ولكن ليس
ثمة ما يضطره إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ - ويكنى أن تفرضها البنوك قيمته
بضمانة الأسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن إستاعيل باشا صديق
وقف للمفاوضة مع البيرت المالية الفرنسية - أن يثنى على وزارة الخارجية الإنجليزية في
مسألة القرض بضمانة الأسهم - فوجد نوبار توقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة - تنهى
يوم الخميس ١٨ نوفمبر - وقابل القنصل الحديد في اليوم نفسه - وأفضى إليه بخديته مع نوبار -
فلم يخرج جواب الحديد عن جواب وزيره - غير أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة

تعدد الأسهم القصص . مصدر صدى الثمن ٣.٩٧٦.٥٨٢ جنيهاً إنجليزية . بعد أن كان أربعة ملايين . وانفق الحرفاء على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك في أول ديسمبر . والباقي خلال شهر ديسمبر ويناير حتى يبيع . في المواعيد التي تحددها الحكومة المصرية . بمناقشاتها مع بيت روتشيلد بلندن . واشترت الحكومة المصرية بأن تدفع للحكومة الإنجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ مائة ٥٪ عن قيمة الثمن . أي ١٩٨.٢٩ ج. سنوياً . مقابل حرمان الحكومة الإنجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة . وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمضي عشرة أيام على علم الحكومة الإنجليزية برغبة الخديو في البيع . ففي هذه المدة الوجيزة فحست الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمعت رأيها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم لإتمامها . وفازت بها . على حين كانت المفاوضات بشأنها دائرة بين الخديو والدوائر الفرنسية . واستعجلت الحكومة الإنجليزية تنفيذ العقد ، فاشتراطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم الأسهم ، ولذلك بادر إسماعيل باشا صديق في صبيحة ٢٦ نوفمبر . أي غداة توقيع العقد بتسليم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مودعة في سبعة صناديق كبيرة . وانتهت عملية التسليم في ذلك اليوم ، بأن بصمت الأسهم بأحكام كل من إسماعيل صديق ، والقنصلية البريطانية ومحكمة القنصلية . واهتمت الحكومة البريطانية بأمر نقلها إلى إنجلترا . فأصدرت وزارة البحرية أمرها في أوائل ديسمبر إلى الباخرة Malabar القادمة من الهند أن تعرج على الإسكندرية في منتصف هذا الشهر . وإذا علم الجنرال ستاثون يا جنرال الباخرة قناة السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصاً ، سار به إلى الإسكندرية وحمل معه الأسهم محفوظة بعناية تامة في أربعة صناديق مصفحة بالزنك . ولما رست الباخرة في ميناء الإسكندرية نقلوا إليها الصناديق ، ثم أقلت رأساً إلى بورتسموث ، فبلغتها يوم ٣١ ديسمبر . وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومتان الباخرة . وأودعت الأسهم في اليوم نفسه بنك إنجلترا .

كانت هذه الصفقة فوزاً عظيماً للسياسة الإنجليزية . ويرجع هذا الفوز إلى التكتك الذي بدأه من المالبين الفرنسيين في الشراء . فقد احتفلوا في أن تكون الصفقة شراء أوفيراً . وكان لابد من تضامن عدة ملايين لتفدية مبلغ المائة المليون من الفرنكات . فكان احتلافهم عتبة عطلت المفاوضات التي تولاها نسيو درقيو . وبلغ المنيو فرديناند دلبس نبأ هذا التكتك . فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية . السوق دي كاز Decazes . أن يبدل نفوذه لإتمام

نصفقة . وفي خلال مفاوضات انعقد الاتفاق في باريس وحيد على أن يقرض هذا من
 نقابة المائتين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك ضماناً للأسهم بحيث تصبح مكملة لنقابة ١٠٠ م يرد لها في
 ثلاثة أشهر . وهذا معناه انبيع المستورداء الفرنسيين . وتحرير يفتت انعقد الابتدائي . ولم يكن
 يائياً لتفاده إلا قبول المائتين الفرنسيين . وكان في مقدور الدوق ديكان أن يتدخل في الأمر
 ويتعجل القول قبل أن تفوز إنجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية ثبطت عزيمته . ذلك أنه
 خشي إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما . سواء بالبيع أو بالرهن . لأن تؤدي به تكديراً
 علاقات الوديين الدولتين . وكانت فرنسا وقتئذ في حاجة إلى صداقة إنجلترا بعد أن خرجت
 مهرومة من الحرب السبعينية وصارت هدفاً لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا ، وكانت هذه
 الدولة لا فتناً تهددها وتتوعددها بالحرب ، وتبقى القارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها
 وتجديد قوتها ، من أجل ذلك ألحجت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب
 المائتين الفرنسيين ، وزاد في إحجامها أنها في خلال المفاوضات استطلعت رأي وزارة خارجية
 إنجلترا فيما يكون لأمرها من الأثر في العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل
 على معارضة إنجلترا في أيولة الأسهم المصرية إلى أيدي المائتين الفرنسيين فبطل هذا الجواب
 عزيمته الدوق ديكان ، وجعله يرى أن لا يتم العائد عليها ، واستهزت إنجلترا هذه الفرصة لتبادر
 إلى الشراء ، وكان لهاارة دسرايلي (لورد بيكنسفيلد) رئيس الوزارة الإنجليزية وعظيم كفاءته ،
 وصلته بالبارون روتشيلد ، فضل كبير في إبرام العقد ، فإنه لم يكن يتصل بعلمه سمي المائتين
 الفرنسيين في شراء الأسهم حتى يادر إلى الاتفاق مع البارون روتشيلد ، وكانت تربطها صداقة
 قديمة ، فضلاً عن اتفاقها في الدين لأن كليهما إسرائيل ، على أن يقدم لحساب الحكومة
 الإنجليزية ثمن الأسهم . فقبل البارون عن طيب خاطر تقديمه من اللازم فوراً . في الوقت
 الذي كان المائتين الفرنسيون مختلفين في أن تكون نصفقة شراء أو رهن . وقد نجأ دسرايلي
 إلى روتشيلد لأن الفرصة عرضت في غيبة مجلس العموم ، ولم يكن في مقدور الحكومة فتح
 اعتماد بمبلغ ثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح . فتميز أو انتظار عقد إيران ،
 فتصلب دسرايلي على جزمه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشيلد . يدفع حد منع عن
 الحكومة الإنجليزية مقابل سمسة ٧١٪ من الثمن علاوة على مائة مئة مئة . فحسب له من يوم
 أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يتسلمه من الحكومة الإنجليزية .
 أذاعت الصحف نياً هذه الصفقة فغدا إبرام عقدها . مع دوى كبير في الدوائر

نمى نسبة الدولة . فتدبرت في فرنسا لأداء الاستيلاء . واعتبرت حريفة للسياسة الغربية .
وقد أبغضها ألمانيا بالسرور لأنها رأت فيها سبباً لتطور العلاقات الودية بين فرنسا والجلد . واستدعت
الروسيا معها . إذ رأت فيها خطوة جريئة من سلسلة الإنجليزية لتحقيق أطامها في مسألة
المصرية .

ولما اجتمع البرلمان الإنجليزي في فبراير سنة ١٨٧٦ أملت لخطبة العرش إلى شراء الأسهم .
فقرب العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام . ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب
وعلى عقد الاتفاق .

أضاع إسماعيل بهذه الصفقة الحاسرة رأس مال عظيم القيمة في شركة القناة . وجعل
استقلال مصر هدفاً للخطر . دون أن تملك فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين في إنقاذ
الحزنة من الهاوية التي انحدرت فيها ؟ أوصف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مائة هائلة في
بيع أسهمها . فقد اشترتها إنجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها
بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ، ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٩ . هذا فضلاً عما
فقدته مصر من أرباح هذه الأسهم كما يثاء في موضعه (ج ١ ص ١٠٢) .

وإن المرء ليدعش كيف تصل الحالة بالخدو إسماعيل إلى حد التفريط في هذه الذخيرة
الثقوية الكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التي جباها من الضرائب أو حصل عليها من
القروض طوال هذه السنين ؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولي الحكم : « إلى أريد
أن تكون القناة ملكاً لمصر لا أن تكون مصر ملكاً للقناة » ؟

لا شك أن تلك الأسهم كانت رمزاً حياً ومظهراً فعلياً للملكية مصر للقناة . فتفريطه فيها
نقض على أمل مصر في أن تكون القناة على عهد ملكاً لمصر .

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضرراً . فإن إنجلترا إنما قصدت
بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل
التدخل في شؤون مصر ، بواسطة إمتلاك القناة . وقد صار ذا فعلا صحت مسرع في
التحدث عن القناة ومصيرها ، ومصير الأرض التي تجازها . ولم يفت كتاب أوروبا وبسبب
أن يلحقوا الخطر المائل في هذه الصفقة ، غداة عقدها . فقد كتب المسير شارل
مازارد Mazard في « مجلة العالمين » الفرنسية بالعدد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ بقول :
« إن هذا العمل سياسي محض . وهنا وجه الخطر فيه . فإذا لم يكن في ذاته احتلالاً

لمصر . فإنه الخطوة الأولى هذا الاحتلال . ولأن وقد أصبح لإنجلترا عمل يحتاج إلى أن تعطيه مائة مليون فريك لتسوية ديونه . فهي لن تتركه وشأنه ، بل ترفب ماليته . وتقرضه وتبدل له المائدة من جديد . وتستطلب منه طبعاً ضمانات وتأمينات أخرى . وهكذا بعد أن كانت إنجلترا تعارض في إنشاء القناة تحولت سياسياً إلى العمل لاستلاكها (٢٢) .

كتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ . وقد حققت الأيام مع الأسف هذه البيوة . فإن إنجلترا أخذت تحقق أطباعها في التدخل في شؤون مصر . حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ . أي قبل أن تنقضي سبع سنوات على حيازة أسهمها في القناة . فالعامل المالي بالاحتلال الإنجليزي ترجع إذن إلى قروض إسماعيل . ومنها الأربعة الملايين من الجنيهات التي اشترت بها إنجلترا أسهم مصر في القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد .

بعثة « كيف » CAVE الإنجليزية لفحص مالية مصر

(ديسمبر سنة ١٨٧٥)

لما سادت حالة الخزانة ، ورأى إسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد ترعزت ثقلها في كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهاناً على أن مصر ما زالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، ويتكرر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية . وذلك أنه عرض على إنجلترا إيفاد موظف مالي كفء يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعطون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذي يعترف به في هذه الوزارة .

وكان تقدير إسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده وتفرده ، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام . وما بلّوح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف ، لا تلبث أن فقهه تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فبرئكتن على هذا التقرير ، لكي يفتح البيوت المالية الأوروبية باقراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفحة مع مصلحة البلاد ، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته ، فإن اقراضه من جديد لم يكن علاجاً ناجحاً لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للدهاء الذي أصابها من القروض .

وقد انزع إسماعيل حبيب إنجلترا في طلب هذه البعثة ، لأن فرنسا كانت قد خرجت

(٢٢) مجلة العالم Revue des Deux Mondes ١٨٧٥ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ص ٧٠٠ .

مضمومة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبله أنظاره من قبل . فإن هزيمتها في تلك
حرب جعلته يدير شراعه نحو إنجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة .

لبت الحكومة الإنجليزية نداء إسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة للتدخل في شؤون
مصر . وأوفدت إليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المسرة استيف كليف ، أحد الماليين
المعروفين من الإنجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كليف » .

كانت هذه البعثة وماضيتها إسماعيل من حق معلومة وزير المالية على إصلاح الخلل الذي
أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع هذا
التدخل بعد أن قهر إسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، فكانتا طريقتين قاصمتين ، أصابتا
مصر في استقلالها المالي وكيانها القومي .

جاءت البعثة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، ولحصدت حالة المالية المصرية ، ووضعت
تقريرها ، ولم يحىء كما يروم إسماعيل ، فإنها عثت أولاً بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ،
والأوروبيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى
فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتواليه ، وإلى الإصراف في إنفاق مبالغ جسيمة في
وجوه معلومة النفع ، وفي حملات حرية قليلة الجدوى ، فوالتمتها بأصاح الآفاقين السياسيين
والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاء الديون القصيرة الأجل (التي اقترضت
في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وشحريل جميع الديون الأخرى إلى دين موحد قدره
٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مدد في مدة عشرين سنة بفائدة ٧٪ (٣٤) .

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري
لإصلاحها أن تخضع للشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة مراقبة على مالياتها برئاسة
شخص ذي ثقة أشارت تلميحاً بأن يكون إنجليزياً ، واشترطت أن يحرم الخديو قراوات هذه
المصلحة ولا يعقد قرعاً إلا بموافقتها .

وهذا الاقتراح يدل على أن إنجلترا لم توفد بعثة (كليف) فليب الذي يطلبه إسماعيل ، بل
جعلت لها مهمة سياسية وهي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي .

(٣٤) تحرير لجنة « كليف » المنشور في كتاب « مصر كما هي » للستر مالك كين ص ٤٠٠ .

التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) إلى مصر . خلطت فرنسا من إيفاد الحكومة الإنجليزية إليها . تريد الاستئثار بالنفوذ لدى إسماعيل . ولم تكن إنجلترا ترى إلى النفوذ المالي فقط ، بل كانت تتعبد إلى ما هو أبعد من ذلك . وهو التدخل السياسي ، فتشبه التنافس بين النفوذ الإنجليزي والنفوذ الفرنسي . ووجهل هذا التنافس إلى حاشية إسماعيل وبلاطه . ففريق كان يقاد من النفوذ الإنجليزي ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسي ، وهذا بذلك على مبلغ المصالح السياسي الذي تغلغل في كيان الحكومة بسبب الارتباك المالي ، ولا غرو فالمال هو عصب النفوذ السياسي .

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية أن تعارض معنى الحكومة الإنجليزية بمعنى متع . فأوندت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو المسيو فيليه Villot ليعاون إسماعيل على تنظيم ماله ، وكانت ترمي بذلك إلى أن لا تتفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل في شؤون مصر ، فقدم مشروعا أهدي إسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فامتادت الحكومة الإنجليزية من رجحان كفة النفوذ الفرنسي ، وعارضت عمل إسماعيل بضربة آتة ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه أن لا تذيع تقرير لجنة (كيف) ، حتى لا يسوء مركزه المالي ، فلما رأته مت ميلا إلى إتباع المشورة الفرنسية لوحث بأنها ستشر الشفير ، فلما احتج إسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب البرلمان البريطاني أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسرايلي رئيس الوزارة أنه لا يعارض في نشره وأن الخديو هو الذي يجانب في ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأه من نشر التقرير ، لأنه ترك الأدهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا .

الوقوف عن الدفع

(أبريل سنة ١٨٧٦)

سارت الضائقة المالية في طريقها ، وأوعزت الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديو مرسوما في ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل

مع أحداث والأقسام المستحقة على الحكومة في إبريل وميو ثلاث أشهر . ولم يكن تحديد
هذه ثلاثة أشهر إلا للمحافظة على الطواغر . وكان القرض هو تأجيل إلى ما شاء الله .
وأخر هذا الرسوم في بورصة الإسكندرية يوم ٨ إبريل . فكان هذا إيذاناً بالتوقف عن
بيع . أو عبارة أخرى بالإفلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والدعوى إلى الأسواق
منية لأوروبية ، واستهدف إسماعيل لطاعن المالكين والمرايكة الأثاب ، وانقلبوا يتهددون
ويتوعسون . بعد أن كانوا حتى أمس يداخون ويملقون . وأخذوا يتحدثون بوجوب خلع
خدي .

إنشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بلد الوصاية الأجنبية على مصر

شعر الخديو بارتياك الحالة المالية ، وما تطوى عليه من الأخطار ، وما يجر إليه سخط
المالكين الأوروبيين من العواقب ، فأراد استرقاء الدائنين بوضع نظام يكمل لهم مستيفه
ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذي يرضونه . فقدم وكلاء المالكين
الفرنسيين مشروعاً بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما المليون الإنجليز فإنهم لم يشتركوا
في هذه المقاضات ، انتظاراً للخطة التي ترسمها حكومتهم .

استجاب إسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين . وأصدر مرسوماً في ٢ مايو سنة
١٨٧٦^(٣٥) بإنشاء صندوق الدين ، ومهسته ، أن يكون خزنة فرعية للخزنة العامة تتولى تسلم
المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص له إيرادات مديريات الغربية . والمنوفية .
والبهيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والإسكندرية وإيراد جمارك الإسكندرية
والسويس وبورسعيد ورشيد ودмбаط والعريش . وإيراد السكة الحديدية . ورسوم الدخان .
وإيراد المصالح (ضريبة الملح) ، ومصايد الطرية (دقهلية) . ورسوم الكبارى . وعوائد
الملاحة في النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطلال ندائرة السنية . أى أنه خصص
أساس الديون معظم موارد الخزنة المصرية .

(٣٥) نص المرسوم منقول في القانون العام للإدارة والقضاء لتبليغ جلاء . جزء ٢ ص ٦٤٤ (طبعة سنة ١٩٠٠)

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لغرض التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، والسيطرة الأوروبية عليهم ، وشأن سلطة الحكومة المصرية في شؤونها المالية والإدارية . وهو داء اعتداء على استقلال مصر المثلّي والسياسي ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية - داخل حكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصادر بإنشائه على أنه يختص بنسب النقود المخصصة لرد الديون العمومية ، ويشول إدارته مندوبون أجانب ، تندرجهم حول الدائنة ، ويعينهم الخديو وفقاً لهذا الانتخاب ، وقضت المادة الثانية بأن الموظفين الموثق بهم تحصيل الإيرادات المتقدمة ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التي خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلاً ينقص إلى إنقاص الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لا تعتد الحكومة أي قرض جديد ولا تصدر إقادات مالية على الخزنة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على أنه قد حفظ للحكومة الحق في أن تقرض بإحساب الجارى مبلغاً لا يزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزنة ، ونص المرسوم على أن المحاكم المختلطة تختص بنظر كل الدعاوى التي يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة تكملة لمصالح أصحاب الديون .

ولا نزاع في أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وتلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوي على الضعيف ، هي التي أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض القوصاية الأوروبية على ماليها .

مشروع توحيد الديون

(مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦)

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ . أصدر الخديو مرسوماً ثانياً^(٣٦) بتحويل ديون الحكومة ودين - ثمة نسبة والديون السائرة في دين واحد . سمي (الدين الموحّد) قدره ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مجلّري ، بقائدة سبعة في المئة . يسدد في ٦٥ سنة ، والغرض من هذا المرسوم توحيد وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم . وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالقائدة

(٣٦) ص ٤١ لأموس جلاء ج ٢ ص ١١٢ (طبعة سنة ١٩٠١)

ومرفقة بوقف . فتتضمن ثلث قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أما قروض الخيرية لأجل ، تبقى قيمتها كما كانت . فتستبدل بسدادها سندات جديدة من الدين مرموم حسب مائة مائة . وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (وهي قروض الخيرية لأجل) يعطون سندات جديدة تحسب بمائة مائة لكل خمسة وتسعين من قيمتها الإسمية . وذلك مقابل إطالة أجل سدادها . أما سندات الدين المتأخر فتستبدل بها سندات جديدة مع إضافة ٢٥٪ إلى قيمتها . أي بواقع مائة لكل ثمانين جنيها من قيمتها الإسمية . وذلك مقابل إطالة أجل السداد .

وتتضمن تعداد الدين الموحد وفوائده الموارد المينة في مرسوم صندوق الدين . وقدر مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٦,٤٧٥.٢٥٦ من الجنيهات الإنجليزية سنويا . بما في ذلك المبلغ المقر على الدائرة السنوية ومقداره ٦٨٤.٤١٦ ج . وتقرر أيضا وقف جباية المقابلة .

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية . أصدر الخديو في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما ثانيا^(٣٧) بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يعينه الخديو ، ويقف هذا المجلس من ثلاثة أقسام . القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة ، والثاني بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهي غير المراقبة النهائية التي سيرد الكلام عنها) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويدير المجلس رأسه في ميزانية الحكومة السنوية التي يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر ، وعين الخبير شالوي Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالي رئيسا لهذا المجلس .

الرقابة النهائية

(١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦)

إن إنشاء صندوق الدين . وإنشاء مجلس أعلى يحتفظ للمالية ، وتوحيد الديون ، كل هذه

(٣٧) عدد ١ في جُمادى الأولى ١٢٩١ هـ من ١٥١ طبع ١٩٠٠ .

الموائيل . على ما في معظمها من افتات على سعة الحكومة ، لم تقع الحكومة الانجليزية ولم ترقها الكفاية لضمان مصالح الدائنين . عانت من نخبين مندوب عنها في صندوق الدين . على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها . وهو السيد دي بلنير De Bligneres واختارت النمسا كون كرم Kremer . ويطلب سيزر بارافلي Baravelli . وجاءت إنجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى كغفالة مصالح الدائنين .

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الخفي . بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية . وتجعل مصر أكثر خضوعاً للدول الأجنبية في سياستها وتصرفاتها الداخلية . ولكي تمهد لذلك وضع هذا النظام . أوقدت إلى فرنسا أحد أعضاء البرلمان الإنجليزي وهو مستر جوشن ^(٢٨) Goschen ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم إجرائها في تسوية ديون إسماعيل . وعلى الحطة المشتركة لإكرام الخديو على قبول هذه التعديلات ، وفديت الحكومة الفرنسية من ناحيتها السيد جوير Joubert ، مندوباً عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الإنجليزي في عرض مطالب الدائنين على الخديو . جاء جوشن ثم جوير إلى مصر في أكتوبر سنة ١٨٧٦ ^(٢٩) ، وطلبا إلى إسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأنها قرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختصة ، وتدخل فحسباً انجلترا وفرنسا وهما الممثلان (اللورد) فيفان Vivian والبارون دي ميشل Des Michels بإيعاز من دولتيهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فتردد إسماعيل في قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت في البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن ترعزعه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فزل أخيراً على إرادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ . الذى سيأتى بيانه .

(٢٨) كان جوشن وزيراً سابقاً في الوزارة الإنجليزية . ثم عد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن للى جوشن أحد أصحاب بنك فرمليج وجوشن إنجلترا وهو البنك الذى اقترض مصر قروضها الأولى .

(٢٩) كما ورد في كتاب « مصر كما هى » Egypt as it is . للسيد ماك كرون ص ١٤٠ .

مقتل إسماعيل باشا صديق (المفتش)

(نوفمبر سنة ١٨٧٦)

وفي خلال المفاوضات بصدد الرقابة الثانية . وقع حادث رهيب . له اتصال وثيق بأربابك مصر المأثر . وهو مقتل إسماعيل صديق باشا .

كان حوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثانية . يحتم إقصاء إسماعيل صديق عن وزارة المالية . كشرط جوهرى لإصلاحها ، تقبل الخديو مضطرا تضحية وزيره الذى كان موضع ثقة سوات عديدة . واستقال إسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، وإذعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفا له .

ولم يكف جوشن بذلك ، بل اعترم مقاضاة إسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع في الميزانية ، متبها إياه بتبديد هذا العجز إضرارا بحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب الخديو من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يثق عى ولاته لمولاه في سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فإنه سيشارك الخديو معه في تبديد أموال الدولة ، بل وما أتى عبء المسئولية على عاتقه ، فتفكر إسماعيل في التخلص منه ، ودير مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديو ، وإثارة الحواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبه . وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإضاذا لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عاهدين ، كعلامة على الثقة به ، وهذا روعه ، وتلطف في محادثته ، ثم اصطحبه إلى سراى الجزيرة ، مظهرا أنه رضى عنه ، ولكن لم تكد العربة التى أقلتها لتجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر . حتى نزل الخديو ويأمر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله في ناحية من القصر . ومن تلك اللحظة انحنى نبؤه عن الجمهور . إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه . وأُقيم جثته في القليل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

وله هو الناس بأمرى الأمر بما حل به غشش ، واستمرت المحاكمة القصورية ماضية إلى سينها . وحكم المجلس المخصوص بنفيه إلى دنقلة وسجن بها ، في حين أنه لقي حتفه قبل أن تتم المحاكمة .

ولم يجرى أن هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما سيفيد الشرائع . ولا النظام

والأخلاق . فإن اعتياله الناس عدم محض لا يجب أن يصدر من سيادة . بله الملوك والأمراء .
ثم ماذا كان يتم إسماعيل من مفتش ؟ إنه لا يمكن بعد إلا سياسة التي وضعها الخديو .
أولاً يقول مؤلف (تاريخ مصر - ١) : يجب أن نعطي ما نعتبره لقيصر . فإذا كان المفتش
هو الأداة التي تعض وتنفذ . فإن الرئيس الذي كان يتكلم وينظم هو الخديو (١) .
ومهم يمكن من الرأي في مفتش المفتش . فقد أثبت بهذه الحاجة المفزعة حياة رجل فاقد
الدم والضمير . تسلط على حكومة مصر ومصارفها ثمان سنوات طوال . حرمت الخراب المالي
على البلاد .

اعتقد إسماعيل أنه يقتل عنش قد حقق غرضين . أولاً أنه يتخلص من إرقاعة أسرار
اشترائه وإياه في تديد أموال الدولة . وثانيها أن ينال عطف المتدوين الأوروبيين جوشن
وجوبهم في مطالبها . وقد حقق إسماعيل الغرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جسده
في قاع البحر ، قد غيبت معه أسرار التلاعب وانعبت بأموال الخزنة العامة ، أما الغرض الثاني
فلم يتحقق ، لأن إسماعيل صار تحت رحمة المتدوين الأوروبيين وتدخلها المستمر في شؤون
الحكومة .

وبعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضي بفرض الرقابة الثانية على
المالية المصرية .

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذي أصدره خديو في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذي لزمته
الدولتان الانجليزية والفرنسية تسوية الدين العام (٢) . وهو :

أولاً : التعديلات التي ينبغي حشر وحريز إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦
ثانياً : فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية .

أما التعديلات التي قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتي .

(١) تاريخ مصر منذ ١٠٩

(٢) ص ١٩٠ من قانون حوزة ج ٢ ص ١٣٥ ، ص ١٩٠٠ م .

١ - - - - - مخرج ديون الدائرة السنبة وقدرها ١٠٠ ١٥٨٨ ج ، من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها (مادة الأولى) .

٢ - - - - - إخراج قروض سني ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (الفصيرة الأجل) من الدين الموحد واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بوائع ثمانين في المائة من إيرادات المقابلة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون في مواعييدها بعد أن كان مرسوم ٧ مايو يدمجها في الدين الموحد ويظيل أجل مدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ١٠٠ ٢٩٣ ٤٠٠ ج .

٣ - - - - - تخفيض العلاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين بل عشرة في المائة .

٤ - - - - - ما بقي من الدين المصري جعل قسمين ، قسم سمي « الدين الممتاز » ومقداره ١٠٠ ١٠٠ ١٧٠ جنبه الإنجليزي ، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، قائمتها خمسة في المائة ، وتسدد في مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ يأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالأفضلية لحامل سندات القروض المقررة في سني ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ (الطويلة الأجل) (مادة ٢) ، والقسم الباقي سمي (الدين الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ١٠٠ ٥٩ ٠٠٠ جنبه الإنجليزي ، وإبقاء الإيرادات المينة بالرسوم الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ، وجعلت فائدته الإيجابية ٧ ٪ .

٥ - - - - - إعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢) .

٦ - - - - - إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين بأكمله (مادة ١٨) .

وتماماً عند التسوية عقد في ١٢ و ١٣ يولي سنة ١٨٧٧ اتفاقان لتسوية ديون الدائرة السنبة والدائرة الخاصة .

نظام الرقابة الشائبة

وقضى مرسوم ١٨ يوليو سنة ١٨٧٦ بفتح الرقابة الأجنبية على الدابة المصرية . وأن يتولاها رقيب (مراقب) بوظيفة « مفتش عمومي »^(١١) « أحدهما الإنجليزي . والآخر فرنسي . فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثاني لمراقبة المصروفات . ويسمى مفتش الحسابات والذين العمومي (مادة ٧ من المرسوم) . وتختار الحكومتان الإنجليزية والفرنسية الرقبين المذكورين .

ووظيفة رقيب الإيرادات كما نص المادة ٨ هي تحصيل جميع إيرادات الحكومة . وتوريد ما للوزن المخصصة لها . وله السلطة على مأموري التحصيل جميعهم ، ما عدا مأموري تحصيل الرسوم القضائية في المحاكم المختلطة ، وهو الذي يرشحهم لوظائفهم ويقبضهم ، وله أن يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهي لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقبين الأجبيين ، أي أن الكلمة فيها لفرين العصريين .

أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والذين العمومي) فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالذين العام ، وتفتيش حسابات الخزنة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لنظار الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمرؤ بصرف الأذون والتحاويل الصادرة منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أي مبلغ يراه قد تجاوز المربوط في الميزانية ويتروك عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة في الميزانية .

ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالي بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالي الذي انفرد به الإنجليز بعد الاحتلال ، وللقبيل الاشتراك في تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠) .

(١١) كلمة « مفتش » كانت تأتي في ذلك العصر معنى سلطة الواسعة . كما يشير ذلك من السلطة المخولة لمفتشي الأقاليم ، فإنها أكبر من سلطة المدير . ومن هنا جاءت تسمية إسماعيل صديق « مفتش » . وكان لخطى عموم الأقاليم سلطة تزيد أحيانا على سلطة النظار (الوزراء) . ولذلك كان يتولاها كبار الحكام والأمراء الذين قالوا لغة المدير ، فكلمة « مفتش عمومي » الواردة في مرسوم ١٨ يوليو سنة ١٨٧٦ تأتي معنى السلطة المطلقة المخولة للرقبين الأوروبيين .

وأنت تعرف معنى الاشتراك . ومعنى الاستشارة في هذه الصلح . فهي تكلفات تؤدي معنى
سيطرة الشدة

ونقضى مادة (١١) بأن جميع الاتفاقات التي يترتب عليها إنفاق مبلغ تزيد قيمته عن
وسم من ١٢ من أصل المربوط المسمى في الميزانية . أو تستلزم إنفاقه مبالغ على جملة مبيعات
حب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدمة ذكرها

إدارة صندوق الدين

ونقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن الإيرادات المخصصة
لصندوق الدين تقتضي مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له . ويبقى صندوق الدين
هيئة دائمة إلى أن يسدد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يتسلموا الإيرادات
المخصصة لاستهلاك الدين . ورسولها رأسا إلى بنكي إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء
صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم .

لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وبناء الأسكندرية

وأشد المرسوم إدارة السكك الحديدية وبناء الاسكندرية . وهي التي رخصت إيراداتها
لرفاه قواته الدين المناز . إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مدبرين ، منهم اثنان انجليزيان
واثنان مصريان . وواحد فرنسي . ويكون أحد المدبرين الانجليز رئيسا للجنة (مادة ٢٣) .
أي أن الغاية والرياسة للمعصر الأوروبي ، ويتولى المدبرون إدارة السكك الحديدية والبناء .
ولهم السلطة العليا على ممتلكاتها . وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين .
وعملها بهذا مرسوم غير ترقين الأورويان . وهما للسكك الحديدية Romaine رقيب (مراقب)
انجليزيا عن الإيرادات . والبارون دي مالاريه De Malarec رقبيا لفرنسا على
المصروفات . وحين الحاجز ، في بارنج Baring (البارون كرومر) عضوا انجليزيا في صندوق
الدين . والسيد دي بلتيج عضوا لفرنسا . وبقي المدبران النمساوي والإيطالي المينادير من قبل
وهما هو كيرتر Keemer . والسنيور بارغلي Barnelli . وحين الجزاء ماريوت

Morillon الاخيرى رئيس غومبيور (حنة) اسكك الحديدية وميناء الاسكندرية
 يتبين مما تقدم ان نظام الرقعة الثانية قد حوّل الرقيب سلطة مطلقة في إدارة الحكومة
 المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الأفراد ، فإن قرارات الوصاية أو الحجر التي تصدر من
 المجالس المحسبة على طائفة الأهلية تمنع سلطة من التصرف في أمواله ، وتنصب وصياً أو قياً
 عليه يترتب هذا التصرف ، وكذلك رقعة الثانية قد جعلت من الرقيب الأوروبيين قواماً على
 الحكومة المصرية ، وانتهزت هذه تقوية أو الوصاية تلك الشروط الشديدة الملاحظة في أداء
 ديون الحكومة ، ووضع مصلحة اسكك الحديدية وميناء الاسكندرية في يد إدارة مختلطة .
 ولا شك أن هذا النظام إنما هو من النظم الاستعمارية الجائرة ، التي تدل على جشع المالبين
 والسياسيين الانجليز والفرنسيين . وسواء نهبهم نحو مصر ، فإن توقف الحكومة عن الدفع لم يكن
 يقتضى هذه الشروط القاسية المهينة ، وتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت في ذلك الحين
 متروكة عن الوفاء بديونها للمالبين الأوروبيين ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط
 الجائرة في تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لا تعرف حقاً ولا إنصافاً ، وقد
 اندلعت فرنسا إلى وضع هذه القيود والأغلال متومة أنها تقلم مصالحها المالية ، على أنها في
 الواقع إنما تحدث مقاصد الجشع السياسية ، فإن النظم الثنائية محكوم عليها دائماً بالإخفاق ،
 ومآلها حتماً إلى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر
 اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطنة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحال مع الزمن سيطرة
 الإنجليزية كما سيجئ بيانه ، ول ذلك يقول السيد فريسنه Freycinet الوزير الفرنسى
 المشهور ما خلاصته : « إننا إرتكبنا في هذا الصدد خطأين ، أولهما أننا جعلنا التدخل في مسألة
 مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والفعل المتروى هو في ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا
 كان بين شريكين مختلفين في الخصائع والمصالح وجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولا بد في
 هذه الاتفاقات من ضحية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، ونتخذ
 في هذه المسألة وسائل دولية ، على النحو الذي حدث في إنشاء صندوق الدين وامحاركم
 المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك في قانون التصفية ، والمخطئ الثاني أننا أسرفنا في جعل سياستنا
 تابعة للمسألة المالية ، فإنه وإن كان يحسن للحكومة أن تسعى لمصالح وعيائها ، ولكن الحالة
 تختلف إذا كان أصحاب الديون لا يكتفون ما تنطوي عليه أعظم المالية من المقامرة ، ففي هذه
 الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل في شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد ، فحين لم

حرب تركيا وفرنغال أو البلاد الأخرى التي عرفت عن أداء أقساط ديونها . فلماذا كما نساء
ح. مصر ؟ مع أنها كانت أقل إحصاءا بتعهداتها المالية من تلك الدول (١٣١) .

وقد نرى نظام الرقابة ثنائية معمولاً به إلى أن تأسست الوزارة المخططة برئاسة نوبار باشا . في
أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنيين ، أحدهما انجليزى والآخر فرسى . فاستغنى
مفتناً عن مراقبين الأجنيين ، ولما ولت الأرملة السياسية التي انتهت بخلع إسماعيل ، أعيد
حمل بنظام الرقابة الثنائية في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الانجليزى ألغيت الرقابة
في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالي الانجليزى ، وبذلك تحولت الرقابة
ثنائية إلى سيطرة انجليزية .

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقي الجبريال مريوت يتولاها إلى أن
توفى ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف
اللجنة المخططة المؤكولة إليها تلك الإدارة بأن جعلت من ثلاثة مديريين أحدهما انجليزى و
الرئاسة ، والآخر فرسى ، والثالث مصرى ، ثم تسلم الانجليز إدارتها في عهد الاحتلال .

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

(٢٧ يناير سنة ١٨٧٨)

كانت مهمة الوفدين الأجنيين مراعاة مصالح الدائنين الأجانب ، وتدبير المال اللازم لوفاء
الأقساط المطلوبة لهم . ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ ، وازداد
ارتباكها وعجزها ، و- نزع مما أمرو به الرقبان الأجنيان من ابتزاز أموال الأهالي بطرق
القهر والمكسف ، فقد عزيا إلى إسماعيل أنه يقيم العقبات في سبيل النظام شؤون الحكومة
لالية . وانفق الرقبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص
شؤون الحكومة لالية

لا حرم أن هذا مطلب وما ينطوى عليه من اعتداء فاجح على استقلال مصر وتدخل في
شؤونها الداخلية ، - على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن التدبير
إسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية إلى الإذعان لهذا الهوان ، وأصدر مرسوماً في

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ تأليف لجنة أوروبية عرمت بلجنة التحقيق العليا . ومهمتها تحقيق العجز في أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب : ووسائل إصلاحها . وتحقيق موارد ميزانية من سنة ١٨٧٨ . وأذن المرسوم لجنة بالاتصال بجميع المصالح والندراوين ومماح من ترى لزوما لسماعه جميع البيانات التي تطلبها .

وكان هذا المرسوم بقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد . دون المنصرف : فلم يرضى الدكتور بذلك : وتدخلت الدولتان الإنجليزية والفرنسية . وأصرنا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الإيراد والمنصرف معاً . فأذن إحاطيل إلى طلباتها : وأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً آخر بتعميم اختصاص اللجنة . وجعله شاملاً حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أى أنه يشمل الإيرادات والمصروفات . وفرض المرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها إعطاء اللجنة جميع البيانات التي تطلبها منهم وتقديمها إليها رأساً من غير إبطاء .

تألفت اللجنة طبقاً لهذا المرسوم من السيد فرديناند دلبس (فنان قناة السويس) رئيساً ، والسيد ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيله ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى يلينير . ربادافلى ، وبارنج (كرومر) وفون كرمير .

وقد هذا التعيين تنفيذاً لما اقترحت الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وعين المسية لبرون ديرول Lion D'Avoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والمسيو كولون Coulon المحامي المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمخاضر جلساتها .

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل واحد الإدارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها إلى الأقاليم لتحقيق ما ترى فحصه ، وظهرت بمظهر الهيبة المسيطرة على الإدارة المصرية .

وكان شريف باشا الوزير المشهور يتولى وقتئذ وزارتي الخزانة والخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول في شؤون مصر بهذا الشكل المهن ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسخطاتها . فأرسلت إليه استدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فعرض عليها أن يجيب على ما تسأله كتابة . ولكن لجنة أصرت على حضوره ، فرفض بإباء أن يظلم الرأس أمامها ، وامتنع عن التول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إباطه ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر في اللجنة .

وتولت لها اللجنة لائحة تسمية نسيو مريدين دلمس في باريس . وبعد أن قطعت اللجنة المرحلة الأولى من أعمالها وضعت تقريراً مدنياً . يتضمن شرح الحالة المالية وصيبتها ، وما تشيحه لإصلاحها . وأجبت في تقريره لندبون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسمية سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطلوبات متخلفة عن الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة سموظفين وأرباب النقابات . فبلغ مقدار ذلك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ج . بخلاف الدين العام . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة . وأجبت المعجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية . وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٠٢٦٣ ج فبلغ مجموع المعجز ٩٠٢٤٣٠٢٦٣ ج اعتبرت أن الخديو مشغول عن قبته ، وطلبت لند هذا المعجز أن يتزل عن أطبانه وأطبان عائلته ، فعرض الخديو أن يتزل عن أطبانه المعروفة بأطبان الدائرة النسبة والدائرة الخاصة . وعن ٢٨٨,٨٦٢ فدان من أطبان عائلته ، ولكن تبين أن أطبان الدائرة النسبة والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة . فطلبت اللجنة أن يخصص لنداد المعجز المتقدم ذكره أطبانا أخرى للعائلة الخديوية . فقبل هذا الطلب ، وتزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، ذهبت لند بعد ضمانا لندرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخملاء لندولته في المستقبل عن المعجز في ميزانية الدولة .

إن بلادي لم تعد في الرقبة

رصدت اللجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قابله السيد ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ . ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسي والمالي بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوي على بيانات وثمة موجهة من شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتي في حديثه نسيو ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق . وهو مليء بالبيانات التفصيلية ، وأنا أعرضكم الوقت للتسوية في بعض المسائل . فهذا لا يقل من حزين شكوى لكم وثملا لندكم الذين أسفت لندهم . ولكنني أريد أن أشكرهم بفضي . فأرجو منكم أن تيقنوه تشكرا في اللجنة . وليس يتعلق بالسلطان والمفترحات التي انبثت منها ، فاني أفسها ، وعليه أن أعمل ذلك »

من الذي رغبت في هذا من مصالح بلادتي . وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات . ويترتب على ذلك عزم على ذلك التزاماً جدياً . إن بلادي لم تعد في أفرقة . بل نحن الآن نفضه من أوروبا . فصبي أن مصر لا تخلو من المصيبة . وأن نسير على نظام ينفذ وحالتنا الاجتماعية وسنرى عن قريب تغييرات عامة تحدث بأسهل مما يظنون . وقولها وضع الأمور في نصابها . وحازم القوم . ومن حيث أن لا نكتم من الكلام . وأما من جهتي قد اعتبرت أن أتوخي حقائق معينة . وإذا ما دنا عن تكليف نواب باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد جديد . وأظهر ميثاق ما أعزم على عمله .

وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الحادة ، ولكن سيرون أنه إذا حصل فبعضه سيشأ منه الاستقلال الوزاري . وليس هذا بالأمر الخفيف ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم ، وهو غير ما أعطيه من التأكيدات والتضامات على مبلغ ما اقترينه من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واحتم عملاً شالاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل يسبح ويؤتي ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر^(١)

هذا ما أجب به الحدير على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

وفي هذا عرض إذن لال إسماعيل ككلمته المشهورة : « إن بلادي لم تعد في أفرقة الخ » ومن نهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصايتها القهريه عليها . ولعمرى ليس مما يختر به صاحب العرض أن يعمل بهذه جرأة من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة .

وهذا اجرب في ذاته بذلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدم ، فإن تدخل حجة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها إرادتها على ولي الأمر . ومطارد وزير الأمر إلى قبول تدعيمه وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقترحاتها . وقبول رخصة الشدة من قبل . كل هذه لقواهم المحزنة تتم عن الصعف الذي أصاب مصر في ذلك عهد . وهم أنفسهم نتيجة نسبة ثانية التي مانعها إسماعيل . والمديون الباهظة التي فاضتها . وحتى جعلته والبلاد تحت رحمة اللادين .

(١) - في الأصل (عصر) وقد تم الترجمة الفرنسية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١١٥) هذا الفترة الأخيرة
 ص ١١٥ - ما صير من قبل نشره . ووردت أيضاً في جريدة (المونيتور جيو) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

بني . الذي رعت في هذا نعلان لصانع بلادي . وعلى الآن كن أعد هذه المقترحات . وكثر على بنين . في هذه على ذلك عزما حدياً . إن بلادي تعد في أفريقيا ، بل على الآن نصرة من أوروبا . نصبي أن مخرج الأغلام لماضية . وأن نسج على نظام يتفق وحالتنا الاحتمالية وسنرى عن قريب تغيرت همة تحدث بأسهل مما يظنون . وقوامها وضع الأمور في نصابها . وحذر القوي . ومن لا يحب أن لا يكون من الكلاء . وأنا من جهتي قد اعترفت أن نوسى خفاتي انصبة . وفي بادئ عمل تكثيف نوبار باشا أن يؤلف في وزارة لكي أفتح لعهد جديد . وأخبر مبع ما أنا عارم على عمله .

وقد يبدو أن هذا التحيز ليس من الأمور الخامة . ولكن سترون أنه إذا حسن قيمه شيئاً من الاستقلال نوزاري . وليس هذا بالأمر الخيز . فإنه أساس نظام جديد في الحكم . وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما اتوبته من العمل بمقترحاتكم . وأريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً مثباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً . لأن كل عمل يسج ويؤق ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماه مصر^(١٢) . هذا ما أجابه به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

في هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادي لم تعد في أفريقيا البح ، ومن نهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وحرية أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس بما يقهره صاحب العرش أن يعمل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة .

وهذا الجواب في ذاته بذلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدمع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسية ، وإبلاغها إرادتها على ولي الأمر . واضطرار ولي الأمر أن يقول تدخلها وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقترحاتها . وفجور الرقبة الشامية من قبل . كل هذه المظاهر الخزنة تم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك العهد . وهو الضعف نتيجة السياسة المالية التي اتبناها إسماعيل ، والذين البعضة التي فترصنا . والتي جعلت البلاد تحت رحمة الدائري

(١٢) في كتابه « مصر (مجموعة الوثائق الدستورية العربية سنة ١٨٧٨ و ١٨٧٩ من ١١٥) » عدد ١٢٠ (مصر)
 فقد ذكرها في « جريدته » ووردت أيضاً في « جريدته » (البوشر الجليل) عدد ٧٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

وتوف رآسها الفعلية لكثرة تغيب المسيو فردينان دلس في باريس ، وبعد أن قطعت اللجنة
 نسخة الأولى ، من أعمالها وصحت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبورها .
 وقد تمترحه لإصلاحه . وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن نسوية
 سنة ١٨٧٦ ، وهي نسبة المطالبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقارلين وغيرهم ورواتب
 متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ١٠٠٠٠٠٠ ٢٧٦٦٠٠٠ ج . بخلاف التدين
 نداء . واعتبرته معجزاً في ميزانية الحكومة . وأحصت المعجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره
 ٢٠٠٠ ٢٥٨٦٠٠٠ جنيه . وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٢٨١٠٠٠ ٢٦٣٠٠٠ ج فبلغ مجموع المعجز
 ٢٠٠٠ ٢٥٨٦٠٠٠ ج اعتبر أن الخديو مسئول عن ليته ، وطلبت لسد هذا المعجز أن يتزل عن
 طينته وأطيان عائلته . فعرض الخديو أن يتزل عن أطيانته المعروفة بأطيان الدائرة النسبة والدائرة
 الخاصة . ومن ٢٨٨٠٨٦٢ ندان من أطيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة النسبة
 ودائرة الخاصة مرمومة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد المعجز المتقدم
 ذكره أطياناً أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، وتزل بعض الأمراء والأميرات عن
 جزء من أملاكهم . رهنت فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو
 تغييراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إحلاء لسوليته في المستقبل عن المعجز في
 ميزانية الدولة .

إن بلادى لم تعد في البرقية

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة
 ١٨٧٨ . ليتلقى منه رأيه في الموقف النحاس والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا
 تقرير يحوى على بيانات وهم موجهة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان . وقبل مطالب
 لجنة . وأدى بيان الآتى في حديثه لسير ويلسن :
 « قرأت تقرير لجنة التحقيق . وهو مملوء بالبيانات التفصيلية . ولئن أعوزكم الوقت للتمسك
 في بعض المسائل . فهذا لا يقلل من جريئ شكركم لكم ولزملائكم الذين أسنت لسفرهم .
 وكنت أود أن أشكرهم بمعنى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم نشكركم الحمة .
 » وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي أسبغت إليها . فإنني أقبلها . وطبعي أن أفعل ذلك

بأنى أه تسمى رخصت في هذا نعمل نصح - لادى . وعنى الآن أن أنفذ هذه المقترحات . ولكن على يفرى بأنى عازمه على ذلث عزما حدباً . إن بلادى لم تعد فى أفريقية . بل نحب الآل قطعة من أوروبا . نصيحي أن نطرح الأصلاح الماضية . وأن سبر على نظام بنفى وحالتنا الاجتماعية وصيحي عن غريب تغييرات عامة لحدث بأسهل مما يظنون . ونوامها وضع الأمور فى نصايها . واحترام الفأرب . ومن لوجبه أن لا نكثر من الكلام . وأنا من جهتي قد اعترفت أن أتوسح الحقائق العملية . وبأنى نادى عنى بتكليف بوبار باتا أن يؤلف فى وزارة لكى أفتح العهد الجديد . وأظهر مبلغ ما أنا عازمه على عمله .

وقد يندر أن هذا التعبير ليس من الأمور العامة ، ولكن سترى أنه إذا حسن فهمه شيئاً من الاستقلال الوزارى . وليس هذا بالأمر الفين . فإنه أساس نظام جديد فى الحكم . وهو خير ما أعطى من التأكيدات والتضمانات على مبلغ ما انويته من العمل بمقترحاتكم . وأريد أن أعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً منعاً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً . لأن كل عمل يتج ويؤثر ثمره فى تلك الأرض الأزلية التى تظلمها سماء مصر^(١) .

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

فى هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد فى أفريقية الخ » ومن تكلم الأقارب أن تصح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا : فى الوقت الذى فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولمعنى ليس بما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة .

وهذا الجواب فى ذاته بذلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدم ، فإن تدخلى لجنة تحقيق أوروبية فى شئون مصر المالية والسياسية . وإملاءها لإرادتها على ولى الأمر . واضطروا ولى الأمر إلى قبول تدخلها وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقترحاتها . وقبول الرقابة المالية من قبل . كل هذه الخطوات الأخيرة تتم من الضعف الذى أصاب مصر فى ذلث العهد . وهذا الضعف نتيجة سياسة المالية التى اتبعها إسماعيل . والمديون الباهظة التى اقترضها . والتى جعلته والبلاد تحت رحمة المداينين

(١) من الكتب الأصغر مجموعة «واقع المومباب بحرية سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٩» ص ٩٦٥ وعدة الحقرة الأخيرة
فلقد ذكره السورح ريل شارح «وروث أفتى جريدة (الفرع الجديد)» عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٥

مبادئ السياسة الإنجليزية وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال في لجنة التحقيق . والموصى بالفكرة الأساسية في التقرير الذي انتهت إليه ، وهو الذي وجه اللجنة إلى حيث يجتمع المطامع الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن تزداد تدخلها في شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا . على أن تزججها مع الزمن من الميدان ، وتساثر من النفوذ والسلطان ، فاتفقت فرنسا على النظام الذي يحل محل الرقابة الثنائية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المصروفة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقدا قبل انضمام لجنة التحقيق الأوروبية : وكان متظرا أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولا إليهما دون سواهما ، وقد فازتا بهنئتها ، إذ لم يعرض المؤتمر هذه المسألة ، واتفقتا أيضا على أن يكون حظ كل منهما مساويا لحظ الأخرى في التسويات المالية والسياسية التي تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق توافقهما على انضمام النفوذ في الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأوجزنا إلى الخديو باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنانها إلى قبوله الأوروبية ، وخاصة الإنجليزية ، كي يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق .

لم يجتمع هذا الاتفاق في الواقع سوى المصالح الإنجليزية ، لأن إنجلترا كانت تمهد السبل لتفرد هي بالنفوذ في الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق . وفي ذلك البارون دي ميشيل Des Michels فتصل فرنسا العام في مصر : وإن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن في مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الآخرين تحت حماية أجنيبه (يقصد إنجليزية) ، قال وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة في القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر في الأقبح فكرة تعيين وزير أجني ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا ، فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدلائل وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تناول مصير مصر بأكملها ، من

أجل ذلك يبدو المستقبل أسمى في صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق^(١٥١). وكان لبارون دي ميشيل يرى أنه بعد إلغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبي مشترك. قل في هذا الصدد: «إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سعيد ولكن مادام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الانحلال يتطرق إليها، وكل الدلائل تدل على أن الإنجليز عادوا إلى مضامعهم الذاتية واستثارهم بالمتافع، فقد حان الوقت لطرح هذا الضعف بجانبها، وننظر إلى الأمور نظراً أعلى. فنعرض على ممثلي الدول المجتمعين الآن في مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية»^(١٥٢).

ولكن الحكومة الفرنسية لم تسمح إلى هذه النصيحة، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها في ذلك الحين سياسي ضعيف الرأي مشهور بميله الإنجليزى، وهو الميرون وادنجتون Waddington، فقاد السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية، وانفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير في الوزارة المصرية، وانفقتا على تعيين اللوزيرين وهما السير ريفس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الإنجليزى وزيروا للمالية، ولويس دي بلينيير De Blignyères العضو للفرنسي بصندوق الدين ولجنة التحقيق وزيروا للأشغال، مع بيان اختصاص كل منهما. حتى يعرف كل وزير حدوده في الفتيحة، وهذا من أغرب ما سمع في تاريخ النهب الاستعماري.

إنشاء مجلس النظام

أصدر إسماعيل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمراً المشهور بإنشاء مجلس النظام ونحويله مسئولية الحكم. وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة، ولا كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر من ذلك الحين، فقد رأينا أن نشبه هذا لما له من الشأن الكبير في تطور هذا النظام. قال الخديوي مخاطباً نوبار باشا^(١٥٣):

(١٥١) دي فريغناس De Freygnas - مسألة المصرية Question D'Egypte في ١٦٦.

(١٥٢) المجمع السابق ص ١٧٩.

(١٥٣) مكتب أسبل للأمر بالفرنسية. وهو منشور جريدة (النيروز ايجان) عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨، ثم ترجم إلى العربية مصر وثائق الحكومة. وقد أقمنا ترجمة كما هي لأب من الوثائق الرسمية.

وزيرى التعزير .

إني أظنت فكرة وأمنت الطر في التغييرات التي حصلت في أحوال الداخلية والخارجية
نشئة عن تبدل الأحوال الأخيرة . وأردت في وقت مباشرتكم للأمورية تشكيل هيئة
لنظارة الجديدة التي عرضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه . وثبت عزمي
عنه . عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في إدارات ممالك
أوروبا . وأريد عرضاً من الأفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون
لها إدارة عامة على المصالح تعادها قوة موازنة من مجلس النظر . بمعنى أن أروم القيام بالأمر
من الآن بمساعدة باستعانة مجلس النظر والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء
الإصلاحات التي نيت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظر بعضهم لبعض كفيلاً .
فإن ذلك أمر لازم لا بد منه .

يوجب على مجلس النظر أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجع
رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حيثن صدور قراراته على حسب الأغلبية .
ويتصدق عليها أقر رأى الذي تكون عليه الأغلبية .

« يتعين على كل ناظر من النظر أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها مناف الإدارة »

: الملوقة به .

« تعيين المديرين والمخافطين وأمورى الفسطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم
لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه رأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل
تصديقنا عليه .

« الناظر الذي يكون المأمورين وأرباب الوظائف المسالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له
الحق في توقيفهم عند الانقضاء عن إجراءات وظائفهم . وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة
النظر ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس
المجلس والتصديق عليه منا .

« للنظر أن يتخيرا المأمورين ذوى المناصب العالية اللارمين لإدارتهم وأن يعرض ذلك
علياً للتصديق عليه منا . وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخلصين اللارمين لها خطاب
أو قرار من ناظر الديوان .

« أعمال كل ناظر تجرى في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف

والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يتقنون الأمر إلا من رئيس المصلحة التي هم مستخدمون بها وتابعون لها . ولا يجب عليه صراحة أمر غيره .

، ينعقد مجلس النظار تحت إقامته . لأن موضوع هذا التنظيم الجديد تحت عهدكم وحملت مسئولية عليكم .

« وإلى أن يرى تشكيل هيئة مظارة حاضرة هذه خصوصيات ليس مخالفاً لعرائدنا وأخلاقنا . ولا لآدابنا وأفكارنا . بل موافقاً لأحكام شريعة الغرب . ويتعمم تدريب محاكم الحفانة تكون فيها الكفاءة غايات همتنا الاجتماعية . وساعدة على تنمية مقاصد الحقيقة ونبات الحرية .

« وإلى معتمد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها ولتحصول عليها من حكومتنا . »

٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

إسماعيل

وأهم ما في هذا الأمر :

١ - أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولي الأمر ، تشاركه في الحكم وتحمّل مسئولية

٢ - إن أعضاء مجلس النظار متضامنون في المسئولية .

٣ - إن قراراته بالأغلبية .

٤ - رئاسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس . فلا يرأسه الخديو .

وقد بقي هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد . ولكن الخديو توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا ثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) . وعين نظاراً منفصلاً تحت رآسته هو . ثم أعاد هيئة المجلس بشكله ورياض باشا تأليف الوزارة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وسقط نفسه في كتابه إلى رياض باشا حتى حصوله من مجلس نظار ونولي رآسته عند الاقتضاء . ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات خمس مرة برأسه ولي الأمر وطوراً برأسه رئيس النظار (الوزراء) .

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التي عهد إليها تأليفها على النحو الآتي (بعد التعديل الذي دخل عليها) .

نوبار باشا رئيس المجلس النظار (الوزراء) وناظرًا (وزيرًا) للخارجية والحفانية ، رياض باشا للداخلية ، واتبه باشا للحرية السيد ريفرس ويسن المالية ، الميودى بليشير للأشغال ، على باشا مبارك للمعارف والأوقاف .

وحرص نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك في الوزارة متوليا الحرية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان أجنبيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسن فعل . تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثاني يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية .

وصار حكم البلاد فعلياً في يد الوزيرين الأوروبيين ، لانخباز نوبار باشا ورياض باشا إلى جانبهما ، ووقف العمل مؤقتاً بنظام المراقبة الثنائية ، لأن في تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يفنى عنها وزيادة ، وانتمى الحديرو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تمارد المراقبة الثنائية حكماً . إذا فصل أحد الوزيرين الأجنيين من منصبه من غير موافقة حكومته .

١٣ - قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشيلد الإنجليزي مقداره ٨.٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذي عرف بقرض الدومين . أودين روتشيلد ، ورهنت في مقابلة الأملاك التي تزل عنها بعض أفراد الأسرة الحديوية ومقدارها ١٢٥.٧٢٩ فدان^(١٨) وعهد بإدارتها إلى لجنة دولية تسمى قوميون الأملاك المصرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصري واثنتان أجنبيان أحدهما انجليزي والآخر فرنسي . وقد خسرت البلاد في هذا القرض خسارة فادحة لا تقل عن خسارتها في قروض إسماعيل

(١٨) الملة ٣ من المرسوم الصادر ل ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ .

السابقة . فإنه وإن كانت قيمته الاسمية ٨.٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٢.٢٥٠.٠٠٠ ج . لأن أسهمه صدرت بسعر ٢٣٪ فخرست مصر ٢.٢٩٥.٠٠٠ ج من هذا الباب وحده . وبلغ صافي القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٥.٩٩٢.٥٠٠ من الجنيهات . وهذا يدل على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تعنى بمصلحة مصر ، بل بالمصالح الأجنبية . وقد وصف القاضي الخولاني قان يملن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معاني الكلمة^(٤٩)

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون . ولم تعبأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلى . فلم تسدد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمرافق البلاد العامة .

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إنقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستداع ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل ذلك في الفصل الآتى :

ختم النزاع بين الخديو والدائنين

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين إسماعيل خلفاً له ، وأبدي عيله إلى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء .

وبعد مفاوضات لم تدم طويلاً أعلن إسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن لا يرأس الخديو مجلس الوزراء ولا يحضر مداولاته . وأن يتولى الأمر محمد توفيق باشا رئاسة المجلس ، ويكون للوزراء الأوروبيين حق (الفيتو) أى المعارضة فى كل مالا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقر أنه لا يتخذ ، ففقد الخديو ابنته توفيق باشا رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلاً ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأعلنت العريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدها اشتدت أزمة الخلاف بين الخديو والدول وانتهت الأزمة بخلع إسماعيل كما نراه مفصلاً فى الفصل الثالث عشر .

• • •

(٤٩) مصر ونوبار باشا القاضي الخولاني قان يملن ج ١ ص ١٨٥ .

الفصل الثاني عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية -

لم يكن في مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك في مظاهر الحكم حين ولي إسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ - وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذي أسسه محمد علي سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت في عهد الأسرة المميدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس في كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٦٦ (طبعة ثانية) ، وانتمينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر في معظم عهد محمد علي .

إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس بشبهه ، فلما تولى إسماعيل الحكم فكر في إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دهاه (مجلس شورى النواب) . إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة جديدة صائبة ، تدل على ميل إسماعيل إلى تقديم الشعب وتعييده الاشتراك في الشؤون العامة . وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس .

نظام المجلس

أنشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ . ووضع الخديو إسماعيل نظامه في لائحة أولى باللائحة الأساسية . وهي مؤلفة من ثمان عشرة مادة مشتملة على بيان سلطاته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه . وعيّن ثمانية اللائحة التنظيمية (نظامية) . ونشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦٩ مادة .

ومن أحكام اللائحتين^(١) نستطيع أن نتبين نظام المجلس ومدى سلطته . وإن موحزون هنا
 التواعد التي استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :
 أولاً : إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور ، وهو وإن كان يصدر
 قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تملو أن تكون « رجعات » ترفع
 إلى المفكر ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل
 التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراه الحكومة من حصة » ، وأشهر في
 بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة « بالمناقص الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً في المقترحات التي
 يتقدم بها الأعضاء .

ثانياً : يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات وينوب
 انتخابهم عمد البلاد ومشايعها في المديرية ، وسجاعة الأعيان في القاهرة ، والإسكندرية ،
 ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحد أو اثنان من كل قسم
 من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، ويتمتع بثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن
 الإسكندرية ، وواحد عن دمياط .

ثالثاً : يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المتصفين « بالرشد
 والنكاح » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم
 أحكام جنائية بالليان أو من المحكوم عليهم بالإعلاء ، أو العزل من وظائف الحكومة بحكم ،
 واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أي بعد مضي ثلثي هجرة سنة
 على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا
 يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى .

ولنلاحظ في هذا التمييز أن هذه المدة تكن لانتشار النظم في البلاد . بحيث يشترط في
 الأعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الساجين أن يكون
 لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادي عشر ، أي بعد انقضاء ثلاثين سنة على
 الانتخاب الأول .

رابعاً : يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو
 (١) هاتين اللائحتين - شريعتهم هاتين اللائحتين في قسم القوانين التشريعية .

الثالث من قسمه . ويناط فرز أوراق الانتخاب بلجنة مؤلفة من المقرر ومكييل وآخر رقم الدعاوى^(١) وقاضى المديرية .

حاشياً : ينعقد المجلس شهرين في كل سنة . من ١٥ كيهك لغاية ١٥ منير (أي من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) . أما المجلس الأول فيجتمع من ١٠ هاتور إلى ١٠ طوبه (تولد - يناير) . ويكون اجتماعه في القاهرة : وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخير مدة إخطاة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية) .

سادساً : تعيين رئيس مجلس شورى النواب ومكييله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح في هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية) .

سابعاً : يفتح الخديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويستمع المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشئ من الأمور التي يقتضي نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية) . ثانياً : ينتخب المجلس من بين أعضائه لجائاً تسمى (أعلاما) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسمائهم على كتفديو ليحظى كل واحد منهم « البيولدي » أي الأمر باعتماد عضويته .

ثامناً : للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية) .

عاشراً : يتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية) .

حادي عشر : إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس . ولا يجوز للعضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام ولمذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم إلا وهو في موضعه ، وتصدر إرات بطريقة أغل الأراء علانية وبالأغلبية .

وعنى المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية . وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابي) .

ثاني عشر : أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس « الحشمة اللائحة » وجلووسهم به

(١) به لا يكون كمرس جاية اليوم

دور . هيئة الأدب . (مادة ٤٠) . ولا يجوز لأى عضو نشر منشآت المجلس أو علمها
 أو إفادته من الرئيس . وإلا كان عرضة لسجونه الذى يوقعه به المجلس . (مادة ٤٤)
 هذه هي القواعد الجوهرية التى على أساسها أنشئ مجلس شورى النواب ، وبخلاصتها أنه
 مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايعها مدة ثلاث سنوات . ويجتمع
 شهرين فى كل سنة . وجلساته سرية . وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون .
 ولا يربى فى أن المجلس النيابى الذى يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عملياً فى
 سياسة الحكومة ، مالم يطور نظامه مع الزمن . ويكسب حقوقاً ومزايا جديدة ، ولو جعل
 إسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شؤون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب
 والفروض ، لبعث فيه روحاً من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا
 عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة المالية كانت فى حاجة إلى رقابة فعطية تتولاها هيئة نيابية ،
 ولوجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للفقرى الجسيمة التى تلاشت فى عصر إسماعيل
 وأفضت إلى التدخل الأجنبى فى شؤون مصر .

الحياة السياسية فى عصر إسماعيل

إن الحياة النيابية فى كل أمة تتبع أولاً النظام الذى تسير عليه ، ثم تأثر من الحياة السياسية
 فى عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شورى النواب . فلنبحث الآن ، عن
 ملخ تأثيره من الحياة السياسية فى عصره .
 كان عهد إسماعيل فى الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من
 «عصر الحكم المطلق» فقد كان من أنحص صفات الخديو إسماعيل منه إلى الأفراد بالحكم ،
 «الاستئثار بالأمر والنهى» وبدل مطلق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم
 يحرم التدخل عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من روق الحكم
 بآرائه .

ثم أن تأسس هذا المجلس من غير أن نفسه حركة مطالبة من الأمة جعله يلتحد بشكل
 المسحة ، ومن هنا نشأت سلطته خفية ، ونفوذها يكاد يكون شكلياً . ومن جهة أخرى ف نظام
 الاسحاب كان له أثر بالغ فى تكوين المجلس . ذلك أن عصر حق الانتخاب فى العهد

والشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمدة وأعيان البلاد ، حتى صار جدير بأن يسمى المجلس الأعيان .

فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت ممثلة به عميلاً واسعاً . أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذي لا يؤثر في طابع المجلس . وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات الطبية منذ عهد محمد علي ، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب في ذلك لا يحمل لهم حظاً في عضوية المجلس ، أضحت إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر مصروفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تنجح إلى الحياة الحرة ، ولم تألفها بعد . فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية نوراً من الحياة واسمياً والاستغلال في الرأي . وتبعث فيها روحاً من الشعور بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى .

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتبصرهم بمقائق الأمور ، وتشر مدلولاتهم ، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم ، ولا تفتي جمعيات سلبية تبث أفكارها ومبادئها القوية في نفوس النواب ، وتتألف منها ومن الصحافة رأي عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي يشدها .

ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضييق حياة المجلس وتحديد مواقفه وحفظه وأعماله .

الانتخابات الأولى للمجلس

بهنا أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن مهم تأليف أول مجلس نيابي في عهد إسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية (١) ، ونسجل مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها .

(١) راجع أعضاء المجلس المنعقد في عهد محمد علي بالمرحلة الثالثة من تاريخ الحركة القوية ، من ١٨٦٧ ، وأعضاء هيئات القليلة التي تألفت على الكفاية من عهد أحمد في المرحلة الأولى من ٧٨ والجزء الثاني من ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ (من الطبقات الأولى)

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد عمرد العطار

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى جموي . السيد عبد الرزاق الشوريجي

نواب روضه البحرين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اترى بك أبو العز . علي كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة
أبي منور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قبطا . عبد الحميد زهرة
عمدة خانوت . علي أبو سام دنيا عمدة سهلة . سليمان اللواتي عمدة ميت حبيش القبيلة
أحمد الشريف عمدة أيار .

(المنوفية) الحاج علي الجزار عمدة شين الكوم . محمد أفندي شعير عمدة كفر عشا .
موسى أفندي الجندي عمدة منوف . أحمد أبو حسين عمدة كفر ربيع . حماد أبو عامر عمدة
سرور . علي أبو عمار عمدة طليح . محمد الأناني عمدة جزى .

نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفي عمدة قليشان ، حسين حمزة عمدة البريجات ، أحمد ديمس
سدة نكله العيب . الحاج علي عامر عمدة بيان . الشيخ محمد الوكيل عمدة ممخراط .

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من غيوب . الإمام كشافى أبو شنب عمدة الخانكة . علي
حسن حجاج عمدة الرمل . محمد الشواربي (قليوب) . أحمد أفندي أباطه (منيا القمح) .
شيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة . محمد عبد الله عمدة الصنائف . المعلم صبيان سبده

عمدة بندف . بركات الديب عمدة الثرين محمد أفندي عفتي عمدة الزوامل . عدا الله
عياد عمدة كثر عباد .

نواب المنقضية

هلال بك . سيد أحمد أفندي نافع عمدة دديط . محمد بك سعيد (نوسا البحر)
إسماعيل أفندي حسن عمدة تمي الأمديد . الشيخ محرم علي عمدة المستبلاوين . الشيخ العدل
أحمد عمدة جزيرة القباب .

نواب الجزيرة

عمر أفندي الزمر عمدة ناهية . إبراهيم أحمد المنشاوي عمدة زاوية دهنور . عبد الباقي
عزوز عمدة الرق (المرقعة) .

نواب بني مريف والقبوم

حزین الجاحد عمدة العجمين . علي سيد أحمد عمدة الزوي . زايد هندي عمدة جزيرة
بنا . محمد حسن كساب عمدة التويره . جرجس برسوم عمدة بني سلامة .

نواب المنيا وبني مزار

إبراهيم أفندي الشريس عمدة سخاوط . إسماعيل أحمد عمدة بني أحمد . أحمد علي
عمدة الزاوية . أحمد حبيب عمدة القنت . ميخائيل أناسيوس عمدة أشروية . حسن أفندي
شعراوي عمدة المطاهرة .

نواب أسبوط

سليمان أفندي عبد العال (ساحل سليم) . عثمان غزالي عمدة بني دراح . يوسف محمد عمر
عمدة الشيخ تمي . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر محمد عمدة الشعبة . عبد العال موسى
عمدة دروه .

نواب جرجا

محمد حامدي عمدة بلصفورة . حميد خير متيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله

حين تسلّمه هذا الآن رأينم دوام معنى واجتهادى فى إكمال ماشرعاه من المقاصد الحيرية .
 شكثير أسباب العاربية والمدنية ، أعاننى الله على ذلك ، وكثيراً ما كان بخطريالى إيجاد مجلس
 شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة اننى لاينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين
 الراعى والرعية . كما حرمعى فى أكثر الجهات ، ويكفيها كون الشارع حث عليه بقوله تعالى
 « وشاورهم فى الأمر » وبقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فلما استنست بإفتتاح ذلك
 المجلس بمصر ، تذاكر فيه المنافع الداخلية وتلدى به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبة
 من متخى الأهل . يعتمد بمصرى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بحماية
 المولى فتحه فى اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء متخيون من طرف الأهل ، وإنى
 لشكر الله على ماوقفتى لهذا الأمر المبرور ، ورائق من فطانتكم بمصول النتيجة الحسنة من حسن
 المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية ، وفقاً الله تعالى لا فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد
 فى كل الأمور .^(١)

وتعد هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى مجموعها
 سديدة المعانى ، وجيزة العبارة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحكم ،
 واستندت فى تقريرها إلى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لايمضى عنها ، ويثبتها فى نفوس
 الشعب ، ونها تمجيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه ، وإعلان بأن الغاية من الحكم
 هى منفعة الجمهور ، فبرود هذه المبادئ الهامة فى النطق الخدير هو خير دعابة لها وإعلان
 عنها .

لجنة الرد على خطبة العرش

رافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديو إسماعيل فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب
 عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب
 على خطبة العرش ، فأنلفت من عشرة أعضاء . وهم أنولى بك أبو العز . هلال بك . محمد
 أفندى عفيفى . محمد أفندى شعير . الشيخ محمد الصيرفى . سليمان أفندى عبد العال ، إبراهيم
 الشريمى ، عمر أفندى أبو يحيى ، حسن أفندى شعراوى ، الشيخ على سيد أحمد .

(١) من المصلحة الأصلية لجلسة افتتاح مجلس شورى النواب بحضوره بدار النيابة .

عمدة الحيرات . عثمان أبو نيله من الكتكاته . عطيه مهراذ من ناحية نزه . أحمد سلطان
عمدة بنهار

نواب قنا واسنا

عمر ابدى أبو يحيى عمدة أبو مناع . محمد سحلي عمدة فرشوط . علي ابراهيم عمدة
حجازة . أحمد افندي عبد الصادق من أسوان . أحمد علي اسماعيل عمدة السليمية .

نائب دمياط

علي بك حقلجي .

إفتتاح المجلس وخطبة العرش

(٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦)

كان إفتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٣) ، إذ اجتمع
الأعضاء بمكان انعقاده (بالقلمة) برئاسة اسماعيل راعب باشا الذي عين رئيساً للمجلس في
دور انعقاده الأول ، وحضر الحديو حفلة الافتتاح ، بصحبه من أركان حكومته شريف باشا
(الوزير المشهور) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس
مجلس الأحكام ، واسماعيل باشا صدوق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل
الخطم) ، وأحمد خيرى بك كاتبه الحديو .

وتليت خطبة العرش التي كانت نسعى مقالة الافتتاح . وهذا نصها :

« من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجددا خطية عن آثار العمار ، ووجد أهلها
مسلوبى الأمن والراحة ، مصرف الممهم اكتمالية لتأمين الأحوال وتهدئة البلاد بإيجاد الأسباب
والمواسل اللازمة إلى ذلك . حتى وفقه الله تعالى لما أراد ، من تأسيس عمارة الأقطار المصرية .
وكان والدى عوناً له وبصيراً في حياته . فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتضى أثر آبيه في إتمام
تلك المساعي الحثيثة ، بكمال الجهد والاجتهاد فلم يساعده عمره لتكميلها على أحسن نظام ، ثم
إقبلت أحوال مصر بعدها إلى أن قدر لله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يلى . ومن

وفي اليوم التالي (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة إلى المراى الخديوية بملايسهم الرسمية وقدموا إلى الخديوي جواب المجلس على الخطبة.

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ في قالب نمجود ونقدىس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من المبرودية ، مما لا يفتق والروح النبائية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد في سالف العصور ، وما آلت إليه من الاضمحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد علي باشا ، فنهض بها وأعاد مجدما القديم ، ونوه بفضل إبراهيم باشا لمؤدرة أبيه في أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديوي إسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل لنهضتها ، وأفاض الجواب في ذكر مآثر إسماعيل ، ثم أظهر إبتهاج المجلس لما ناله الخديوي من تعديل نظام ورائة العرش .

وإليك نص الجواب ، تبد هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والمجمع الشكلى والتلقى البالغ لولى الأمر . قال الأعضاء :

« بعد ما تشرقنا بالإصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكال الارتياح . ونقول إن مما قطعناه من زواهر الأخبار التاريخية وعرفناه من سوانف آثار الديار المصرية . أنها كانت في الأعصار الحالية رفلة في حلل المفاتيح الحالية . وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نيل مغلفها الوافر . معترفة بأنها مفترقة في الأصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتناول أيدي من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السابقين . ثلويتها نوايب الزمن . وتناولها أيدي المحن . حيناً بعد حين . فاندurst معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولجبت بها أيدي الدهور وتكاثرت فيها الحروب والشروع . حتى رجعت القهقري . وأصبح غيرها من الممالك في أنواع التمدن متقدماً وملكها متأخراً . وفاسى أهلها من الذلة والمسكنة ما صاروا به في غاية الحقارة والمهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الحرم . ويحدد ما كان من بنيان محاسنها قد أنهدم . وينقل أهلها من هذه المهالك . وينظمها في سلك أحاسن الممالك . فشرعها بحمد العزيز جتتمكان محمد علي

باش . فأعاد لها من العمارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان ثلاثي . وأفرغ قلبه وقالبه في إصلاح حالها . وأعمل سديد رأيه وشديد عزيمته في إعادة جلالها وتكاملها . حتى أراح عنها تلك الوحشة . وألبسها حلى الشهامة والمخافة . وأحكم معالم الأحكام . وأقام بها دعائم العدل بينة وأمنه . ودون فيها دواوين المعارف المستفة . وجمع بها أصناف الآثار المفترقة . وجدد فيها نوعيت عسكرية . وأنشأ دواوين المدارس العلمية والحقانية حتى ظهرت بعد الحفا . وأزهرت أفتاح بزهور الصفا . وعاد إليها من النباه والبهجة ما كانت فقدته في سالف الأيام وانتطعت مصانع الأهلية والملكية بحسن تدبيره أحسن نظام . مع ما قلوت به من غرائب الصنائع الخائفة . وعجائب الآثار الرائقة . مما شوهه لنا جسيماً . وتبوأنا به بيتاً من العزوف . فضلاً عما أوردتها من الغنى الأتم . والفخر الأعم . من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات القوطية العائدة بعظم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حسدت مصرنا الأمصار . وصرتنا بحمد الله متقدمين في درجات العمار . وقد كان والد العزيز الأكرم عوناً لوالده . وهو الجد الأجد في حال حياته ممضياً للطرق الموصلة إلى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت إليه الحكومة صلك سبيل أيه . وبنى على تأسيساته الباهرة بما حسن مساعيه . وأخذ ينشئ ما بكل به رونق الوطن . ويحدد من العمارية والآثار الجليلة ما يبنى على ممر الزمن . من إنشاء المحاليس الخفائية . وتكثير الرجال الحربية . والاستحكامات الملكية . وغير ذلك مما عقدته نيته . واضمرته طويته . فحدثنا الأيام عليه . فلم تتمتع بهز حكومته إلا قليلاً حتى فله الله إليه . ثم تولى على الأقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك الآثار العظيمة حتى رعايتها ففترت همه مصر سامقة . وضعفت حركة تقدمها الخائفة . إلى أن نفختنا النفحات الإلهية . وأسعفتنا العناية الربانية . بالحضرة الإسماعيلية . وأعطى القوس بارياً . نفعاً من الله بهذه الديار ومن فيها . وتولاها العزيز بن العزيز . ذلك الجباب الأفخم . والداوري الأكرم . مقام في تنظيم أمورها على سابق وقدم . وشمر عن ماصد الجد والاجتهاد في تجديد ما انهدم وإحياء ما اتعد . وأخذ يداوى تلك العلل . ويسد ما تحلل بعد أبيه من الخلل . وسعى في مقاصد أبيه وجده . ما ذل في موجبات التقدم واتخذ الوطن غاية جهده . شاعراً باله بأقصى أنواع العمارية . ومديراً فكره فيما يستدعي هذه الأقطار كمال الرفاهية . فأبدى من ذلك ما لم يكن في الحساب . وزادها من البهجة وأصاب الثروة ما لم تره في سالف الأسقاب . ورتب ملكها أحسن ترتيب . وعظم عقده في صلك غريب بأسلوب عجيب . ومن تمام غناية رب العالمين

أن أطمع سلطانتنا الأعظم . ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثته الحكومة على التأبدي في نسل إسماعيل بأن يشولها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فبها من فكرة جليلة ورائقة . أسست في هذه الديار ، من دواعي العبار الأسباب الثاقفة ، واستلزمت تحسناً لأحوالها ، وتأمناً لحالها واستقبالها ، فأطال الله عمر سلطانتنا المهابة (الصواب للهيب) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت المهمة الإسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر هذا الوطن ، ويرقى انتظام حاله على ثمن سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتعام رافته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتعام رفاهيتهم انقضت إرادته العلية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يعلمه من أن جمع الآراء في أمور العالمين ، والمحاولة في مصالح الرعية مع عقلاء المواطنين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الانتماء ، وتعام راحة الأنام ، ولغرض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الأهالي حتى يكون ما يحكمون فيه من الأمور بواقع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالي ، تبرؤاً من غوائل المخندرية ، وتوافيراً لدواعي المداقة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، للصدقين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات^(١) ، وإذا كان إنشاء هذا المجلس الأنبي من أجل الساعي الحميدة ، وأتم نعمة أسبغها أول النعم عبيده ، فإن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، وفتياهي بتلك المنحة البية ، ورفع أكفنا أثناء الليل وأطراف النهار بالمدحوات ، في أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يجلد عز قفرتنا هذا بقوام سبوح أفندينا الأفخم ، وول عهد حضرة محمد توفيق باشا الأعز الأكرم ، وكذا بنية الأفعال الفضام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاء بخاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام^(٢) .

لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ في مكان انعقاد المجلس (بالقلمنة) .
واشتغلوا بانتخاب لجانته وكانت تسمى (الأقلام) ، وعملها خمسة طبقاً لما تنص به المادة ٨

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاد الخفير إسماعيل .

(٢) من المفضلة الأصلية مجلس شورى النواب ، وهي تختلف قليلاً عن النسخة المطبوعة . مجموعة الجواب

من اللائحة النظامية : يوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتناوبت كل لجنة من خمسة عشر عضواً . أتى أن اللجان (أو الأقسام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس . ونذكر هنا بين اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن (المعاصم) ورئيسها موسى بك العقاد .

لجنة روضة البحرين (الغربية والشرقية) ورئيسها آثرى بك أبو العز . ثم سُميت لجنة الغربية في المبدئ الثاني .

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية . لجنة فلنبا ، ورئيسها إبراهيم أفندي الشريحي .

لجنة أسيرط ، ورئيسها سليمان أفندي عبد المال .

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقسام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، منظر كل لجنة في تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأُرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهر دار الخديو لكي تعرض على الأعتاب الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدي) للأعضاء . وللأقسام مهمة ثانية ، وهي انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قومونات) لبحث المسائل التي يحيطها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قسم من الأقسام الخمسة ، عضواً واحداً من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء .

اعتماد عضوية النواب

واليك نص أمر الاعتماد (البير ولدي) الذي أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة نيابتهم .

« قدوة الوجوه المتمدنين ، والأعيان المتحججين ، غلان عن بلدة كذا بقسم كذا بمديرية كذا ، زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل الفضل والتميز ، وهوام شفت فؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه ميمورية بلادنا هذه وسعة منعة ديارنا . وما يقدم أهلها في مدارج التمدن ، ويصعد بهم في معارج التحكّن ، وقد علمت أن ترتيب المجلس الشورى الوطني ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد الخيرة ، كما جرت في سائر المدن المتمدنة

وشهد به جميع الملل المحمكة . فإن تلاحق الأفكار . وتصادق الآراء والأنظار ، يستتج ثمرات الألباب من أغصانها . ويستخرج بحسان الصواب من أفتانها ، وقد رأيت في أحر وطننا للبارك بعهد الله تعالى وثبارك . من مزيد الأهلية والاستعداد ، ما يكون عوناً على حصول هذا المراد . فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه ، وأصدرت لائحة مخصوصة في كيفية انتخاب أعضائه . بحيث يكونون من -بغزة أهل وطننا ، لينزوا عن سائر أهالي مدينتنا وبلداتنا ، وقد كمل أمر الانتخاب الآن . فمن يصلح لهذا الشأن ، وأنت ممن انتخب لهذا الخصوص ، وصدق عليهم في قرار القومسيون المختصين ، وعرض ذلك بواسطة مساعدة رئيس المجلس إلينا ، فقول بقبوله واستحسانه لدينا . فأصدرت هذا إليك إعلاماً بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية : في ذلك المجلس بمجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاثة سنين شمسية . حسباً تقرر في اللائحة الانتخابية ، وكذلك أصحاب روية وأهلية . وأرباب فطنة جليلة ، وكمال معرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية ، فاعمل في سمر أفكاركم : وعلو أنظاركم ، أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتقدماً ، وتجاري خيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة إصلاحاً وتحسيناً . فتعاونوا في النظر الصائب ، وتبينوا الفكر الناقب ، وخذلوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية ، والمولد التي ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية ، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها ، وأبدوا من شرائف الآراء البينة خير موجودها ، وتبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا ، واعتلاء أوطاننا بأوطاننا ، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنتها على وفق المطلوب ، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيما على أحسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال . وحسن الحال والمآل فهو مولى الخير ومولى الكمال .

في رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

١- تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس . وإنما بدأت الجلسات بعد تأليب الأعلام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة ، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء .

طريقة المداولة في المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول في الاقتراحات التي يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يرضه رئيس المجلس على الهيئة لبحث أولا في هل تنظر فيه أم لا . فإذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ليعاط به عنماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويجولونه في الغالب على لجنة تتخبا الأقسام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطبع وينوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأى المجلس على قروله في موضوعه يرسل القرار إلى المعية السنية لعرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة بحضور الوزير (المناظر) المختص أو الموظف الفني ، فيبدى بالإيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة .

وتذكر من حضروا في الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد تاقب باشا مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامة بك (باشا) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة المعية السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش صوم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً .

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنا موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (٧) .

(٧) راجع هذه المضابط في الوقائع المصرية ، التي كانت تنشرها في حينها ، ولكن لاحظنا قتلان بعض سمات بأكملها من مجموعة الوقائع المصرية الوحيدة في دار الكتب ، أو بالأحرى المصرية بالقلم ، ولقد كان أعداد كثيرة من السوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المحفوظة كاملة في مكتبة البرلمان ، وبمعرفة في هذا المقام أن نوه بالجهد المصروف الذى بذل الأساد محمد خليل صبحى رئيس قلم مكتب مجلس النواب في جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة في مختلف المصالح والدوائر ، وما بذله من البحث والتفتيش لحص صور رؤساء مجلس شورى النواب والميات النبوية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة للتاريخ يستحق من أجلها سريال الشكر والثناء .

١ - أول المقترحات التي تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية في بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات في هذه المسألة ، ثم أحييت على لجنة (قرويين) بحيث لجنة (العمليين) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وجعفر أفندي شعراوي ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفي .

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها في البحث إسماعيل باشا صديق وصلامة بك إبراهيم ، ونائب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيضاح هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لازماً مسألة السخرة بمشروعات الري والهندسة ، فقدمت اللجنة تقريراً مطولاً خلاصته تنظم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التي تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلين (والمساواة في الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأشخاص تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الأتجار للسخرة بالدور .

واستبعد بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس في غنى عنها ، وهي وضع ضريبة على المواشي ، وحجتها في ذلك أن أعمال المنافع العامة التي تنفذ بواسطة السخرة تقتضي مهات وأدوات يجب شراؤها بالتمن ، ولما كانت المواشي الموجودة بالأقاليم مخصصة لأحوال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفي ثمن هذه المهات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً في السنة على كل رأس من مواشي الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجبال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل وقل من الحميم عشرة قروش ، واستثبت من هذه الضريبة مواشي المدن والبادر .

٢ - اقترح إبراهيم أفندي انشربجي رئيس لجنة المياه ، النظر في مسألة تسييط الأموال الأميرية . وتحديد مواعيد نفعها تسهيلاً لسدادها . فأحييت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء وهم : محمد أفندي شعير ، ونحصر القواوي ، وميخائيل أنطاسيوس ، ومحمد عيسى . وحيد أبو سنيت . ورايت اللجنة وجوب تحديد مواعيد للسداد في أوقات جني محاصيل توفيراً لراحة الأهالي في دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت للجنة تقريرها في هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة . وهي أن رأى

المجلس في محله . ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع ديون ديونها في الواجبات المحددة لسداد الأموال . واستحسن تأجيل النظر في هذه المسألة إلى السنة المقبلة . إذ ينظر المجلس في مسألة الدين ومسألة التنظيم معاً . فأقر المجلس ذلك .

٣ - اقترح أترقي بك أبو العز أحد نواب القرية . - بتعميم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه . ومظهر منهم الميل الشديد إلى تعميم التعليم بين طبقات الأمة كافة . وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندي أبو يحيى ، ومحمود حمودة ، وعلى سيد أحمد . والسيد محمود العطار ، وأحمد أفندي أبانقة . وانتهت اللجنة في تقريرها إلى وجوب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجاناً ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقصر والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في المديريات والمحافظات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الحديو وقف على المدارس جميع الأقطار التي يتألف منها تفتيش الوادي ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للحديو .

٤ - اقترح سليمان أفندي عدتال من نواب أسوط النظر في وضع نظام لستات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التنظيم ، وحضر إسماعيل صدق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشغولة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (إسماعيل باشا) فأكتفى المجلس بذلك .

٥ - اقترح ميخائيل أفندي أثناسيوس من نواب المنيا إلغاء نظام العهد (جمع عهد) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد علي باشا كانت تعهد إلى بعض الأعيان والمأخوذيين ورجال الطهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها عبر قديرين على زراعة جميع زمام أو متأخرين في سداد مالها . فكان المتعهدون يتكفلون سداد الضريبة من مالهم الخاص إذا نه ينجوها من الأهلية . وقد أدى هذا النظام إلى إرهاق الملاحين لأن المتعهدين كانوا يسخروهم مصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمراً باسترجاع البلاد من المتعهدين ثم عاد العمل به في أول عهد إسماعيل ، ففزع الناس من مساوئه . فلا

غرو بك قبول اقتراح ميخائيل أفندي أثاسيوس بالاستحسان .

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ماحلاصته ، إن الأصل في إعطاء البلاد عهدة هو مساعدة الأهالي على سداد الأموال لعهدة اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ولكن المتعهدين كانوا يقيضون ما يزيد عن المال من محصولات الأهالي وأخذ بعضهم لعهدتهم أراضي لا تزيد لجرد الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، وطلب فك العهد جميعها لأن الأهالي في مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة المتعهدين .

وحمل الأعضاء فك العهد وإعادة الأطيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد علي ، والحاج شتا يوسف وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل .

وانتهت المناقشة في الموضوع بأن قرر المجلس بحسبة ١٦ شبان سنة ١٢٨٤ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته .

٦ - اقترح محمد أفندي حمادي من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال في المديرية لمنع العبث في قيد التحصيلات ، وذكر أن الأهالي في الوجه القبلي يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيده ما يدفعونه في ورق عادة ويبقى التحصيل عند (الشاهد) لأنهم الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم القيد بالدفاتر المتعددة يحصل الخطبة ومشوشية في الإيراد .

وأحيلت هذه المسألة على لجنة « التقييط » وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف بها كل مول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهالي ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق إسماعيل باشا صديق على مآرته اللجنة ووعد بوضع الطريقة المطلوبة .

٧ - اقترح سليمان أفندي اللواتي من نواب العربة ، منع بحارة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواشي بمع الضرب عن العمد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذي يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلاً في هذه المادة . ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذي تجرى الحكومة وضعه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب . فاكفى المجلس بذلك .



إسماعيل راغب باشا

دئس مجلس شورى النواب في دور إنقاده الأول
(من ٢٥ نولير ١٨٦٦ إلى ٢٤ يولير ١٨٦٧)

٨ - اقترح هلال بك ، التنظر في الأطين الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالدل إلى أصحاب الأطين المتداخلة فيها أو الملحقة بها .
وإجبت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور إسماعيل باشا صديق ، وغلاصة ماقرره المجلس فيها بجلسته ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أطين الجزائر بثمان سنوى قيمة إيجارها من ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال المثل ، أما أطين الحيفان فتعطى أيضا بالثمان بواقع إيجار ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال الخوض ، والأطين الجرد التي يرغب الأهليون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطين الأهراس والمستبحرة والمالحة فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المائلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطين البرارى تعطى لمن يرغبها من غير ثمن وتبقى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشرية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطين الضواحي والبنادر وأطرافها ، لأنها تعد من الأراضي القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطين البرارى لمجملها خمس عشرة سنة بدلا من عشر .

٩ - اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح فتحة البرية وإزالة ما بها من السدود

تحرى بناء ن ترعة البوذية ولا تحريم بلاد مركز السبلاوين من الري .

١٠ - اقترح الشيخ العدل أحمد من نواب النجفية إعادة فتح البحر الصغير على النيل مدلا من ثمة الذى كان على ترعة المصورية لسهولة وصول مياه الري إلى البلاد الواقعة عليه .
١١ - واقترح على بك خفاحى نائب دىباط توصيل مياه ترعة الشراوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دىباط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه التربة واصله فى ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) إلى القطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مداها لنهاية الشطوط حتى لا تهرم مياه الري .

١٢ - واقترح كل من حميد أبو منيت . ومحمد مصطفى من نواب قنا . إصلاح الري بحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور .
وأجبت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة العمليات ، ونحنت فيها بحضور إسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولتناسبة بحث هذه المقترحات فى لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الري والمهندسة يلاوهم فبحثها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ، واتخذت فيها جميعا من القراءات ما يكفل توفير الري وراحة الأهالى ، وصدق المجلس على قراراتها فى هذا المصدد .

انتهاء الدور (٨)

وفى جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٨ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن الرئيس المجلس ختام الدور . وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن الشكر للخبير على منشأته العظيمة « الموجبة لارتداد عمران الوطن » وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على صديقه أفكارهم التى أبدوها فى الرسائل التى عرضوا لبحثها كإثشاء المدارس والعمليات (الصخرة) وتبسيط الأموال وفك العهد وإصلاح الأحيان وإجراءات صبارف القرى . وسيدات معاملات ، وألغى لى ما ذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس فى هذه المسائل حلت محل المقبول لدى الخديو « ول النعم » ورجال حكومته . وأعرب عن أمله

(٨) كلمة « دور » كانت تستعمل كتعبير عن الفة الباية بنيتها الثلاث ، ولكننا رأينا اتباعاً للمصطلحات الحديثة .
نصر كلمة « دور » على الألفاظ السرى .

في أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يديه الأعضاء في السنين القليلة من سديد الآراء . وحيث
خطته بالدعاء للذات الحديوية . وانصرف المجلس على ذلك .

وكان يبدو على مقترحات الأعضاء ومداولاتهم حسن القصد . وانزعجة المصادقة في خدمة
المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية . وتحسين حالة الأهالي
الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان في الآراء ، وسلامة المنطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التي
تباحثوا فيها ، وكان يعوهم إلى حد ما - الاستقلال في الرأي . والاضطلاع بالمسائل العلمية
والمالية .

أما الحكومة فكانت تفتق بتبع مباحثات المجلس وتودد رجالها في بعض الجلسات ،
للاتصال بالأعضاء في مباحثهم . وإطلاعهم على وجهة نظرهم . وكان حضورهم يحكم صلة
التفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا في هذا الصدد اسمعيل باشا
صديق مفتش عموم الأقاليم وقتئذ ، ومصاحب الخفظة الكبرى عند الخديو إسماعيل .

ولم يتناول الأعضاء في مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية
التي كانت تشغل الأفكار في ذلك الحين فلم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا إطلاعهم على
ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ تنظيمهم إلى البحث فيها إلا في دور الانعقاد الثاني كما
سيجيء بيانه .

وصفوة القول إنما إذا لاحظنا نظام المجلس الأساسي وملابسات العصر الذي اجتمع فيه ،
نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برزني لا يأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في
عهد اسماعيل .

رواية لا أصل لها

ولا بد لنا أن نعلم هذا للبحث قبل أن نشير إلى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف
المعارضة بمجلس شورى النواب في أول أدوار انعقاده . فقد زعموا أن شريف باشا . وكان
في ذلك زيرا للداخلية ، أتهم النواب من اعمال البايبة تنقسم دائما إلى حزبين ، أحدهما
يقرب الحكومة والآخر يعارضها . وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم فريقين الحزبين ، وأن
أعضاء حزب الحكومة يحيطون في مقاعد يمين . وبواب المعارضة يحيطون في مقاعد اليسار .

وسنكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد النجس .
وذهبهم شريع باشا أنه لا بد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار . فلم يكن من الأعضاء إلا
أن تحولوا إليها جميعاً .

وظاهر على هذه الرواية مسحة الغزل والخيال ، وهي ولاشك من مخترعات بعض الكتاب
الأوروبيين الذين يطلب لهم أن يستدعوا أمثال هذه الحكاية : وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً
من أقوال شاهد عيان ، ولا جاء ذكرها ولم تليحاً في مضايقات المجلس . على أن الرواية في
ذلك لا يسيغها المنطق ، فإن نظام المجلس وحدوده واحتصاصه وملابساته . كل ذلك لا يدع
محالاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة . فالأحزاب الموالية والمعارضة إنما توجد حيث
يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق
أصلاً . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب القريسيين وهو السيد جليون
دنجلار Gellion Dungalir حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن
مشاهداته فيها رسائل ، تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ، فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار
إليها ، ولو كان لما ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع بطلانها ، وكل ما ذكره
السيد دنجلار عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا
رأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديوي باعتبار
أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنها خطر على الأمن العام .

فهذه الرواية يسيغها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن نزعة الحكومة الاستبدادية تأتي أن يقف
نائب في ذلك العصر موقف المعارضة ، فلا غروية أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين
من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف
في أديار الانعقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نلتق بهذه الأمانة ، ولم تبين نواب
المعارضة إلا في أديار انعقاده الأخيرة كما سيبيح بيانه .

(٩) رسائل عن مصر الحديثة للسيد جليون دنجلار . الرسالة الثانية للترجمة برية سنة ١٨٦٨ ص ١٤٦

Letters sur l'Egypte Contemporaine



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب في الأدوار الآتية

- (١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨
 (٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٦ مارس سنة ١٨٦٩
 (٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ - ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
 (٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦
 (٥) ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ - ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

دور الاعتقاد الثاني

(١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨)

افتتح الحديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤) في مكانه المعتاد (بالقلعة) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الأحكام ، وشامين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا صديق مفنش عموم الأقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بين المال ، ورواتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا - وطلعت باشا كاتب الديوان الحديو . وأحمد عمري بك المهردار : واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت الذي عين رئيساً للمجلس في هذا الدور .

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد في اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) . وأشار الحديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى عمري .

محوري . والدكتور كلوتشي بك ، والدكتور محمد علي البقلي بك ، والتي كل منها بياناً دوماً
في إصلاحات الصحة .

الناقشة في المسألة المالية

حين إسماعيل باشا صديق في خلال هذا الدور وزيراً للآلية . مع بناءه مهتلاً لعموم
الأقاليم . فعظمت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية .
وشغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين لتلاحق قروض إسماعيل منذ
ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديوان التي اقترضها سعيد
باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات . فبدلاً من أن يبدل جهده لوفاء هذا الدين استدان في
سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ من الديون الناجمة نيافاً وقربعة عشر مليون جنية ،
ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنية .

وتحركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التي كانت أسرارها محجوبة عن
الأنظار ، وانقضى دور الانعقاد الأول دون أن يعرضوا لهذا المسألة على أهميتها ، ثم أثاروا بحثها
في الدور الثاني ، وألغوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرستها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه
الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دقائقها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأقضوا إليه
بيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلفوها من إسماعيل باشا صديق الذي كان معروفاً عنه
أن كان ما يذكره من الأرقام عن مائة الحكومة مبنى على الكذب والتضليل .
ودكروا أن الباقي من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنية ، وهو رمح خيل دون الحقيقة
كثير . لأن الديون بلغت في ذلك العام نيافاً وأربعة وثلاثين مليون جنية وقالوا إن الحكومة
تتمكر أيضاً في عقد قرض جديد .

ميزانية سنة ١٨٦٨ - ١٨٦٩

وقدم إسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ - ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتي باللجنت :

٧.٢٩٠.٠٠٠ جنية

الإيرادات

٤.٦٠٦.٠٠٠ جنية

المصروفات

٢.٥٨٤.٠٠٠ جنية

الزيادة المزمومة في الإيرادات

وحدد الأرقام لاحتياجه ها ، ولتحالف الواقع من كمال الوجوه . فإن مصروفات تحت السنة . تحت من يريد من حوز عشرة ملايين جنيه . استدانها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها . لحائرة . ولم يبق في المجلس من يناقش الحكومة وبسابقا عن سبب الصيق المالي الذي تشهده . ويستدعى عقد سطة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذي يظهر في الجزيئية .

وألّف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى . للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة حالة المالية . تقدمت اللجنة تقريراً تدلّ الضرائب والملايسات على أنه موعده من الحكومة . وخلاصته ، ترى زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار السدس . وعقد قرض داخلي .

وحضر إسماعيل صديق بجلسته ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأقضى بيان خلاصته أنه مع مايزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلي بخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة في المسألة المالية بتسعين سبعمائة .

الأولى : زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع سنوات (وبعد انتهائها تقرر بصفة دائمة) .

الثانية : عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخص شيء منه لسداد الديون السابقة . بل ابتلعه سياسة الإصراف التي كان يتبعها الخنثيو ويضدّها إسماعيل صديق . ولم يعقد القرض الجديد في داخل البلاد ، بل افترضته الحكومة في الخارج من بيت وسهام المائي . ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقة وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين جنيه . كما وعد بذلك إسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ ١١.٨٩٠.٠٠٠ من الجنيهات . وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدلّك على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف في فائض المالية التي تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية . وكان ختام الدور الثاني جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨ .

دور الانعقاد الثالث

(٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩)

عين الخديو لمراسة المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت الذي تولى الرئاسة في الدور
السن . وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥)
بالمنع . بحضوره شريف باشا وزير الداخلية ، وشاحين باشا وزير الحرية ، وإسماعيل باشا
مدير وزير المالية . ومحمد حانق باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذوالفقار باشا وزير الأمور
الخارجية . وحن باشا راس مفتش عموم الأقاليم . وظلت باشا كاتب التدوين الخديو .
وأحمد نخري بك حامل الختم .

خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهي أطول خطبة الخديو إسماعيل في مجلس شورى النواب .
وأغزرها مائة . لما جمعت من البيانات من أهاله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية
هذه الخطبة تلخصها هنا تلخيصاً عاماً .
ابتدأ الخديو خطابه « بالسلام على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد
المداكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فبدأ سروره لحسن
سيرها . من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالي . مع نقص النيل في ذلك العام . وذكر
مأهلات الحكومة من الجهود والوسائل للفاقة هذا النقص ، وتوغير أسباب الري ، وأن هذه
الوسائل أثمرت في الوجه البحري ، ولكنها لم تأت بكل ما ينبغي الحكومة من الوجه القبلي .
وحرمت بعض الجهات ماء الري لعل أراضيها . فأعقبت من الضرر ، ووزعت الحكومة
نعلان على أهلها ساعدتهم في مؤونهم وأعطتهم تقاري الزراعة وأعطتهم من أعمال السخرة .
وأعلنت ميعاد حيازة الأمور من كافة الأهالي . وبهذه الوسائل لم يحصل لهم أدنى مشقة .
ولا قيل بأن أحد من أهالي تقطر حصل له ضيق ولافاقة بهذا الداعي . بل الجميع في عناية
لراحة وأمنهم منهم متحصل على قوته . ثم ذكر أن الحكومة اعتزمت تأليف لجنة من كبار
المهندسين لأخذ الوسائل الفعالة لتوغير أسباب الري في السنة . ينقص فيها النيل مثل هذا
عام .

ونكلم عن «سنة» هناك إلى «مفضل» حين تدير الحكومة «وتصرفاتها» وما اقتضته من
 نفروود ، وما اقترحت من السلطة الأخيرة ، قد تجاوزت إدارة المالية «وهددت مقداره»
 جميعاً من الديون ، التي كانت مزية من عهد المرحوم عصا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه
 (كذا) ، وصار الباقي الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) ، كما في ذلك الترخيص
 الجديد .

أعمال العمران في عهد إسماعيل

وذكر الأعمال التي أنفقت عليها الحكومة من هذه المقروض ، فقال : «لها دعت لشركة قناة
 السويس ثمانية ملايين جنيه ، وأعرب عن أملي في أن ما تكبده الأهالي من المشقة في تشغيلهم
 في حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لا يضيع ثمرته ، فإن القناة ستفتح للعلاحة في
 شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عند ذلك ١٥٪ من
 أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لا يرد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقت الحكومة على أعمال
 العمران ، كالمسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين وثمانمائة)
 ميل ، وأنشئ كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبار جسيمة بخطوط الوجه القبلى ، ومائة قطرة ،
 أربعم منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار إلى عاصرف على إصلاح ميناء
 السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة المحمودية قرب محطة المسكة الحديدية وكوبرى ثالث
 شرحت الحكومة في إنشائه على رباح النوفية .
 وعدد ما أنشأ من أعمال الري فبلغت ٢٠٧ قطرة و ٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبرياً واحداً
 و ٥ هوسات و ٣٠ باباً للهويسات . وأربعة أوصعة من الحجر ، و ٢٥ من البدالات
 والسعارات وما إليها .

الجيش والبحرية

ونكلم عن الجيش وما أنفق في إصلاحه . فقال : إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣
 آلاف من جنود ليد (كذا) ومائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يريد عن

لثلاث أو أربع قطع مع عدم الانتظام على العموم في الأمور العسكرية ونقص المهات
حربية . بحيث لا يمكن عملياً تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً من الجنود ، وذكر
أن إجراء من التنظيمات المستجدة . وما حدد من المهات الحربية ، وإليها من الورش والمصانع
لتخفيف اللبوسات والمهات العسكرية . وانتفن الحربية وسفن النقل التي اشتراها أو أنشأها .
وبلغ حدودها ٢٢ قطعة . وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد إلى ذكر
الديون فقال إنها صرفت على الأعمال والمشروعات العامة العائدة على الوطن بالنفع العظيم .
وأنتع إلى فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعها لمددت
أغلب ديونها ، وهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدودها توازي ديون الحكومة ، ثم
قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة
يبدى ، وأنا حارف نبي وأمكاري في إجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكامل
ال عمران وازدياد رفاهية الأهالي وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة » .

مقاصد إسماعيل

وذكر أنه يرمي بتقده الحكم أبدى في خطبته لتتواصل الدول مقاصده التي جعلها برنامجاً
وهي :

- ١ - رفع السخرة عن الأهالي .
 - ٢ - توسيع دائرة الزراعة والتجارة .
 - ٣ - نشر التعليم العمومي .
 - ٤ - ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة .
 - ٥ - ترتيب المحاكم ، واستعرض ما يذلل في إتمام هذه المقاصد الخمسة .
- فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة في هذا الصدد ، إنما قد
تم أمرها بانضمام حسن هتكم وصائب آرائكم . وجرث العمليات على أتم نظام ، (يشير إلى
تنظيم السخرة) .
وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة . إن ما تم من الأعمال العظيمة كمد السكك الحديدية

ورقامة المائى والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار حسم من
الأراضي ، وبلغ ماصار إصلاحه وزراعته في عهد حكومت نفاية هذه السنة (١٨٦٩)
٣٢٧,٤٥٨ فدان .

السودان في خطبة العرش

وذكر أعمال العمران في السودان فقال : وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها . بل
بدلت غاية جهدى في إصلاح أحوالها وترق أسباب الزراعة والتجارة بها . كما أنه جارى
العمل الآن في امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم . نتي هي مركز تلك الأقاليم وإلى
سواكن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة في عمل خط تلغرافى أيضاً من سواكن
إلى مصوع ، وعند نهو وإتمام ذلك سيصير تفرع جيلة خطوط بحسب اللزوم ، لأن كامل
الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل . وبواسطة ماصار إجراؤه هناك من
التنظيمات والإجراءات النافعة حسبما اقتضاء الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة ،
وتزايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان ، فبعدما كانت نظارة المالية تمد هذه الأقاليم بمبلغ
ثلاثين ألف كيس (١٥٠,٠٠٠ جنيه) صارت هي الآن ترسل لخزينة المالية سوية مبلغاً وقدره
١٥,٠٠٠ كيس (٧٥,٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها الملكية والعسكرية .

التعليم

وقال عن : عادة التعليم التي هي أساس التقدم : إنه من وقت تأسيس مدرستى الابتدائى
والتجهيزية بمصر وظهور ثمراتها تعددت المدارس التي شأها وأخصاها في الخطبة كما يأتى :
المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) - ١٢ مدرسة .
بالقاهرة : مدرسة الابتدائى ، المدرسة التجهيزية . تهندستخانه والأبنية ، الإدارة
والأسن (الحقوق) ، المساحة والحامية . العمليات (السود والصنائع) . مدرسة الرسم
بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التجهيزية . المدرسة البحرية .
بالأقاليم : مدرسة طنطا ، مدرسة أسبوط .

مدارس تابعة لديوان الجهادية (ورثة الحرية) ١٠ مدارس .

مدرسة الطوبجية . مدرسة السواري (الحرمان) . مدرسة المياد (المشاة) . مدرسة
بحر حرس . الطب البيطري . مدرسة قلفاوات النيش . المحاسبة . الزراعة .
حفاة . العمليات .

ثم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية .

وقال عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه محصنات معلومة في الميزانية منذ عدة
سب^١ ونكلم عن المقصد الرابع فلعل إن تناوشت الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل
إشياء أخاكم المختلة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع
نظم هذه المحاكم .

وختم خطبته بتوصيته التي على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس
في العام الماضي والذي قبله ، وأعرب عن أمله في أن يتذكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدي إلى
توسيع دائرة العمران والتقدم والنهضة ، والمستوفى من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير
والإصلاح الععم .

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :
أحمد أفندي علي . الشيخ علي سيد أحمد . سليمان أفندي عبد العال . عمر أفندي
نوحجي . أنور بك أبو العز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد
نوراني . السيد محمود الخطار . الشيخ مصطفى جميعي .
وقدموا جواب المجلس إلى الخديو . وهو جواب طويل ، استجلبه بقولهم على لسان
المجلس .

(١٠) مقدارها ٦٠ ٠٠٠ كيس . ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه و ٩٥٥ و ٢٤ كيس أي ١٩٠ ٧٢٥ ج للمائة الخديوية كما ورد في
برقيات الخديوية ، ثم خدشت محصنات الخديو والبنات الخديوية في ميزانية سنة ١٨٧٥ إلى ٢٩٦ ٠٠٠ جنيه . منها
١٠٠ ٠٠٠ لخدبو وذلك بمس العجم الذي بدأ عن الارتباط بال ولادة فوكه كويون (ملحق نكرة) تقرير الأول للجنة
التحقيق العليا من ١٩١٣ .

« اشرف كل الشريف ما عزاه . اتحجر كل الفجر ما حقياه فوق ما ألتاه . لما ترادف
 عنيا من نتم الجبلية . ولئن الجزيلة . بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل المساحة الخديوية .
 والتوسر على موجبات رعاية الأهالي والعمارة ، وسنر أنصنا بمحسني النهائي المنيفة ، ونسبح
 أرواحنا تشرقنا بالإسماء إلى المقالة الشريفة . »
 وهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله ناء بالغ ومدبح وإطراء لكلمات الخديوية ، وتردبد
 لما جاء في حلبة العرش من البيانات والأقوال .

تغييرات في الأعضاء

استعفى محمد أفندي شعير ، وانتخب بدله على أفندي شعير ، وعين الشيخ محمد الصيرفي
 (بك) وكيلاً لمديرية المنوفية ، وحلال بك وكيلاً لمديرية الغربية ، وأحمد أفندي أباطة وكيلاً
 لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندي صفني وكيلاً لمديرية الشرقية ، وإبراهيم أفندي الشريجي وكيلاً
 لمديرية الجيزة ، ولم ينتخب أعضاء بقلم .
 وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من حلال بك ، وأحمد أفندي على
 : رئيساً لقلم المنيا بدلا من إبراهيم أفندي الشريجي .

المسائل التي تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس في هذا الدور مقترحات الأعضاء في المنافع العامة المحلية ، ومما
 قرره أن يكون تنصيب مشايخ البلاد وحددهم برغبة الأهالي ، وتكليف المدبرين التعمري عن
 سلوكهم ، وأن لا يهزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنة .
 وقرر ترعيب الأهالي في تحرير حجب بملكيتهم بالهناكم حتى تستقر الملكية والتصرفات
 العقارية . والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سرا . أستاذ مطريق التعقد أم
 التوارث ، وأن تقرر له الحجة بذلك في المحكمة .
 ومما قرره تنظم المباني بالمدن والقرى ورسم لوائح عن مبنى كل بندر بمعرفة مهندس
 التنظيم . وقرر فتح الشوارع في البادر والقرى . وإصلاح الطرق الزراعية ، وشق الترع

بعدة مشهريها ، وتوفير وسائل الترف .

وقد منح فرد المخصص في الأقطار الخيرية . وكان الميز حقاً محولاً لكل وارت طبقاً لمادة ١٢٦ من لائحة الأقطان المعروفة باللائحة السعيدة الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م) وقرير المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد الخوف ، وخير له حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبقي المجلس لقراره على وجوب ، استمرار فتح البيوت ذوى العائلات ، وبناء على هذا القرار ألغى النص على القرار الوارد في اللائحة السعيدة .

وقد أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس نفثيش الزراعة) مؤلفة من موظفين فنيين ينظر في شؤون الأراضي والزراعات . وإجراء ما يؤدي إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالموجه البحري بحلسان . وبالوجه القبلي ثلاثة مجالس ، وذلك عدا (مجالس تنظيم الزراعة) التي قرر المجلس إنشاءها في الدور السابق . ثم قرر المجلس استعجال الحكومة في إنشائها وإنشاء حقول التجارب . -

الميزانية

وأحضر وزير المالية (إسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٠ بجملة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتي :

٧,٣٣٥,٠٠٠ مجموع الإيرادات

المصروفات وأقساط الديون

٣,١٧٥,٠٠٠ المصروفات
٢,٥١٥,٠٠٠ أقساط الديون
٥,٦٩٠,٠٠٠ ج مجموع المصروفات

٥,٦٩٠,٠٠٠
١,٦٤٥,٠٠٠ ج الزيادة المزعومة في الإيرادات .

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على

مدياً على حصة نفوض لفاية سنة ١٨٦٩ . وقد نقضت هذه قبل مجئها . . .
 فصل الحادي عشر . ولم تجر مناقشة ذات . . في الميزانية . واعتُمدت ثم . .
 وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخمسة وخمسة رئيس مجلس شكر .
 الأعفاء على ما تدور من صائب الآراء . وأعلن ختام مجلس وانصرم لأعماله .

الهيئة النيابية الثانية

(انتخابات سنة ١٨٧٠)

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه . وأُحرِيت
 الانتخابات للهيئة النيابية الثانية في أوائل سنة ١٨٧٠ . وتولى الانتخاب عدد انبلاء ومشايخها
 طبقاً للائحة النظامية .

وهالك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة^(١)

نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد : السيد أمين الدنف . السيد يوسف العقبي .

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جمبى . السيد إبراهيم علي جمبى .

نواب الغربية

أبو النعمان دني (من مسهلة) . سعد الجزار (من دهاك) . الشيخ سليمان السيد عمدة شبرا
 الخيمة . السيد عيسى أنشريف (ايلار) . محمد أبو محمد عمدة حلبي . أحمد نديم عمدة .

(١) الوثائق المصرية العدد ١٣٥٤ ٧ فبراير سنة ١٨٧٠ . قد التصحيح الذي رسمته فيه إلى دهاك . ثم أعيد
 بصوت خمس الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب .

عمدة بلعشط . رضوان إبراهيم بلال عمدة طروح دلکه . الشيخ أحمد عبد لغفار عمدة تلا
عل محمد عمدة المصيلحة .

نواب مديرية بسنا

منصور حماد عمدة تجار أسوان . عبد الرحمن خالد عمدة المطاحة .

نواب مديرية لنا

خليفة إبراهيم عمدة أبو مناع بحرى . أحمد افندى حسن عمدة حجازة . أحمد خلف الله
عمدة هو .

نواب مديرية جرجا

أحمد حسين عمدة البلبا . حميد حمد عمدة ونبه . ضيف الله حسن عمدة شتوبل .
عبد الرحمن حمام عمدة أولاد إسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومة . السيد
رفاعة عنبر (طهطا) .

نواب سيوط

حسين التجدى عمدة المشايعة . حسن إبراهيم من بنى زراح أبوب . مهني يوسف عمر
عمدة الشيخ نعى . المعلم فرج إبراهيم عمدة ديرمواى . الشيخ محفوظ رشوان عمدة الحوانكة .
محمد جابر عمدة صنيو .

نواب مديرية المنيا ربنى مزار

عبد الله مصطفى عمدة الدشن . حسن أفندى عبد الرزاق عمدة أبو جرج . بدوى أفندى
الشريعى عمدة سنالوط . حنا أفندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين . إسماعيل أفندى سليمان
عمدة ماقوسه . خليفة مرزوق عمدة بنى أحمد .

شرف الدين . عمارة العشري عمدة ميت بدر حلاوة . سيد أحمد القاضي عمدة مطويس .
و حيدر عمر عمدة تطاي .

نواب البحيرة

الشيخ حسين أمين عمدة شايور . الشيخ علي مهنا عمدة كفر سلامون . الشيخ أحمد علي
عمود عمدة الرحمانية : الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد الأنصاري عمدة
دعينا .

نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بني هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلي . الشيخ
حسن خيث عمدة كفر شلشلمون . حسن عامر عمدة العزيرية . للعلم موسى خليل عمدة كفر
الدبر . الشيخ محمد القرماني عمدة المزامل . محمد أيوب سليمان عمدة كفر أيوب سليمان .
الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية .

نواب القليوبية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسين سوها عمدة صهيديت الصغرى .
محمد الأثرى عمدة أخطاب . الإمام العشماوي عمدة الطراحة . أحمد أبو سمدة عمدة
بلواي . الشيخ حسين حسن عمدة طوخ الأقلام .

نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربي عمدة قلوب . بيومي عابد عمدة كفر عابد . الحاج قاسم منصور
عمدة كفر شين . محمود زغلزل عمدة ميت كتانة .

نواب المنوفية

علي افندي شمير عمدة كفر عشا . السيد الفقي عمدة كبشيش . شاهين أحمد الجترووي

نواب بنى سويف

عبد نو حكارم عمدة طنطا بنى مالدو . حتى العريف عمدة برش . أبوزيد عبد الله
تكميل عمدة بلمون .

نواب الفيوم

على الحافظ عمدة مطر طارس . محمد الدعشان عمدة أهرين الغربية .

نواب الجيزة

حسين الفتى الزمر عمدة طنش . مراد الفتى السعدى عمدة المحرقه . سالم الفتى حاد
عمدة حلوان .

نواب دمياط

على بك خفاجى .

دور الانعقاد الأول

(سنة ١٨٧٠)

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلمة فى الحلقة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة
١٨٧٠ (غايه شوال سنة ١٢٨٦) يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير
الحربية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم ، ونوبار باشا وزير
الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية ، وأحمد عبرى باشا
مهدى دار الخديو .

وكان رئيس المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه فى الدورين السابقين
وقرئت خطبة العرش ، وكانت وحيدة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضى والذى

تصديت على الإشارة إلى مرور العام منصرف ، بكل سرور وبركة ، وأن للزروعات
 - - - - - غاية المصوبة ، أما شؤون الحكومة في إعلان العام فلم يشر إليها الخديو .
 - - - - - نوزراء بقوله ، وأما إدارة الحكومة في ظروف هذه السنة فما تريدون معرفته
 - - - - - فكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار ، وأعرب عن أملي في
 - - - - - ذلك المجلس في هذا العام عن النتائج الجليلة التي عادت من مدارات المجلس في
 - - - - - سنة .

ميداني في أوائل سنة ١٨٧٠ حين امتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الضيق
 - - - - - في شؤنه في دولته الحكومة ، وأخذ الناس يتشوقون إلى سماع خطبة العرش لعلمهم
 - - - - - في بارقة أمل في تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له ساس بتلاحق القروض وتضخم
 - - - - - حائره . ولكن الخطبة جاءت خلوا من الإشارة إلى الدين العام يائسا كان أو سائرا .
 - - - - - وجد الجواب على خطبة العرش خلوا أيضا من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعلى
 - - - - - صيغ عبارات الجواب فإنه اقتصر على صرخ قلالة من المديح والتملح للخديو .
 - - - - - وقد هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين وهم
 - - - - - بسبي افندي الشريفي ، حسن افندي عبد الرازقي ، وعلى افندي شعير . الشيخ عيسى
 - - - - - الشريف ، علي بك خفاجي . الشيخ مصطفى جمبي . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ
 - - - - - محفوظ رشوان . الشيخ أحمد أبو سعده . الشيخ شحاته شاش .

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وتذكر هنا بيان هذه
 اللجان وأسماء رؤسائها :
 حنة المدائن (المعاصم) وتشمل نواب القاهرة والإسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض
 - - - - - القنوية والشرقية والجيزة ، ورئيسها السيد يوسف انغش .
 حنة القروية ورئيسها علي افندي شعير وتضم نواب الغربية والمنوفية .
 حنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوي ، وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية
 - - - - - والمنيا .

تتبعها قاصرة على ذكر أبواب الإيراد العمومي والأبواب الإجمالية للمصروف . وليس فيها -
تفصيل لأنساط الديون ، ولا ثمة ذكر الديون المسطرة التي كانت آخذة كل يوم في ازدياد وهذه
خلاصة الميزانية :

جنيه	جنيه
٧,٣٤٧,٠٠٠	الإيرادات
	المصروفات وأنساط الديون
٣,٤٠٠,٠٠٠	المصروفات
٢,٩٨٥,٠٠٠	أنساط الديون
٥,٨٨٥,٠٠٠	مجموع المصروفات وأنساط الديون
١,٤٦٢,٠٠٠	زيادة الإيرادات عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الأبواب التي صرف عليها المقرض الأخير
الذي عقد سنة ١٨٦٨ ومقدره ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه ، وفيه كانت زيادة الديون المسطرة التي
بلغت ١٢ مليون جنيه في أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة
السويس ، وغير ذلك من أبواب السلف والإسراف ، وانكصرت المناقشة في الميزانية على
ملاحظات تافهة ، وانتهى الدور في ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٨٦) .

دور الانعقاد الثاني

(سنة ١٨٧١)

عين السيد أبو بكر راتب رئيساً للمجلس في هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن موعده
المعتاد ، فإن اللائحة الأساسية تنقضي بإجماعه في كل سنة من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أُمشير ، أي
من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذه الدورة ابتدأ يوم ٢١ يونيو ، أي ١٠ يونية
سنة ١٨٧١ ، في شدة الصيف ، فكأنه قد تأخر عن موعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديو
يصفطى في الإسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لافتتاح المجلس .
ولاندري سبباً لهذا التأخير ، وهل كان عن عمد وعدم اكتمال . أم لارتباك أحوال
الحكومة المالية واشتغال إسماعيل حديق بتدبير المال اللازم لمطالبتها ، ولعله يكون لسبب منها
أو خا بمجموعة .

حة أسيرط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتآلف من نواب عن أسيرط وجرجا
ورقة وإسا .

لجنة المنيا ورئيسها هديى الذى الشربى ، وتعم نوابا من اثيا وأسيرط وجرجا وبخه
سويى .

ونظرت اللجان فى صحة نيابة الأعضاء ، فأقرت نوابهم جميعاً .

تغيرات فى الأعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صفاقير بدلاً من الحاج سالم الشافعى الذى عين مأموراً
لفنواشى مصر ، والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة (شرقية) بدلاً الشيخ محمد صالح ؛
الغوت .

أعمال المجلس

وانتصرت مباحثات الأعضاء على إبداء رغبات ، أهمها يعلق بالشؤون الزراعية كطلب
تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث فى مسألة الرياحات ، وإنشاء الجسور وتقويتها ،
وتطهير الترع وما إلى ذلك ، وبعض الشؤون القضائية ، كزيادة عدد المحاكم (المجلس
المحلى) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس على أى محكمة ابتدائية فى كل مديرية بعد أن كان
لكل مدينتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين استئنافيين (بدل مجلس واحد) فى
الوجه القبلى ، أحدهما فى جرجا ويختص للفصل فى القضايا المستأنفة من أسيرط وجرجا وقنا
وإسا ، والآخر فى المنيا ويختص بقضايا المنيا وبقي سويى والقيوم ، وقد نفذت الحكومة هذا
القرار .

الميزانية

وقدم إسماعيل باشا صديق الميزانية ، وهى أرقام إجمالية لا يمكن تعرف الحقيقة منها . ذلك

فتح ، خديو المجلس بالقلمة في الحفلة المعتادة ، يصحبه إسماعيل باشا صديق وزير خانية .
 وقدم رسمي باشا وزير الحرية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام ، ومصطفى
 رياضي باشا خدرندار الخديو ، وأحمد خيرى باشا المهر دار ، ومحمد زكى باشا النشربغالى .
 وتليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة العارة ، تقتصرت على التحيات الطيبة والتهنيتات
 الحسنة ، قال فيها : « بعد التحيات اللاتفة لحضراتكم ، أنهى أنه تتضاعف مسرائى كلها بكرر
 اجتماع حضراتكم ، لما يحصل فيه من المنافع العائدة على الوطن وإزدياد الثروة والرفاهية .
 وأعد ذلك مئة عظيمة وتوفيقاً من الله تعالى ، ومأمونى في هذا العام أيضاً بفضل الله تعالى . أنه بما
 تيدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والأهمام من الحكومة في إحراء مقتضاء ، يتبع زيادة
 الثمرة وحسن الثرية لتكثير للمهارة والتقدم ، ويرجو من كرم المولى سبحانه وتعالى دوام التعطف
 علينا بما يزداد به وطننا عاراً وتقدماً ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المعين .
 ولم تشر الخطبة إلى شىء من أحوال الحكومة الحالية أو السياسية في السنة الماضية ، ولإلإ
 ما اعترمت حدث في السنة المقبلة ، مع أن البلاد كانت تتحدر في ذلك الحين إلى هاوية الضيق
 المالى ، والحكومة مشغولة بتحضير قانون القابلة المشهور لدى ليلها إلى إصداره نضوب معين
 المالى في خزائنها .

تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير في بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب في وظائف الحكومة .
 فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) بدل الشيخ خليفة إبراهيم ، وعلى افندى
 الزعفرانى بدل إسماعيل افندى سليمان (المنيا) . والشيخ مبروك السيد عمدة تيوك (بحيرة)
 بدل عبد الله ناصر ، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (بحيرة) بدل الشيخ حسين أمين ،
 والحاج على عمران عمدة سرمشور (منولية) بدل على افندى شعير ، والشيخ حسين بكير
 عمدة سدوه (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور ، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على
 انتفطرة (غربية) بدل حمارة العشرى . والشيخ أحمد أبو حمر عمدة كفر الشيخ بدل محمد
 أبو حمد (غربية) ، والشيخ على شامى عمدة دهمشة (شرقية) بدل الشيخ شحاته شامى .
 والسيد أحمد السرسى عمدة ادشامى (متروية) بدل رضوان افندى بلال .
 وانتخب السيد عيسى الشريف رئيساً للجنة الثرية بدلا من على افندى شعير .

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :
حسن أفندي عبد الرازي . الشيخ محمد أبو الكارم . الشيخ سليمان أنجب . الشيخ أحمد
أبو حمر . الشيخ حسين سويلم . الشيخ محمد الأنزلي . السيد مصطفى جبيعي . السيد أمين
الندف . مهني أفندي يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالند .

وقدموا الرد إلى الخديو ، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين . وما ذكره
في الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية في هذا العام (١٨٧١) . ولكن بفضل تدابير
الحكومة لم يقع منه ضرر ، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بنحو مليون قنطار ،
بما يزيد عن محصول السنة الماضية ، ورغم نزول أسعاره فلم يعمل النزول إلى درجة خسارة ،
ونوهوا بمساعي الحكومة في نشر التعليم وإنشائها ديوانا للمكاتب الأهلية للإصلاح حالها
وتربيتها .

أبحاث المجلس

اقتصرت عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها ، وترتيب
المحاكم ، وبعض إيضاحات أهداها الوزراء ردًا على الأسئلة التي قرر المجلس قبولها .
وبما قرره في هذا الدور إلغاء ضريبة المفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى .
وقرر أيضًا إلغاء ضريبة المواشي ؛ وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت في يناير سنة
١٨٧١ زيادة عشرة في المائة على مربوط ائمال للقيام بتفقات أخرى . فوجه المجلس مذكرة
لإلغاء ضريبة المواشي التي رخصت في الأصل للقيام بهذه التفقات ؛ وقد وافقت الحكومة على
هذا القرار .

وبما عمل المجلس في تعديل النظام القضائي ، وذلك أن أحكام الأنظمة ونظام الأقسام كانوا
يفصلون في القضايا فرق اختصاصاتهم الإدارية . مما أدى إلى شكوى الأهلين من تعطيل
القصل في الدعاوى ، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم . وقرر المجلس مخافة الحكومة
بوضع نظام جديد لترتيب المحاكم ، تسهيلًا للتقاضى . فأجابت الحكومة طلبه وقسمت إليه

مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضمتها المجلس المختص (مجلس الوزراء) بحضور أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب . وأحيلت اللائحة على المجلس تصديق عليها ، وهي ، تقضى بأن ينشأ في كل بلد مجلسان ، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ويختص بأمور الإدارة والمثلث (مجلس دعاوى البلد) للتصل في الدعاوى الصغيرة ، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية) ، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس المحلي) أي المحكمة الابتدائية بالمديرية ، وهذه (المجالس) هي المعروفة بالمجالس الثلاثة ، وقد بنيت قائمة إلى أن تقرر النظام القضائي الحلال .

الميزانية

وطالب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام ، تقدمت ، وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس ، مؤلفة من بلذيق القندى الشريعى والسيد عيسى الشريف والشيخ محمد القرماعى ، وأبديت ملاحظات عن الميزانية ، ورئى تقرير اللجنة المالية ، وحصلت مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هى وهالك خلاصتها :

جنيه

الإيرادات ٧,٢٩٠,٠٠٠

المصروفات ٦,٤١٥,٠٠٠

زيادة الإيرادات ٨٧٥,٠٠٠

وانتهى دور الانعقاد في جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨) ثم صدر قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس أى بعد أن أنفض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم ، فكانه اجتمع ثم أنفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير ، أويتسنى له النظر فيه . وهذا ك على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وموان الشأن

سنة ١٨٧٢

ولم يتخذ المجلس أصلا سنة ١٨٧٢ .

الدور الثالث

(سنة ١٨٧٣)

فتح خديو هور انعقاد المجلس في ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩) .
بصحبه شريف باشا وزير الحفافية ، وإسماعيل باشا صدوق وزير الداخلية . وقاسم رسمي
باش وزير البحرية ، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس
الأحكام . ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) . وأحمد خيري
باش المهردر . واجتمع الأعضاء برئاسة السيد أبي بكر راتب باشا الذي عين رئيساً للمجلس في
هذا الدور كما كان في الدور الماضي .

ونبت خطبة العرش ، وهي أطول من خطب المستن للاضبيين ، وقد أشار فيها الخديو إلى
اعتزام الحكومة بإصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذي طرأ عليها ، وما تبذله من أهمية في
إنجاز ربح البحيرة ، وإنشاء سكة حديد السودان التي تربط السودان بمصر ، وقدر لإتمامها
ثلاث سنوات أو أربع ، وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحريق وإصابته بالذودة فإنه
لا يقل عن محصول العام الماضي .

واتخبت المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :
السيد أمين الدنف . على بك خفاجي . الشيخ أحمد أبو حمير . الحاج علي عمران . الحاج
حسين صويلم . الشيخ علي الشامي . بدوي افندي الشريعي . حسن افندي عبد الرازق . مهدي
افندي عمر . الشيخ أحمد أبو حسين ، وقدموا جواب المجلس متضمناً التناء المستطاب على
مكاره الخديوية والإشادة بأعمال العمران التي أشارت إليها خطبة العرش .

تغير في الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جرى بدل السيد النقي الذي عين مأمور ضبط بمركز
سرف . والشيخ سليمان هاجر عمدة بجزود بدل الشيخ أحمد عبد الغفار الذي عين مأمور
مسط مركز مبيح ، والحاج إبراهيم حسن عمدة البجور بدل الشيخ علي محمود الذي عين
رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون ، ومحمد افندي حستين النجدي بدل أبيه الشيخ حسين
لوفاته (أسبوط) ، والسيد عبد الرزاق الشوريحي بدل الشيخ مصطفى خليل حميمي لوفاته ،

السيد سليمان الغري بدل السيد ابراهيم على جميعى لوفاته . والسيد محمد الشورينجي بدل
 السيد يوسف المعقبي الذي عين يقومسون المقابلة (مصر) ، والشيخ يوسف أبو شيب حمدة
 حركة بدل محمود زغبول الذي عين وكيل قسم الحائكة ، وشرف الدين عياد حمدة مبة
 تسيج بدل بيومي عابد الذي عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندي بغدادى امانة
 حمدة كفر أباظة بدل محمد افندي حجازى ، وعطية عبد الله حمدة البقاشين بدل حسن
 فندى عامر . واتخذ نصير بدل عبد الرحمن محالد (امنا) .
 وانتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف
 المعقبي .

مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر في مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة وما إليها .
 ومن المسائل الهامة التى عرضت في هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التى كان
 الخديو إسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها في خطبة العرش ، فأولست الحكومة إلى المجلس
 صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزى الذى عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ،
 بحث المشروع ، ففى التقرير في جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه
 دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندي عبد الرزاق اطلاع
 المجلس في العام المقبل (١٨٧٤ م) على ما تراهى للحكومة بإنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى
 العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح معنى
 أفندى عمر إتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنهى السكة الحديدية في ذلك
 العينه إلى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك .

المسألة المالية

لم يرد في صحيفة العرش ولا في الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التى وصلت إليها الحكومة
 بسبب طغيان سبل القروض وتضخم الديون الماثرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستعنى

إعلان النظر فيها لمدارك الخطر الذي يهدد البلاد .

ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس على صدور قرار خفاة الشيخ . وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدماً علاوة على الضريبة استرية في مقابل إعفاء أصحاب الأطنان من نصف المربوط عليهم على الدوام ، والغرض من كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة .

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئاً منها في استهلاك الدين العام . بل ابتلغته هاربة الإمبراف التي انضمت معظم القروض

وقدمت الحكومة ميزانية سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين حب في باب الإيرادات ، وإعفاء ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف المربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة ملايين المذكورة ؟ ولكن أحداً من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبماً وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التي ضاعت فيها هذه الملايين .

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ إسماعيل صديق) أدلى في جلسة ١٨ المحرم بيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهي غير القروض الثابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثنى عشر مليون جنيه . فكان هذا القانون الذي كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لا بتراز ضرائب جديدة من الأهلين دون أن يخصص شيء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ! !

وجاء في هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية . لتسويق القروض . وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد في السنوات العشر التي ابتدأت بولاية الخديو إسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التي سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات في عهد إسماعيل نيفاً وسبعين مليون جنيه ، رغم المنشأ أنه ثمة عشرين مليون جنيه دخلت من هذا المبلغ الجسيم في قساطر القروض الخارجية . والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً في البلاد . وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد يعود نفعها على القطار .

وعسى من البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في حرائر الأملين بلا صحة ، هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلته من المبالغ إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأملين إلى اضطرابهم للاستدانة من المدينين الأجانب لئلا يطالب منهم .

ويلوح لنا أن للفتش لم يدل هذه الأرقام للكسوة إلا ليرر وسائل الضغط التي تدوم بها الحكومة لاستئصال أسرار دافعي الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة وعرضت الميزانية على المجلس بحصة ٧ اعهرم وحلاصتها كما يأتي :

جنيه	
الإيرادات	٦,٩٦٢,٣١٥
المصروفات	٦,٣١٣,٦٦٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	٦٤٨,٦٥٥

ولاشك في مخالفة هذه الأرقام للواقع ، فليس ثمة وفرة في الميزانية ، بل فيها عجز هائل يعد بالملايين ، استنفذته الحكومة من المديون السائرة .

وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاث أعضاء وهم : بنين الفتلى الشريفي ، وحسن الفتلى عبد الرزاق ، والشيخ محمد الفرماوى للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أرقام الميزانية ، من ماهر وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتاً طويلاً ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت في وزارة المالية بعض أرقام الميزانية على حسابات الديوان فوجدت « قرين الصحة » ، ولم تزد على ذلك شيئاً .

ونظر تقريرها بجلسته ١١ اعهرم سنة ١٢٩٠ ، ولم تحصل مناقشة ما في الموضوع ، وانصرفت الجلسة على اقتراح أهده الشيخ أحمد أبو حمزة باعتناء الميزانية المذكورة وعرضها على الأعيان السنية حسب المعتاد ، فاستقر رأي المجلس على ذلك .

ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السنة الجمعية المرفقة بالقرص المشتمل (قرص يوليو سنة ١٨٧٣) الذي جر الحراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه . ومع مخطورة هذه العمالة الحسنة لم تعرض الحكومة أمورها على المجلس إطلاقاً ، ولم تشر إليها لاصراحة أو ضمنية .

ونقض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ اعهرم سنة ١٢٩٠)

انقضت سنة ١٨٧٤

اشخابات جديدة بعد انق

اتخاذ الاستعدادية التي

ولاندرى العملة في تعطيل

الحكومة) إلا الارتيك ا

المجلس للتشاور مع النواب

في تصرفها المالية والسياسة

عليهم بالاحلاخ على حق

ويبدو لنا قريباً أن يوا

ستين مواليتين ، دون أن

ومحاسة لا وقع في هذه

(مارس سنة ١٨٧٣)

فق (يوليو سنة ١٨٧٣

ايندعت المفرض الداخلي

ملايين من الجنيهات ، ثم

باحث أسهم مصرف القنا

تأثير العجز المستمر في

شؤون الحكومة المالية .

لنحل الأجنى الذي كما

لهذه الأحداث الجسا

مطالبة الحكومة بعقده ،

إضاف الحياة النيابية مستين

١٨٧٥ و ١٨٧٥ دون أن يمدى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى
قضاء مدة الحياة النيابية الثانية ، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة
جعلته يتمتع الحقوق المتواضعة التي ارتفعها هو لمجلس ،
الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا يجد لذلك تعليلا (من وجهة نظر
الملك الذي وقعت فيه) على أن هذا الارتياك كان أهدى إلى عقد
في الوسائل الكفيلة بإيقاظ البلاد من هذا الأرباك ، ولكن الحكومة
سبة كانت تأتي أن تشرك رواب الأمة في آرائها وقراراتها ، بل تضمن
الحالة المالية .

بب البلاد وأعيانها وذوى الرأي فيها يسكنون من تعطيل الحياة النيابية
يتحركوا للمطالبة بعقد المجلس احتراماً لأحكام اللائحة الأساسية ،
المدة من نتائج الأحداث المالية بعد فسخ الدورة النيابية الأخيرة

١٨٧٥) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشتمل كما تقدم البيان ، ثم
المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة
استدانت عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفي سنة ١٨٧٥
إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن خمس أربعة ملايين جنيه . وبحت
قراءة ، استدعت اللجنة الإنجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لمحض
ثم توفقت عن دفع أقساط الديون في أبريل سنة ١٨٧٦ ، فوقع
من نتائج الأولى إنشاء صندوق الدين في ٢ مايو سنة ١٨٧٦
م كانت تقتضى عقد المجلس للنظر في تدابيرها وتسدعي من النواب
ولكن شيئا من ذلك لم يحصل .

الكلمة وجه يحوي مصر الحديثة ومن
به إلى لاونة هاء

لأمة في عهد سماعيل (سنة ١٨٧٦) :
الاشي سبب إحساس المصريين بمساحة
أمة المصرية مصر للمصريين ولا يشك
ولو أن حذير اسماعيل أراد أن يعين
نات الأمة . على أن الشعور الديني هو
يون بخضر يستهدف به الإسلام أو توتله
لك كمثل الأولاديين في شعورهم نحو

، وهي بجى السيد جمال الدين الأفغانى
م الحرية والاستقلال ، ويعبر حل من
وسادته ونماجه ، وقوامها الاستقلال في
لضم ، والتعلق بالحرية .

١ سنة ١٨٧٦ ، حاملا آخر من عوامل
أ هاما به الأفكار إلى حقوق الشعوب

، ثم بين انترك والروس سنة ١٨٧٧ .
شؤون هي أساسا وهواملها ، وأخذت
بده الشؤون . وما تستبهم من التحدث
ة واشربين عامة إلى الحفر من مطبع
أساس رزل وتقدم والودود عن
متممات لأحرار ولطوب الأفكار في



جمال الدين الأفغاني
باعت نهضة الشرق
(١٨٣٨ - ١٨٩٧)

إن الأمم الشرقية جمعاء مدينة بنهضتها السياسية والفكرية إلى الزعيم الكبير ، والفيلسوف
الشهير ، السيد جمال الدين الأفغاني .
ظل الشرق قروناً عديدة راسخاً تحت نير الجمود الفكري ، والتأخر العلمي ، والاستعباد
السياسي ، وبقي في سبات عميق ، إلى أن قبض الله له الحكيم الأفغاني « جمال الدين » ، فضع
فيه روح البقطة والحياة . وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ،
وبالأمم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت رسالته إلى الشرق مبعث نهضته الحديثة .
وإذا أردنا أن نتبين في كلمة هامة فضلي جمال الدين ، ومدى الرسالة التي أداها ، فلنذكر

أنه كان في حياته مصنفاً دينياً - وبلدواً حكيماً ، وزعيماً سياسياً ، فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية . والنسبية . واضمح بها معاً . فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثله مارثان لوثير لمسيحية : وأحاط بالأمم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته وترجع به إلى مبادئه الصحيحة . وفرضته الأولى . ونظيره من الأوهام والخرافات التي أفقت إلى تأخر مسير .

ومن الناحية الفكرية . أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فإسعة الفكر ، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما . فعمل على إزالة النصار . وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق ، وتحرير العقول من قيود الجسود والتمثيلات .

ومن الوجهة السياسية . استنهض الجسم . واستثار في النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية . وعرض بدوره لحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية ، وقام بمثل العمل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب ، كواشنطن ، وجاريلدي ، ومايرني ، وكوشوت وغيرهم .

فالذي يجمع بين هذه المهام الجليلة ، ويضطلع بها معاً ، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة ، وفقرت الكلمة ، وعز النصر ، وثبتت الأهواء ، يجب أن يتسامى في قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب العبقريّة ، ونقينا أن الأمم الشرقية لم تفقد حتى الآن حكم الشرق حتى قدره ، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم ، وسيظهر فضله على مر السنين . وإذا كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد إسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين ، رأينا واجباً علينا أن نترجم له في سياق الحديث ، وقد جعلنا معظم اعتمادنا في « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده .

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) ، في « أسعد آباد » إحدى القرى التابعة لمحافظة (كتر) من أعمال (كابل) عاصمة الأفغان ، ووالده السيد صفدر من سادات (كتر) الحسينية ، ويتصل نسبه بالسيد علي الترمزي المحدث المشهور ويرتقى إلى سيدنا الحسين ابن

عن أبي طالب كرم الله وجهه . ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسيني لأهله .

ولأسرته منزلة عالية في بلاد الأفغان . لتسبب الشريف ، ول مقامها الاجتماعي والسياسي إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية ، تستغل بالحكم فيه ، إلى أن نزع الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بنقل أبي السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد في الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأمراء والعلماء في بلاده . وكانت محاليل المدكاه ، وقوة الفطرة ، ونوقد التمريرة قبلو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حفظه من هذه العلوم ، على أيدي أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة في الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل العناية من دروسه وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوربية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان يطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فمرض له وهو في الهند أن يؤدي فريضة الحج ، فاعتزم هذه القرصة وقضى سنة بتغل في البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادة أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة .

بدء حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ، وكان أول عمل له مراقبته إياه في حملة حربية جردتها لفتح (هراة) . إحدى مدن الأفغان ، وليس يخفى أن نشأة الحرية تعود صاحبها الشجاعة ، واثبات المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التي امتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال في بدء حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعاً .

ففي نشأة المترجم الأولى ، وفي الدور الأول من حياته ، تستطيع أن تتعرف أخلاقه .

والعناصر التي تكونت من شخصيته . فقد شاعرا وأبى من بيت محمد . ازدان بالشرف وعثر
الإمارة . والسيادة . والحكم . زماناً ما . وزلى في مبدع عز . في كنف أبيه ورعايته . فكان
للوراثة والشأفة الأولى . أثرهما فيها ضاع عليه من عزة النفس . التي كانت من أخص صفاته .
ولازمه طول حياته . وكان للحرب التي خاضها أثرها أيضاً فيها انعكاسه من الأخلاق الحربية .
فالوراثة . والشأفة . والتربية . والمرحلة الأولى في حياة العملية . ترسم لنا جانباً من
شخصية جاك الدين الأصفى .

سار المترجم إذن في جيش دوست محمد خان ، تنجح هراة ، ولازمه مدة الحصار إلى
أن توفي الأمير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل . وتقدم الإمارة من بعده ولده عهد (شير
على بحان) سنة ١٨٦٤ م (١٢٨٠ هـ)

ثم وقع الخلاف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يتركهم ويحتفلهم ، فانضم السيد
جمال الدين إلى محمد أعظم ، أحد الأخوة الثلاثة . لما نومه فيه من الخير . واستمرت نار
الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة ل محمد أعظم ، وانتهت إليه إمارة الأفغان ، فعظمت منزلة
المترجم عنده ، وأحل محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الأمر للأمير ، ولكن
الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير على) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ،
وكان الإنجليز يعضدونه بأموالهم ودعائهم ، فأيدوه وناصروه ، ليحيطوه من أوليائهم
وصنائعهم ، وأغلق (شير على) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يتاصرون الأمير محمد
أعظم ، فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانت . كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ
محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلب شير على ، وخلص له الملك .

بقى السيد جاك الدين في كابل ثم عيّن الأمير بسوء . احتراماً لعشيرته وخوف انتفاض
العامه عليه حمية لآل البيت النبوي ، وهنا أيضاً تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزله بين
قرمه ، وهو بعد في المرحلة الأولى من حياته العامة . وبشجلى استعدادده للاضطلاع بمعظام
المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال . فهو يناصر أميراً يرسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيت
الإمارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول . ثم لا تلبث أعاصير السياسة
والدسائس الإنجليزية أن تعصف بالعرش الذي أقامه . فيدّ من أميره ، ويغلب على أمره ،
وبلوز بايران لكي لا يقع في قبضة عنوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى في عاصمة
الإمارة ، ولا يهاب بطش الأمير المتعصر ، ولا يشلقه أو يسعى إلى نيل رضاه . ولا يشلب على

منه كما يعمل الكثيرون من طلاب المنافع . بل بقي عظيم في محته ، ثابتاً في هزيمته ، وذلك بحرق ضواهر عظمة النفس ، ورياسة الجأش ، وقوة الجنان .
وهذه المرحلة كان لها أثرها في الاتجاه السياسي للسيد جمال الدين ، فتد وأبت ما بذلته السياسة الإنجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس في بلاد الأفغان . وبإشعال نار الضغينة الداخلية بها ، واصطلاحها الأولياء من بين أمرائها ، ولا مراء في أن هذه الأحداث قد كشفت للمترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم في الدس والتفريق ، وغرست في قواذه روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة . وقد لارمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأً ومسحاً يصدر عنه في أعماله وآرائه وسرركاته السياسية .

رحيله إلى الهند

لم ينفك الأمير (شير علي) مدير المكاييد للسيد جمال الدين ، ومخاله للعدوية ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فساو إلى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدثه بحبه إلى الهند من إثارة روح الهياج في النفوس ، خاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من اتحاد تودة سنة ١٨٥٧ ، فما وصل إلى التخوم الهندية تلقته الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويسمعون إلى أحكامه . وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الأنفة وعزة النفس ، فقصت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مرديه وقصاده . إلا على عين من رجالها ، فلم يقم هناك طويلاً . ثم أنزته الحكومة إحدى سجنها فألقته إلى السويس .

مجيئه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أواخر سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول

الإقامة بها . لأنه إناجده ووجهته الحجاز : فإين صبح الناس بمقدمه حتى اتجهت به أنظار
الناس من أهل العلم . وتردد هو على الأزهر ، وانصل به كثير من الطلبة ، فأتوا فيه روحاً
تنبض معروقة وحكمة . فأتوا عليه يثقلون بعض العلوم الرياضية . والفلسفية . والكلامية .
وقرأ لهم شرح (الأظهر) في اثبت الذي نزل به بخان الخليل . وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم
نحو عزمه عن الحجاز . وسافر إلى الأستانة .

سفره إلى الأستانة ثم رجوله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الأستانة ، فلقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة
واكراما ، إذ عرف له المصدر الأعظم ، على باشا ، مكانته ، وكان هذا المصدر من ساسة
الترك الأعدا : المعارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد بحفاوة بالاحترام والرعاية ، ونزل من
الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من
علمه وفضله ، فلم تقض ستة أشهر حتى جعلته عضواً في مجلس المعارف ، فأصطلح بواجبه ،
وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لخطط شيخ
الإسلام حسن فهمي أفندي ، إذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه . فأضمر له
السوء ، وأرصد له الفتنة ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ،
فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقي فيها خطاباً للبحث على الصاعات ، فاعتذر بأذى يده
بضعفه في اللغة التركية . فألح عليه ، فأتى خطاباً طويلاً كتب قبل إلقائه ، وعرضه على نخبة
من أصحاب المناصب العالية ، فأقروه واستحسنوه .

وألقي السيد خطابه بدار الفنون ، في جمع حشد من ذوى العلم والمكانة . فقال
استحسنهم . ولكن شيخ الإسلام اتخذ من بعض آرائه مغزاً للنيل منه بغير حق . ورميه
بالزيف في عقيدته . وأغتمها فرصة للإيقاع به ، وألب عليه الوعاظ في المساجد . وأوعز إليهم
أن يدكروا كلامه عفوفاً بالتقيد والتتديد ، فغضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام . وطلب
محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيوخها ، وأصدرت أمراً إلى المترجم المرحل عن
الأستانة بصفة أشهر . حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يعود إليها إن شاء .
فثارها مهضوماً حقه . ورغب إليه بعض مرديه أن يتحول إلى الديار المصرية . فعزل برأيه
وقصد إليها .

عودته إلى مصر وإقامته بها .

جاء سيد جمال الدين إلى مصر في أول انصره سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م) .
 وأعلى به الإقامة بها . بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها . ولكن (رياض
 باشا) وزير إسماعيل في ذلك الحين رغب إليه البقاء في مصر . وأجرت عليه الحكومة راتباً
 مغداره ألف قرش كل شهر . زلاً أكرمه به . لاني مقابل عمل . واعتدى إلى المترجم كثير
 من طلبة العلم ، يستودون زنده ، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه . فقرأ لهم الكتب العالية في
 فنون الكلام ، والحكمة النظرية ، من طبيعة وعقبة . وعلوم الملك ، واقتصاد ، وأصول
 الفقه . بأسلوب طريف . وطريقة مبتكرة . وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوماً إلى الأزهر
 مدرساً . وإنما ذهب إليه زائراً ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان أسلوبه في التدريس
 مخاطبة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومربيه إلى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة
 والفلسفة في نفوسهم ، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب ، والإنشاء ، والخطابة ، وكتابة المقالات
 الأدبية . والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب
 الثمرات .

وهنا موضع للتساؤل ، عما حمل القديو إسماعيل إلى إسالة الحكم الأعفاني للإقامة في
 مصر ، وإكرام منواه ، يبدو هذا العمل غريباً ، لأن لجمال الدين ماضياً سياسياً وبمجموعة
 أخلاق ومبادئ ، ولا ترهب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل اللق والدهان ،
 فينال عطفهم ورعايتهم ، ويحرون عليه الأرزاق بلا مقابل . ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا
 عرفنا أن في إسماعيل جانباً ممدوحاً من صفاته الحسة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته في نشره
 ورعايته . وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته في الفلسفة ، أقوى ظهوراً ، وخاصة
 في ذلك الحين . من شخصيته السياسية ، فلانغرو أن يكرم قه إسماعيل العالم المحقق ، الذي
 يفضر على مصر من بحر علمه وفضله ، وفي الحن أن إسماعيل لم يكن ينصرف في اعتام الفرصة
 لتثبيط النهضة العلمية ورعاية الطماء والأدياء ، فتريخيه جمال الدين في البناء بمصريشه أن
 يكون فتحاً علمياً ، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده .

أما آراء الحكم السياسية وكراهيته للاستبداد . ونزعة الحرية ، فلم يكن مثل إسماعيل
 يجشاهداً أو بحسب لما حساباً كبيراً ، لأنه في ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته

ومجده ، فكان بحكم البلاد حكماً معشاً . يأمر وينهى ، وينصرف في أقدار البلاد بمصير أهلها . ذود رقيب أو حبيب . وكذا بحسب شورى النواب آية مطوعة في يده . والمصدقون في يده عهداً تكبل له عبارات مبرح . وتصوع له عقود الثناء ، ولم يكن سلطاناً قد استهدف بعد التدخل الأجنبي . لأن بعد التدخل لم يقع إلا في سنة ١٨٧٥ ، كما رأيت في سياق الحديث ، فليس ثمة ما أغشى به إسماعيل ، على سلطته المصطنعة ، من الناحية الدخنية أو الخارجية ، حين رغب إلى حكمه شرق الإقامة والتدريس في مصر ، وقد بدأت النهضة التي ظهرت على يد السيد ، عمية ، دية . ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالي سنة ١٨٧٩ ، على أنها في تطورها السياسي ، سبجاً ضد إسماعيل بالذات ، بل اتجهت في الجملة ضد التدخل الأجنبي :

رثمة اعتبار آخر ، لا يغوتنا الإلحاح إليه . ذلك أن حال الدين قد بارح الأستاذة . إذ لم يجد فيها جواً صالحاً للنهضة العلمية . والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباءه . وماتيه في دار الخلافة ، من العنة والاضطهاد ، وكان إسماعيل يتأفكس حكومة الأستاذة في المكانة والتفوذ السياسي ، وينظر إليها بعين الزاوية ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا ، ولا أن يكون هو تابعاً للسلطان العثماني . وليس خافياً ما كان يبذله من المساعي للانفصال عن تركيا في ذلك الحين ، وظهوره بمظهر الممثل المستقل ، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ . ولإغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على إعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التي اعترضت ، ولا يترتب عن الدهر ما كان بين الخديو والسلطان من مضمر الفتور والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينهما . وأخصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذي أصدره السلطان متخففاً سلطة الخديو كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٧٩) . كتابنا عصر إسماعيل . الطبعة الأولى .

ففي هذا الجو هبط جبال الدين مصر متخفاً من الأستاذة ، فلم يفت ذكاء إسماعيل أن يعتم الفرصة لبحسب العلم في شخص تيسوف الألعاني ، ولا يفتي ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأجدوة . إذ يرى الناس به أن مصر تزوي العلماء والحكماء ، حين تضيق عنده دار الخلافة ، وأن عامل مصر المصير نحن من السلطان العثماني بالثناء والتقدير لأنه يفتح العلم وسبابه ، ويوطئ له في وادئ شيل أكتافه .

وقد يكون لرياض باشا يد في إكتره وفادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء إسماعيل

يكون يصدر عن رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن للرجل الذي ينشده به
 صيغ نحو المترجم . ومنها يكن من واقع الأمر فإن لرياض باشا فضل المشاركة في عمل كان
 الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية .

أثره العلمي والأدبي

أنشأ المترجم في مصر . وأخذ يثث تعاليمه في نفوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة
 استضأت بأنوار العلم والعرفان ، وأرتوت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها من
 قيود الجسود والأوهام ، وبفضلها عطا فن الكتابة والمطابقة في مصر خطوات واسعة ، ولم
 تنصر حقائق دروسه وبجاليه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين
 والأعيان وغيرهم ، وهو في كل لحاضته « لا يسأم ، كما يقول هـ الأستاذ الامام الشيخ
 محمد عبده ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يظهر الحقيقة أو ينهض بالنفس إلى معالي
 الأمور ، أو يستلقت الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان
 طلبة العلم يتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، ولذا يذهبون بما
 ينالونه إلى أحيائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنبت عقول ، ونشج حجاب الغفلة في أطراف
 متعددة من البلاد خصوصاً في القاهرة » .

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب
 القلم في الديار المصرية القادرون على الإجابة في المواضيع المختلفة منحصرين في عدد قليل .
 وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكري ، وشعري باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضعف
 فيه ، ومصطفى باشا رمي على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجدون في المراسلات
 الخاصة ، وإما مصنفون في بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات
 ترى كتبة في القلعة المصرية ، لا يثنى غبارهم ولا يوطأ مضمارهم . وأعليهم أحداث في
 السن ، شيوخ في الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه . أو قلد
 المتصلين به » انتهى كلام الإمام .

فروح جبال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر ، ولا يفوتنا القول
 بأن البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للرق ، صالحة لغرس بذور هذه النهضة ، وظهور

غمارها ، أوبعارة أخرى ، ان مصر بما فيها الأزهر ، والمعاهد العلمية الحديثة . وبتقدم
العلمي الذي ابتداء منذ عهد محمد علي ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغاني .
ولولا هذا الاستعداد لتضى على هذه الدعوة في مهدها . ولأنه في مصر كما أحقق في
الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر ،
وسبقها الأقطار الشرقية في التقدم العلمي والفكري والسياسي . ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً
أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر في مختلف الأقطار الشرقية
التي بث فيها دعوته ، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أي بلد من البلدان الأخرى ،
تأثر في هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا تهيأت لها أسباب العمل
ووجدت القادة الحكماء .

أثره الأخلاقي والسياسي

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه وروحاً كبيرة ، ونفساً قوية ، تزينها صفات وأخلاق
إعالية ، أنيتها الورثة والتربية الأولى ، وعلمتها الحكمة والمعرفة ، ومحصنها الحياة الحرة التي
خاض غمارها في بلاد الأفغان ، والتجارب التي مارسها ، والشهادة التي عاناها ، جاء وفيه
من الشمم والأياء ما صدقه عن أن يظلمه الرأس أو يقيم على المضم ، وفيه من الثبات
ما جعله يتغلب على العقبات التي اعترضته في أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقي على ولائه
للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من المظنة ولم يخضع لخصمه (شير علي) ، ورحل إلى
الهند ، فلم تطلق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الاستانة ، فلم يعرف
الملق والدخان ، رجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على
عقبه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الاستانة .

فهذه الأخلاق التي جاء بها جمال الدين كانت بلا مراة أقوى مما عرف عن المضم
المصري ، في ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على المضم ، والخضوع للحكام .
وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدنى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق
القدوة ، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يث في النفوس روح
الحرية والشهامة . ويحارب روح الذلة والاستكانة ، فكان بغسيته ودروسه وأحاديثه ،

... حجة في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على
 يد من الدول التي القاعة لتحويل الذي بدأ على الأمة ، وانتفاها من حالة الخضوع والاستكبات
 في - لتطلع للحرية والتبره بنفاذ الحكم القديم ومساوته ، والسخط على تدخل الدول في شؤون
 البلاد .

أسرعت حكومة إسماعيل في القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للعيان رغم
 ما بذلته الحكومة لإخمادها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم
 بعد إذا أحست مرارة الاستبداد وهانتها لداحة القروض التي كبلت البلاد بقبود تدخل الدول ،
 ويمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كمبدأ للتدخل الأوروبي ، إذ
 حدث من مظاهره وتشد شراء إنجلترا أسهم مصر في القناة ثم تدوم بعثة المسر « كيف »
 الإنجليزية لمخصص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك
 من إنشاء صندوق الدين في مايو سنة ١٨٧٦ .

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم .
 والتخلص من مساوته ، لأن سياسة الحكومة هي التي أفضت إلى تدخل الدول في شؤون مصر
 وانتهائها كرامة البلاد واستقلالها .

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكم الشرق وتعاليمه ميلا
 إلى النفوس . فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شملت السنوات الأخيرة
 من عهد إسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية .

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحدثهم في
 شؤون البلاد العامة . وتبرمهم بحالتها السياسية والمادية ، ثم ظهور روح المعارضة والبطلة في
 مجلس الشورى ، على يد نواب نفخ فيهم جبال الدين من روحه ، وعلى رأسهم عبد السلام
 بك المويلحي (باشا) . الذي يعد من تلاميذ الأفندي ، وإنك لتلمس الصلة الروحية
 بينهما ، من كلمات وتعبيرات الرائعة التي كان المويلحي يجهر بها في جلسات مجلس شوري
 النواب ، مما استدكره في موضعه ، فإن هذه العبارات هي لبس من روح الحكم الأفندي
 وقد جاء ذكر النائب المويلحي ضمن تلاميذ جبال الدين ومريديه على لسان سليم بك
 المصحوري أحد أديباء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :
 « وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً وصفا مقامه ، لأنه تدخل في السياسات وتوف

آمنة جمعية (الماسون) العربية وحاربه أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية ، مثل محمود باشا البارودي الذي تولى أخيراً مع عرابي إلى جزيرة سيلان . وعبد السلام بك الموبلحي نائب المصري في دار البدوة ، وأخيه إبراهيم (الموبلحي) كاتب الحسابة ، وكثر سوداء الدين بخدمون أفكاره . ويعلو برنس منس ماره . من أرباب العلماء ، مثل الشيخ محمد عبد . وإبراهيم اللقاني ، وعلى بك مصر . والشاعر الزرقاني ، ترى الوفاء القوي في مصر ، وسليم النجاش ، وأديب إسحق . وعدد ثلة تديم في الاسكسرية .

جمال الدين والثورة العرابية

لم يكن جمال الدين الأفغاني ماصراً لإسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده وإسرافه . ونمكينه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها . وكان يترسم الخير في توفيق ، إذ رآه وهو ردى للعهد مبالاً إلى الشورى ، يتفقد سياسة أبيه وإسرافه . وقد اجتمعوا في محفل الماسونية ، وتعاهدوا على إقامة دعائم الشورى .

ولكن توفيق لم ينف بمعهده بعد أن تولى الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبي ، وفي مقدمته قنصل إنجلترا العام في مصر . إذ كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدستور ، فغبروا عليه قلب الخديو . وأوعروا إليه بإحراج من النظر المصري ، فأصدر أمره بنفيه . وكان ذلك بقرار من مجلس الظلار متفقاً برأية الخديو . وكان نقيب غايه في القسوة والتغدر ، إذ قبض عليه ليلة الأحد السادس رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وهو ذاهب إلى بيته هو وعياده الأمين (أبو تراب) . وحجز في القسبة . ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحمل في الصباح في عربة مغلقة إلى محطة السكة الحديدية . ومنها نقل تحت مراقبة الشدبة إلى السويس . وانزل منها إلى باخرة^(١) أقلته إلى صيد . وسارت به إلى بياي . وه تتوزع الحكومة عن نشر بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات تاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ م)

(١) كان نقله إلى البخرة في صبيحة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ (راجع الأهرام عدد

ذكرت به بنى السيد عبارات جارحة^(١) متوفا الكذب والافتراء ، بما لا يتحدر بحكومة تشمر
 بشئ ، من الكرامة والحياء أن تصف إليه ، فهي قد نسبت إليه السعي في الأرض بالفساد ،
 ويعلم الله أنه لم يكن يسعى إلا إلى بركة الأمة ، وتحريرها من ربة الذل والعبودية ، وذكر
 عنه أنه رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي العيش بمجموعة على فساد الدين والدنيا ،
 وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النقي ويصدر مثل هذا
 البلاغ من حكومة يرأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما تعلم من سابق تدبيره للسيد ، ومن
 وزرائها محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مربيه
 وأنصاره . فتأمل كيف يشكر الأنصار والأصدقاء لأساذهم ، وإلى أي حد يضيع الوفاء بين
 الناس ١١ ، ولا تدري كيف أساغ البارودي بنى السيد جمال الدين واشترك في أعمال تبعته ،
 وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المنكر فليم لم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟
 لاشك أن موقف البارودي في هذه الحادثة لا يمكن تسويفه أو الدفاع عنه بأي حال .
 بنى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري
 وبقيت النفوس نائرة تتطلع إلى تقدم الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال
 الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العربية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه
 أو مربيه ، والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل الكبير
 في ظهورها على عهد اسماعيل ، ولوربى في مصر حين نشوب الثورة لكان جائزاً أن يمدح بآرائه
 الحكيمة ، وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الحطل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار ،
 والسناسل الإنجليزية ، أن بنى السيد من مصر ، وهي أحوج ما تكون إلى الانخفاص بحكمته
 وحسب نظره في الأمور .

وأقام المترجم يحذر أباد الذكن ، وهناك كتب رسالته في الرد على الدهريين ، وألزمته
 الحكومة البريطانية بالبقاء في المنفى حتى انقضى أمر الثورة العربية .

عمله في أوروبا - جريدة العروة الوثقى

انخفضت الثورة العربية ، واحتل الإنجليز مصر ، فمحموا للسيد بالذهاب إلى أي بلد

(١٤) تجد من هذا الملاح الطويل في الوقائع المصرية ، عدد ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، رى الأهرام عدد ٢٨
 أغسطس سنة ١٨٧٩ .

فلحاح الشخص إلى أوروبا . فقصده إليها سنة ١٨٨٣ . وأول مسبة وردتها مدينة لندن . أفاها بها أباما معدودات . ثم انتقل إلى باريس . وكان تلميذه الأسير الشيخ محمد بن عبد الله متنبياً في بيروت عقب إتمام الثورة . فاستدعاه إلى باريس . فوافاه فيها ، وهناك أصدرها جريدة « العروة الوثقى » ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأها . وهي جمعية تأمنت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والمهضة . وبمجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الإسلامي وكبرائه وهي التي عهدت إلى السيد بإصدار تلك الجريدة لتكون لسان حذاها .

واشتركا معاً في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جبال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بينات في سمو المعاني ، وثورة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أشبه ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتندالي في روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه في خطبه الحماسية المشهورة في « نهج البلاغة » ، ولا غرور غالى جبال الدين هو قيس من نور العترة الحسينية العلوية ، فكأن روح الإمام على تمثلت فيه ، وتبل أثرها فيما يكتبه أو يمجله .

انقذت العروة شعارها بإفراط الأمم الإسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي ، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال . وقد ذاع شأنها في العالم الإسلامي ، وأقبل عليها الناس في مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أقفلت أبواب مصر والهند ، وشددت في مطاردتها واضطهاد من يفرّونها ، وبلغ بها السعي في مصادرتها أن أرغزت إلى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيهاً ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً .

قصى جبال الدين في باريس ثلاث سنوات . كان لا يفتأ غلاها بنشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، وبراسل تلاميذه ومريديه في مصر .

جمال الدين وريثان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan في العلم والإصلاح ، وكرم به رينان عبقريته ، وصحة علمه ، وقوة صحته ، وقال عنه : « كنت أتمثل أمامي عدداً كنت أحاط به ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين » .

عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ يتنقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (سجادی الأول سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى الروميا .

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفي عودته منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى صحبته إذ كان يرغب في الانتفاع بعلمه وتجاريه . فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وقام في طهران ، فحفظه علماء فارس وأمرائها وأعيانها بالرعاية والإجلال .

واستعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، ومن لها القوانين الكفنية بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسياسة أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تقول إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الرشابات في نفس الشاه ، وبدأ ينتكر للسيد ، فاستأذنه في المسير إلى المقام المعروف (به شاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له . فوآذاه به جمع كبير من العلماء والوجهاء من أنصاره في دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته في البلاد . وتخوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الإساهة إليه ، ووجهه إلى (الشاه عبد العظيم) خصمته فارس فقبضوا عليه ، وكان مريضاً ، فانزعوه من فراشه ، واعتقلوه . وساقه حصون منهم إلى حدود المملكة العثمانية سعياً ، فنزل بالبصرة ، فعظم ذلك على مرابطيه . واشتدت ثورة السخط على الشاه

دعوة جمال الدين ضد الشاه

قام السيد البصرة زمنا حتى قيل من مرضه . ثم نُزِلَ من كتاباً إلى كبير المجتهدين في فارس مير محمد حسن الشيرازي . عدد فيه مساوئ الشاه . وعرض بالذكر لغويله إحدى الشركات الإنجليزية حتى احتكار الترانك في بلاد فارس . وما بلغنى إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد . وكان هذا المداوم من أعظم الأسباب التي جعلت كبير المجتهدين يقف بحرية استمر التنبأ إلى أن يفضّل الامتياز ، فاتبعت الأمة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدبيره . واضطر الشاه خوفاً انتفاض الأمة إلى الغائه . ودفع لشركة الإنجليزية تعويضاً ، فخلاصت فارس من التدخل الأجنبي .

شخصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ريثما عادت إليه صحته . ثم شخص إلى لندن ، فلقاه الإنجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ، وحمل على الشاه وسياسة حملات صادقة في مجلة سماها (ضياء الحائقين) ، ودعا الأمة الفارسية إلى تعلمه ، وقويت دهور الحرية في إيران ، واشتد السخط على الشاه لناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي أهورج ، وقبل إن للسيد دخلاً في التحريض على قتله ، وتولى بعده مظفر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في إيران تنمو وتزهر حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسي سنة ١٩٠٦ .

ذهابه إلى الأستانة وإقامته بها

وبما هو بلندن ورد عليه كتاب من الماين الماين - زميلة رستم شاه صغير تركيا بدعونه إلى الأستانة : فاعتذر أولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر بتكرار دعوته فطلب ، وذهب إلى الأستانة سنة ١٨٩٦ . وكانت هذه المرة الثانية لزيارته هذه المدينة ، وللمرة الأولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه . وقد يبدو عريب أن السلطان محمد الحميد الذي كان يصير للاستبداد وخصيماً للحرية . يدعو إلى جواره أكبر زعيم للحرية في الشرق ، وأعليه

نظن أنه أراد أن يخدم مبادئه في الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكي يظهر
للعالم الإسلامي أنه يرحي العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة . وقد لبى جلال الدين
دعونه ، آملاً أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية . لأن مقصده السياسي هو إنشاء دولة
إسلامية أيا كانت إلى مصاف الدول المعززة الموثوقة . فسار إلى الأستانة لتحقيق هذا المقصد .
وحققه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأنزله منزلاً كريماً في قصر يحيى (شان طاش) ، من
أفخم أحياء الأستانة ، وأجرى عليه وأتياً واحداً ، قيل إنه خمس وسبعون ليلة عثمانية في
الشهر ، ومضت مدة وجيال الدين له عند السلطان منزلة عالية ، ثم ما لبث أن تنكر له ،
وأساء به المظن ، إذ كان من أخفص صفات عبد الحميد إساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة
بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الروايات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي
قال المخطوطة الكبرى عند مولاه يكره أن يقترحه عند بنفته فوشى بالسيد عند السلطان وأوخر عليه
صدره فأحبط السيد الجواسيس يحصون عليه غدواته وروحاته ، ويرقبون حركاته وسكناته .
ذكر الأمير شكيب أرسلان في هذا المصدد في كتاب : حاضر العالم الإسلامي ، (١٩١) أن
السيد كان وعبد الله تديم الكاتب والخطيب المصري المشهور في منزله (الكاغذخانه) ،
فصادفا الخديو عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض ، وتحادثوا نحو ربع ساعة تحت شجرة
هناك ، فقبل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جلال الدين وعبد الله تديم تواعدا
منع الخديو على الاجتماع في (الكاغذخانه) ، وهناك عند الاجتماع بإيعاء تحت الشجرة ،
ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جلال الدين لم يحفل بهذه الرواية (١٩٢) ، ولكننا
نميل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً في نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى إلى
وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القديح في شاه العجم ناصر الدين ، مما حمل سفر
إيران حل الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلبه إليه الكف عن مهاجمة الشاه
فقبل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ . فاشتدت الريبة في جبال الدين ، وانجذبت
إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بشدide المراقبة عليه ، ومنع أي أحد من
الاختلاط به إلا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوساً في قصره .

(١٩١) تأليف فلتر ستورد الأمريكي وتريب الأستاذ عجاج نهري وفيه أصول وتلفعات قيمة للأمير شكيب
أرسلان .

(١٩٢) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٤ .

مرضه ووفاته

نوازت الروايات بأن جراح الدين مات شبه مقتول . وتدل الملاحظات والتقارير على ترحيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالحريص على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه . وحبه في قعره . وروايات أبي الهادي الصيادي . كما يقرب إلى الذهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إذ أن القدر والاختيال كانا من الأمور المألوفة في الأمثلة .

وأصدق الروايات ونحتمها بالثقة فيما نعتقد ، وما ذكره الأمير شكيب أرسلان في كتاب (حاضره العالم الإسلامي) ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضيق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية يطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الأمثلة . فجاءه المستشار وتمهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجابيه يستعطفه أن لا يمس تكرامته إلى هذا الحد ، ولا يتلمس حماية أجنبية ، فثار في نفسه الحمية والأثرة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في فم مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية يتولاها الدكتور فيور زاده إسكندر باشا كبير جراحى القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياماً فلائلاً حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقول الناس في قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية ، تقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفاً من وسواس عبد الحميد ، فقل إن العملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عدداً ، وقبل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فتاً ، بحيث انتهت بموت المريض (١٨٨) .

وذكر الأمير شكيب أن المشرق المعروف الكونت (لاون استوروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أتى أن يتولى العملية إلا جراحه الخاص ، وأنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجا منه أن يرسل إليه جراحاً فرنسياً مستقلاً الفكر طاهر النسب ، لينظر في عقب العملية . فأرسل إليه الدكتور (لاردي) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعفيا التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أشقى بسبب ذلك ، وعاد إلى استوروج ، وأنبأه بهذا الأمر المخز .

و قد نصح أبناءه حتى فارق جبال الدين الحية .

وذكر واحد ممن كانوا في خدمة عبد الحميد . يعد أن روى أنه الأمير هذه القصة أن فريد .
 ده إسكندر باشا كان أظهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة : وحقيقة الواقعة أنه
 كان بالأستانة ضيق أستان عروفي اسم (جارج) يتروى كثيرا على جبال الدين ، ويعالج
 أستانه ، وكانت نظارة الضابطة (إدارة الأمن العام) قد استأنت (جارج) هذا المال .
 وحملته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا في ثياب صديق ، وقال صليبا هذه الرواية إنه
 أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجبال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة بإشارة
 خفية بأن يتركه . وفهم من الإشارة أن يذهب إلى السيد ويعالج أستانه ، يعلم من النظارة :
 والسيد لا يعلم شيء من ذلك ، ويطمئن إلى (جارج) ويثق به ، ولم تمض عدة أشهر على
 حادثة المشاد حتى ظهر السرطان في فم السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية فلم
 تنجح ، وجارج هذا ملازم للمريض ، وبعد موته كانوا يرونه فأعما حزينا ، يلبس على وجهه
 الوجع والحزى ، مما جعلهم يشبهون أن يكون له يد في إقصاد الجرح بعد العملية ، أوفى توليد
 المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الندم على الطبيب الأثم ، وشر
 يوحى الضمير يؤنبه على خيائته هذا الرجل العظيم .

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما أن بلغ الحكومة العثمانية تجه
 حتى أمرت بضبط أودنه وكل ما كان باقيا عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال في
 مقبرة المشايخ بالقرب من شان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنا في تركيا ، ولا يزال
 قبره هناك .

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لناظره عربيا محصا .
 من أهالي الحرمين ، فكأنما قد جمعت له صورة آباءه الأولين . من سكة الحجاز . ربة ل
 طوله . وسط في بينه . فحى في نونه ، عصي دعوى في مزاجه ، عظيم الرأس . في
 اعتدال ، عريض الجبهة ، في تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأهداق ، ضخم الوججات .
 وحجب الصدر . جليل في النظر . هشى هشى عند اللقاء ، قد وقاه الله من كمال خلقه .

ما ينطق على كمال خلقه . أما أخلاقه لعلامة القلب صائفة في صفاته . وله حلم عظيم . يسر ما شاء الله أن يسر . إن أن يدنو منه أحد يمس شرفه أو دينه فيقلب الحلم إلى غضب . تنفص منه الشهب . مبيا هو حلم أواب . إذا هو أسد وثاب . وهو كريم . ما يبدى ما يبدى . قوى الاعتماد على الله . لا يبالى ما تأتي به صروف الدهر . عظيم الأمانة . سهل لا يثنيه . صعب على من خاشته . طموح إلى مقصده السياسي . إذا لاحت له بارقة منه تعجل السير للوصول إليه . وكثيرا ما كان التعجل حلة الحرمان . وهو قليل الحرص على الدنيا . بعيد عن الغرور بزخارفها . ولوع بعظام الأمور . عزوف عن صفارها . شجاع . مقدم . لا يهاب الموت . كأنه لا يعرفه . إلا أنه حديد المزاج . وكثيرا ما حدثت الخلة ما دفعته القطة .

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يفطم نفسه عن الشهوات . ولا يرى من اللذات إلا اللذة العقلية العالية . وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلق قلبه بالمال والبين ويشغله بزية الدنيا . وراوده على الزواج . فأبى وأعرض . وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب . فلا يدخره . ولا يتأول منه إلا ما هو ضروري للحياة . وشارك السلطان أن يعطيه وتبة عطية كربة قاضي عسكر مثلاً . فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كمونها المزركشة بالقصب . وكذلك رفض قبول وسام مهسا كان حالياً .

وقال عنه (أديب اسحق) إنه أسمر اللون . ربة منلى . قوى البنية . جذاب النظر . ناقة اللحظ . خفيف العارضين . متمول الشعر . بحبة وسراويل سوداء تنطبق على الكاحلين . وجمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الأستانة . عزب . عفيف النفس . قانت . كثير القيام . لا ينام إلا العلى إلى الضحى . قوى العارضة . طويل الحجة . واسع المحفوظ . نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر . ويهتك أستار الستائر . ولكنه على فضله . لا يعلم من حدة المزاج .

على نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفته في جمال الدين علو النفس . ولعلها الصفة الجامعة التي تسيطر عليها صفاته الأخرى وأخلاقه . وقد احتفظ بها في أشد الأوقات حرجاً . ولارته عدد اشتداد

عن . ونعظم الخطوب . مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفس العالمة ، وحسبك دليلاً على ذلك ما كان من موقفه حين نفي من مصر في أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أنزل إلى بحر ف السويس حاثي الجلب . فجاء فنصل إيران في ذلك الثغر . ومعه ثمن تجار حجم . وقد سألوا له مقداراً من المال على صييل القدية أو القرض الحسن ، لأنهم أن يأخذ منه شيئاً . وقال لهم : « احفظوا المال بأنتم فيه أحوج ، إن الليث لا يعدم قريبه حيناً ذهب » . وهذه الكلمة وحدها تصورت لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفية ، ونصلح أن تكون عنواناً لتاريخه المجيد .

عقيدته

ندل رسالته في (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق الإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام . قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحنيني حنق ، وهو وإن لم يكن في عقيدته مثلاً ، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله مثابرة شديدة على أداء القرائن في مذهبه ، وعرف بذلك بين معاصريه في مصر أيام إقامته ، ولا يأتي من الأفعال إلا ما يحل فيه مذهب إمامه ، فهو أشد من رأيت في المحافظة على أصول مذهبه وغروعه ، أما حميته الدينية فهي محالاً يساويه فيها أحد ، يكاد يلتصق بغيره على الدين وأهله » .

علمه

وقال عن علمه : « أما منزله من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلم إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذا الرجل منطقة على دقائق المعاني وتحليلها وإبرازها في صوره اللاتقة بها . كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعضل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فظرة من تفكك عقدها ، كل موضوع يلقي إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صبح بديه ، فيأتي على أطرائه ، ويحيط بجميع أكتافه ، ويكشف ستر القروض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا

تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواقعيين لها ، ثم له في باب الشرعيات قدرة على الاحتراز .
 كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسان في المجدل . وحقق في صناعة الحجج . لا يلحقه
 فيها أحد إلا أن يكون في الناس من لا يعرفه ، وكفالك شاعداً على ذلك أنه ما حاصم أحد
 إلا خصمه . ولا حادله عالم إلا لزمه ، وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له
 الشرقيون ، وبالجملة فإنني لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الدفن ، وسعة العنق ، وقوة
 البصيرة ، هو أقصى ما قدر لغير الأنبياء ، لكنت غير مبالي ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء
 والله ذو الفضل العظيم .

وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية وبعضها
 حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، في أقل من ثلاثة شهور
 بلا أستاذ إلا من علمه حروف هجائها في يومين ، وكان يتتبع حركة العاقل الأوروبية
 والمكتشفات المصرية ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم في
 بعض مدارس أوروبا العالية . »

مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقي الدروس في داره ، فكانت محط رجال العلماء والأدباء
 وأذكىاء الطلبة ، يقضي النهار في بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى تهوة اعتاد
 أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة متايا) ، ويأخذ مكانه في الصدر ، وحوله
 تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوي ، والطبيب ، والجغرافي ،
 والتاريخي ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاهة ، فيفيض كل
 حديثه من بحر علمه ، فيسابقون - كما يقول سليم عنجوري - إلى إلقاء أدق المسائل عليه .
 ويسطأ أحواس الأحاسي لديه ، فيحل عقد أشكلها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلابها
 ورموزها واحدة واحدة ، بلسان عربي مبين ، لا يتلعثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من
 قريحته لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعون ، ويضحم السائلين ، ويسكم المعترضين ، ولا يبرح
 هنا شأنه حتى يشتعل رأس الليل شيئاً ، فيقبل إلى داره ، بعد أن ينقد صاحب المقهى كل
 ما يترتب له في ذمة الساخطين في عداد ذلك المجمع .

مقصده السياسي

د. الأستاذ الإمام عن مقصده السياسي : « أنه كان يسعى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتبنيها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعود الإسلام شأنه ، وللدین الحنیئ مجده ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الأقطار الشرقية . ينقلب ظلها عن رموس الطوائف الإسلامية . وله في حداوة الإنجليز شؤون يصول ويسير ، انتهى كلام الأستاذ الإمام .

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية في أمم الشرق . فله أول زعيم للحرية في الشرق ، وأول باعث لفهضة الحديثة ، ولئن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القوية التي ظهرت في الشرق منذ نصف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله . وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن عاكسة الأقدار واعترضت سبيله عقبات جمة ، بعضها من مكابدة الدول الاستعمارية ، وخاصة الدول الإنجليزية ، وبعضها من عدلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم إياه .

فقد رأيت ما أصابه من الخديو توفيق باشا حين ولي الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر . وكذلك فعل معه شاه العجم ناصر الدين شاه ، فقد استدعاه ليتبع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وجبه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لا حاجة إلى تكراره . وحسبك أن قد ذكر أنه كان سجيناً في قصره ، ومحاطاً بالعيون والجوهريس ، حتى لاقى منيته في ظروف تدعو للاعتراف أنه مات شبه مقتول . فملوك الشرق وأمرائهم كانوا إذن حراً على جبال الدين ، وكانوا من حبث يشعرون ولا يشعرون عموماً لشدّة الاستعمار في إحباط جهوده ومساعدته ، فليس عجباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الإصلاح والحرية . وقد لقي أيضاً حذلاناً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته في صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا مجيب ، ولا مرآة في أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة يفا ومائة عام . فلم يلب الشرق تداء في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته . وهذا يزيد فضلاً وقدرًا ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه النصارى . وقال

المستعجب في دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد . وحصة في أواخر أيامه . ثمرة ثبات
والألم ثم نفيه من صفوف الاصطفاة . وبعض المهود واللاتين . وكما كان حبيب الألة حين
يعرض في ذكره مبع . ما يبدله لألم تشرف من الإحلاص والثناء في خدمته . ثم ما أصابه
من كبرها وأمرتها من تشكر والجهود . وما نفيه من مختلف طبقاتها من الإعرص والخللان .
ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته (١) : أنه نفيه بالأسفانة سنة ١٨٩٢ . وكان
من شدة ما بعد من الألة لحال الإسلام تحطرت له خواطر لأخرة في هذا الموضوع . فذكر له مرة :
« قد سمعت أحلاق مسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشتر حبة حديداً ،
وجيلاً مستأنفاً ، فحينئذ قوم يثق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشر من العمر . فعند ذلك
يتلقون تربية جديدة تسير بهم في طريق السلامة » .



السيد جمال الدين الأفغانى في مرضه الأخير

وقال له مرة أخرى : « لم يبق في الإسلام أخلاقى ، فهذا محمود سامي (باشا البارودى الشاعر الكبير ، رئيس النظائر أثناء الحوادث العربية) عاهدنى ثم نكث معى ، وهو أفضل من عرفت من المسلمين^(١) » وقال له أيضاً : « إن المسلمين قد سقطت همهم ، ونامت عزائمهم : ونامت خواطرهم ، وقام شئ واحد فيهم ، وهو شهواتهم . »
يمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن الله من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم بذلك على مبلغ الشعور الذى تملىك له ، وأنه كان يشتعل غيرة على الشرق والإسلام ، ويجزى إذ يرى دعوته لم تلق بحياء ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على محياه فى مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلازمه حتى فارق الحياة ، وما قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، وما ينهض واحد من المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره ويشيد له ضريحاً يليق بذكرى الرجل العظيم الذى ألقى عمره فى بعث الأمم الإسلامية وإنهاضها ، وبث روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قبض الله رجلى من سراة الأمويين (المشرقيين) ، فأخذ يبحث ويحقق حتى انتهى إلى قبر جمال الدين بالأسنانة سنة ١٩٢٦ فأقام عليه شاهداً فخماً من الرخام ، نقل على اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يحل بسراة المسلمين وعظماهم أن يؤدوه .

وهذا المظهر المستمر من نكران الجميل يكشف لك عن تاحية من أسباب التأخر السياسى والاجتماعى فى أرم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم فى سبيل مجدها وعظمتها .

(١) للإشارة هنا فيما يتعلق إلى ما كان من شئ السيد جمال الدين من مصر فقد تم بقرار من مجلس النظائر وكان محمود باشا سامي البارودى ناظر الأوقاف فى ذلك الحين وانتزعه فى هذا القرار .

دجع ما انقطع عود إلى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز
النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهالك أسماءهم :

نواب القاهرة

محسود بك العطار ، عبدالسلام بك المولحي ، يوسف العقوي .

نواب الإسكندرية

سليمان الغري ، عبد الرزاق الشوريجي .

نواب القرية

عثمان الهرمبل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغزل ، محمد حماد
عمدة كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دفتوره ، مصطفى هرجه
شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، ابراهيم الشاذلي عمدة شبرا تن . عمر
خضر عمدة أبو نور .

نواب المنوفية

الحاج علي عمران عمدة مرحوم ، مصطفى غنم الاناني عمدة جزى ، ابراهيم حسن
عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جترور ، أحمد السري عمدة ادشاي ، علي عباد
عمدة السدود .

نواب البحيرة

إبراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الخياطى عمدة كمر عوانه ، عبدالله المياوى
عمدة فيروط ، إبراهيم الجيار عمدة خريت ، إبراهيم دريك عمدة عزبة شريك .

نواب الدقهلية

عبد حوده عمدة عملة النجاى ، محمد عبده عمدة كمر أبو ناصر ، متولى أفندى شريف
عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ،
شلى حسين عمدة سلكا .

نواب الشرقية

أيوب أيوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جيرة الله عمدة شبرا
العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد أحمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف
عمدة شنيط الحرابوه ، على هاجر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعدين .

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور (كفر شبين) ، مصطفى حلام (منديس) ، عبد الفتاح
زغلول (ميت كنانة) .

نواب الجيزة

درقي عكاشه عمدة الدنيا والشرها ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بنى سويف

محمد راضى عمدة انقسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين
عمدة طنسا بنى مالو .

نواب الفيوم

أحمد جاد الله عمدة نسيب . أحمد المدحتان عمدة اهريت .

نواب المنيا وبني مزار

بديعي الشريعي عمدة حاور . عبد الغني خاند (الحريرية) ، علي أفندي حسن ،
أحمد محمد أبو طالب عمدة برضا ، تحليل عبد الرحيم عمدة القشن ، حنا يوسف عمدة
نركة الفلاحين . .

نواب أسيوط

عصيه عبد المال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ،
عبد الرحمن واث عمدة بني عدي ، ميخائيل فرج عمدة دير مونس ، محمد فرج عمدة نركة
فرج محمود ، عمر أحمد عمدة مسرع . .

نواب بھرچا

ابراهيم حسن أبو ليلة عمدة الريانية ، عثمان أحمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد
حساب عمدة داود وميت سهيل ، تمام جبارير عمدة الحمامة ، صديق عبد المنعم عمدة
بنجا ، عبد الشهيد بطرس (البلينا) .

نواب قنا

محمد عبد الله عمدة دشمله . طابع سلامة عمدة القبل قامولا ، سليم سعيد عمدة الحركة
والدخشة .

نواب إسنا

أحمد عبد الصادق (أسوان) ، محمد سلطان (إسنا) .

نائب دمياط

الحاج سيد التلوزي .

اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا في دور غير عادي

(أغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدور ، فوق العادة ، بطنطا ، واختارت هذه المدينة لتناسبة قيام المولد الأحمدي بها ، والفرص من الاجتماع هو البحث في مسألة إبطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا القانون ، ولكن الحكومة رأت تخفيفاً لضائقتها المالية أن يعود العمل به حتى يجنى من حصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يبههم أن يجرى العمل به حتى يشتر إعفاؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيافهم ، فدعت الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع في أمر الدعوة .

اجتمع الأعضاء في طنطا برئاسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣ (٧ أغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الخديو افتتح المجلس ، ولالتيت فيه خطبة عرش ، وانحصرت الجلسة الأولى على النظر في مسألة المقابلة ، فجدد الأعضاء بقاءها .

وثمة ظاهرة يمت في هذا الاجتماع وهي روح جديدة يصح أن نسميها طبقاً للمصطلحات اليونانية روح « المعارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرر عن شزور الحكومة ، والرغبة الصادقة في بحثها بصنابة تختلف كثيراً عن تهاون المجلس في الأدولر السابقة .

ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرمبل أحد نواب الغربية ، وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محسودة أن توضح الحكومة الطريقة التي كان في نيتها اتباعها لرد المبالغ التي حصلت من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلته بلغ (إلى ذلك الحين) اثني عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامه هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبي كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها ، وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية . مع أن له الحق في

الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستراض وحصر الدين
ولمسهلاكه في ٦٥ سنة (طبقا لمرسوم توحيد الديون) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه
البيانات أيضا لتتظر بالمجلس .

هذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس
الأعضاء ، لأن المرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنساً بتأييد زملائه ومنرجيا عن ميرهم
وشعورهم وقد وافق المجلس فعلا على ومدة نظره وقرر تأييد لجنة من ثلاثة أعضاء وهم :
مديني أفندي الشريفي ، وعلى أفندي عامر ، وعبد الشهيد أفندي بطرس ، ومهمتهم التوجه
إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التي طلبها الشيخ عثمان المرميل .

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات واستحضرت الكشوف
الطلوثة ، وما جاء في بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه
وكسورا ، وانتهت في تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه جعل على الحكومة
رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها .

ونظر تقريرها بجملة الخميس ٢١ رجب سنة ١٢٩٢ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر
المجلس إبقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة
« تضحية » مالية تتحملها البلاد لإنقاذ الحكومة من لوتياكها المالي ومساعدتها على سداد
ديونها ، والأهم في الأوقات العصيبة تنهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، مهما يكن من
أنشطتها الماضية ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تضافر الأيدي وتتعاون الأمة والحكومة على
إنقاذ البلاد مما يوجبها من المكاره . وانتهى في تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادي
بطبعا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين .

دور الانعقاد الأول من الهيئة البايئة الثالثة

(نوفمبر سنة ١٨٧٦ - مايو سنة ١٨٧٧)

افتتح الحادي اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، بصحبه الأمير محمد
توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية .
والأمير حسن باشا وزير الحربية . وشريف باشا وزير الحفانية والخارجية ، وخيري باشا

سهر دار - واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها أعرب
 حيدر عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولاً أن المرسوم الصادر
 بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن أفكار
 الجميع مختلفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ،
 وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المستر جوشن والمسهر جومير
 مندوبى الدائنتين والاتفاق معها على تسوية الديون بالطريقة التى ستعرض على المجلس (مرسوم
 ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) . وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة المبين به
 وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من إبلاغ الإيراد بعد انتهاء
 مدة المقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريباً ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحكومة
 ألزمت الضرورة جعل الإيراد فى مدة المقابلة ثابتاً سنوياً ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنوياً
 كما كان جارياً ، بل انتهى الأمر فيه على أنه لا يخصم فى المدة المذكورة نظير ارتفاع أرباحه بالمائة
 خمسة فى كل سنة ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو
 بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أمكن هو الذى
 تقدم الإيضاح عنه بإضمار أفكاركم (وثانياً) انظر فى أعمال المنفعة العامة (العمليات)
 الخاصة بالوجه البحرى مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس » .

والشئ الجديد فى هذه الخطبة أن الحيدو جعل للمجلس حقاً ثابتاً فى الاشتراك فى إدارة
 شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه أن إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى
 النواب فى اجتماعه بطنطا ، وبعد هذا التصريح فى ذاته مكسباً للمجلس ، ولا يخفى أن
 التسوية التى أشار إليها الحيدو تضمن أيضاً فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة .
 وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال نعمتها ، وحسنأ فعل .

تغييرات فى الأعضاء

انتخب أحمد أفندى إسماعيل عمدة المتبلاوين عضواً بالمجلس بدلا من متولى أفندى
 شريف الدي عين وكبلا لضبطية دكرنس ، وخليفة أفندى مرزوق عمدة بنى أحمد بدلا من
 على حسن من نواب لنيا .

لجان المجلس

بدءً بحسن عمله بانتخاب لجانته لتحقيق صحة نيابة الأعضاء . وهذا بيان اللجان (الأغلاء) وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن : ورئيسها محمود بك المطار .

لجنة المغربية : ورئيسها الشيخ عثمان الهرمبل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية .

لجنة الشرقية : ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نواباً من الشرقية والمنقيلية والقلوبية .

لجنة أسوط : برئاسة أحمد أفندي عبد الصادق .

لجنة المنيا : برئاسة هدي أفندي الشريعي .

وقد قعصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحة نيابتهم أجمعين .

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك المطار . عبد السلام بك المويلحي . الشيخ عثمان الهرمبل ، الشيخ سليمان حسين . الشيخ أيوب أيوب . يوسف أفندي رزق . الشيخ عثمان أحمد همام . الشيخ عطية عبد الحلال . هدي أفندي الشريعي . هلي أفندي كساب .

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح جديدة . تختلفان عن عبارات المثلث البالغ التي وردت في الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار التواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته ، وارتفاع أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينبئ بتطور الأفكار ، وتقدم لغة الكتابة والإنشاء .

وإننا نقبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على فبلغ هذا التطور ، بدءً الأعضاء رسالتهم بشكر الخديو على تشريفه المجلس بانتداحه وقالوا عن خطبة العرش : وإن شفتنا الأسماع بالإصغاء إلى المقالة العلية ، التي أضاءت شمس معانيها ، فأوجدت لنا السبيل

إلى التعمير لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن مذهب أفكاره مستوية . المنحبة على عمر الأوقات لما يعود على الملاد وساكنها بالراحة والنعمة . ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جعلت على حب الوطن . وحملت إليه كل فائدة جنيبة . أمره مستعين . ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقابلة الخيرية من جهة الديون ، فإنه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والأهالي بالقرضات الكثيرة . والفترات الحرة . لأنه مع انتظام الديون وتسويتها تحت روابط معلومة منتظم مالية وإدارة الحكومة . ويضع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والعطاء بين العموم .

ولم يفت اللجنة أن تشير في جوابها إلى الحق الذي ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت في أسلوب حصيف : « وبموجب نشر بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتي المالية والأشغال ما يختص بكل منها من هذه المسائل . »

ومعتمداً جوابها بقولها : « تسأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه السجاح والإصلاح لوطننا العزيز . كما نيتل إليه سبحانه ونعالي ببقاء سعادة الخديو الأكرم متعتماً بأنجاله الكرام ، بحامه سيد حسين ، وخاتم المرسلين . »

فالحق أن هذا الجواب يعد من غير ما قدمه المجلس رداً على خطاب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس في أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٩٨) لوجدت التقدم ظاهراً في الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدأ على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال في الرأي والنظرة إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحاً جديدة من المعارضة صرمت إلى المجلس .

النواب البارزون

وبرز في ميدان النقاش أعضاء أكتفاء برهنوا على حصافة في الرأي ، وقوة في المنطق . وسداد في المقصد ، وتذكر منهم على سبيل المثال : (لا على سبيل الحصر) : محمود بك الخطار . وعبد السلام بك المويلحي (باشا) ، ومحمد أفندي رضى ، والشيخ عثمان الهرملي ، والشيخ محمود سالم ، وهدى أفندي الشربجي . والشيخ إبراهيم الحبار ، وغيرهم . وقدسنت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها .

والإيرادات والمصروفات ، وأرواها ، وتوفى تقديم هذه البيانات حافظ بلث ومضان من كبار موظفي وزارة المالية في جلسات متعاقبة . وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل ما يعثبه المجلس من الإيضاحات .

وبحث المجلس في مسائل عدة تتعلق بمشروعات النخبة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والزرع ، وملاحة مريوط وغير ذلك .

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - غاية صفر سنة ١٢٩٤) . ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لتسوية نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، ومطلب الخديو المنتظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعترمت إرسالها في هذه الحرب .

ولا شك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذي تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذي ناله النواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقد يما لم تكن ترجع إليهم في مثل هذا الشأن ولا في غيره ، بل كانت تفرض ما نشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشركهم في الأمر ، وهذا بلا مرأى منكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية .

وانتهت المناقشة بقرار المجلس بزيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة في المائة ، ونصته الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جادى الأولى سنة ١٢٩٤) .

الدور الثاني

(مارس - يونيو سنة ١٨٧٨)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، بمصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والمتجارة ، وشاهين باشا مفتش نوحه البحرى وأحمد حيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة قاسم باشا رضى .

وتليت خطبة العرش ، وتتضمن الإشارة إلى ما عانت البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضى من الشراق وخاصة أطيان



جعفر مظهر باشا

رئيس مجلس شورى صواب
من ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٨
إلى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨



قاسم رشي باشا

رئيس مجلس شورى التراب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
إلى ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٨

الوجه القليل ، فإن معظمها لم يزرع لحمايتها مياه الري ، وقلع إلى انتهاء الحرب البلقانية ، قال : والمأمول حضور المساكر المصريين لهذا الطرف ، وتقر أعيننا برؤية أولادنا جميعا (٢١) ، وشكر المجلس على ما قرره في الاجتماع الماضي من تقرير الإغاثة العسكرية ، ووعد بتقديم حساب من الأوجه التي صرفت لها هذه الاعانة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهي التي تولت فحص الحالة المالية بعدما تبين من عجز الإيرادات : وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه المنطبة ، وأعضاؤها هم :

عمود بك العطار ، عبد السلام بك المولتحي ، الشيخ عثمان الهرمبل ، الحاج إبراهيم حسن ، أيوب أيوب ، يوسف رزق ، بليني المنريسي ، عبد الشهيد بطرس ، أحمد أفندي عبد الصادق ، الشيخ محمد سلطان .

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطة العرش ، وهو بالأسلوب الذي كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو في خطة العرش وإعجاب عن الأمل في تسوية المشكلة لمالية القائمة بين مصر والدائنين .

(٢١) كان الأمير حسن ثالث نجال إسماعيل من قواد الحملة المصرية في هذه الحرب ، وأشار الخديو في خطبة إلى قرب عودة الجنود المصريين ، والتعبير عنهم (بأولادنا جميعا) وفيهم لجنة لفظة وأسلوب : ينظر إلى جميل

وتوفى قاسم باشا زحبي رئيس مجلس شدة انعقاد للدور ، فعين الخديو للرئاسة جعفر مظهر باشا حاكم دار السرد . السابق ، وهو من حيرة وجمال الدولة في ذلك العصر كم تحفه بياه (ج ١ ص ١٥٠) . الطبعة الأولى

وانتخب في حلات الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة مشهور بدل الشيخ عني حياذ (متوفية) ، والشيخ محمد عيش عسدة كثر أبو عيش بدل عبد الفتاح زغلوث (فبرية) لاستغفانه . وعبد الرحمن عبد الله من بني حبيب بدل عثمان همام (حرجا) .

قرارات المجلس

بحث المجلس في الأضرار والحسائر الحية التي أصابت الأتبان بسبب الشرائف الناشئة عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة في كل مديرية كندارك هذه الحلالة على قاعدة إمداد الحكومة للأهالي الذين شرقت أطيابهم بالتقاوى والبزور ، وسليهم ما يحتاجون إليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال .

ونظر في أطياب والتسحين ، وهم المزارعون الذين تخلوا عن أطيابهم لعجزهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ إزدیاد عددهم مما ينثر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء والتسحين إلى أهله وفوى قرياء الذين يتولون إليهم ملكيتها فيما لو مات ، وأن تكلف بأصنامهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء المذائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تماديه أطيابه . وإن لم يرجع تعتبر ملكاً باتاً لمن زرعوها من أقاربه . والتسحيون للذين ليس لهم وريثة تعطى أطيابهم بالإيجار لمن يطلبها . وتسخر المديرية قيمة الإيجار وتستوفى منه المال وتودع ما فاض منه في خزائنها حتى تنتهى السنوات الثلاث . فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسمر له أرضه . وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، ونعضى الأرض بلا مدبيل للمحدثين من الأتبان من أهل الناحية .

وقرر المجلس وجوب مضاعفة مشآت الري والمخدمة لكي تجد الأراضي كفايتها من المال في حالة ما إذا نقص النيل كقصائه في العام الماضي ، واستدعى على باشا مبارك . وكان وقتئذ

مستشار وزارة الأشغال ، وباحث وإياد فيما يجب القيام به من أعمال الري في مختلف المديريات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكافية لتلافى ضرر الشراق في حالة نقص النيل .
وقدست الحكومة للمجلس كشفاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الخربة من أموال الإغاثة العسكرية .

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهاك الحكومة بتقديم اليبات التي طلبها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور برم ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨ (٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٥) دون أن تعرض عليه للميزانية .

الدور الثالث

آخر أدولر الانعقاد في عهد إسماعيل

(يناير سنة ١٨٧٩ - يولييه سنة ١٨٧٩) .

بلغ التدخل الأوروبي في شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انقضاء الدورة الثمانية السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، ومما فرسته للدولتان الإنجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية ويرقيانها ، وزيراً إسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، فخطها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي وهو اسنوريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيها فرنسي وهو المسير دي بلير وزيراً للأشغال .
تولت الوزارة شؤون الحكم في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثالث .

دعى المجلس إلى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار في أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان ، وتذكر كنهه حساً ومعنى وشجى لا كورة فماره (٢٢) . وعالقت أملها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد

(٢٢) جريدة التجارة (الأديب الحق) عدد ١٥٢ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨)

ومطالبها . قالت جريدة (التجارة) في هذا الصدد : ولم لا ؟ وإن من أعضاء المجلس لا تأخذهم في الحق نومة لأنهم مع العلم بواجباتهم . وحقوق الأمة . وما ألم بها من الآلام . ويودهم لو افتدوا الإصلاح بدعائهم ، وناقض الثغرات حبراً آخر وهو أنه سيسمح لمراسل الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخبر) لاسماع المفاوضات فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعصر جديد . يقف به طارف المجد عن التليد (٢٢) .

اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا . وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) . يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولي عهده . والأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (انتظار) ، وزير الحفانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحرية ، ومصطفى رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والسيردي بلشير وزير الأشغال ، وأحمد عمري باشا للمهدار .

وتليت خطبة العرش ، وهي فوجز خطب إسماهيل عبارة ، وآخرها في مجلس شورى النواب ، قال فيها :

« أبدى لكم ممنونين من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نقتار حكومتى سينتدكرون معكم في بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فنرجو من المولى الكريم أن تم المذاكرة في ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب » .

وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس في اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش . وأعضاءها هم محمود بك المطاز ، عبد السلام بك المويلحي ، الشيخ عثمان الهرملي ، الشيخ مصطفى الأنباري ، الشيخ محمد كساب ، يوسف أفندي رزق ، بليني أفندي الشريبي ، عبد الشهيد أفندي بطرس ، الشيخ محمد فرح ، الشيخ طايح سلامة .

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخي

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسامى فيه النواب إلى أرق المعاني وأروع الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويحجل في تاريخ مصر الدستوري . وها هو ذا بصفه الوارد في مقبضة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٩) :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلائها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التي هي في نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذي هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لثوال الحرية التي هي منبع التقدم والرفق ، وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق ، التي هي جوهر العدل بروح الإنصاف . ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مستولاً كاملاً أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب ، وتصبياً له ، ولذلك حينما تطلعت إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء في أمور المالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم في ذلك ، حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة .

« وإنا نبث أيضاً عن الأمة عموماً ، وهنا خصوصاً ، مزيد الثناء على هذه الحضرة المعظمة ، لما تعطلت به من تشريف ركانها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالاً به في يوم ستجنى الأمة من غرمه ثمار الرفاهية والراحة .

« ونعلن من صميم القواد سرورنا وكسالى ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب حلائكم الذي أبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الظاهرة الزكية من الميل الغربي إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الحاضرة في صعودها على معارج التقدم وترقيتها إلى ذروة السعادة وفيها الحرية في تصرفاتها قولاً وفعلًا ، حيث أبانت عظمتكم أن تعرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم في المسائل المشغلة بالمالية والأشغال الداخلية . وبعث يبا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأجبا آماني هذه الأمة التي لا تزال راجية

أن تنال شرفها التليد الذي شهدت به التواريخ وأبانت به الآثار بمساعي الحاضرة الخديوية
ومساعي النعية .

« وإن لا أنور جهداً في دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة فبإداء
واجباتنا نحن في الحقيقة مقاصد ولي العلم
« فليحي الخديو المعظم . وأنجاله الكرام . ونسبي الخيرة تحت ظل رعابته وحيوته .
آمين » .

هذا هو جواب المجلس . وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تقرير ، وهو جدير أن
تحمطه الأمة والأجيال المتعاقبة وتذاكره على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا
القومي ، وهو لعبرى برهان ناطق بوطنية أولئك النواب ومبلغ اضطلاعهم بالأمانة القومية ،
وحسبك أن تسرّج منه نسيم المبادئ الدستورية والحجة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة
النظر والمرسى البعيد في قول النواب إن تأليف الوزارة المستولة أمام الأمة هو تأييد لمجلس
النواب ، وتسميم له ، فإن هذا المعنى ينصوي على مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس النيابي ،
ذلك المبدأ الذي هو قوام النظام البرلماني ، ثم تأمل في مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بنفط
(جلالتكم) منحطين لقبه الرسمي (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يعملوا مصر في مرتبة
الدول المستقلة استقلالاً تاماً ، وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالمت
روح العظمة الوطنية التي يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يجيش بصدورهم من الآمال
الكبار في إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة ، التي شهدت بها التواريخ وأبانت بها الآثار ،
ولاحظ تقديمهم منفعة الوطن على مصلحة الحكومة ، وحنانهم للخديو ، ثم هتافهم
للحرية . تجد أن هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية .

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من الموائد الحرة ، قوامها النظر في المصالح العامة ،
والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمسك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأي
الحصيف والنطق السديد ، وأنا ملخصون أهم هذه الأعمال فيما يلي :

المسائل المالية

١ - وقف محمود بك العطار بجلسته ٥ يناير سنة ١٨٧٩ . وذلك إن أخطب الأعضاء يرغبون أن يفشحو بعض المسائل لمداولتها فيها . ولكم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات . فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح أن يحمر المجلس استنجالاً عن ذلك ، فاستقر رأي المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة إرسال مشروعات المالية والأشغال الداخلية التي ينتهي النظر فيها ، ولا يجتئ أن وزارتي المالية والأشغال كان يتولاها الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحموم بين المجلس والوزارة .

٢ - وقد تلكأت وزارة المالية في إرسال ما يخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وأنها مهتمة بإنجازها .

أما وزارة الأشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس . وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، ولا غرو فإن هذا الاشتراك لا بد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذي تشرع فيه ، ورعد وزير الأشغال (المسو بليشير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء لينتدروسوه قبل المناقشة فيه .

وقد تناقش أعضاء المجلس في مباحث التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمفعة العامة . وطلبوا حضور وزير الأشغال فحضر . وأجاب الأعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدي للمجلس وطلباً في إرسال مشروعات وزارته .

٣ - ثم طلب إلى المجلس تسهلاً لمهمته أن يتتدب بعض الأعضاء يحضروا إلى الوزارة للاستشارة بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفاوضوا وإياهم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستجاب الأعضاء من هذا الطلب . وكبر عليهم صدور من السير ريفرس ويلسن ، ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط (١٢) ، وشماقائه محمود بك العطار إن المجلس لا ينحصر رأيه في بعض الأعضاء بل لابد من المداولة بحضور النواب جميعاً : ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاستشارة برأيهم . فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون

(١٢) جريدة (التجارة) ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤

فيه رأى يبدونه في أية مسألة لا بعد أن نعرض على المجلس (٢٥١) ، ولم تقدم هذه الخاتمة في تقرير لجنة نجر وفرنس وبين بل استمر يخاص في عرض مشروعاته .

٤ - فأمر عبد السلام بك شريفى بجلسته ٦٩ بحره هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استعجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك .
وعرض محمد أفندي راضى - وهو نائب جريء كانت له مواقف رائعة كما سيجىء بيانه - أن ينظر المجلس في مسألة أقماط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافق المجلس على هذا الرأي .

وتناقض المجلس طويلا في أقماط الضرائب فقررت تحديد مواعيد لمداها تتفق مع مواسم جنى المحاصيل الزراعية .

٥ - ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم بإنهاء من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك العطار ، حنا يوسف ، عثمان الهرمبل ، أحمد السرمى ، باخرم لطف الله ، أحمد عبد الصادق ، فضل الزمر ، يوسف رزق ، عبد الشهيد بطرس ، خضر إبراهيم ، حسن عبد الله ، أحمد جاد الله ، محمود عبد الله ، إبراهيم الجيار ، السيد اللوزى ، سليمان الغربى ، محمد فرج .

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات المالية مع مضي عشرين يوماً على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهي تلخص في الاعتراض على غداحة الضرائب التي كان الأهالى يتدعون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى (١٠ ٪ من قيمة الأموال) ، والمصلح (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والوريكو المربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر في تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والفيلس عن الناس .

عاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه في هذا الإنهاء ، ولما تأخر الوزير عن الحضور ظهرت نيته في الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأى على المداوئة في ضيعة في ما عرضه الأعضاء من المشروعات المالية . وتلاصتها تخفيض الضرائب الفادحة وإلغاء بعضها . ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب الأهلية والمستحدثة عن المعدان بلغ من ٣٥٠ قروش إلى ٥٥٠ قروش في السنة ، وهذا يدل على

عن بساطة الصرايب وما أصاب الأهالي من العنت والإهراق .
وبعد أن نظر المجلس في هذه المشروعات قرر إرسال صبرها إلى وزارة الداخلية حتى إذا
ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الأهالي .

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى في جو المجلس أن أعضائه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من
القلمة إلى داخل المدينة ، وبدأ هذا النشاط أيضاً في أن أحد الأعضاء أرسل يعترف عن
الحضور لمرضه ، فقال محمود بك العطار أن هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رأيه
أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها المقصود الذى يعثر بالمرض للكشف عليه طيباً معرفة
حكيمياًشئ المديرية ، فوافق المجلس على هذا الرأي .

المسألة الدستورية

تقدم بإنهاء بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك العطار وعبد السلام بك المولىحى
يتضمن الاعتراض على إغفال مجلس النواب في المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى
يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق عليها
من الحديق (وسيد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٨٥) ، قال : « ولم فر المجلس النواب في
هذا الذكر بنواً ولا خبراً ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض
ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا التثليل إنما يقصد به الأهالي لا غير .
وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل
وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نواباً منهم منوطين بالدفاع عنهم ،
واختصاصهم عن حقوقهم ، والنظر في شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يعرض جميع
ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دوللو رئيس المنظار ،
وكيف يحق عليه أن للأمة المصرية نواباً ، وهو يعلم دعوتهم للانتظام ، وقد شهد يوم اجتماع
المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الحديوى ، وحضر يوم إحابة الأعضاء على

ذلك الخطاب ، ووقف على مصرون كي من الخطاب وحوله . وعلم ما فوض إليه أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذ . محب . وذهب بنا الأصف كل مذهب . ولا بحث في أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأصف ما أخذ . كيف لا . وإن من دعوة برئيس مجلس المطار لا يجهل حقوق مجلس النواب . ومقدار احترامها ، كما لا يتكرّر موضوع الذكرته المحكي عنه هو من حقوق ذلك المجلس للمقدمة التي لا يصح انتهاكها . ونسنت كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غائب الأمور المهمة التي تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يفضى بها إلا بعد إقرارهم على وضعه . مع أن تلك الحضرة هي التي منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة في الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الإصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضع تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها . علماً بأن تلك الوزارة أدري بشأن اليمتو (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهي أبعد من أن تسبك حرته . وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الذكرته ملتصق من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلمنا بأن ما يؤثر في غواد أحدنا لابد وأن يؤثر في أفئدة الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة وأمثالها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة إن الذي زاد أن لا نفرض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً في هذه المسألة ، التي ليس الساهل والسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحقوق مجلس النواب ^(١٦٦) .

وقد لمجت الأكسن بالنساء عن هذا البيان . وقالت عنه جريدة (التجارة) : « إن من تصفع ذلك التقرير علم أن في انريداء رجالاً مودتهم نفوسهم ، فلا تسام خفياً ولا تضام صفاً » ^(١٦٧) .

ولما تلى هذا الإنهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس المطار للمفاوضة معه في شأنه ، فحضر نوبار باشا بجملة ١٤ صفر إجابة لطلب المجلس . « وقدم للمجلس احتراماته الذاتية » ، فشكره المجلس على ذلك . ثم أدلى بيان مبهم قصد به التهرب من مواجعة مسألة إذ قال :

(١٦٦) قلا من مصطفة جلعة ١٠٠ مرممة ١٢٩٦ من مصاطب مجلس نخري النواب .

(١٦٧) جريدة (التجارة) العدد ١٦٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩)

« هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ، ولو كانت من صنف المداخلية أو المالية
والحقانية أو الأشغال كان يمكن أن أجاب عنها . أنا أودعائي ، ولكن أرجو قبول عذري
في عدم إخطوبة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحت سداكرة والمشاورة فيها
تجلس النظر . والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة حتى يتحدد بصير الإجراء .
وما دام أن أصل التكلم (في هذه المسألة) متعلق بمصلحة المسكنة . ونحن أيضاً بحسب
مرغوب وإرادة وفي النعم كل اجتهدنا مصروف لما فيه الإصلاح . وأحب ما هيئنا اتحاد الأفكار
والخبرة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح » (١٨).

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المنطوي على التسيوف ، وامر به السلام المولحي بك
بزيادة حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ،
ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظر أن مجلس النواب ينظر في هذا
الخصوص وما شكله ، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك
النواب في أمثال ذلك » .

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية .

وقال محمود بك العطار : « إن المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض
للاعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظر » .

ثم غير نوبار باشا بهداهة مجرى الحديث ، واستطرد إلى التوثيق بأنه مشغول بترتيب المحاكم
واختيار أشخاص ذوي عفة وصدق وحرية لإستاد مناصب القضاء إليهم . ويطلب من المجلس
مساعدته بالإرشاد ممن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقام به وإن كان إصلاح المملكة
يوضع القوانين لكن الملوك عليه الإجراء بمقتضاها وتفيده .

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت في تردد به المجلس من عرض
المسألة الدستورية على مجلس النظر .

وإزداد الاستياء من سياسة الوزارة ، واتسعت حركة المديرة ضدها . داخل المجلس
وخارجه ، وعطلت الحكومة جريدتي (التجارة) لأديب إسحق . و (الوطن) لميخائيل عبد

(١٨) نقلاً عن النص المنقول في جريدة التجارة عدد ١٨٨ (٨ فبراير سنة ١٩٠٩) مع مقارنته بالمراد في نسخة

السيد حمزة عشرة يوماً لإثارتها المخاطر في كتابتها ، وفي خلال مدة التعطيل وقعت ثورة القباط التي انتهت بسقوط الوزارة كما سيجيء بيانه .

سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٨٣) تحولت الحكم في ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغبوم ، وكان لسياستها أثر كبير في تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يوجبها إلى النفوس ، فقد ألفت بإيعاز من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والافتراحات التي انتهت إليها للجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما لشهر عنه من التزعم الأوروبية ، وإثاره للمصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحقفه الناس من أن إستاند رئاسة الوزارة إليه كان ترولاً على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد في كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس وبلسن وزير المالية ، والتسيو بلشير وزير الأشغال .

ولم يكن مخافاً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يملكان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتها ، وأن الوزارة يرمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب ولو أدى ذلك إلى الإضرار بمرفق البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول تغارة تولت مسئولية الحكم طبقاً للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٧٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إستاند مناصب « النظارة » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بترعته الأوروبية ، كان صدمة لمواطني الأهلين ، جلبت خوارهم وأقلقت بالهم ، فلا جرم أن سموها ، الوزارة الأوروبية ، وهذه التسمية في ذاتها تضر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين .

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإنعام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس وبلسن ، وهدي بلشير ، ورياض باشا ، وتولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهي وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الخفيو مرسوماً

حدثت في ٩ يناير سنة ١٨٧٩^(٢٩) . وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدد . وحصلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد . وفي ذلك من الإيجابيات على الحكومة واثم . كرامة الأمة ما لا ينقضي عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى لنواب كما تقدم بيانه (ص ١٨٦) .

وه نكس أعمال الوزارة مما يحسب إلى الأهلين ، ويرغيم في بقائها ، لأنها في الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدلتين . وقد أقصت الموظفين المصريين عن التعمد والسلطة . وعزلت طائفة مهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب في الوظائف الهامة ، وأخذت عليهم الرواتب الفخمة ، فمن هؤلاء المسير بلوم باشا Blum الذي جعل ركيلاً لوزارة المالية ، والسنيور بارافلي العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاماً للحسابات مع بقاءه في صندوق الدين . والمستر فترجرالد وقد عين مديراً عاماً لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إسماعيل من زميله في استاد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الإنجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين إخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مقام يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخديو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهلين في جباية الضرائب ، وما شاع عنها من التزم على زيادة الضرائب على الأهلين العشورية ، فجاء العاصمة في خلال شهرين سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يثون بشكايتهم وشكاية الأهلين عامة من فداحة الضرائب وتقسرة في جبايتها ، فظهر في الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرجاً ، وهو صوت الأعيان والأهلين يعالونها بالاعتناء والسخط .

تبرم السمر بالوزارة . لأعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الرسمية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية . أي أنها كانت هيئة أجنبية تستعمل سلطتها من الخرج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها .

وقد استهدفت من ناحية أخرى لنصب الخديو ، لأنه لم يكن ينفي عن تحريده من أملاكه ، وإفصائه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذي اعتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً حبة عشر عاماً ونيفاً ، فكان في خاصة نفسه نافقاً على الوزارة وأغياً عنها ، ولكنه كان

(٢٩) لائحة المصرية لعدد ٧٦٣ (١٢ يناير سنة ١٨٧٩) .

مضطراً للإذعان لزولا على حكم الدول لأوربية . ولأن كاذب قد صرح السير ريفرس رئيس
حيثما قدم إليه تقرير لجنة التحقيق أنه اعتبره إصرار طرائق الحكم التقدمية . وأعلن في أمره
المصادر تزيار أنه عازم على أن يحكم « مع مجلس انفجار وواسه » . لكن قبوله إلى حكم
المطلق لم تكن هارقة لحظة ، واحدة . وإنما اضطر للتخلي عن هذا الحكم إلى وقت معونه .
حتى تشبها له الظروف التي يسترد فيها سلطته التقدمية .

وقد ساء من الوزارة أنها بالقت في غل سلطته بإقتضائه عن رئاسة مجلس الوزراء . ونسجته
عن حضور جلساته . وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية ثلجان في وجوب تنفيذ هذا
الشرط . بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار وتروؤ له يعطل الإصلاحات التي
كانت تبنيها الوزارة ، لأن هذه الإصلاحات ترمي إلى نقص الأعمال والمساوي النسوية هذا .
ولم يكن إسماعيل يستطيع صبراً على أن يتجرده من السلطة إلى هذا الحد .
فالرأي العام المصري من جهة . والخديو إسماعيل من ناحية أخرى ، كان من محصوم
« الوزارة الأوروبية » ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما في هذه الخصومة فإن كلا منهما كان
يبنى إسقاطها .

تبرم الموظفين

لنا « الوزارة الأوروبية » جعلت شغلها شاغل تدبير المال اللازم لأداء أقساط الدائير
الأجانب . وهو العمل الذي تألفت من أجله . وأهملت ماعد ذلك من الأعمال الحربية .
وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة . لأنها كانت تكبل المال جزاءاً للموظفين
الأجانب وتؤدي لهم الرواتب المضمنة . في حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين .
وشتتت من سلطة المايقن منهم في الحكومة . فعلاوات الكدمة العليا للموظفين الأجانب .
وشمحر بأوفهم . وعاملوا الموظفين الوطنيين بغير مودة وكبرياء . فلا غرو أن نظم هؤلاء على
الوزارة ونحتوا سقماتها .

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة في أداء مديوناتهم . وقد تبيل هذا التأخير في
السنوات التي أعقبت الارتداد خالي . وكان مما اقترحه لجنة تحقيق وجوب دفع راتب كل

شهر سبوتن - مع نصف شهر من الأشهر المتأخرة . وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين في الملك المدني دون ضباط الجيش .

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستداع

عملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تعاملهم كموظفي الملك المدني ، وترجع هذه التفرقة إلى أن الوزارة الثوارية ولجنة التحقيق كانتا لا شعوران بأي عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتريان في القوة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، ويدخل في هذا السياق أن الوزارة عمدت إلى انقاص عدد الجيش ، توفيراً في النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الاتفاق عليه ، إذ أن معظم إيرادات الحكومة ، خصصت لأداء أقساط الديون ، غرأت تسريح عدد كبير من الجنود ، وفقرت بحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستداع .

لم يكن انضباط قبل هذا القرار يتناولون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكفي كثيرهم واستيائهم ، وبدلاً من أن تتصفهم الوزارة الجديدة بجاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلا هم نالوا شيئاً من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم بقوا في مناصبهم يؤملون أن تتقدمهم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم أن جاء هذا القرار مثيراً لسخطهم ، دافعاً لهم إلى التمرد والثورة .

وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك أنه بدلاً من أن ينفذ القرار على الضباط في مراكزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فبدع كل منهم سلاحه في ثكنته ويعود إلى بلده ، فإن وزير الحرية استدعاهم جميعاً إلى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم في ثكنات العباسية أو القلعة . فاحتشد الضباط الموالون إلى الاستداع في عاصمة القطر وكلهم باقون على الوزارة الجديدة .

كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقين في صعيد واحد مما يسهل إشعال جذوة الثورة في نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم في وقت عردة الحمل من الحج ، أي في وقت تحتشد فيه الجماهير من كل فج وتعظم الحماسة في نفوس الأهلين .

ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا

(١٨ فبراير سنة ١٨٧٩)

اجتمعت هذه العوامل لتحركت في نفوس الضباط المتفصولين روح التمرد . واعتزم أكثرهم
حساسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا
والسير ريفرس ويلس .

ففي يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو مائة ضابط برئاسة البكباشي لعلي بك
سلم (باشا) ، أحد كبار رؤساء المدرسة الحربية ، وهو ضابط اشتهر بالشجاعة والكفاءة
واستقلال الفكر^(٣٠) ، فخطب قهيم خطبة حماسية ، وحثهم على التعاون والشجاعة .
وأوصاهم بالثبات حتى يالوا مطالبهم ، فعادروا ثكتهم ، وساروا يجمعهم الحاشد بينهم
لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفي جندي قاصدين وزارة المالية .

وقبل أن يصلوا إليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب ، وطلبوا منهم مراقبتهم
إلى حيث يقصدون ، وفي هذه الدعوة معنى لاستصراخ نواب الأمة لتأييدهم في مطالبهم :
وهي فكرة تم عن حسن تدبير للحركة ، لأنها تكسيها صبغة قومية ، على أن الأعضاء رأوا أن
لا يرافقوا المتظاهرين ، واكتفى أربعة منهم بالسير في مركب المظاهرة راكبين حميرهم ، فكان
هذا العمل مشتركاً من هيئة المجلس في المظاهرة .

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التي كانت على مقربة من المالية لحوا نوبار باشا
خارجاً منها ، راكناً عربته ، فلم يكادوا يصرونه حتى أساطوا بالعربة من كل صوب ، وسدوا
الطريق أمامها ، فامتعض نوبار من مسلك الضباط ، وأمر سائقه بالسير ، فضرب السائق
الحديد بسوطه إيداناً بالسير ، فانهال عليه الضباط ضرباً وألقوه عن مقعده ، وهجموا على نوبار
باشا وأمسكوا بتلابيه ، وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وفي ذلك الحين أقبل السير
ريفرس ويلس قادماً من عند الجندي قاصداً وزارة المالية . فشاهد المظاهرة في إبان شدتها .
وتبين نوبار باشا وهو في أيدي الثوار ، فأقبل ليجدته ، وضرب المتظاهرين بعصاه ، فلم يكن
منهم إلا أن هجموا عليه وأحاطوا به ، وشدوه من الخيطة ، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراي

(٣٠) هو من أئمة نصراء المرحوم مصطفى كامل باشا في الحركة الوطنية لحادية كما سنبت ذلك في موضعه ، وعمره
صديقاً الوطني الكبير (المرحوم) عزاد بك سلم (باشا)

... فتحتم القصاص أبواب الوزارة . واحتلوا غرفها وقاعاتها : وحسبوا نوابها باشا
... حيدر نغرس وبللس في إحدى غرف الدور الأعلى . وصار الموظفون الأجانب
... تحت رحمة الثوار .

ثم سب الخال ونرمى نيا ما حدث إلى فاصل الدول ذهب المستر (اللورد) بيبان
... إنجلترا انه مؤا إلى صاري عابدين : حيث قابل الخديو . وأنهى إليه ما
... إلى التلخيص .

فخرج اسماعيل في سريرة نفسه من هذا الطلب ، لأن فيه معنى الالتجاء إلى سلطته لإنقاذ
... الأمن إلى نصابه . وفي ذلك اعتراف من القناصل بأن لا سبيل إلى ضبط
... هذا ما كان يبغيه اسماعيل ، إذ بذلك لا يستطيع الدول
... أن تنجيه عن الحكم ، وفي هذه الحالة يمكنه أن يمل شروطه على
... أن تعيد إليه جزءاً من سلطانه المطلق ، لبضمن لهم أرواح الأجانب
... ومصالحهم .

بادر اسماعيل إذن إلى إجابة طلب القنصل الإنجليزي : وركب عربته يصحبه القنصل ،
... إلى موطن الحجاج بورارة الثانية ، فلما شاهده المظاهرون استشعروا الهبة التي له في
... من أخص مزايده ، فهشوا له وأفسحوا له الطريق : واحتشدوا في
... ثم ما لبثوا أن عاودتهم روح اقجاج والتمرد ، فأقبلوا إلى حيث كان
... فطلب إليهم الاعتماد عليه في أداء رواتبهم ،
... محترماً لشخص الخديو ، ولكن فريفا مهم استمعوا في
... واحد منهم من الخديو يريد أن يمسه من ذراعه ، فأخذل منه
... أن يعرفوا المحتجين بالسلاح ، فشهر للحرس سلاحهم . وعندئذ
... لم يعرف مصدرها . وأطلق الجنود النار ، ولكن في الهواء : فلم يصب
... وجرح بعضهم . كما جرح البشير بفاقي الخديوي وهو إلى جانب
... من أحد الحجاج . ومن ثم تفرق المظاهرون وأخذوا طريق
... وأمر الخديو بحراسهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة
... إلى سراي عابدين .

البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته «الوقائع المصرية» عن ثورة الضباط العدد ٧٩٩ الصادر في يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« في يوم الثلاثاء الماضي قد ورد نحو الخمسمائة أو الستائة من الضباط الصغيرة (كندا) الذي انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتفريحات حتى أُجريت الآن في نقارة الجهادية وانتشروا بالدواوين للمطالبة بما هيأهم المتأخرة لهم في خزينة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها إليهم من حضرات النظار ، وحيث أنه في ذلك الوقت لم يوجد بخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ، وأنجبوا من طرفهم بمساعدتهم . ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرمت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظيمة ونصائح مؤثرة ، وفي أثناء ذلك حضرت هناك العساكر أيضا ففرق الضباط في الحال وتوجه كل إلى عمله . »

سقوط وزارة نوبار باشا

(١٩ فبراير سنة ١٨٧٩)

لم يكن للخديو يد في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب والمؤرخين . وقد اعترف اللورد كرومر الذي كان شاهد عيان لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجح في كتابه « مصر الحديثة » أن ما أدهاه إسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الخدي كان طبيعياً صحيحاً . وقال إن الخديو ذاته كان في خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين . وأمرهم بالكف عن الهياج .

فالثورة إذ كانت طبيعية ، أدت إليها سخط الضباط والرأي العام على وزارة نوبار ، ولكن الخديو قد استغل وقوعها وأراد أن يفتنمها فرصة لينخلص من نوبار باشا من جهة . ويسترجع السلطة التي فقدتها في عهد تلك الوزارة ، فصالح قناصل الدول أنه لا يكون مسئولا عن تأمين العام ما لم يعدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي من حقها . هي صبيحة

١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا ، والسيد جودو Godeaux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسن ، والسيد بليير الوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار ، والسير ايفلج بارتيج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين و لجنة التحقيق . وكان اجتماعهم في بيت فيفيان ، وتداولوا في الموقف السياسي ، فقال اللورد فيفيان إن الخديو أنهى إلى المتناصل أنه لا بد من أن يتخير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فتقرر في هذا الاجتماع أن يطلب من الخديو بيان التغيير الذي يريده ، فقصده المجتمعون إلى سراي عابدين لمقابلته . فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودي بليير وبارتيج في إحدى غرف الدون الأول ، وصعد اللورد فيفيان والسيد جودو وكلا إنجلترا وفرنسا السليسيان إلى الطابق الثاني حيث قابلا الخديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين ما أنشأ إليهما في حديثه ، وهو أنه لا يعد مسئولا عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديو حقه من السلطة في حكومة بلاده ، فمثل نوبار وقتئذ هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقاءه في الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بداً من التخلي عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرفعاها إلى الخديو ، وأن يطلبوا له كفالة حياته في مصر ، فقبل الخديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الدسائس أو التدخل في الأمور السياسية . وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبقى الوزيران الأجنيبان في مناصبهما ، فقبل الخديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين أنه استهدف لغضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان إسماعيل يحقد على رياض لاشتراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضموا له تحت كواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرأ على بقاءه .

وبعد أن استقالت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر للمستر فيفيان والسير ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار . ثم أقرت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت دونشلد دقت منها متأخرات الضباط .

ونظر المجلس العسكري في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة ، وفي مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، ف قضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين .

وزارة توفيق باشا

(١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

وضب الخديو - يترقى بنفسه رئاسة الوزارة الجديدة - ولكن المفصلين عارضاً في حد
الطلب - فعرض مرسومه إلى لجنه الأمير محمد توفيق باشا - فلم يعارضوا في ذلك - وصح
إسماعيل أن يكون له حق رئاسة جلسات مجلس النظار - لعارضاه في هذا المطلب - وكادت
حجتها أن رآته تضعف استقلال الوزارة في العمل - وأن مرسوم إنشاء مجلس النظار انصد
في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يحمل رئاسة جلساته من حق رئيس النظار ، فأضطر الخديو إلى
المدول عن إصراره - وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تبغيان دخول نوبار عضواً في
الوزارة الجديدة لأعضائها إليه وثقته بولائه لها - ولكن إسماعيل عارض في ذلك وصارح
القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لثاته ، كما أنه يفضي إلى إثارة عواطف الأمة على
الوزارة - فعدلت الدولتان عن تمسكها بنوبار ، ولكنها اشترطاً أن يكون للوزراء الأوروبيين
حق (التفتيش) أي وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه - ولم تعد
الدولتان عن تمسكهم بنوبار إلا بعد أن قبل الخديو هذا الشرط .

وانتهت المفاوضات بين إسماعيل والدولتين بإعلان الخديو يوم ٩ مارس قبول مطالبها التي تم
الاتفاق عليها وهي :

أولاً - تجديد اختيار عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والإنجليزية والعمل
بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التعديلات التي تم الاتفاق عليها (أي حق التفتيش
للوزراء الأوروبيين)

ثانياً - لا يحضر خديو البنة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحتمل لنفسه فقط بحق
استدعاء وزراء محضين أو منفردين ليطلعهم على آرائه في المسائل التي يطلب منه إقرارها .
أو المسائل التي يرى ضرورة عرضها على مجلس النظار

ثالثاً - تعد رئاسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا .

رابعاً : لوزراء الأوروبيين في مجلس النظار الحق في وقف كل عمل لا يوافقون عليه -
ويشترط في هذه حدة أن يصدر هذا الوقف من الوزراء الاثنين معاً .
خامساً : يشكر خديو الحكومتين على إحلالها ملاحظاته محل الاعتبار (! !) وعدمه

بصرها على دخول توبار باشا الوزارة .

سادساً : يقدر الحديو المشيئة التي يحملها بهذه التسمية . ويؤكد الحكري في فرنسا وانجلترا أنه سيذل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيهدد الوزارة في كل الظروف بنهاج معاونته الصادقة . للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد^(٣١) .

وبعد هذا الإعلان صدر أمر للحديو في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦) بإسناد رامة للوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا . وأرسل إليه كتاباً يتضمن خلاصة القواعد التي اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه^(٣٢) . لأنه بعد مكثاً ومعدلاً للأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

« لما أحلت على عهد أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظر رأيت من المهم أن استجلب دقتكم فيما يجب من إتحاد الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علماً بما في أفكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبعاً لما هو مدون في الدكرينو المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضي الذي هو أساس هيئة الحكومة ، فإني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يحضر بفكرى قط الأفراد عن وكلاي بل غاية قصدي أن أكون معهم بإتحاد تام .

« ولذلك ينبغي أنه قبل أن يقر مجلس النظر على أي قرار مما يتعلق بالوائح أو الأحكام التي تقدم من أحد النظر أن تعرض على مع أسانيدنا من طرف الناظر الذي هي من خصائصه متى يمكنني أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يترامى لي ، من التدابير اللازمة لتحادها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتي بذلك لينظر بالاتحاد معي في المسائل التي عرضت على ، إنما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة .

« وحيث أن النظر الوطنيين حائزون الأغلبية في المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروبيين تأثير في الرأي ولهم الحق في المعارضة وعدم قبولهم رأي الأغلبية . .

« هذا وفي أمل أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافياً في سبر المصالح وظهور الفائدة للقطر المصري ، وليكن مجلس النظر مضمناً في سائر الأحوال على مساعدتي له وحسن مساهمي ، كما أتى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعبه فيما فيه نفع العموم .

إسماعيل

« عاهدين بمصر في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ »

(٣١) الكتاب الأصغر الفرنسي (مجموعة الوثائق الدبلوماسية من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ من ١٩٦) .

(٣٢) عن « الوثائق المصرية » العدد ٨٠٣ الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ .

وتعني الأمير محمد توفيق . شا وقتاً طويلاً يتحدى إداراه بسب تدخل الوزيرين الأوروبيين إلى أن تم تأليف وزارة في ٢٢ مارس . واعتصارها هم :

الأمير محمد توفيق باشا - حرس . رياض باشا - الداخلية والخارجية . السيد رستم ريس - المالية . السيد مصطفى الأندلس العمومية . علي باشا مبارك - المعارف والأوقاف . فواتق باشا - الخارجية . فلاتون باشا - البحرية .

وغيره . أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التي قبلها الجديد بعد حرساً سياسياً . لاسم البلاد . لأن تحويل الوزيرين الأوروبيين حتى (الفيتو) معناه إلغاء سلطة مجلس الشورى وجعل الوزيرين الأجانبى صاحبي الأمر والهي في إدارة شؤون الحكومة . فلا غرو أن قوبلت هذه التسوية بالاستياء العام .

مجلس شورى النواب ووزارة توفيق باشا

لمسرح مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجمع ويتداول فيها لديه عن الأهالي ، وتلك سنة حصة أفراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة .

وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بمجلسه ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) ، وتقدم إليه إنهاء « بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والأقوات الفاضحة التي ينوء بها الأهالي ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا المصدد إلى الداخلية . فلم ترد عليها إجابة ، وكردوا خلف الجواب وأبانونا عن شكوى الأهالي من فساد الضرائب . واستقر رأي المجلس على المؤقتة على هذا الإنهاء وتقرر إرسال صوريته بالاختيار .

ورأي آخر . الأوروبيون في حقاء المجلس . حيث أن وقوله نجد الوزارة الجديدة توقف المعارضة مما يخلق نقصاً في حريتها . ولذا ينبغي أن تكون لها الكلمة العليا في إدارة شؤون الحكومة . من غير رقيب ولا حبيب ، فاهتموا بالخاص من هيئة المجلس ، ووالقها رياض

باشا على عزيمتهما لما عرف عنه من الميل الاستبدادية ، فاستقر رأي الوزارة على فسخ المجلس
بعبء أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديو المرسوم المؤذن
بإنهاء مدته وانقضاؤه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ
الأعضاء المرسوم المذكور وإنفاذه ، وقد علم الأعضاء بما يبتغيه الوزارة ، فاعتزموا عدم الإذعان
لإرادتها ، ووقفوا تجاهها موقفاً مشرقاً يعكس عن المواقف الرائعة في حياة مصر الدستورية .

جلسة تاريخية

وبما ذاكرون هنا تفصيل ما جرى في الجلسة التاريخية التي تلى فيها أمر الانقضاء كما ورد
في مضبطة المجلس .

اجتمع الأعضاء بجلسته الخميس ١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩)
وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانقضاء وهذا نصه :
« بالنظر لسنة التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحددة بثلاث سنوات لأمووية ذلك
المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرّض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار ،
أصدرنا أمراً بهذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انقضى ، وسعادة ناظر الداخلية موكّل
بإجراء هذا الدكرين » .

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

— أبدي لكم كامل الشكر والثناء على ما أبديتموه من الحمم والمساهى الخيرية التي من
الزوم أن يكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض معذريات أوجبنا التأخير ،
ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والسائق التي أوضحتم عنها صار تلقيا بقاية الاعتبار .
وإن شاء الله متى كانت القلوب منجبهة إلى حسن النية فسكون الحالة حسنة خيرية ، وفي
الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه للصلحة .

وعندئذ نهض النائب الجري محمد أفندي راضي (بك) وقال :

— بما طلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت ترد
والمحرمات التي تحررت عن الأنلام التي نراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس
النظار ، ولداعي بعض تلك المدة وعدة ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا تجايرة مدة

شهرين لرؤية الأعمال ونعود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما أنهت ، وحاصل الأمر أنه لابد من عودة المجلس بعد المدة التي فرزها لأجل رؤية تلك المسائل والملاحظات .

عبد السلام بك المولى : إن المجلس طالب عدم قطع أمر في أي شيء كان إلا باشتراكه ، وإن بعض الأعضاء يقولون إنه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون المجلس المنظار تحت المشيئة .

رياض باشا : ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكنني أن أجاب عن ذلك منفرداً . وإنما ينظر فيه في مجلس المنظار ، والمأمور أن لا يحصل شيء من الأهالي مما يكدر الراحة .

عبد السلام بك المولى : المجلس لا تحت تقضى أن ينظر في المتافع الداخلية ، والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطي قرارات تعرض للمجلس الخديوية .

رياض باشا : الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثاني .

محمد أفندي راضي : اللائحة تعطى للمجلس حقونه .

رياض باشا : ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس المنظار أو مساعدة ولي التمس يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجري ما يلزم عنه ، وأما بحقي فإنه لأجل أداء الشكر والتوجه لطرف الاعتبار كما هو جاري حسب اعتماد عند انقضاء المجلس .

محمد أفندي راضي : شكر مساعدتكم مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر في المسائل التي حرو عنها ، وفي الميزانية .

مديني أفندي الشريفي : الأمر الصادر يقضى بفتح المجلس بالمقصود إثبات مجلس الشوري ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس المنظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب .
رياض باشا : الأمر يقضى بانقضاء خمس لانقضاء مدته ، وبضرورة عقد الانتخاب الجديد لابد أنه سيحصل من نفس أهالي الوطن لا من غلاتهم .

أباخوم أفندي لعلي الله : توجهنا إلى بلاد هذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة للأهالي بناء على الوعد السابق حصوله من حفريات المنظار بسبب الشكوى التي حصل من الأهالي ، وقيل لهم بأن نوابكم موحودون للنظر في حركهم . والأولى أن ننظر المسائل التي قررناها

وبموجبة المالبة على أن المجلس يحضر بعد ١٥ يتسرس وبعد شهر مدة المجلس لا مانع من تحديد الانتخاب .

رياض باشا : التصحيحات المحامسة لا ينبغي في ظرف شهر أو شهرين . وذلك التصحيحات لا يمكن إبدائها والحالة هذه . والمائل التي قرر المجلس عنها جاري النظر فيها . والمجلس بواقع لانتها قد انقضت مدة الثلاث سنوات حتى يلزم الانتخاب بعدها محمد أفندي راضي . المجلس لم يزل باعيا مدة . وقد سمع المجلس أن سعادتككم حضرة أصحاب الجرائيل (المصحف) وأكدهم عليهم بعده درج شيء في جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضيق .

عبد السلام بك الميربحي : من ضمن ما قلتموه سعادتككم أن أهالي مصر جميع ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائيل . مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق .

رياض باشا : الذي صار التنبيه على كتاب الجرائيل عنه هو ما يتعلق بالأمر التي لا تعلق لها بالقطر . مثل أن المجهور نالحي يكتبه عبارة من الوارد بجرائيل الأوروبيين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يتخذه من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف في مثل هذه الأفكار .

محمد أفندي راضي : لا نترجى لطرف الاعتبار إلا إذا أعطى المجلس النواب حقوقه وأجيب طلباته ، وما نحن منتظرون الجواب الذي يرد عن ذلك .

قرار المجلس

استقر رأي المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للمعية السنية وصورة مجلس البطار .

عريضة النواب إلى الخديو

وفي ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٦٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة إلى الخديو .

وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة . اعترضوا فيها على مسلك الوزارة في امتثالها حقوق المجلس . واحتجوا على المشروع المالي الذي أعدته وقتئذ وكانت تنوى إصداره والذي تعلن فيه أن الحكومة المصرية في حالة إفلاس وتلجئ فيه قانون المقابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الحديوي أن يتلاقى الحالة التي نشأت عن امتثال حقوق المجلس .

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبيين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفي شؤون الحكومة جمعاء . واشتد التدخل الأجنبي ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقعها نجاح مجلس شرعي النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى رفض المجلس ، ولما يفض عليها خمسة أيام ، وإصرارها على إنها مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبغى حكم البلاد بمطلق إرادتها ، أي بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائباً عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية في عهد وزارة نوبل باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف يتم على ما يحمله من الرأية بالهيئة التالية .

أما دية بشيشة فهو وإن كان أقل غطرسة من زميله لكنه كان ينفذ اللوائح التي وضعها قبل أن يعرف رأي المجلس فيها ، ثم ان تحوّل الوزيرين الأوروبيين حتى (الفيتو) جاء ضعفاً على إباله ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس المنظار وتحويل الوزيرين الأجنيين سلطة دكتاتورية وجاء الأمر برفض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك في نيات السوء التي يضمرها الوزيران الأجنيان الإنجليزي والفرنسي ، وتجارهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس ويلسن وصح لائحة تنصص مشروع نسوية مالبة بعمل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحكم على ما تنهى وتريد .

فلا جرم أن ثارت الفواطر واضطربت الأفكار ، وهويت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، وانجده شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة الأوروبية ،

نقبي انتهت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها : فأخذ قادة الأفكار من النواب والعلماء والتجار - بكثرون الاجتماع وبتشاورون في إنقاذ البلاد من المصاوبة التي تردت بها . واجتمع الأحرار في دار السيد علي البكري نقيب الأشراف^(٣٢) . ثم في منزل إسماعيل راحب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول نشأته^(٣٣) . وعقدوا بداره جمعية وطنية^(٣٤) تضم صفوفه كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، وينص على مشروع نسوية مالية يعارضون به مشروع ريفرس ويلسن^(٣٥) . وجعل البلاد قادرة بضمانتهم وكفالتهم على رقاء ديونها . والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيرين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قولمه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب .

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسي اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروي ، ومن الحكم الاستبدادي ، وتقرير نظام دستوري يحقق أمانها ، وبدا على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذي قام به مندحت باشا في تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسي المقرر للمستور في السلطنة العثمانية .

(٣٢) ترسم له العلامة علي باشا مبارك في المخطوط ج ٣ ص ١٢٤ فذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) يروي في حبر أبيه السيد محمد البكري ، وحضر دروس العلم على جهابذة مشايخ عصره كالتشيخ الجعزي والسيد الدمشقي والشيخ إبراهيم الغناء ، قال : وكان ذا فكرة وقادة وفريضة نقادة جليل القدر ، متشراً في جميع الأقطار ، حسن السبك كثير الصمت ، إذا وعد دوى - بدل المعروف والجاه ابتغاء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق . ويعطى ويحكم بالحق ، ويؤثر بحالته قوى الفصل على من مواضع ، مع نفس زكية وأهراق حبة ، وشهم شريفة طرية وهم يادعة عاتية . تقلد الخلافة البكرية بما يتبعها وقاية الأشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده . وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠) .

(٣٣) هو الذي تولى رئاسة الوزارة في يولية سنة ١٨٨٢ .

(٣٤) كذلك أصبها الصحف وقتئذ ، وجميع جريدة (المجاعة) عدد ٢١٤ | ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ . وحينئذ أيضاً (الحرب الوطني) وجميع جريدة المجاعة عدد ٢١٦ .

(٣٥) جاء في مذكرة شريف باشا التورقة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والنشرة في الكتاب الأسفر ص ٢٠٤ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعت لجنة مؤلفة من خمسة نواب بالاشتراك مع إسماعيل راحب باشا .

وكان موقف الإباء الذي دفعه حيال لجنة التحضير . حين كان وزير الملحق : .
ورفضه الثوب أمامها . وإيثاره الاستقالة مستحفاً بكرامته . كل ذلك قد عدم .
الوطنية في مساعيها القوية .

وكان معروفاً عن أنه يكره التدخل الأوروبي . وفي الوقت نفسه لا يتردد .
وقد روى عنه أنه قال في هذا الصدد : « إذا كان مقدراً لاستبداد الخديو .
لا أشترك في حملة ضد الوزارة الأوروبية » .

لبدأ شريف باشا كان إذن بحرية التدخل الأوروبي . وفي الوقت نفسه عدم دعم
دستوري بحوث دون استبداد الخديو .

اللائحة الوطنية

في اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع أعضاء
من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار إسماعيل راعب باشا ، وكان في مقدمة
الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد علي البكرق والشيخ
الخطاوي والشيخ العدوي ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « لائحة
الوطنية » وهي تتضمن :

أولاً : مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ديغرس ولسن ، ويقوم على تسوية
إيرادات الحكومة تكتفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة . بعكس مشروع ديغرس
كان يعد البلاد في حالة إفلاس .

ثانياً : المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف به
النيابية في أودها وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه .

وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية . واتفقوا على تقديمه
الخديو .

وهناك نص العريضة التي قدم بها مشروع الميزانية في اللائحة الوطنية :

« صار اضلاعنا على المشروع المقدم من سعادة خاطر المالية (ديغرس ولسن) ووجد .
لا يوافق لوطنا . فلأجل سد الخلل وتمازك الأمر قبل قواته . فن بعد المذاكرة يت ، ربه

وحيث أنه تقدم مشروعاً حافظاً لحقوق الأمة داخلًا وخارجاً مع احترام الشرائع القديمة .
 وبتواقيس مؤسسة . وهذا هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكن هذا المشروع ما صدر بمجائه
 بتخريبه إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هي كافية لسداد الدين متبوعاً
 من الحكومة حسبها هو موضح بالمشروع المذكور . فلأجل ذلك نحن عن أنفسنا وببإية غير أننا
 وطنياً حساساً جزماً على بدل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذلك كافة ما في بر مصر
 وطاقتنا في إجراء ذلك . وبذا صار نختتم هذا إعلاناً بتصدق ذلك . وبأننا متحدون المحدث تماماً
 قولاً وقولاً في الإجراء .

تحريراً بمصر في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) .

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية ، وإنا ذكرونا
 هنا هذه الخاتمة ، لأنها أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بقرار مبدأ استورية
 للوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث المبادئ المصرية ، وهالك
 يانها :

« قد تحرر هذا المشروع بيان مفصلات ما هو مقصود بإجراؤه في نسوية إيرادات الحكومة
 ونسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضع به . بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح
 شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد
 أوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة . إنما يلزم تعديلها بكمية
 انتخاب النواب المائلة له في أوروبا . وبمعرفة مجلس النظار يصير منبج لائحة النواب الأساسية
 والنظامية . وعند التمام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليه .
 تعرض للأعضاء الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة
 الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية
 تتشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس النظار . وطاق مجلس يكون مفوض تفويضاً
 تاماً في جميع إجراءاته ومسؤولاً أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة . صاحب
 والمالية . ولزيادة تأمين الديانة (الدينار) بطلب حبيب منتين (دودوبابوي) (رئيس)
 لإيرادات ومصرفات المالية . »

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان

وحدوث وعلماء والوثاب والنحو والموظفين وصالح الجبش
 ربع عدد لوفعين عليها من من أعضاء مجلس شورى النواب . ومن من أعضاء
 وفدت مدينة . وفي مقدمتهم شيخ الإسلام . ومحمد بن أحمد بن حنبل
 و٤٦ من أعيان وأشباه . و٦٦ من الموظفين العاملين ومثله . و٩٣ من الضباط

نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستوري الذي أصبح عبء الأحرار في ذلك
 العصر . مع المحافظة على مصالح الدائنين ، لأنها طالت بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام
 مجلس النواب ، وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الشائبة لتأمين حقوق الدائنين ، فهي لم
 تنقض التعهدات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدول
 ثم إن المشروع المالي الذي وضعت اللائحة لا يغير عنه في شيء ، وهو كفيل بأداء أقساط
 الديون العامة ، ولا يتألف لائحة ويقرس ويلس في نطق جوهرية إلا في أنه أبقى ضريبة المقابلة
 على حين أن مشروع ويقرس ويلس ألغاه وفرص ضرائب جديدة على الأطنان العشورية لم
 يقرها مشروع اللائحة الوطنية . ولو حسنت نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على
 إبطاءها لأنها تكفل حقوق البلاد وفي الوقت نفسه تقرر حقوق الدائنين .

قبول الحديرو اللائحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو ، فاستجاب إلى مطالبهم . وأقر اللائحة
 الوطنية . وأمر بتجميعها . وكتب منها عدة نسخ بالكتابة ليرسل إلى قسطنطينية الدول ، ووقع
 على هذه النسخ رافع باشا رئيساً من الموقعين من الأحرار والأعيان . وأحمد رشيد باشا
 من أعضاء مجلس شورى النواب ، والشيخ علي بك كرتي باشا . والشيخ أحمد رشيد باشا
 باشا من الضباط . واعترفت الخديو بكتابة شريفة بتأييد . وفي حيدرة . فزولاً على
 رغبة الأحرار . وتمهيداً لذلك استقال نوبس باشا من رئاسة الوزارة . وفي الاستقالة على أن
 للوزيرين الأحيين أعماله وفي استبداء في شؤون الوزارة .

واستدعى الحديو وكلاء الندوة فحضرهم يوم الإثنين ٧ إبريل بسراى هبديس . وحضر
 حناهم سيد عن البكرى . وواتب باشا . ورابع باشا . وشريف باشا ، وعدد السلا
 من المبرحي . ومحمد بك رافى . والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الحديو التفاصيل في هذا
 احتجاج على اللائحة الوطنية التي رفعت إليه ، وقال إنه تلقاء الرغبة العامة التي بدت من جميع
 ضقات الأمة يرجو منهم أن يثلثوا الدول بمس اللائحة ، ودكر لهم خلاصتها ، وهي أن البلاد
 نبت في حالة إفلاس ، وأنها تستطيع القيام بمهداتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة
 من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخب على نظام جديد . وأضاف
 في ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه في عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رئاسة
 الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا .

احتجاج الوزراء الأوروبيين

واحتج الوزراء الأوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الحديو إياها ، قائلين في
 احتجاجهما إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار ويتنافى ما وعد به الحديو من
 معاونة الوزارة حين تأليفها ، وبعثا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ إبريل سنة ١٨٧٩ .
 وفي نفس اليوم الذي تلقى فيه الحديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يسعوه إلى
 تأليف الوزارة .

البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية

وبالك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الحديو :
 « لما لم يتيسر خبنة مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية
 والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجرائها على المحور الموافق لعزم الأهالي ، قد صمم عموم أهالي
 الوطن العزيز تعميمياً جازماً على تبديل هذه الخبنة بغيرها ، وتسلم إدارة المصالح مع تأسيها
 على أساس صانع إلى ذوي اللياقة والأهلية من حضرات فقهاء للأمورين الكرام . فبدى
 حازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم في أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا

اجتمعت جمعية خاصة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والذوات المخام ، والمأمورين الكرام ، ووجود سعد ، وأعيان المسكة ، ومعتزى لأهالى . وبعد أن وقعت فيها بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما يسعى ملاحظته في خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال المالية ، ولأمر لندانية ، عرضوا لأعيان الحضرة نخبة الخديوية اللائحة الوطنية التى حرروها على رفق آراء العمومية ، فتعلقت الإرادة السنية بوجوب إجراء المواد المتدرجة فيها ، وهذه ترجحة تلك الإرادة الشعبية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة دوتلو أئندم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ ، (٣٦) .

ويل ذلك الكتاب الآتى بيانه :

كتاب الخديو إبنى شريف باشا وتكليفه تأليف الوزارة

يشين من الكتاب الذى عهد به الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر لللائحة الوطنية ، مؤيد لمطالب الأحرار . وماك نفس الكتاب تثبت هتا بعبارته المعربة فى الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى (٣٨) :

« إبنى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصرياً ، أى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يلقى بها من جميع الأرجه الشرعية . لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب وفور مرمى لى جميع القلوب وحركها . وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون . ولما لما أنعمت نظار ووكلاء الدول ونهتهم على تلك الملاحظات ، فلم يبقوا لها ولم يفتروا إليها ، وذهبة عن ذلك بأن النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر فى حالة العدم (٣٩) وأبصر العمل بقتضى القوانين المعتمدة وتجارى فيها على الحقوق الثانية (٤٠) . كانت سبب فى تغير قنرب الأمة . ونحوها من هيئة النظارة كل النور . وحقق لى

(٣٧) تولد مصرى العدد ١٠٦ صدر لى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩

(٣٨) دسحة الكتب فى الأصل الفرنسى ، بر صاحب الدولة شريف باشا . يا صاحب الدولة والأهالى الفرنسى للماء الوثيقة إقامة مشور لى الكتاب الأصغر من سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٩ من ١٩٤ والترجمة مشورة لى العدد ٨١٦ من المراجعة المصرية (١٣) أبريل سنة ١٨٧٩ .

(٣٩) فى الأصل الفرنسى دى حنة بلاس .

(٤٠) لى الأصل الفرنسى المكتبة .

من محضر حتى تقدم لي في هذا الخصوص . فاجابة لما عرض على بذلك . وبالنظر لثبوته
عندي قد وثقتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة
١٨٧٨ . وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين ، مصريين ، ينوب في سهرهم
الشرق والخصوص عليها في الإيراد المذكورة . وأن يحتفظوا على مأموريتهم كمن يحتفظ
بأهم مكتوب بالمشولية لدى مجلس الأمة الذي سيجري انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه
بحسب كاف تشييم بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرطوب الأمة نفسها .^(٢٢) . ونسجد
المفارة قبل كل شيء في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارية عليها العمل في
أوروبا . مع مراعاة عوائد الأهالي وأحالاتهم وما يلزم لهم ، وتلفت أيضا نلت انتظارة كل
الائتمات لتتميد ترتيب المالية الذي وثبه عمدة القطر وأعياله^(٢٣) . وحصل لتصديق عليه
مضى . ولا تتأخر عن إجراء اللازم في إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات^(٢٤) .
لأنها هي التأمين لللازم للقطر والمنافع الموهوبة عليه ، ومنصوص عنها في الإرادة الصادرة في
١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلمي بحسن اخلاصكم لحقمة الوطن فلا أشك في أن تستعينوا
على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى جميع لنم بكم
المقاصد الثمينة إلى التمدن والمهارة التي أريد أن يفترون بها اسمي^(٢٥) .

• إسماعيل •

٧ أبريل سنة ١٨٧٩

مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا كتاب يعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر .
لأن السيد سماعيل اعترف في هذه الوثيقة بأن من واجبات اتباع رأي الأمة . وأنه لم يكن
ضيقاً عن وزارة مستقلة عمالقتها إرادتها . فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الأمة ممثلة في نوابها

٤٠٠ . وبسبب لأهم مرسوم هذه الفترة ، التي يجب الاحتفاظ عليها بكل دقة مع زيادة موكبها وتعيين من المراسم
مستوى مستوية حقيقة . ثم مجلس الأمة الذي سيشكله صيغة انتخابية وتقر حقوقه على النحو الذي كسب مقتضيات الأحوال
له خلية وحقق الأمان لهدية .

(٢٢) في الأصل مرسى . أعيان القطر وكبارهم .

(٢٣) يوم نظام مراقبة الثابتة

(٢٤) . الوثيقة في الأصل مرسى . ولكن دولكم على يقين من عظم مخدرو دستق محو

تأييداً تاماً . وفي موافق على لائحة التوضيحية التي تقدمت إليه . وعلى هذا الأسس عهد إلى شريف باشا نائب الوزارة حميدة على أن يكون أعضاؤها كسبهم من الوطنيين . وهذا معناه إقصاء الوزراء الأوروبيين عن هيئة الوزارة . وما عرجدير بالإحجاب إشادة بخديو مصر بيه ووطنيته . فقد سبلى كتابه هذه صفة وحتمه باندريه بميزة شريف باشا وهي إخلاصه لخدمة الوطن ورغبة استعير في أن يفتن اسمه بخضارة مصر وعمرانها . وثالث لعمري عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية .

وقد قرر خديو في كتابه مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستوري الحديث . فبدأ نظام الذي بعد قوام الدساتير قد تقرر إذ في مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديو إسماعيل إلى الأحرار وجهد بها إلى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة . فإذا أردنا أن نجعل تاريخ الحياة الثيائية في عهد إسماعيل . قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف الجول والقوة . ثم اكتملت ملغته بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩ ولكن الدول الأوروبية وثقت بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديو إسماعيل ، وسعت جهدها في خلع حق تم لها ما أودت . وتمطلت الحياة الثيائية في أوائل عهد الخديو توفيق مدى ستين . على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقي حجير الزاوية في حياة الأمة الدستورية . فتقرر تأييداً في دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن رزئت الأمة بالاحتلال البريطاني . فألغت السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامي الذي أنشئ مجلس نواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . واختفى مبدأ المسئولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستوري المصري ، إلى أن عاد إلى الظهور في دستور سنة ١٩٢٣ .

وظاهر أيضاً من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو إسماعيل لم ينقض تعهدهاته للدول ، فيه أشار في ختام الوثيقة إلى إخلاء مصسحة نقشبش الإيراد والتصرف . والمقصود منها معناه الرقابة الثيائية مدى تفرز في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . ولو سلكت الدول مسك الاعتماد حي . مصر لما كان ثمة عتراض من حننه على تأليف وزارة وطنية حاوية من العصر لأوروبي . مدد نظام الرقبة الثيائية . ولكن سترى من خلال الحديث كيف وثقت لدول موقف لمعت وسوء بة وكيف غصت تخافها السابح مع الخديو

تقرير لجنة التحقيق النهائي

وفي خلال هذه الحركة أنمت لجنة التحقيق الأوروبية تقريرها الثاني ووقعت في ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . وأعلنت فيه أن مصر في حالة إعسار أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس . ولكن التقرير لم يقدم إلى الوزارة لاستقبالها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استأنف أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم .

تأليف الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الأساس الذي بطله الخديو إسماعيل في كتابه إليه ، فألهمها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدبير مشروع اللائحة الوطنية أو متابعة الأحرار في مطالبهم ، وهم : إسماعيل راعب باشا للآلية : وهو الذي كانت تعقد اجتماعات الأحرار في داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية (الحربية والبحرية) وقد كان من أوكران الجمعية الوطنية وزكى باشا للأشغال العمومية . وذو الفقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والأوقاف . وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الأقاليم البحرية والقلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرامة بوزارتي الداخلية والخارجية .

ورفع إلى الخديو جوابه بتأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« مولاي . نرى طبقاً للسامورية التي تنازلتهم بتقليدي إياها أنشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتي (الأسماء) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكنين اختار البلاد وقتها . واهمية منضمهم في مصق أعاليها . يصادفون من سموكم اقبول . والتصديق . فتأملوا مولاي وقبلوا علامات احترامى الفائق . حاني خادم سموكم الأمين .

٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . شريف

وصدر مرسوم الخديو بتأليف الوزارة على النحو الذي عرضه شريف باشا

رُعاة الحُكْماء الوُطَنِيَّة عَمَّا لَمَّا لَمَّا



الحفلات الوطنية

وينهج الناس قبول خديو اللاتمة الوطنية . وتأليف وزارة شريف باشا . واجتمع يوم الثلاثاء (٨ أبريل) بدار السيد البكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان وشجار . وتوجهوا بعد الظهر إلى سراى عاتدين لتقديم واجبه الشكر لخديو . فاستقبل أولا أعضاء ومنهم بصريه الأقباط . وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحثهم على « مصالح التعاون . ثم ألقى السيد البكرى خطبة قال فيها : « إنا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجنتاب الخديو الأسمى أجزل الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقطته وانقاذه من سوء إدارته . حيث تمحصل بقبول وتنفيذ قطبات الوطنية المتقدمة المبينة على أساس العدل الذى يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال العباد . داعين لجلائته بالعز والتأييد ، متخذين هذا اليوم الذى يجعل ذكر الحضرة الخديوية غرة في جبهة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية ، وتلاه الشيخ الخلعاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء الله تنال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » . ثم استقبل التجار وحضهم على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال .

وأقيمت الحفلات والأفراح امتهاجاً بالعهد الجديد . وأقام السيد على البكرى في داره مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (٩ أبريل سنة ١٨٧٩) حضرها الكبراء والعظماء وفيهم بصريه الأقباط . ومثلو صفات الأمة ووجود البلد وأمنائه . واشترك فيها الخديو إسماعيل . إذ حضرها ليلاً . وجلس بالدمر خصماً وعشرين دقيقة . يؤانس العلماء . والكبراء . وينبض في الحديث معهم . فكان الخضوية تأثير كثر في النفوس . وأقام إبراهيم بك الشيلحي ومحمود بك العطار شاد بندر المنجار والسيد محمد السبوي وبحيرة رياضات مياههم .

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

ك . من يوم الأحد وزارة شريف باشا تقررها مجلس شورى النواب على استمرار



حسن راسم باشا

رئيس مجلس النواب من عدم شريف باشا إلى المجلس سنة ١٨٧٩

انتقاده ، احتراماً لقراره الذي أعلنه في مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة .
وكان عليها هذا تأييداً للمجلس في موقفه التاريخي .

في جلسة ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (١٠ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برئاسة
مصطفى بك وهي بالبيان عن رئيسه أحمد رشيد باشا الذي تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس
بتلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه :

« ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انقضاء عقد مجلس شيوخ النواب لأعضاء
مدته حسباً لمحور لسماعتكم في ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ مرة ٢١ . لكن حيث مقتضيات
الأحوال مستلزمة بقاء للمذاكرة والمفاوضة مع في بعض مواد مهمة ، فقد تقرر بمجلس النظار
الذي تشكل الآن استمراره . وانقضى تحريره لسماعتكم للاجتماع مدته ، وتنتهي حصرات
اتصاله بعدم الانصراف » .

فاستقر رأي المجلس على متابعة المحصور للمذاكرة مع تنفيذ حكومتهم من انقضاء
واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ (١٧ مارس سنة ١٨٧٩) برئاسة
حسن راسم باشا نائب الدائرة السنية الذي عقد إليه بالترسية مؤقتاً بدلاً من أحمد رشيد باشا
مرضه . وأبلغ الأعضاء أن رئيس مجلس النظار وناظر ندحية سيحضر في هذه اليوم بتأجيله
بالجنة الأساية الجديدة للمجلس .

وقد حضر شريف باشا فعلا وأنهى إلى الأعضاء أنه مدين من طرف الحكومة العتية ليقدّم
لمجلس لائحته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللتين وضعتا بناء على
اللائحة الوطية . و . . . وقد أحضرت معي اللائحة الأساسية ، وأما لائحة الانتخاب فهي
تمت التيسير ونظر في مجلس النظار ، وبعده بخرى تقديمها للمجلس « بعدكم يرم » ،
ولا يلزم أن أرفق لحضراتكم قمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين
والمواضع التي نعمل وما يلزم تنقيحها في الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس
النواب ، والإقرار عليه منه . وحسب الأمر بذلك . نعم وإن كان تأخر تقديم اللائحتين اللتين
ذكرتا عنها بهذا . إلا أن هذا كان لداعي المشغولية التي كانت حاصلة فيها يتعلق بتسديد
الكوبون ، وثمة استمد قد تسر ذلك ، والمأمول أنه بعناية الله وبتحاد الأفكار والقلوب نحصل
مزيد الراحة والمهارة للأهالي . كما أنه جاري النظر بالمالية في مسألة تسديد الديون المتأخرة ،
وسببها لا بد من حصول كل من أبواب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك
اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للأهالي والبلاد ،
فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وإن قرأت لكم ملحوظات ولزم الحال
للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك .

من هذا البيان يتضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع ، إذ
أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شيء من القوانين الموجودة إلا بإقرار
مجلس النواب . ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التي تقرر النظام الدستوري ، فإنها
أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن
المجلس هو سلطة « جمعية تأسيسية » .

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخي قال عبد السلام بك الميربحي : « نكرر الشكر
للمحضرة المسبوبة على إحاطة طلبات الأمة . وأيضاً نتنّى على غيرة مجلس النظار حيث اهتم
بتسجير اللائحة . فعل كل ما وجوباً أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره في الطر والتدقيق في
هذه اللائحة التي تعتبر الأسس الأعظم لمزيد عناية البلاد وإصلاح الأهالي » .

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضواً للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لتعرض
على المجلس

يقال بحسب من العطار بأن تكون اللجنة من عشرة ، وأيد الشيخ إبراهيم الحبار تأليفها من

حسنة عشر ، لأهمية هذه المسألة .

وطلب السيد عبد الرزاق الشوربجي أن تلى اللائحة أولاً بالمجلس وتعال بعد ذلك عن اللجنة . فاستقر رأي على ذلك ، وتليت اللائحة في الجلسة ، وأرجى تأليف اللجنة لبيده التالي (٢٧ جادى لأولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً لمقررات لائحة مجلس النواب الأساسية ، فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصطلحات الحديثة . وأعضاءها هم :

عبد السلام بن المولى ، عثمان الطميل ، السيد السرسى ، عمود سالم ، بدوى الشربى ، عبد المنى خالد ، بانوم لطف الله ، عبد الرزاق الشوربجي ، ابراهيم الجيار ، عبد الوهاب الشيخ ، محمد وجب كساب ، خضر ابراهيم ، عبد الرحمن واثى ، تمام حبارير ، سليم معيد ، وانتخب المولى بك رئيساً للجنة .

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بخطة ١٢ جادى الآخرة (٢ يونية سنة ١٨٧٩) فتليت وأحيلت على اللجنة الدستورية . *

دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع في مصر على أحدث المبادئ العصرية ، وهو وإن لم يصدر به المرسوم الحديوى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً ، لأن الحكومة ارتفعت دستوراً للبلاد ، وإنما قدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا عبارة منها في التعظيم من اختصاص المجلس إذ تحولته سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٨٩) تبين مقدار اليون العظم بينهما ، فقد تحول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة ، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه . ومن أهم مبادئه تحويل سكان السودان حتى انتخاب ممثلين عنهم في مجلس النواب . أسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهي فكرة جليلة تدل على سداد نظر شريف باشا وصديق وعفيته ، لأنها تبين وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية ، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية . يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التي يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهاناً جديداً على أن مصر

المادة ٨ : كل نائب يعتبر وكيلًا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجبهة التي تنحبه .

المادة ٩ : سرت الحرية عامة في الانتخابات وقراراتهم . ولا يجوز أن يكون أحد النواب مرتبطًا في رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد ووعد يوجه إليه .

المادة ١٠ : متى ألقيت نصوص من نصرة لنواب تصير المناقشة فيها بمجلس النواب ووجدت تراهي فيها مشروحات أخرى اختبره عنها مع مجلس النظار وإنما يكون ذلك مقرونا ببيان لأوجه والأسباب .

المادة ١١ : حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار الاختبار وبيان لأسباب ولم تستنفذ النظارة فالحكومة الخديوية أن تأمر بفصل مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انقضاؤه إلى يوم اجتماعه . وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تفيذه . ويجوز للأمة أن تختار نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣) المادة ١٢ : في حالة غلو عمل أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بديل ، ومدة الذي يصير انتخابه لا تستمر إلا لغاية حصول الانتخاب العمومي أي أن مدة البديل لا تتجاوز لمدة التي كانت باقية لانتخاب الأصلي .

المادة ١٣ : رئيس المجلس ووكيلاه وكتبه يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتدئ انعقاده ويستمررون إلى أول الاجتماع التالي .

المادة ١٤ : مذكرة النواب ومداد ولاتهم في الجلسات السومية تكون علنية . ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب ، وأنقر عليه المجلس .

المادة ١٥ : يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس . ولا يمكن بقرار صادر من المجلس المذكور . وهذا فيما عدا الأحوال التي يصبط فيها أحد النواب حالة كونه مسدودا حبيسة من قبله .

المادة ١٦ : صار نفس عمر أحد النواب حالة كونه متبليا بكتابة ووضع في سجن فيعطى خبر عنه رئيس المجلس المذكور حالة سجنه . وبصير الإخراج عن ذلك . ولا يؤتويف لاعتوى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك .

المادة ١٧ : للمجلس الحق أيضا في طلب الإفراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب
معرضا للنقض عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس .

المادة ١٨ : كل من التوب قبل تأديته وظيفة النيابة يخلف نيابته بالمجلس علانية عقب
تسليمه بأن يكون صادقا بالحضرة الحديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين
الحكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أمليت عليه بما يكون فيه خير للوطن .

المادة ١٩ : يقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف سفرته
وإنفاقه ويصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من
تاريخ انعقاده . بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت تصرف له العشرة
آلاف قرش تماما ، إما إذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم
شيء إلا إذا كان البعض تعيين مدله وحضر ذلك البدل في تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة
ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات
السودان فيصرف لهم حلاوة على ذلك مصاريف السفرية لحمل مصر ذهابا وإيابا .

المادة ٢٠ : لا يجوز قبول مترظني الحكومة متكئين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس
النواب ، ما عدا نظار الذواوين ومفتشى الأقاليم وركلاءهم والمديرين وركلاءهم بشرط أن
لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً .

المادة ٢١ : لا يجوز للداوية في أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس
نائباً أو عضواً ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين القاتلون بأجازة رسمية ، بل بشرط أن
يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قرره أغلبية
الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً للرأى القريب الذي يكون متصفاً
بـ .

المادة ٢٢ : لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في إبداء رأيه . بل يجب عليه إبداءه
بنفسه .

المادة ٢٣ : يجوز لكل مصري حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة
أحد النواب . وبعد أن يحال عرضيه على كوميسیون المجلس يحكم بناء على التقرير الذي يقدم
من ذلك الكوميسیون بقبول ذلك العرض أو برفضه وتناحية درجة اعتباره .

المادة ٢٤ : كل طلب منسحب بحقوق شخصية يتقدم للمجلس يصير رفضه متى أحقن من

التحريرات التي تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يستق له تقديمه إلى المؤتمر اشغلق به ذلك الطلب
لأنه الجهة التابعة لها المؤتمر المذكور .

المادة ٢٥ : لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتي إليه بالإحصالة من نفسه أو بالوكالة عن
جماعة للتكلم في أمر . ولا أن يسمع قولاً من أحد سوى أعضاء ونظار الدوائر ومندوبيهم .
المادة ٢٦ : عند أول اجتماع مجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع
الوائح والقوانين والامتناعات الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها . وينفذها ويصدر قراره
عليها ويجري التصديق عليها من الحضرة الحديوية لتكون دستوراً للعمل .

المادة ٢٧ : إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظار ، ثم تعرض على
مجلس النواب للنظر فيها وتفتيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يثل
بمجلس النواب بنداُ ، ويعطى عنه القرار ، ويجري التصديق عليه من الحضرة الحديوية ،
ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن
يقروا أو ينفخوا أو يعدلوا أي قانون من القوانين وأي بند من بنودها ومن جعلتها هذه الملائمة
الأساسية .

المادة ٢٨ : إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو ابتداءً من البنود مما عرضه عليه
مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة .

المادة ٢٩ : الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره .

المادة ٣٠ : اللغة الرسمية التي يلزم استعمالها في المجلس هي اللغة العربية .

المادة ٣١ : يكون أخذ وإبداء الآراء بالصورة الآتية . وهي إما بالنداء بالاسم
أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً في الصندوق .

المادة ٣٢ : أخذ الآراء بالنداء بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب
يحصل من أحد النواب وبشرك فيه معه عشرة منهم ، ولأخذ الآراء يوضعها سراً في صندوق
لا يكون إلا قفياً يفتح بتعيين أشخاص مثل نقيب الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء
الحكومات وما شابه ذلك .

المادة ٣٣ : لأخذ إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفته .

المادة ٣٤ : أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً . في فهم نواب السودان
حسب البيانات التي توضح بلائحة الانتخاب .

٣٥ : مركز مجلس النواب يكون محرومة مصر التي هي عاصمة القطر .
٣٦ : المنظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة
... وبناء على ذلك يجب على مجلس المنظار المبادرة إلى وضع قانون لحكمة المنظار عند
انتفاء وعرضه على مجلس النواب .

مادة ٣٧ : لا يجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مضمناً من الناظر المختص
ومطابقاً لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧) .

مادة ٣٨ : لا يجتمع وظيفة النظارة والنيابة في شخص واحد (راجع المادة ٢٠) .
مادة ٣٩ : يجوز لكل ناظر أن يحضر في جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كتابه
يرضى وازته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب .
المادة ٤٠ : يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا في المجلس بشأن كافة الأمور التي يطلبون
تكلم فيها .

المادة ٤١ : إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة
لوقاية الحكومة من خطر ربما يتلحق لها أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير
متعدد يجوز لمجلس المنظار أن يقرر بإجراء ما يلزم إجراؤه تحت مسئولية وبالتصديق على ذلك
بتحراز من الحاضرة المندوبية يجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المعمورة
هذه ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه إليه .

المادة ٤٢ : إذا تراءى للنواب التكلم في بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من المنظار
تحرى المداولة فيها ويرسل بإخطار بذلك لمجلس المنظار . وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال
ذلك الإخطار إن لم يرد من مجلس المنظار أوجه تمنع من الملائكة فيها ويقر النواب على قبول
نحو لأوجه فلهم أن يتنوا مداولتهم ويصدروا قرارهم فيها .

مادة ٤٣ : المنظار ملزمون بالاجابة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن
ترحب للمجلس بأنفسهم أو بأن يتدبروا أحد كبار موظفي دوائهم للمساعدة بالنيابة عنهم
بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب .

مادة ٤٤ : يجوز للنظار أن يؤخروا مجاباتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند
حسب الضرورة المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بعشر أيام
بموجبهم أن يقدموا الجواب في أول الاجتماع الثاني للنواب . ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم .

المادة ٤٥ : من حقوق النواب أن يلاحظوا التصريف العمومية بالندوة العامة . وأن يقرروا مقدار . ويجب عليه أن يعبر كمية اوردت (الإيرادات) وكيفية وضرب الضرائب وحبايات وضريبة توريحها وأوقات تحصيلها . ولا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توريحها ولا تحصيلها ولا تكليف لأحد شئ من إلا بعد إقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شئ من يتحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

المادة ٤٦ : لنواب أن يضير عقب افتتاح مجلس الميزانية العمومية المستوفية الحايمة للوردت (الإيرادات) والمصروفات ينظروا فيها . متى قرروا عليها بعد البحث التام لا يعمل بها إلا في تلك السنة . ويلزم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

المادة ٤٧ : كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية .

المادة ٤٨ : إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب .

المادة ٤٩ : لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أى مأمور أو في أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الإدارة وهذا فقط في المواد العمومية . هذا ، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب ، ولكن توقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوى بها ، ذلك أن الدول الأوروبية انصرفت بالخديوى إسماعيل وسعت في حلعه من العرش حتى تم ظاهرا زادت . وتولى توفيق باشا مسئلة الخديوية . ثم اجتمع مجلس النواب^(١٩) ليلة ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يولييه ١٨٧٩) برئاسة مصطفى بك وهى وثبتت إفادة وزارة الداخلية ومضمونها أن النشر في اللائحة يقتضى زمنا طويلا ولذلك ترى أنوعى بعض الحضرات الأعضاء ، بالتوجه ليلادهم وبعد تاريخه ينظر فيها يلزم . أى أن الحكومة قررت فعلا المجلس . وكانت هذه آخر جلسة عقدتها في الدور الثالث من الخبة الثانية الثالثة . ثم انضمت الحياة السياسية في أول عهد توفيق باشا بحسب سنين .

ومما يلاحظ أنه عرفت التحركات الجديدة في عهد توفيق باشا لمجلس شيوخ النواب . وهو المجلس الذي اجتمع في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة العرابية ، وتولى وضع

(١٩) جريد المصطفى على نسبة على شريى الوى (مجلس النواب) في أواسر عهد إسماعيل .

- ...
 - - - معروفة بدستور سنة ١٨٨٢ والذي صدر به المرسوم الخديوي في ٧ فبراير من ثلث
 - - - وتنسب معظم النصوص والمبادئ التي تقررت في دستور سنة ١٨٧٩ .

دستور سنة ١٨٨٢

- ١ - نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ . رأينا أن نصنع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢^(١٧) ليسهل
 - - - المقارنة بينهما وتبين مبلغ ما قبضه الثاني من الأول .
 المادة ١ : تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخابات والشروط اللازمة لمن له حق
 الانتخاب ولن يجوز انتخابه من قبل بعد في لائحة مخصوصة تشتل أيضا على كيفية
 الانتخاب .
 المادة ٢ . يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه
 مصري في السنة مقابل مصاريفه .
 المادة ٣ . النواب مطلقو الحرية في إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر
 لهم تخل باستقلال آرائهم ولا يوعده أو يعيد يحصل إليهم .
 المادة ٤ . لا يجوز الترشح للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناحة أو جنحة مدة
 اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس .
 المادة ٥ : للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لمدة انقضاء
 مدة اجتماع المجلس عن يدهم عليه جناحاً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد
 المجلس الدعوى لم يصدر فيها حكم .
 المادة ٦ : كل نائب ينتهز وكبلاً عن عموم أهالي القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته
 منط
 المادة ٧ : مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحكومة
 الخديوية بموافقة رأي مجلس الشعار ويكون اجتماعه سنوياً .
 المادة ٨ : تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر
 ربيع لغاية يناير وإذا لم تكف حد : المادة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته
 (١٧) عن «الوقائع المصرية» سنة ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

من ١٥ يوم إلى ٣٠ يوماً بحسب إلى ذلك بأمر يصدر من المحصرة الخديوية .

المادة ٩ : إذا است ارجعة إلى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من احفيرة الخديوية ينتشر به مدة ذلك الاجتماع .

المادة ١٠ : تفتح المحصرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور بقى النظار

المادة ١١ : تفتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة بقرؤها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على مجلس في أثناء انعقاد جلساته وتنفى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة ١٢ : يتخى المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصدر تقديمه للمحصرة الخديوية بمعرفة من يتدبرهم لهذا الغرض من أعضائه .

المادة ١٣ : لا يشتمل اجواب المذكور على التكلم في أى مسألة بوجهه قطعى ولا على أى رأى حصلت للداولة فيه .

المادة ١٤ : يتخى المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أبحاثهم على الجانب الخديوى فبين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته .
المادة ١٥ : يتخى المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه .

المادة ١٦ : تحرر محاضر الجلسات بملاحظة فلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب .

المادة ١٧ : اللغة الرسمية التى تشتمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرر المحاضر والملاحظات يكون تلك اللغة

المادة ١٨ : ينتظر حتى الحضر فى المجلس وإيداه ما يرومون إيداه فيه ولم أيضاً أن يستبر عنهم وكلاء من كبار الموظفين .

مادة ١٩ : إذا لم قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستدعى عنه أحد كبار الموظفين بحسب ما يأتى عنه .

المادة ٢٠ : لنواب حق الملاحظة على موظفي الحكومة جسيماً وضم في كنف جماع المجلس
بشعره سلطة رئيسه كلا من النظر بما يروى لروم الإخبار عنه من بعد أو قبل أو قصور
مع في كنفه نادية لخدمة من أحد موظفي الحكومة الذين ليطار
المادة ٢١ : النظر متكاملون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يقرر مجلس النظر
ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء .

المادة ٢٢ : كل من النظر مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة
بوظيفته .

المادة ٢٣ : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظر وأصر كل على رأيه بعد
تكرار اغتابة وبيان الأسباب ولم تستع النظاره فالحضرة الحديوية أن تأمر بنفس مجلس
النواب وتجديده بالانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الإقفاض
إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن يتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم
المادة ٢٤ : إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذي ترتب الخلاف عليه
يقذف للرأى المذكور قطعاً .

المادة ٢٥ : مشروعات اللوائح واعوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظر لمجلس
النواب لتنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستورياً
للعمل ما لم يزل في مجلس النواب بنداً فيندا ويقرر حكماً فحكماً ، ثم يجري التصديق عليه من
طرف الحضرة الحديوية ، وكل قانون يزل ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً ،
وإذا كان القانون مستحلاً فيكنى ثلاثه مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الأخريين بمقتضى قرار
مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا قرأه لمجلس النواب من قانون فيطلب ذلك بواسطة
رئيسه من مجلس النظر ومن وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه ويقدمه لمجلس النواب على
الوجه المبين بهذا .

المادة ٢٦ : مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس بمقره ، بمعرفة لجنة من أعضائه
متبع لمدى وجه لجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات في المشروع
الذي تكسب تنظره ، وفي هذه الحال يرسل رئيس المجلس النواب إلى رئيس مجلس النظر
المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه على المذاكرة العومية بمجلس النواب .

المادة ٢٧ : إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات في المشروع اختلف عليها أو كانت ولم توافقها

الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصلي من مشروع القانون لمجلس النواب لتمدونه فيه . أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلي مع التغييرات التي حصلت فيه للمناقشة فيها . وفي حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قسماً من الحكومة فللمجلس أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها .

المادة ٢٨ : عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبله أو رفضه ويسوغ له أيضاً إحالة ثانية على اللجنة للنظر فيه .

المادة ٢٩ : على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق المجلس عليها .

المادة ٣٠ : لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو يركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأى صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شئ من ذلك وكل مستخدم حوز كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون يصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها .

المادة ٣١ : ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سوية لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأسكن .

المادة ٣٢ : تقدم للمجلس ميزانية رسوم الإيرادات مع كشوفات ص كل فرع من أنواعها .

المادة ٣٣ : تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها ببنطارة ، ثم يشمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة المعمومة بذلك النظار .

المادة ٣٤ : لا يجوز للمجلس أن ينتظر في دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو الدين العمومي أو ما التزم به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة النصفية أو المصادقات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة ٣٥ : ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة اليد السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية .

المادة ٣٦ : إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتسلوى العمد فيه فالميزانية

تعدد إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النواب وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لحيته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإنه كان متروكاً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيره فيند مؤتمراً إلى أن يعقد المجلس الثاني بمقتضى المادة ٢٣ .

المادة ٣٧ : إذا أيد المجلس للثاني رأى المجلس الأول في أمر الميزانية رجب تنفيذ الرأى المذكور قصصاً كما في المادة ٢٣ .

المادة ٣٨ : كل عهد أو شرط أو التزام براد محفله بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وارد في ميزانية عامة المقررة بهذا المجلس ، وأية مقابلة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شئ من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الإقرار عليها من مجلس النواب أيضاً .

المادة ٣٩ : يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عرضة ومحال النظر في هذه العرضة على لجنة يتخيرها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العرضة وما يحكم بقبوله محال على الناظر المختص به ذلك .

المادة ٤٠ : كل عرض يختص بمحقوق أو مصالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به .

المادة ٤١ : إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لولاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب إتخاذها داخله بخصائصه ولم يسح الوقت لاجتماعه جاز على النظام إجراء ما يلزم اجرائه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحاضرة الحديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه .

المادة ٤٢ : لا يجوز لأى شخص أن يمرض لمجلس النواب مسألة ما أو يناقش فيها أو يشترك في المناقشة إلا أن كان من أعضائه أو من الضم أو ممن كان حاضراً معهم أو نائباً عنهم .

المادة ٤٣ : يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء في صندوق .

المادة ٤٤ : لا يجوز إعطاء آراء بالتدء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل . ومن كل حد فترضى فيها نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائماً بالتدء بالإسم .

المادة ٤٥ : ينتخب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب لأول وثانى يكون دائماً بوضع الآراء فى صندوق .

المادة ٤٦ : لا تكون المداونة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثاً أعضائه بالأقل ^{عشرين} والإكثات المداونة لأغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة ٤٧ : كل قرار يترتب عليه مسؤولية المنظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع التواب الحاضرين بالجلية .

المادة ٤٨ : لا يورغ لأحد من التواب أن يستيب عنه غيره لإيداء رأيه .

المادة ٤٩ : على مجلس التواب أن يحرر لائحة إجراماته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس المنظار .

المادة ٥١ : إذا أغضص معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس التواب مع مجلس المنظار .

المادة ٥٢ : كاي أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لأغية .

المادة ٥٣ : على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه .

(صدر بمرأى الإسماعيلية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ - ٧ فبراير سنة ١٨٨٢) .

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

(١٨٢٦ - ١٨٨٢)

إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستجى الكلام عن محمد شريف باشا . فإنه

بعد حق مؤسس النظام الدستورى فى مصر .



محمد شريف باشا

وزير السودان ومؤسس النظام الدستوري في مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر في سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود في شأن السودان ، واحتجازه العمل على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة في المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دوماً موقف شريف باشا فيها . فإنه موقف مشرف ، بكلني وحله لتخليد اسم صاحبه وتمجيده . كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان أعظم موقفه شأماً . وأبقاها على الزمن أثراً ، فإن حياته حافلة بالمواقف الحيدة . وحسبك أن اسمه إثنين ثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها نشاط رجاء الأمة وموضع ثقها ، وعسل فيها جميعاً بتراحة وإشلاص .

الدور الأول : دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر إسماعيل ، فقد كان

شريف باشا الرعيم اوصى والياسى الذى انجحت فيه أنظار الأحرار الثأبف ، اوزارة
 التوضي ، حانية من انصر الأوروبي ، قائمة على صدأ شولية الوررية أمام شخص شورى
 النواب . وعلى به تخور هذا الندأ الذى يعد قواد نظام الدستورى . كى تقدم بيانه .
 والدور الثافى : دور الثورة العرابية ، وله فيها المده المحمود . والرائى الصائب . واليطر
 الصادق . إذ كان على به إجابة مطالب العرابيين الأولى : وهى المطالب الدستورية
 السليمة . وألف الوزارة التى تم فى عهدهما تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ وتخويله سلطة
 المجالس النيابية الحديثة

ولا وقع الاحتلال لاجليرى سنة ١٨٨٢ اقترن استه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية
 ونعنى به المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الإنجليزية ، وذلك باستقالته
 المشرفة التى قدمها اعترافاً على مطع السودان عن مصر . وعلى تدخل الانجليز فى سلطة
 الحكومة المصرية .

لترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بأدوار ثلاثة : من أعظم
 أدوار الحركة القومية شأناً ، وله فى كل منها مواقف حليمة ، هذا إلى أنه تولى رئاسة الوزارة أربع
 مرات ، فى أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه فى كل مرة تحقيق آمال الأمة ،
 وحل المضكلات التى تواجهها البلاد ، فهو من الأفاض الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها
 وسيلة لا غاية . ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب : ولو ضحوا فى سبيلها
 حقوق مصر وكرامتها . بل كان يضحى بالوزارة استمساكاً بالحق والكرامة والمبدأ .

وتتأثر شخصية شريف باشا بجزايا عديدة ، أولها كنهاته العلمية والسياسية ووفرة نصيبه من
 الثقافة الغربية . واقتباسه الأساليب الحديثة الراقية فى حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال
 احترام كل من حادلوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين فهو يعد حقا من رجال
 الدولة المتأخرين . الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفاض فى المكانة والكفاءة ، والميزة
 الثانية إنعلاسه مصر . فإنه لم يكن بطمع فى المناصب . ولا جعلها قننه ومطلع آماله ، بل
 كانت المناصب تسعى إليه . ويرجى منه ثقلها . لمواهبه وصفاته البارزة ، وقد عرضت عليه
 رئاسة الوزارة فى عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه حققة سياسية وطنية . يسير
 عليها ويحبل على تحقيقها جهده ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق برنامجه يادر إلى الاستقالة من
 الوزارة زاهداً فيها غير آسف عليها . ولعل هذه الخطة الوطنية برجع جانب كبير منها إلى

ما اتصف به من الكرامة والشسم وما تحمل به من العفة والترهة فإن هذه الصفات جعلت يأتى أن يتخذ المناصب وسيلة للتنفذة والجاه ، وكان يزهد فيها إذا آتس منها أمناً لكرامته . وإنك لتلمح في شخصيته شعور الكرامة والشسم ، وهو بعد وزير للحقانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بإباء أن يطاق على الرأس أمام جبروتها ، وامتنع عن المثول بين يديها . وآثر الاستقالة من منصبه احتفاظاً بكرامته وكرامة المنصب الذى يشغله .

ولما تعلمت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهنة واتخذ لنفسه برنامجاً جليلاً واضحاً ، وهو تقرير النظام الدستوري أساساً للحكم وإيقاد البلاد من طغيان الوفود الأجنبية ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الحديو إسماعيل وتولى توفيق باشا منصب الحديوية ، فقدم استعفاه من الوزارة لدعاه الحديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ولكنها لم تدم طويلاً لأن نزعة الدستورية لم تكن لترضى الحديو توفيق فاستعفى ثانية من الرئاسة وخلفه الحديو توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا إلى أن قامت الحركة البرابية ، فأنجحت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلى نداه الوطن ، وألف وزارة غلبتها تغليب من جلس نيابى كامل السلطة فكان برنامجه في هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذى وضعه لوزارته الأولى في عهد إسماعيل ، ولما اختلف البرابين ، لم يقبل مايرتهم فيها رآه خطئاً ، واستقال وبق في عزله إلى أن وقع الاحتلال الإنجليزي ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإنقاذ الموقف فلى دعوة الحديو توفيق وتولى الرئاسة واضطلع بها في ظروف حرجية ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال في مسألة السودان وتدخل الإنجليز في شؤون الحكومة فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الإنجليزية .

لكن هذه النظرة السجلى تبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومى ، ويرسم لنفسه برنامجاً يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تفضيله مستسكاً بالكرامة والشسم والإباء حربصاً على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسع على الوزارة كلها تولاها ثوباً من العظمة والجلال .

وإلى جانب إخلاصه وكفائه السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لا حيال السلطة فحسب ، بل إزاء أهواء الجماهير فإذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها في خطئها .

الناحية تعاطفت بمبلغ اخلاصه ومثانة أخلاقه وقوة يقينه وهي لعمري صفات نادرة قليل من رجال السياسة من لا تسوهم ميول الجاهل ولا تستدرجهم إلى مسايرتها رغم اعتقادهم بخطئها .

هذه هي المزايا التي اجتمعت في شريف باشا ، وهي لعمري جذيرة بأن تجعله من عظماء مصر الحالمين .

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مرء دخل كبير في مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية ، الأولى ، والعصر السياسي ، والاجتماعي تؤثر في شخصية الإنسان وتوجهه الوجهة الأولى في الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية المرء فإنها تطبعه بطابع ينعكس في الغالب على مرسئنه ويرسم أثره في أخلاقه وميوله واستعداداته وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره في الحياة .

لها هي إذن نشأة شريف باشا التي تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ٢
ولد المترجم بالقاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ (١٨٨١) ، في العهد الذي كان محمد علي باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيدھا لتتقدم إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه إليه همه نشر العلوم والثقافة في مصر ، وإعداد طائفة من شبانها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث .

في هذا العهد ولد المترجم وكان أبوه محمد شريف أفندي قاضي قضاء مصر في ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضي القضاة كان يعين لمدة سنة أو سنتين فلما انقضت مدة شريف أفندي عاد إلى الأستانة ، وعاد معه للمترجم وسنه لا تتجاوز عدة أشهر وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضيا لمحجاز ، فر بمصر في طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد علي باشا ، فأكرم وفادته ورأى ابنه معه ، ففرس فيه النجابة واندكاه ولا غرض فقد كان من أخص صفات محمد علي العراة وصديق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يعهد إليه تعليمه وتخفيفه فقبل أبوه هذه الكة شاكرًا ، وتركه في رعاية عاهل مصر العظم .

دخل المترجم مدرسة الحانكة ، وهي المدرسة الحربية التي أنشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد

(٢٨) كما جاء في ترجمته بالوقائع المصرية بالعدد الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧ .

على وكان من تلاميذها بعض أبحاله وأخذوه وإن أتم شريف درست في ذلك المدرسة منتظم سنة ١٨٤٤ في سلك المئنة الخامسة من المعينات العلمية التي أرسلتها محمد علي إلى أوروبا . وهي البعثة التي كان بها من أئيد محمد علي الأمير حسين وعبد الحليم . ومن أبقاده إسحاق (الخديوي) وأحمد رفعت . ومن أبقاها على مبارك (باشا) وغيره . فتخصص المترجم في الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التي دأبت شهرتها في التعليم الحربي العالي . فتقدم فيها ووصل إلى أعلى مراتبها : ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين . وبعث بالجيش الفرنسي يؤدي مدة اثنتين : كما تنفذ به التنظيم العسكرية وتال رتبة (بورباني أركان حرب) فوصل في العلوم الحربية وفنونها إلى أرق مراتبها . ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصري بمثل الرتبة التي تالها في الجيش الفرنسي .

اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوي

كان القائد سليمان باشا الفرنساوي (الكولونيل سيفه) قائداً عاماً للجيش المصري في عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورائه ، ولعله تعرف فيه صفات النبيل ، والتهذيب والشيم الكريمة التي أخذها عن محمد شريف أفندي أبيه ، علاوة على تربيته وأساليبه وثقافته حصرية التي اكتسبها في فرنسا ومن هنا نشأت حملات الود بينهما ، حتى زوجه بكرته . ولم يلق المترجم في عهد عباس تقدماً ورعاية ، على تروعه من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته في ترفينه ففكر في ترك منصبه في العسكرية وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له في دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس .

في عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم إذ عرف فيه الكفاءة وشغل فأعاده إلى السلك العسكري ورفاه إلى رتبة أمير الأي سمرس الخصوصي . ولحق سنتين مشغولاً بعطف سعيد ورعايته إلى أن

رقاه إلى رتبة لواء (باشا) وولاه قيادة أحد الأيات المشاة ، وألقى المحرس الخصوصي ولم يمض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنسي إشارة إلى إنصافه بصفته سليمان باشا الفرنسي ثم ارتقى إلى رتبة فريق وكانت منزلته الأدبية تزداد سموا ، لما اتصف به من التعفف والإباء والمزاولة والاستقامة

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد متديجاً في السلك العسكري ، ثم فكر سعيد في أن يعهد إليه بالمناصب السياسية والمدنية فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر في الأفق السياسي ، وتسعى الأنظار فقد جمع بين الكفاءة ، وكرم الخصال وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة وتأسيس الحياة الأوروبية مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة في أوروبا ومنذ تولى وزارة الخارجية افتتنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت في مصر على عهد سعيد وإسماعيل وتوفيق وكان له في أكثرها رأى معدود وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب ويتم على يده أهم التطورات السياسية في البلاد .

في عهد إسماعيل

توفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والترجم وزير للخارجية فاحتفظ بمقامه ، بل زادت مركزه في عهد إسماعيل ، إذ كان الخديو يقدر صفاته الممتازة منذ زعمه في الدراسة ، فعهد إليه بوزاري الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الأستانة في يولييه سنة ١٨٦٥ جعله قائماً عنه مدة عيته . وهو مركز رفيع لم يلقه أحد من قبل من غير العائلة لذلك وكان وزيراً للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه في حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٩٦) وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستج أن على يده تأسس ذلك المجلس لدى أسلفنا الكلام عنه . وهذا يدل على ما فطر عليه المترجم من الميول نحو الشورى

والدستور ، وفي سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برئاسة (المجلس الخصوصي) الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد إسماعيل يتولى كبرى المناصب .

لم يشترك شريف باشا في مستوى الفروض التي استلهاها إسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والإسراف التي اتبعها خديو ؛ بل بقي قريباً لم تحتد يده إلى مال الدولة ، ولم يعبث بمصالحها ، وذلك ميزة كبرى تضاف على عفنة وزاغة خبراته لم يقف من الخديو موقف المعارضة في تصرفاته المالية ، بل كان يغلبها بالسكوت والإغضاء وكان يمكن لئيل شريف باشا في مكانته ومركزه أن يسدى إلى إسماعيل النصيحة مقرونة بالفرم والشجاعة ، ويصهره بمواقف سياسته المالية وأخطارها على البلاد وعلى ذات الخديو ولكنه لم يفعل ، ولا ندري هل كان ذلك عن اعتقاده أنه بأن ميل إسماعيل للحكم المطلق ، وانفراد بالرأي يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل في مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارع إسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومعها يكن السبب فإن هذه نقطة ضعف في تاريخ شريف باشا .

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، كان موقفاً مشرفاً ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبي ويأبى أن يكون أداة ذلولاً له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التي لازمت في عهد إسماعيل ، ثم في عهد توفيق ، ولم يجد عنها حقاً وفاته .

وظهرت في هذه المزايا حينما نزل إسماعيل على إرادة المنول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ وأباح لها التفتيش عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخرجية .

لاستدعته اللجنة أمامها لكي تسمع أقواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ، ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعاً عن مصالح البلاد وحقوقها .

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم وأخذت أنظار الأحرار تنحو إليه كزعيم مجلس جرى به في وجه التدخل الأجنبي ، ويحفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتص الأحرار على اختياره لرئاسة «الوزارة الوطنية» كما يبت ذلك في سياق الحديث ، لاستجاب الخديو إسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس

اللائحة الوطنية . فألفها في إبريل سنة ١٨٧٩ . كما تقدم بيانه . وأقصى حريزين الأوروبيين
المدين كانا يترئيان المالية والأشغال في عهد مبارك وتوفيق وأقر مبدأ مسئولية الوزارة أمامه
مجلس شورى النواب . فأقام البناء الأساسى في صرح الدستور .

- فعل بد شريف باشا قام النظام الدستورى في مصر ، في عهد وزارته تداخية سنة ١٨٩٩ .
- أنشئ مجلس شورى النواب . وفي عهد رآسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير
مبدأ المسئولية الوزارية أمامه . وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار
المجلس النيابية الحديثة . فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس الخطء الدستورى في مصر .

شريف باشا والثورة العربية^(١٩)

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خلع إسماعيل ، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية
توفيق باشا اتباعاً للعادة المألوفة عند تغيير رولى الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة
فألفها^(٢٠) . وكانت ثانية الوزارات التى رأسها ولكن الخديو لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى
شريف لمبادئه الدستورية وكان يبنى أن جلد الرئاسة وذبراً معروفاً بكراهيته لتلك المبادئ . فوجد
في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم المطلق .

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن أبقاؤه إياه في الوزارة
عند ولايته العرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك
الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينها على نظام
الحكم ، فإذن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستدلت
الوزارة في أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب
طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقل أعضاؤها الاشتراك في وزارة أخرى تألف على غير هذا
الأساس وقد مر الوزراء بمهدهم ما عدا محمود سامى باشا البارودى ومصطفى فهمى باشا ،

(١٩) أوجزنا القول قيب إلى رى هذا البحث وسعود إليه مفصلاً بمجلة الله في كتابه الآخر (الثورة العربية والاحتلال
الإنجليزى) .

(٢٠) أعضاؤها هم إسماعيل باشا أيوب طاية ، وعلى خلاف باشا البحرية ، ومحمود سامى باشا البارودى للسمارين
والأوتاب ، ومصطفى فهمى باشا للأشغال ، ومحمد باشا طلس للحقانية . واحتفظ شريف باشا بالمناخية والحقانية

المصرية على عهد إسماعيل كانت نطلمت إليه أنظار العرايين سنة ١٨٨١ جر من الوزارة القومية التي تنقل البلاد من التخص الأجنبي وبمنقر على بدنها النظام الدستوري في مصر . وكاشعوا الخديو بهذه الرغبة بعد استقائه رياض باشا . فأجاب الخديو طلبهم . وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية فلستعداد الخديو . وعهد إليه تأليف الوزارة فتردد أياماً في قبول هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل جند في السياسة . وما يفضى إليه من سقوط هيئة الحكومة وقيام المفوضى في البلاد .

كان شريف ورياض يتخللمان في التفرعة ، فبينما رياض يقر التدخل الأسبي والحكم الاستبدادي . فإن شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر . ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح . ويرى أن تدخل الضباط في شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديو إلى أيدي العصابة العسكرية . وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد في شيء ففضى بضعة أيام متردداً في قبول الرئاسة . حتى واثقه العرايون أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فألب الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثلاثة وزارات التي ألقاها ، وتقلد الرئاسة والداخلية ، وعهد بالحربية إلى محمود باشا سامي البارودي ، لأنه كان موضع ثقة العرايين ، وأحد زعمائهم الطموحين إلى السلطة والجاه ، فاختاره شريف هذه الوزارة إجابة لطلب العرايين ، أما بقية الوزراء فهم : حيدر باشا للمالية ، وإسماعيل أيوب باشا للأشغال ، ومصطفى بهي باشا للخارجية ، ومحمد زكي باشا للمعارف والأوقاف ، والعلامة قنري باشا للحقانية .

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة العرابية . ولو بقيت الثورة مناصرة له : مستعفة لتصالحه . سارت في طريق الحكمة والهدوء ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة وكبت متن انشطت من يوم أن انفصلت عن شريف باشا فوانفصل هو عنها ، فعاثرت بالبلاد ومستفسه وعرضت استقلالها للخطر .

بعد وزارة شريف باشا الثالثة ، وزارة الأمة^(٥١) ، فقد تم تأييدها برغبة زعماء البلاد وأعيانها . وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولتها الأمة أباه ، واضطلع بالمهمة التي ألقاها الثورة على عاتقه . وأول ما رسمه من الخطط الحكيمه إعادة النظام إلى الجيش ، فإن لثورة العرابية

(٥١) لتبين هذا التبع تيرأ لها من وزارة محمود باشا سامي البارودي التي تعد «وزارة الثورة» .

فأشبهها ونسبها بالأشترالك في الوزارة التي تولى الحديدي رياستها ، ثم في وزارة رياض باشا وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألف الحديدي وزارة من غير رئيس وباط يفسه وآمنها وكانت هذه بدعة في مقدم الحكم ورجوعاً به إلى الوراء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس النظار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى إختيار أعضائها ويرأس جلسات (مجلس النظار) ، وتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشعر بميل الحديدي الاستبدادية ورغبته في الرجوع إلى طريقة إسماعيل القديمة من تعيينه وزراء لا تألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له .

فالطريقة التي أتبعها توفيق باشا في ترؤسه للوزارة معطينا فكرة عن مبلغ كراهيته للشورى ، وتلقى ضوءاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة العراقية وتطوراتها ، فإن مسلك الحديدي توفيق باشا كان بلا مراء من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية . ووقوع الانقسام بين الحديدي والشعب مما أدى إلى الاحتلال الإنجليزي ولو كان الحديدي توفيق نصيراً للشورى ، فلم الانقلاب الدستوري بسلام ، ولما نجحت الدسائس الإنجليزية في إفساد الحركة العراقية .

وبذلك أيضاً على ميل توفيق الإستبدادية أنه بعد أن ألف وزارة من غير رئيس ثم فكر في العدول عن هذه البدعة والرجوع إلى النظام الذي تقرر في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياض باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة أي أنه اختار للولاية سياسياً معروفاً بتشيعه للحكم المطلق . وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة السياسية مدة سنتين متواليتين لم يجتمع في خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب المقدم الذي كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة العراقية ، وتحرك عراقى باشا على رأس الجند ، وساروا إلى مبدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وكان أول مطلب لعراقى في ذلك اليوم المشهود عزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب . فاستقال رياض ترولاً على إرادة العراقيين .

الوزارة الدستورية وإنشاء مجلس النواب

كان طبعياً بعد استقالة رياض باشا أن تتجه الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة. فكما كان موصع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة

يرصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهنته الأصلية ، وهي حفظ النظام ،
 وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تضع الحكومة حريسة الفوضى ،
 وبعضها الخلل والاضطراب ، فلما نقلد شريف الرامة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى
 رأسهم عزالما لشكروهم على قبوله الوزارة في تلك الأوقات العصية ، اغتتم هذه الفرصة
 لينسحبهم إلى وجوب إيمان الجيش عن التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي
 سمعها منهم بقوله :

« في علمكم ما قاله الأندلسيون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ،
 ولا قوة إلا بالثبات الجنود انقياداً تاماً ، وامتناعهم امتثالاً مطلقاً . »

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن القومي
 فيه ، وهذا وذلك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين ، فترددي أولاً في قبول الرئاسة ،
 ما كان إلا تخافاً عن تأسيس حكومة غير قوية تحجب بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ،
 فأكون عرضة للملامة بين إخواني في الوطن وبين الأجانب وحيث أغاثتنا الأخطاف الإيطالية
 وحصل عندي اليقين باشيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ووثبت الهيئة الجديدة من
 رجال ذرى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحقة الدقة في النسيب والربط لأنها من أحص
 شؤون العسكرية وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فتقوموا بأداء
 واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً وسوداً ، وفقنا الله وإياكم . »
 فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسي صاحب الرأي ، بعيد النظر ،
 في الظروف التي تألفت فيها وزارته ، فلم يكن غريباً أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى
 الثورة العربية لتتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من
 الضباط قد داخلهم شيء كبير من الزهو والخيلاء إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت
 وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأي العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ،
 فلم لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجعل خطته تعليقاً لضباط الجيش ، استمساكاً
 لتفهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة المناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام
 حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليقبل أن
 يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجعاً أو سلطة ، فقد عرف
 عنه التمتعف والنزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه

يرهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكفاح للدستور من العرايين . فقد أسلفنا أن على بدء تطور النظام الدستوري لمجلس شورى النواب . إذ تألفت ودراته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعليه سنة ١٨٨١ . كان استئنافا لجهاد سنة ١٨٧٩ ، فل أن تظهر الدعوة العراية بثلاث سنين . ولقد بر شريف باشا بوعده في تحقيق مطالب الأمة ، وأنها تأليف مجلس نيابي كامل المصلحة . على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتبع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً لللائحة مجلس شورى النواب القديم المؤسس في عهد إسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى إدخالها على نظام المجلس ليقدر ما يراه من التعديل في نظامه حتى ينهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أي أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد .

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديو مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس ينوئ أعماله ، وفي اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسي للمجلس النيابي ، كي يبيحه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية لتنظيم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب وتخويله حق تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة والتمسك بعدم فرض أي ضريبة أو إصدار أي قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب .

ولا عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسي على المجلس ألقى خطبة ضافية ذكر فيها أنه في وضع هذا المشروع إنما ينقل الخطوة التي رآها منذ ثلاث سنوات في عهد إسماعيل ، وإلى ذلك يشير في خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات نراهم لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطانات التي كانت تعيقها هي توسيع نطاق شورى ، واشتراك رأي نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم يعود من المصلحة ، وكنت قد علمت مشروعاً لمجلس النواب ، الذي كان موجوداً وقتئذ . وهو أجرى فيه تغييرات لم يسير للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلط إسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق

لائحة المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق .

ثم ذكر بأنه في القانون الأساسي القديم مجلس شورى النواب . وأنه لا يلائم حالة البلاد . وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد (وهو مقبى من دستور سنة ١٨٧٩) . وألح إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس لفترة واحدة ، ولكن ثقته بكفاءة النواب جعلته يميل إلى تحويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام تمهينات الحكومة المالية المترتبة على انشاقها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملاً مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الانشاقات قال في هذا الصدد :

« وما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكار حبراءكم . كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكرره بالمعرض الذي رفعته لتبني للسدة الحديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقتي بتحضير لائحة ^(١٢) موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وما أنا الآن أنفسها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئاً فشيئاً ، لكن حيث أن مقصودنا جميعاً واحد ، وهو حبر البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أي درجة أو أي صنف كانوا ، ونصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وإبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أي ضريبة ، ولا نشر أي قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تمهدت بأن نجعل المنظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فيه لم يحجر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم » .

الخلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكن شريف باشا يحرص مشروع القانون الأساسي حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها حلفاء الدولتين الاستعماريين انخلروا وفرنسا . واتفقوا على دس الدسائس وبغاء أساليب الفتنة والأنقسام بين الحديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطماعها في البلاد ، ذلك أنه في خلال يناير (١٩٠٢) تمه لائحة قيد في مصطلحات هذا العصر مع القانون .

سنة ١٨٨٢ قدم وكلاء إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الخديو مذكرة من دولتيهما تنص على اتفاقهما على تأييد سلطة الخديو عند نشر صحفيات من شأنها عرقلة بحرى الأعمال العامة في مصر ، وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها مدور المرسوم الخديوى بعقد مجلس النواب قد هبته الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تسببه له حكومة الخديو من الأخطار .

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخل من لدول الأوربية في شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتخريضا للخديو على مقاومة الأمة . وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى في الباهت على إرمال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين حتى أسباب غير مشروعة للعبث بال دستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يجوز لمجلس النواب حتى تقرير الميزانية ، وفي خلال ذلك كانت اللجنة التي ألحقها مجلس النواب لفحص القانون الأساسى (الدستور) تتولى مهمتها .

وفي الحق أن هذا التدخل كان محدداً بالغاً لكرمة البلاد وحقوقها ، وتديباً مبيتاً بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتهديد لاحتلالها ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر ؟ وأى قانون يجوز لها حق التدخل في وضع الدستور المصرى والمطالبة بحرمان المجلس حتى تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسى ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بسوية الديون . فمع وضع هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلبا حرمان مجلس النواب حتى تقرير الميزانية إطلاقاً ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترمى جهداً ، وكان مطلوباً من رجال الدولة السياسى أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيح أن الموقف جد عسير ، إذ كيف تقبل أمه تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقلس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين الخواقب واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درماً للأزمة السياسية أن لا يت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغمة . وبدلت بتحدى التدخل المسلح من جانب إنجلترا وفرنسا ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيئاً لحرثى الأمة في الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

أو يقصر على حسب الظروف والملازمات ، فكان من المستطاع تقاضى الأمانة بتأجيل البت في هذه المادة ، وقد طلب شريف باشا من العرايين أن لا يتعجلوا البت فيها وأن يمهلوه حتى يتدبر في هذه المسألة ويعالجوها بالتزيت ومقارضة الدولتين في شأنها .

ولكن ظهر في الميدان عامل عجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة ، والبارودى كان كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ومن هنا تعقدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا زين للعرايين أن ينشبتوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقرروا مادة النزابة فوراً ، كما وضعها اللجنة ، وقد رتب البارودى على هذه الحيلة وصوله إلى رأس الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى طبعاً إلى استقالته ، فيدهى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتب ، فاستقالت وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودى الوزارة في اليوم التالى ، وكانت أداة في يد العرايين وفي عهدها تلاشت الأحداث ، ثم استقالت هي أيضاً وأعقبها وزارة راغب باشا ، وفي عهدها ضرب الأسطول الإنجليزى مدينة الإسكندرية بالدافع يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشؤم بدء الاحتلال .

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت الحزن والمطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع له فيها رأى ، إلى أن احتل الإنجليز الإسكندرية وانسحب العرايون منها ، فوصلت للأمانة إلى الخاتمة التبعة التى كان المحقلاء يتوجسون منها خوفاً ، وكان لابد لهذا الموقف الحزن من رأس مدبر يقنن سفينه مصر ، وينجوها من المهالك التى انهدرت إليها ، فأنجحت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديو إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقاً نكتفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يقبل من شريف باشا الذى أخفست الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد في وصول البلاد إلى الحالة المخزنة التى وصلت إليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف الوزارة في أغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رباحى باشا الوزير المشهور بكرهيته للعرايين . ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التى جعلها برنامجاً لوزارته

السابقة . وأوطأ إقرار النظام الدستوري ذلك كان مقصده . وتنت كانت نيته . ويشين هذا المقصد من كتابه الذي أرسله إلى الخديو في هذا الصدد فقد قال فيه :
« أعرض لسموكم أن استدعاءكم يباي لشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف . إنما هو دليل على استدامة ثقبتكم في . وأنني بالامتنان لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطى ولذاتكم السامية » .

« إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى . فإن غابتنا على نجاح الوطن مادياً وأدياً . وأما الوسائط التى يلزم إتخاذها لذلك فهى تعميم المعارف . ونشر لواء العدالة . وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية . وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسير . كذلك لا ينبغي أن نغذف منها شيئاً . ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا إلى موضوع واحد . وهو صيانة البلاد . وعليه فإننى استدعى للاشتراك في ذلك كل ذى خبرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة » .

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الإنجليزى . ويرى الإنجليز بوعدهم في الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديو توفيق . ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسان شريف باشا . وأخلف الإنجليز ما وعدوا به . وظلوا يحتلون البلاد وسيطرون على حكمها . وكان المترجم ينظر بعين الألم إلى وجود الجيش الإنجليزى في البلاد . وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديو إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دمه ويكى حيناً رأى في طريقه إلى العراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجيود الإنجليزية على جانبي الشوارع التى اجتازها الركب الخديوى .

وظل شريف باشا يدافع الإنجليز عن البلاد إلى أن ظهرت نياتهم الاستعمارية في سلب السودان عن مصر . فقد اغتم الإنجليز استفحال الثورة المهديّة ليكرهوا الحكومة المصرية على التخل عن السودان فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الإنجليز في هذه المسألة . وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يركنا » وعارفسهم في مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة وهى طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون في تماليح المعتمد البريطانى . ولما رأى أن الخديو توفيق يميل إلى قبول مطالب الإنجليز لم يربدا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤) .

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر . فلم بين

استندته على الأسباب الصحية كما جرت العادة بذلك بل بناها على الأسباب الصحية ، قد ذكر في استقالته أن الدولة الإنجليزية تطلب إخلاء السودان . وهذا ما لا سبيل إليه . وذكر ما طلبه من اتباع نصحها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الأقراحات مخالفة لفحوى المنظمات الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يحرم أحكام البلاد يشترطه مع النظر ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم التماس أن تقبلوا استعفاءنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية . » بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على صلح السودان معها ، وعلى تدخل الإنجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السيامية .

وقد اعتلت صحته بعد ذلك وما زال المرض يعاوده إلى أن أدركته الوفاة في أبريل سنة ١٨٨٧ وكانت وفاته بمدينة (جوار) من أعمال الهند ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نبيه إلى مصر ، فقبيل بالحرن العام ، ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيئت جنازته في المدينتين في إختفال من أعظم الجنازات القومية التي شهدتها مصر ، في الإسكندرية . فكان أول الجنازة بالنشية وآخرها عند باب الرصانة ، وفي القاهرة مشى لتشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقفلت الحال التجارية ودواوين الحكومة حداً على الفقيد ، وازدحمت الشوارع التي مر بها جثمانه بمجموع الناس : فكان يوماً مشهوداً ، شبه الصحف في كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج ^(١) ، ولا غرو فالحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالته المترجم من الوزارة قد رادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجابه على سياسة الاحتلال الإنجليزي ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف المجيد .

صفاته وأخلاقه

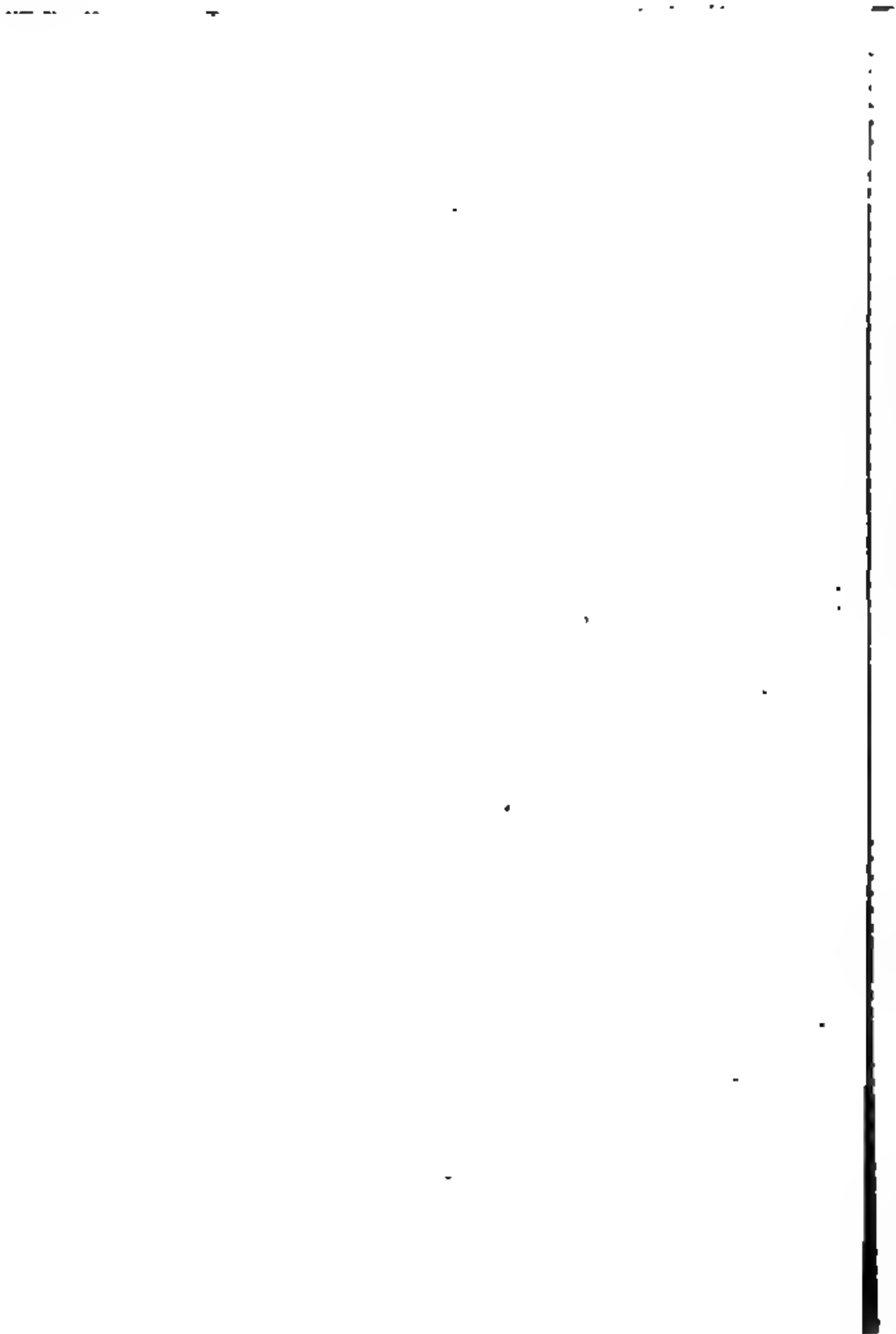
كان شريف باشا جميل الطلعة . طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعا في أنفة وشمم ، عظيما في غير صلف ولا غرور ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً تربياً ، صادق الوطنية ، غيوراً على حقوق مصر ، عيا للحرية ، تتمثل فيه أخلاق كرام

النبل، وضاعهم وأصاليهم . شديد الاحتفاظ بكرامته وعمره نفسه . يتفرع عن الصفات مستقل الرأي . لا يرضى نفسه أن يكون أداة في يد غيره . كانت هذه الصفات وداؤه في حياته السياسية . إذ صانته من أن يتدنى أو ينهب أهواء الخصميين والمستعربين . فملك إزاءهم مملكته لكرامة والألفة . ومن هنا جاءت مواقف المشرفة في الدفاع عن حقوق مصر وكرامتها وكان فوق ذلك كامل الثقة وسبع الإطلاع . لما بعلمه أوروبا وأحوالها ، فكان ينال احترام ساسة أوروبا من حاصره أو اتصل بهم . ولم يكن ينقصه من صفات رجال الدولة سوى الجلب على العمل . فإنه كان يميل إلى المدعة والراحة . ويدع تصرف كثير من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه .

شريف باشا، ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذي ارتضى معاصره رأسه ، وعلى الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس والكراهية قائما رضيا أن يعملًا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصى العالى (مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية وكان رئيساً للوزارة سنة ١٨٧٩ ومن أعضائها إسماعيل راجب باشا وشاهين باشا ودو الفقار باشا إلخ . ولما ألف وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا سامى البارودى ومصطفى فهمى باشا إلخ ، ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودى ومصطفى فهمى والعلامة قلى باشا ، ومن أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك .

لن هذا البيان يتضح أن كبار الحكام ورجال الدولة في عصره كانوا يعترفون له بالزعامة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تنفق لغيره من معاصريه . هذا وقد أعقب شريف باشا ولداً وابنتين ، أما ابنته فهو محمد شريف باشا الذى كان وكلاً لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه من اسم أبيه . ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً باسم شريف باشا الكبير وأما كرماته ، فأحدهما تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية من عبد الرحيم صبرى باشا ، والد الملكة نازلى ، فهى حفيدة شريف باشا الكبير .



الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الخديو إسماعيل والدائنين

قابلت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجبيين عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول ثالث حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تناوئ الوزارة الجديدة وتخلق لها العنابات والعراقيل .

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التمقل والحكمة ، ففرض يوم ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ على ركيلى الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليهما إبلاغ حكومتيهما لتختارا الرقيبين ، ولكى يبرهن على مبلغ اعترافه واحترام هذا النظام عرض على السير ايفلن بارنيج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين ، والمسؤول بليج دى بوجاس Bellague de bugas العضو الفرنسي قبول منصبى الرقيبين مؤقتاً إلى أن يرد جواب حكومتيهما ، فرفضاً ما عرض عليهما ، وبما الرفض على معارضتها في مشروع اللائحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ أبريل استقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائدين في احتجاجهم إن الإصلاحات المالية لا ينتظر إعادتها إلا على يد وزارة يستل فيها العنصر الأوروبي ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس وبلسن . وبارافلى . وبارنيج (كرومر) وبليج دى بوجاس . ودى بليبير . ونون كرمير . أما رباح باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً في ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالمستر فترجر المدير حسابات الحكومة ، والمسؤول بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كليفن مدير مصلحة المساحة .

وغنى عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تعسف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا وقد كان العنصر الأوروبي صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأى إصلاح في شؤون الحكومة المالية ، بل زادت الحالة تعقيداً وارتباكاً ، أما تأليف الوزارة الوطنية في

دائه . لعمل لا بدعى إلى الاحتجاج . لأنه بما لا نزاع فيه أن الدولتين الانجليزية والفرنسية إنفقتا والخديو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثنائية على حالة إقمة أحد الوزراء الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للخديو ، حتى في الاستثناء عن الوزراء ، أحدهم أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة حاوية من العناصر الأوروبي . ولاحتياج عليه في ذلك آمادام العمل بنظام الرقابة الثنائية يعود كما كان ، وقد اعترف للسيد وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق في رسالة إلى قنصل فرنسا العام في مصر^(١) إذا قال : « طبقاً للاتفاق المبرم بين فرنسا وإنجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط إعادته حتماً إذا عزل أحد الوزراء الفرنسي أو الإنجليزي من منصبه من غير موافقة دولته » .

ومما يزيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في عهد وزارة نوبار باشا يوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى في المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام مؤقتاً ، وهذا التوقيت معتاد أنه لم يبلغ نهائياً ، وأنه يعود إذا عزل أحد الوزراء الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا غبار عليه من وجهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقلالهم إسراج مركز الخديو ، فلما رأى منهم هذا العنت والإحراج لم يبرأوا من قبول استقالتهم .

مرسوم ٢٢ أبريل

(سنة ١٨٧٩)

ثم أصدر الخديو مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقاً لما قرره اللائحة الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الأمة ، وما عرض من مجلس البطار . أصدرنا أمراً بموافقة وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي » :

وهذه الديباجة كما نرى هي ولاشك صيغة جديدة في مراسيم . يستعمل لم تكن مألوقة من

(١) تاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأصغر عن سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١٣٣ . وانظر أيضاً رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٤٨٠ من الكتاب الأصغر المذكور

قل . إذ تدل على أن روح الديمقراطية واحترام مطالب الأمة والاعتناء برأيها . ثبت الروح التي ظهرت في كتاب الخديوي محمد شريف باشا . قد تجت أيضا في مرسوم ٢٢ أبريل . وهي روح طيبة حقاً . ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة .

لم يكن على مرسوم ٢٢ أبريل أى عيار من وجهة المصالح الأوروبية . لأنه كفى حقوق الدائنين وأقر التبعات المالية التي ارتبطت بها مصر . وقد اعترف المير والنجتون وذير خارجية فرنسا في رسالته إلى وكيلها السياسي في مصر (المتصل العام) أنه لا يختلف في النقط الجوهرية من مشروع ريمس وبلس^(١) وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق الدين على هذا المرسوم ورفعوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة .

وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما في وسعه ليدخل العلمانية إلى الدوائر الأوروبية بالنسبة للقوانين التي اعتزمت الحكومة إصدارها . فاستصدر مرسوماً في ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩ بامتناء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مقررات القوانين ، وغالبية أعضائه من الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفها وطبعا إلى الخديوي بلسان وكيليهما السياسيين في مصر بإعادة الوزيرين الأجنيين ، فأجابها بأن ليس في مقدوره إذاً مطالب الرأي العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قبل الخديوي إعادة الوزيرين الأوروبيين . وأبد الخديوي موقف شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين إسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لحله من الأريكة الخديوية . إن السبب الظاهر الذي انتهت إليه الدوائر الأوروبية للسمي في خلع الخديوي هو إقصاءه الوزيرين الأحبيين وتأييده وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ولعتقد أن هذا لم يكن السبب الحقيقي ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع إسماعيل أن تكون بإعادة نظام الرقابة الثنائية : فمعروف أنه لما تولى توفيق باشا مسند الخديوية عدلت الدولتان عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوروبيين . وقبلنا أن يعين الرقيان الأجبيان . واكتفنا بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيه صوت استشاري (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩) .

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجنيين عن الوزارة جعلت الدول تأتمر بإسماعيل ، وأهمها خوف المالين الأوروبيين على ديوبهم أن تكون عرضة للضياع إذا من

(١) انظر الكتاب الأصغر - رسالة آشير ولايخود إلى السيو حيدو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٩ . ص ٢٧٨

إسماعيل في حكم . واعتقاده أن وعده في الوفاء بها لا ينفذ على الحقيقة ، وأنه لا يتردد في إنكاره والتخلص منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا . ولا عرو فهو أدري الناس ببطلان الجانب الأسكر من سوء الديون وقداحة فوائدها الربوية وما ألهمه المليون والمليون من غيبتها قبل أن تدخل الحزاة وبعد أن دخلتها . فسمى المليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الحديوي كى يطمئنا على ديونهم ، وكان لآل روتشله نصيب كبير في هذه المساعي . فالتامل - على كان إذن السبب الأساسى في خلق إسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو مصطنع الدول على الحديوي في عهده الأخير من مفاصره الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار . وقبله مبدأ مستولية الوزارة أمام مجلس شورى الخراب ، وشعوره بالأخطاء التى وقع فيها ونفضت إلى التدخل الأجنبى ، وسعيه في مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلاط القديمة .

والدول الاستعمارية تنظر طبعا بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتأليف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلط بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجت أوروبا خيفة من انضمام إسماعيل إلى هذه الحركة ، ومفاصره إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، عالى الهمة ، مثل إسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسيها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خلعها ، فهو من هذه الناحية قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شئ ضحية ديونته وأخطائه ، لأن هذه الديون هي التى مكنت للدول الأوروبية في البلاد ، وخولتها من النفوذ والسلطة جعلها ترفع عقيرتها وتتملى عليه إرادتها .

سعت الدول إذن في كسر شوكة إسماعيل ، وبدأ بينهما الصراع الذى انتهى بخلعها . وكان إسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة التوزيع الأحسين . بل تدعى الأمور تتطور حسب الظروف .

ذات أن خلعنا كان يشقها وقتله بعض المشاكل ، وخاصة حرب الرولو في أفريقية الجنوبية . واضطراب الأحوال في رومانيا ، فظن الحديوي أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل في السنة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دسرايل) لم تكن بالقوة التى كانت ذات من قبل

أما فرنسا فلم يكن إسماعيل يعصب لتدخلها حساباً كبيراً ، لأن النظام الجمهوري الذي قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد . فضلاً عن أن هزائمها في تلك الحرب أضعفت شوكتها في السياسة العالمية إلى حدٍّ .

وكان يؤمل ألا يطول العهد بالنظام الجمهوري وأن يحكم مبعود للإمبراطورية ، وما يؤثر عنه أنه قال عقب هزل الوزيرين الأجبيين ، بعد ثلاثة أشهر من سقوط الإمبراطورية في فرنسا ، ولقد كانت الإمبراطورية سليفة في . ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لاستطيع الدول أن تعمل عملاً ما .

على أن آمال إسماعيل كانت قائمة على خطأ في التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التي يجب أن يعتمد عليها في فرض تدخل الدول هي قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فهو أن في مصر وتنتج جيشاً قوياً يحسب الذمير ويدفع العارة كما كان في عهد محمد علي وإبراهيم لسان مصر حريتها واستقلالها ، ولكن إسماعيل لم يثمر على العمل للنهوض بالجيش المصري وتقويته حتى يحفظ مكانته التي كانت له في عهد أبيه وجده ، وهو وإن عفى بذلك في أول عهده بالحكم لكنه ما لبث أن تراخت عنايته به ، حتى وصلت البلاد في أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربي والمالي والمعنوي بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبي .

هذا فضلاً عن أن إسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قليلاً من الشعب ، ولا من ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هي التي أفضت إلى التدخل الأجنبي ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاءهم إذا اشتدت الأزمات ووصلت إلى حد اشتاق الحسام ، ولكنه آسن لهم فوراً عن مناصرته بالقوة .

فأمل في موقف إسماعيل إذ تألبت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد علي من قبل حينما تألبت عليه تلك الدول ذاتها مؤثمة مع الباب العالي ، تر الفرق عظيم بين الموقفين . فمحمد علي لم يكثر هذه المخامرة ، ولم يعا بالقرمان الذي أصدره السلطان بخلعه سنة ١٨٤١ ، وبقي ثابتاً على عرشه ، لأنه كان مطمئناً إلى قوة البلاد الحربية التي كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما إسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الرجعية التي أرسلها إليه السلطان منبهة بخلعه كامية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن في البلاد قوة حربية يعتد بها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبي ، وإنك لو أبجد من هذه المقارنة أن نعمة مرحلة طويلة

موت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال ، ووقعت فيها أحداث حياء .
تراجعت لها قوة البلاد الحربية والمعنوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المالى والسياسى . ومن
مظاهر هذا التصدع تدخل الدول الأجنبية فى خليع إسماعيل وتزوله على حكمها .
اعتمد إسماعيل إذن على أساس وأه فى مقاومة التدخل الأوروبى . وبقي أملة على انصراف
الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة فى شئون مصر ، ولكن المخدرات قد جاءت على خلاف
تقديره .

صحيح أن فرنسا وإنجلترا لم تحركا ساكناً مدة قاربت شهرين . وكان يمكن أن تظالا على
هذا الموقف طويلا . ولكن عاملا جديداً ظهر فى الميدان عجل بتدخل الدول الأوروبية
جميعاء ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو بعبارة أخرى بسمارك .

فألمانيا قد خرجت طائفة من الحرب السعينة . فأراد بسمارك أن يبرز بها فى غمار المسائل
الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، ويعين عن قوتها ويكسب لها انتصارات
سياسية بعد انتصاراتها فى ميادين الحرب والقتال .

وقد وجد من المسألة المصرية مبدأاً فسيحاً لإظهار سطوة ألمانيا . وهكذا قضى سوء الطامع
فى ذلك العهد أن تكون مصر فريسة لمتخطف الأهواء والمطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا
تراخيت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما فتدتمت دولة أخرى لتتال منها
مأربها ، ذلك أن السرعة الاستعمارية والمطامع الأشعية تجمع كلمة الدول على النهب
والعدوان .

ولفت ألمانيا حقيرتها فى المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار إسماعيل على
التخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين ملية تمس حقوق الدائنين
الأجانب من غير موافقة الدول طبقاً للأئحة ترتيب المحاكم المختلطة . وأنها تعتبر ارسوم الصاء
فى ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٩ ماطلاً ، وابلغت الدول وجهة نظرها ، فلاقى قبولاً وثأيداً من
إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والنرويج .

وقد تم الفصل الألمانى إلى الخديو فى ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على المرسوم
المذكور . وحذت الدول حذو ألمانيا بتقديم قسطل الحب والجر ذات الاحتجاج إلى الخديو فى
١٩ مايو . وقدمه القنصل الانجليزى فى ٧ يونية ، والفصل الفرنسى فى ١١ منه ، والقنصل
الرومى فى ١٢ منه والفصل الإيطالى فى ١٥ منه .

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن يمتد بحوزة من مرسوم ٢٢ أبريل إلى وكلاء البنوك للتصديق عليه . ولكنها رفضت التصديق .

خلع إسماعيل

(٢٩ بوية سنة ١٨٧٩)

وكان إنجلترا وفرنسا قد شعرتا بشئ من الخجل الاستعماري لرؤيتهما ثانيا وهي أقل منها مصالح ومطامع في مصر ، تسبقها إلى وجوب التدخل . فاعتزمتا أن لا تقتصرا على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقض المرسوم الذي أصدره الخديو ، بل عملتا على خلعها من العرش .

ولقد وجدنا الطريق أمامها معبدا في الاستانة ، فإن الحكومة العثمانية لم تكن تعطف على إسماعيل أو ترضى منه زعته الإستقلالية ، وزين لها قصر النظر أن ألا يجاء إليها لعزل الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ عهد محمد علي دعائم الدولة المصرية ، وليس يخفى أن الباب العالي لم يسبق أي عزل واليا من الأسرة الحمديدية العوية ، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ لعزل محمد علي فقد بقي عديم الأثر ، ولم يحفل به محمد علي . فخلع إسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديوين . وهي سلطة تسهرى حكومة الاسانة التي لم تكن تنظر في العواقب ، وقد فات هذه الحكومة الحماة أن إقصاء إسماعيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين لهذه الدول من التدخل في شؤون مصر تحقيقا لمطامعها الإستعمارية . إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر .

فكرتبا لم تخدم سياستها ، ولا خدمت مصر بإجابتها مطالب البنوك . وليس يخفى أن فرنسا لم تكن في اشتراك وانجلترا بعيدة النظر أيضا ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية . بل مهدت الطريق لامتداد إنجلترا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديو توفيق باشا . سعت إحدى كل من انجلترا وفرنسا سعيها في الاستانة للتدخل من إسماعيل ، فلما وجدت الدونتان أن الباب العالي مستعد لخلعه اتفقتا أولا على أن تطلبا منه انتازت عن العرش من تانها .

منه اتباعا لشورتها ، لتجمل لنفسها سلطانا أقوى في مصر مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتها وقد خطتها ، فأرسلت إلى قنصلها في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقابلته القنصلان (٣) وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنها تنصحان الخديو رسميا بالنزول عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وأنها متفقتان في حالة قبوله نصيحتهما على أن نخسنا له عرصات مسوية لاتفق به . وأن لا يحصل تغيير في نظام توارث العرش الذي يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفاً له . ففأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر في الأمر ، ولما انقضى الميعاد جاءه القنصلان ، بطمان جوابه النهائي ، فأجابها أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه ينتظر جوابه ، وجاءه قنصل ألمانيا أيضا وقنصل النمسا ، وطلب إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصل إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لها مثل جوابه لزميلها ، وكان إسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب خلع ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، وإذا أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليعمل رجاله للابتن إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقة المال المعروض دخل في هذا الإعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلع اجابة لطلب الدول ، ففي ليلة ٢٤ يونية ورد على السيروتريكو قنصل فرنسا العام في مصر نبأ برق من الأستانة ، فحواد أن الباب العالي عول على عزل الخديو وتولية الأمير حليم باشا (عبد الحليم) مكانه ، وباتوغم من ورود هذا النبأ في ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل إنجلترا ، والسير تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دي سورما قنصل ألمانيا ، إلى سراي الخديو ، وطلبوا مقابلته ، فأحدث مجيئهم في تلك الساعة المتأخرة من الليل انزعاجا في السراي ، وخاصة بين الميدات من آل إسماعيل ، وتوهمت والددة الخديو أن ثمة مكيدة تدبر لقتله ، فربته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل

(٣) السير لوك لاسل *Frédéric Lascelles* قنصل إنجلترا ، والسير تريكو *Tricu* قنصل فرنسا ، وقد عهد الأول بدلا من اللورد ليفيلد في مارس سنة ١٨٧٩ ، والثاني دلا من السيروتريكو ويلاحظ أنه من ١٨ يوليو سنة ١٨٧٦ تاريخ مرسوم تسوية الديون إلى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ تاريخ نيل إسماعيل ، أي في سنتين و نصف ، تعاقب على وكالة فرنسا السامية في مصر أربعة من القناصل وهم البارون دي سبيل *Des Michels* ، والسير رنتر *Randre* ، والسير جودو *Godreau* ثم السيروتريكو ، ويطول السيروتريسي *Freyrie* الزير الفرنسي في كتابه من الشأن المصرية أن كثرة هذه التغييرات كانت من أسباب ضعف العلاقة الفرنسية بزمه تلك السلسلة الإنجليزية .

انجلترا وفرنسا وألمانيا . وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم . وكان في حالة اضطراب شديد . فكتب إليه القناصل أن يتناول عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الإبقاء .

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينها ، أو يرفض السلطان النزول على رأيهم ، ولكن الدول خبت على إجماعها في شأنه ، ومازال سفراءها في الاستانة يستعملون قرار الخلع حتى نالوا نيتهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء «إرادة» بخلع إسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويًا لمصر ، وطير الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلغراف إلى إسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ . وهذا تعريبها .

« إلى سمو إسماعيل باشا خديوي مصر السابق .

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطة العثمانية ، ولما كان الباب العالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته وما يقضي به لقرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحادة ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإستناد منصب الخديوية للمصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية في تلغراف آخر إلى سموه بتنصيبه خديويًا لمصر ، وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلي عن حكم مصر احتراماً للقرمان السلطاني . »

وصلت هذه الرسالة التلغرافية إلى سراي عابدين في ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولاً زكي باشا السر تشريفاتي ، وكان معه في حجرته بالدولة الأول من السراي خيري باشا المهردار (حامل الختم) . وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان إسماعيل باشا «خديوي مصر السابق» ، رجفت قلوبهم ، وعلاهم الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوي شراً مستطيراً . وداروا في طريقة إلى الخديو ، الذي كان وقتئذ بالدور الثاني ، فامتنع زكي باشا عن أن يعملها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأبى خبري باشا ، قائلاً إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أتبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك ما تعنيه ، قرأ من وحيه أن يعملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثاني ، وقابل إسماعيل وسلمه الرسالة . ففوضها وتلاها . وعلم فحواها ، فقابلها بالخصم

والجلد . وطلب إلى شريف باشا - أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا مؤثراً .

فخرج شريف من حضرة « الخديو السابق » . ليقابل الخديو الجديد . وذهب إليه في سراي الاسماعيلية : وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة انبرقية الأخرى بإسناد منصب الخديوية إليه . فذهب الأمير إلى سراي عابدين يصحبه شريف . وصعد وحده إلى الطابق الثاني . فلقاه أبوه مخاطباً إياه « يا أفندينا » وسلمه سلطة الحكم . وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك إسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم . فكانت الموم والأحزان .

وفي اليوم نفسه . في منتصف الساعة السابعة مساءً ، أقيمت حفلة تولية الخديو توفيق باشا في سراي القلعة . واستقبل فيها وفود المهتمين . وأخذ إسماعيل ينأهب للرحيل عن البلاد .

رحيله إلى منفاه

(٣٠ يونيو ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يومية للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى إسماعيل هذه الأيام لثلاثة يستعد للسفر ، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من القصور الخديوية ، ونقلها إلى الباخرة « المحروسة » التي كانت معدة لركوبه بالإسكندرية . وكان يوم رحله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراي عابدين منذ الصباح بالكبراء والدوائر الذين جاءوا يودعون الخديو السابق ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديو توفيق على أبيه يودعه . وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوجهاً على نجله ، ودلائل الحزن بادية عليه . وركب العربية وحلّس توفيق باشا إلى يساره ، وركب بعدهما الأمراء والكبراء ، وسار المركب حتى بلغ محطة العاصمة . وكان الجند مصطفىين على الجانبين يحيى الخديو السابق .

ولما بلغ المركب المحطة ترحل إسماعيل باشا . ووقف توفيق باشا يودعه وعيناه مغرورتان بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر . منظر رحيلة الناهي عن القاهرة التي كانت مسرحاً لجده وبنه وسلطانة السنين الطوائف . لموقف يخاطب الحاضرين خطاباً مؤثراً ثم انفتحت إلى نجله يودعه قائلاً :

« لقد انقضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك

ياخوتك ومائر الآل برأ . واعلم أنى مسافر ربودى لو استضعفت قبل دمت أن . إلى بعض
المصاهب التى أخاف أن توجب لك الأذى ، على أنى واثق بمزمتك وعزمت . ومع رأى
ذوى شورك ، وكن أسعد حالاً من أهلك .^(١) وقال الذين شهدوا هذا منظرهم لكاهم
جميعاً .

ثم ركب التتظار الخاص ، فبلغ الإسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر . واستقبله بها فى
محطة القبايرى محافظ النهر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المندى . وتبعه زوارق
المشيعين . وسار حتى استقل الباخرة (المحروسة) ، ولما وصل إليها أطلقت المدافع يذناً
بوصوله ورفعت البوارح الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض المشيعين
الذين جاءوا بودعوتهم الوداع الأخيرة .

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشيعيه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفته بالباخرة ، ثم
غادرها المودعين ، وبعد هنية أقلعت (المحروسة) ، وأخذت تشق حباب الماء حتى غابت عن
الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارث بالحجاب ، فغرت معها شمس إسماعيل ، وسارت
الباخرة إلى (نابولي) تحمل العامل الذى قضى سبعة عشر عاماً بحكم مصر مطلق إرادته ، ثم
انتهر بأن فقد عرشه وملكه وماله ، وكمن من مرة أقلته (المحروسة) من نبل فى إمان بخدمه ،
وشهدت رحلاته إلى الاستانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويغدو ، تحفه المهابة والجلال ،
وتنتو له الأمانى والآمال ، ثم حصلته للمرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه . وطويت
صفحته ، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمة إحدى عبر الزمان .

وليس يبع الكاتب النصف إلا أن يشر بالمعطف على إسماعيل والإعجاب بما أبداه من
الشجاعة والإباء فى الأزمة التى انتهت بتزوله عن العرش وزججه إلى منقاه ، فقد كان حقاً
عظيماً فى موقفه . شجاعاً فى محته ، وناعياً بشجاعة جسته ينفخر بعرشه فى سبيل مقاومة
تدول الأوروبية جمعاء ، غلو هو ارتضى الذل والهوان ولأذعن لمطالب الدول . وقبل عودة
المؤذيرين الأوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومصابرها . لفسن لنفسه المقام على عرشه ،
ولكنه أثر المقاومة على الاستمسك بالعرش ، وقليل من الملوك والأمراء من يشحون بالعرش فى
سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فأنصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل هو الامراء من
الصحائف الجيدة فى تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفحة مجاهدة وإباء ونصحية ، وهى

مصرى نفسجة كبرى . لأن عرش مصر وتاجها وموكلاتها ليست من الأمور الهينة التي يسهل عن نموس العادة أن ترعد فيها . أو تغامر بها . ولكن إسماعيل فشى بها في سبيل مقاومة مضاع الاستعمارية . ولعله النفسجة حقها من الإعجاب والتمجيد .
ومن يتأمل في هذه الأساة لا يسعه إلا أن يأنم لمصير إسماعيل . فقد كان جديراً بختيار من هذا المصير . كما أن مصر قد تكون لسمد حظاً لو بقي على عرشه . لأنه في السنوات الأخيرة من حكمه أخذ بطرح الأخلاط القديمة . ووجه مواهبه العاليه إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي . وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته ولجأه الماضيه ما يكمل له التوفيق والسداد . ولكن اللأرب الاستعمارية . والدساتيس الإنجليزية والفرنسية ، ألقت العقبات في طريقه . وما زالت تناهضه وتغاليه ، حتى غلبته على أمره وأقصته عن عرشه .
وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم إسماعيل .

إسماعيل في منفاه

وصل إسماعيل باشا إلى نابولي بإيطاليا حيث أعد له الملك امبرتو قصرًا لستاء . فأقام به هو وزوجاته وأبنائه وحاشيته . وأخذ ينتقل بين مختلف المراسم الأوروبية ، ولم تفارقه آسأله في العودة إلى عرش مصر ، وصعى إلى ذلك صعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق في مساعيه ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بمركون على البوسفور . وظل مقبلاً فيه .

وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة . فنقل جثمانه إلى مصر . ودفن في مسجد الرهاى بالقاهرة .

الفضل الرابع عشر

نظام الحكم في عهد إسماعيل

النظام السياسي

كان إسماعيل يحكم البلاد حكمًا مطلقًا . وبثولاد بنفسه . وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة ومن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكم لويس الرابع عشر في قوته ، إنما الدولة أنا ، إلى أن حدث التحول الأوروبي بواسطة صندوق الدين والرعاية الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، ففقدت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسة .

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان إسماعيل) إلى سنة ١٨٧٨ ، أي إلى السنة التي أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، بعضهم رئاسة النظارات المعروفة في ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدراوين » . وهي الداخلية . والمالية . والمعارف . والخفائية . والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية . والأوقاف . وأنشئت أيضًا وزارة للزراعة وأخرى للتجارة ، ثم تفتت في عهد وزارة نوري باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يلقونه من ولي الأمر ، ونفذت سلطاتهم حتى أمام المفتش العموميين ، وهما مفتش الوجه البحري ، ومفتش الوجه القبلي المدير متحودا على السلطة الإدارية في الحكومة بأمر الخديو .

رئيس معروفًا على وجه التحديد مدير حكمة في إخراج هذا النظام الذي يصعب سلطة المفتش بجانب سلطة النظار . ونعمه أعيد شأنه من أولاد ، ونحو يظهر أن السيد في ذلك هو رغبة إسماعيل في أن يتعارض مع ذلك حتى تكون كل منها رقية على الأخرى مبطان على شكل كليهما ، ليس لأمه - لوقت في - حكومتها - لوقت -

مجلس شورى مصر واختصاصه في شؤنها ، في الحيرة والضيعة وبنى مر
مجلس شريف واختصاصه المطا وأسيرط وحجر .

مجلس يد : واختصاصه بمسا بدمية المقير

مجلس دمياد : واختصاصه بخلفه ومباط .

ثم رتب عدد مجالس الأقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائي . وزيد عدد (مجالس
استئناف) التي كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية التي في دائرتها

وأشرف ديوان استئناف . وأحيلت عليه إدارة أملاكه ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى
طريق الصواب ، ومن القوانين واللوائح غا ، واشتملت اللائحة العمومية التي منها سنة ١٢٨٨
على قواعد اختصاص المجالس وأصول للرافعات فيها .

وفي سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقري
والأخطاط لنظر القضايا الصغيرة سميت (مجالس بدعوى المركزية) تميزا لها من (المجالس
المحلية) للنشأة في عواصم المديريات .

المحاكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحاكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) في كل من الاسكندرية والقاهرة
تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استئناف تسمى (مجلس
استئناف) بالاسكندرية . وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس
وهو علي باشا شريف (الذي صار فيما بعد رئيساً لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه علي بك
ابراهيم (باشا) وصار درويش المعارف . ومن وكيل وهو أحمد بك عبيد ومن عدد متساو من
القضاة الوطنيين والأجانب فكانت النهائية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هي التي حلت
محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ .

مجلس الأحكام

وقد بقي (مجلس الأحكام) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية
الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجد قبل الذي ثم بعه نظام المحاكم الأهلية إلا أنه

١٨٨١ . مما أنشئت محكم جديدة بوجه الخص من محس لأ . . . من حيث
محاسر الأقاليم . ولذلت حرمت بالحدس المتعاضد .

وبما لا مندوحة عن ذكره أن النظام القضائي في احدة كان على حدة . . . الأمر بالتميط
عنها البلاد . فانقضاء . يحكمهم ديرة بالقوانين ولا روح المتعاضد . ودان صاحب
التخصص نسل إلى جماعة معظمهم من الأعيان . أموس بومشيد المذهب لم تقدر في . ربح العلم
والكفاءة . ولم تكن تامة مرعية . وجس ثمة محاميات للمحقوق . والبرهنة منه في النظام في
ذاته فاسد . ولا يزال . من يتلقون رويات وأحداث . بلان على مبلغ انتشاره شدة في ذلك
المعهد بين موظفي المحاكم من قضاء وكتاب وغيرهم . ولم تكن هناك محاميات . متحيزة .
وكان النقي إلى السوداء كثيرا ما يصيب من يلفظ عليهم ولي الأمر : دون أن تحدث لذلك
محاميات أو تحقيقات .

وظل النظام القضائي محتلا إلى أن أنشئت المحاكم الجديدة سنة ١٨٨٢ على عهد توفيق
باشا ، وقد كان المشروع في إيشانبا على عهد إسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون
الحرولة (بالكود) ، واضطلع العلامة وقاعة بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فحرب هو
وعبد الله بك السيد القانوني المدني واشترك معها عبد السلام أفندي أحمد ، وأحمد أفندي
حلمي ، وعرب قانون المرافعات عبد الله أبو السعود أفندي وحسن أفندي فهمي . وعرب
العلامة قدرى باشا قانون العقوبات والسيد بك صالح محدي قانون تحقيق الجنائيات ، ومن
هذه القوانين استمد المشرع المصري معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والعقوبات ،
وصدرت بها المراسم سنة ١٨٨٢ في عهد وزارة شريف باشا الرابعة

إنشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأصلية لكل بلد مستقل . فمن قوا . . . المؤهذلال
مربان سلطة القضاء الأعلى على جميع سكان المنطقة ، لافرق بين مسلمين وغير مسلمين . وفناء
أحكامه . على أشخاصهم . وعلى أموالهم ، في مآرعاتهم المدنية والدينية ومنها بين من أنى
منهم من الأجانب والمختلطات .

هذه القاعدة هي من أوليات نظام المحكم في جميع البلدان المستقلة . ولكنها في الشرق

قد عرضت نخبتهما ماصحة الملوك والسلاطين لرعايا أسود لأوروية من الامتيازات الأجنبية .
 كانت هذه الامتيازات في مبدأ أمرها متحة . أعطتها تركيا لمصر لثبوت وديانها .
 وقد حلت بدحا من الزمن معطيفة هذه الصيغة . حتى جرى الضعف إلى السلطة الممائية .
 وسحلت تلك المتحة حقا مكتسبا ، ثم صارت في مصر عدوة على السيادة الأهلية .
 ومشاركة للحكومة في سلطتها .

ومع أن سريان الامتيازات في بلادنا يرجع إلى كونها في الأصل جزءا من السلطة
 العثمانية . إلا أنها تطورت واستفحل خطرها ، وكسب الأوروبيون من المزايا أكثر مما لهم في
 تركيا . وصار للامتيازات الأجنبية في مصر مظاهر ومميزات ليست لها في بلد مستقل . ولا في
 أية ولاية من ولايات تركيا المدعومة .

ومما يؤسف له أن الدول الأجنبية كتبت هذه المميزات في الوقت الذي تحررت فيه مصر
 من التبعية التركية وثالت استقلالها الذي شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة
 الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المنطق من تفاؤل سلطة الامتيازات الأجنبية في عهد الاستقلال .
 فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها في هذا العهد .

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن نقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة في
 الوقت الذي كانت به الحكومة المصرية قوية البأس ، مهية الجانب . أي في عهد محمد علي
 وإبراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذي انتابها في عهد خلفائهم ، فنالوا مزايا
 وحقوقاً ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول المسيو جبريل شارم " ما خلاصته :
 " لم يكن للمجاليات الأوروبية في عهد محمد علي وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشؤ
 العظيم في عهد سعيد وإسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلى . وقد ساعد فتح قناة
 السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم . وبلغ عددهم سنة ١٨٦٩ مائة ألف
 نسمة . وطفرو أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسفاهة
 معهم . ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان يتساق من غير تصرف إلى أى مشروع
 يبررونه عليه . فإذا لم يتلوا من تلك المشاريع ما يعبره من المربح . عوضهم سعيد باشا
 ما كان من الأرباح . وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على
 إجابته " .

« وكانوا يتحرجون في عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل لإقناعهم عند حدهم . وقيل عنه : كان لديه تمر بألفه ويقسمه بالقرب منه محبوساً عن الأضار . فإذا اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى نمرال يلقى وحدوه . إلى حيث يراه القنصل . فكان هذه الوسيلة الميسرة - أثراً في حسم النزاع ... »

أما سعيد فكان ضعيف الإرادة . يخضع دائماً لمطالب القناصل . وقد ضنى صيل الأجانب في عهد محمد علي واحتسوا بهذه الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من نذير الحكومة وسفنها (٢١)

هذا ما يقرره كتب أوزونى أدرك عصر إسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف في القول .

حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية في تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولاً : لم يكن للأجانب حق امتلاك العقارات في بلاد السلطنة العثمانية ، ثم حولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في يونيو سنة ١٨٦٢ ، (٧ صفر سنة ١٢٨٤) ، وفي نظير تحويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية من غير حاجة إلى موافقة الدول ، وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم (٢٢) .

ثانياً : يرجع رعايا الدول الأجنبية في شؤونهم التجارية والمالية والشخصية إلى قناصلها . ثالثاً : تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان في الخصومة صانع أهلي ، وتفصل في هذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى حضور القنصل أو مندوبه أثناء المحاكمة (٢٣) .

(٣) د. علي محمد . المراجعة العدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨٩ .

(٤) راجع بين هذا القانون والقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٢٦١ (٦١ ص ٦١) . وفي كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية) لـ (السلطنة العثمانية) للسيد فيردراس ج ١ ص ٤٦١ .

(٥) انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية) لـ (السلطنة العثمانية) للسيد فيردراس Du Rausas ج ١ ص ١٢٤ .

وملاحظها ص ١١٣

ولكن تكن احكام التركيبة مخصصة بنظر المارعة المدنية (غير العقارية) إذا كان الطرفان
 من بشعور بالامتيازات الأجنبية ولا يمس الترخيص صالحا ألقا .
 رابعاً : تسري احكام القوانين العامة الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسري
 على الأهلين سواء بسواء ، وكذلك تسري عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية
 والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية وتحاكمهم أمام المحاكم المدنية فيما عدا
 الجرائم التي تقع منهم على أجنبي (١) .
 ولم تعد الامتيازات في تركيا الدثرة التي رسمت المعاهدات على ما فيها من خصاصة وانقياد
 على السيادة الأهلية .

اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس :
 وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ،
 تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين ، وقضاها من الوطنيين والأجانب ،
 والغالبية فيها للوطنيين كما تقوم بيانه .
 ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طلت سلطه الأجانب على سيادة
 الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم ازداد في عهد إسماعيل ، وفي خلال هذه الألفوار
 نالوا المزايا الآتية التي اغتصبوها بالعرف والمادة :
 ١ - انتزع القضاة سلطه الحكم لما يقترب رعاياهم من الجرائم التي تقع على الرعايا
 الوطنيين .

٢ - إهترم الأهالي عندما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعواهم أمام محاكمهم القضائية ،
 وذلك أن التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضي حضور القضاة ، ولكن لما حصل كانوا
 يستعرون عن حضور القضاة فتعجم السلطات الأهلية عن إحكام منازل الأجانب ويضطر
 لأهلون إلى الالتقاء للقضاة عساهم يرمزون بساويهم لحضور القضاة . ولكن القضاة بدلاً

(١) هو كذا : الامتيازات الأجنبية في الصحة النهائية للصومانية Du Roubis ج ١ ص ٢١٩
 وما بعدها وهو صحيح .

من ذلك لعدم حصولهم بمقتضى المادة ١٠ من قانون المصارف . فيعتبر المصارف . من قبل هذه
السلطة مدلا من حصول على أحكام يتصل بتبديدها إلى . شاء .

٣ - غشيت محاكم تحسب سيرة عمل حتى في قضايا أخرى . يعنى . عاها على
الأهالي

٤ - اعتبرت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في تشريع . حتى يرفعها الرعايا
الأجانب . وهذا من أغرب ما ذكر في صحف هيئة الحكومة . وقد حكمت المحاكم القضائية
فملا على الحكومة في قضايا تعويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ مدهشة بصرفى التهديد
عشية إغضاب القناصل وحكوماتهم .

وقد أضيفت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٨٩٨) (٣٧)
فبلغت ٢٨٠٠.٠٠٠ جنيه (٣٨) ، وهذا يعطيك فكرة جليلة عن مبلغ استحداث الحكومة أمام
طغيان الأجانب . ولقد كان من أسباب هذا الطغيان بهائلة الخديو اسماعيل لقناصل الدول
لكي ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم لئلا يخلقه مع تركيا ، ولعمري أن الخطر الذي
يهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السياسي
والمالي . وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن نزعة اسماعيل الأوروبية كانت تعجب
عنه كثيرا من الحقائق ، وأقصت إلى هذا العدوان المستمر على سلطة الحكومة .

وهذه السلسلة من الاعتصابات هي التي يسميها رجال القانون والعرف ، أو العادات
المرتبعة . وقد صدق القاضي الهولندي فان بيل Van Bemmelen الذي تولى قضاء المحاكم
الاحتلطة في عهد اسماعيل في قوله هنا :

« إن الأوروبيين يعمرون عن الاختصاص المختلط للقضايا بأنه نشأ عن العرف ، ول
الخدمة أنه وليد الاعتصاب الراقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء » (٣٩)

(٣٧) في عهد اسماعيل

(٣٨) حصة مراكش Van Cooch و مصر مصر مصر Egypt ٢٦٥

(٣٩) بعد وورد للمصنف تحت عنوان آخر من ١٩

مضطرب المعاملات

سأنت احالة من . . . محاكم القصلية تلك الاختصاصات الباطنة . فإذا كان
محكمة من هذه المحاكم . . . بما بها وتجب حقوق خصوصية . هذا فضلاً عن أن
كل قضاء قضائي يحكم . . . بلاد . فلم يكن التعامل بين الناس قائماً على قهر
معلومة ، وصواب . . . المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القصلية وقوانين .
وإذا علمت أن القصد . . . ندول المنتهية بالإميازات الأجنبية كانت سبع عشرة
قصلية أدركت أنه . . . ١٦ محكمة قصلية يحكم كل منها طبقاً لقوانين بلادها .
ولم تكن تلك المحاكم . . . المنازعات التي ترفع أمامها إلا قضاء ابتدائية ، وأحكامها
تستأنف أمام محاكم الاستئناف . البلاد التابع لها ، فإذا كان المدعى عليه فرنسياً يرفع
الاستئناف أمام محكمة . . . ، وإذا كان إيطالياً فأمام محكمة . . . ، وإذا كان
يونانياً فأمام محكمة . . . ، وإذا كان ألمانياً فأمام محكمة . . . ، وإذا كان
محكمة . . . ، وإذا كان ألمانياً فأمام محكمة . . . ، وإذا كان أمريكياً فإلى محكمة
« نيويورك » . . . فأما هذه الفوضى من المتعاقب والعقب ، والنفقات الجسيمة .
وإضاعة الوقت ، مما يزيد . . . ، الغالب إلى النزاع عن الخصومة بدلا من المقاضاة التي لا يعرف
لها نتيجة ولا يؤمن فيها .

إصلاح هذا الفساد

ذكر إسماعيل في . . . الفساد ، ولكن بدلا من أن يعالجه بالتقاعده المتعق عيب من
الدول ، وهي أن الدولة التي هي صاحب الولاية على المتعاقبين القاطنين في بلاد .
اختلعت أجسادهم . . . الذي انتهى إليه الاتفاق بين الشير والدول يقضى بإنشاء
محاكم مختصة بكون . . . التي فيها للمغتصاة الأوروبيين . وتعمل فيما يقوم من . . .
بين الوطنيين والأجانب .
ولامراء أن يظروا . . . أساس هذا النظام يتبين منه فساد . ويعد من شوائب
النظامية في البلاد . . . كان إسماعيل في غنى عنه بالرجوع إلى النظام القضائي المنته

في تركيا . فإن اختصاص المحاكم الأهلية في بلاد مصر عثمانية يتناول حكم في المديريات المدنية والجنائية بين رعايا الوطنيين والأجانب . وفي قضايا حديثة حتى يتم فيها هؤلاء . ولا كان مصدر الاحتصاص التقاضي القسري بمسببات لأجنبية في تركيا . فالإصلاح المقصود هو الرجوع من اختصاص إلى حدود تلك الامتيازات . بأن تنطبق الامتيازات في مصر إنما حاد بعد نسيانها في تركيا . على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا وأنها تسري على مصر كما كانت تسري على سائر أحرار السلطة عثمانية .

وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر لدون سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات لخدمة العثمانية تسري أحكامها في مصر . من ناحية القانونية وبدونية . ما كان يجوز إقرار مزاي لرعايا الدول الأجنبية تريد عما كان لهم في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات . ولكن إسماعيل وبوبار ، لتزعمها الأوروبية . لم يجد عضاضة من التدخل الأوروبي في ولاية القضاء . مادام هذه التدخل منطقاً . فارتبك شططاً كبيراً . إذ لم يتجمل أساس الإصلاح إتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب في تركيا . وارتضيا نقل سلطة المحاكم لخدمة المتعددة إلى محكمة مختلطة غالية قضائها من الأجانب . فجاء الإصلاح معكوساً مشوهاً . وحل في حياته هدم ولاية القضاء في مصر . ومهد لتدخل لخدمة الأجنبي في سلطة القضاء والتشريع . وفي كيان البلاد المال والاقتصادى .

مذكورة نوبار باشا

(سنة ١٨٦٧)

شرع نوبار باشا في مفاوضات الدول الأجنبية في إنفاذ مشروعه . وبدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية إلى الخديو أيان فيها عيوب النظام القضائى المختلطة والملاح إنشاء قضاء مختلط يوافق روح الامتيازات المسوحة للأجانب .

المفاوضات بشأن النظام القضائى المختلط

نولى بوبار مفاوضة الدول بشأن نفيه محاكم المختلطة . وطالبت هذه المفاوضات لأن

حيث - - - - - في شأنه إلى أنواعه عدة منها محكمة استعارة ، وكنت
و- - - - - من شأنه - - - - - ، واعتبرت تركب على النحو - - - - -
مصر والدروب - - - - -

١٢٠ نظام المحاكم المختلطة

وتمتددت - - - - - بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقها سنة ١٨٧٥ على
شأن المحاكم المختلطة ، وحيث - - - - - المحاكم الإصلاحيات ، وإيماء - - - - - إلى برمتها
لائحة - - - - - الولايات المتحدة : ليبيا والمغرب ، بلجيكا ، الدنمارك ، فرنسا ، ألمانيا ، إنجلترا ،
اليونان ، هولندا ، إيطاليا ، البرتغال ، روسيا ، إسبانيا ، السويد ، النرويج ، وروصته
الحكومة المصرية مصادقها مع الدول لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية
وقانون المرافعات ، ووافقت الحكومات الأوروبية على هذه القوانين ، وبقيت فرنسا معزولة في
موقفها ، فكانت آخر من وافق عليها .

وهناك خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم :

أولاً : تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب
الذين ليسوا من جنسية واحدة .

ثانياً : تفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان
من جنسية أجنبية واحدة .

ثالثاً : تفصل في المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب في بعض الحالات
المبسطة .

رابعاً : أما الجلب واختبايات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها ، بل يثبت من
احتصاص المحاكم القصلية ، مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة ،
وأموالها المنقولة - - - - - في ماله بغيره . فنختص بتلك فيما

وقفت لأئحة ترتيب تلك المحاكم بإشياء ثلاث محكمة ابتدائية ، الأولى في الإسكندرية
والثانية في مصر ، والثالثة في الدمناعيلية . ثم تلت إثر بصورة ، ومحكمة استئناف في
الإسكندرية

وللقضاء الأجانب الأعلية ، وحكم راسة الجلسات ، ولما أن المحاكم الخريبة تتألف من

[illegible]

وهناك رئاسة واحدة تركت للوطنيين في النظام المختلط ، وهي الرئاسة الفخرية والمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية الثلاث . على أن هذه الرئاسات الغيت مع الزمن . فبما يتعلق بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين فاسوي رئيس فخري واحد ، وهو عبد القادر باشا مهسي الذي كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولتأسيه إحاطته على انعاش سنة ١٨٩٤ عين رئيساً فخرياً لمحكمة المنصورة ، وغزل بشعل هذا المنصب ، الفخري ، حتى وفاته سنة ١٨٩٨ . ولم يعين أحد خلفاً له ، وكذلك ألغيت الرتبة العصرية محكمة الإمبراطورية سنة ١٨٩٦ ، أما محكمة مصر فكان آخر رئيس فخري لها حاكم مصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه أحد . وآخر رئيس فخري لمحكمة الاستئناف المختلطة هو أحمد عيسى باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤ ولم يعين أحد خلفاً له . وأجبت هذه الترتيبات من مبررات المحاكم المختلطة ، ونجدد ما أنه لم يبق من شأنها غير في محكمة الاستئناف المختلطة ؟ إن كل ما كان له من حقوق لم يرأس الجمعية العامة محكمة الاستئناف للإنتخاب نائب الرئيس الأعلى الذي هو الرئيس الأعلى في الجمعية سوى الرئاسة فقط ، إذا شاء أن يشغلها . ورئيس له أن يعين صدق في هذا

(١١) مصر وأوروبا للقاسمي، عرقلت، ١٠، ٢٠٧.

لاستعباد أى فئة شكلياً ، لأعمل لها . ففى أجدد أن تكون مدعاة للسخرية
والازدراء .

التاح المحاكم المختلطة

(سنة ١٨٧٦)

فى خلال سنة ١٨٧٤ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستقلمهم الخديو فى حفلة حافلة
بمصرى رأس النين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونية سنة ١٨٧٥ ، وخطب الخديو مرحباً بهم
ومحاكم الإصلاح . راجياً أن يكون إلتاح هذه المحاكم فائحة عصر جديد للمدنية ، يرد
عليه شريف باشا . وكان وقتئذ وزيراً للحقانية ، مهتماً الخديو بالعمل التطوى على الرق العظم
الذى تم على يديه . شاكيراً إليه باسم القضاة على الثقة التى وضعها فيهم ، ولم تكن فرنسا قد
أقوت بعد النظام القضائى المختلط إقراراً نهائياً ، وبذلك عطلت الحفلة من القضاة الفرنسيين ،
إذا لم يكونوا عجبوا بعد . واستمرت فرنسا فى زرددها ورفضها ، إلى أن رأت أن النظام سيقخذ
رغم إرادتها ، وانتهت بالتصديق عليه فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية فى ذلك الحين المحاكم المختلطة
فى حفلة أقيمت بمصرى محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسمياً إلتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت
فى اليوم نفسه حفلة افتتح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات
تلك المحاكم فى فبراير من تلك السنة ، وألعبت من ذلك العهد المحكمتان التجاريان فى القاهرة
والإسكندرية إذ جلت عليهما المحاكم المختلطة .

نظرة عامة فى القضاء المختلط

قام النظام القضائى المختلط على أساس تقويل هذه المحاكم سلطة الفصل فى جميع
المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى ، وجعل غالبية القضاة ورأسة المجالس الأجانب . فإذا
نظرنا إلى حقائق الأمور . وتركنا الظواهر والتجاملات جانباً ، رأينا فى هذا النظام قضاء
أجنبياً . يفصل فى المنازعات والمعاملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فيها الأجانب فى

كل يد منسج بانسرد اليسر من الاستقلال . ويخضعون بنفسه القومى . نجد الأمر في مصر على عكس ذلك . فالوطنيون هم الذين يخضعون لنفسه الأجنبي . لكنهم هم المقروء ، والأجانب هم أصحاب البلاد . ولا يوجد في نعدامة نعتهم نفسها ونشعر بالكرامة ترمي بش هذا النظام . لأنه فضلا عن منافاته لركن هاء من ركن الاستقلال ، وهو ولاية النفس . فإنه نقاء جدير للمرة القومية . باحث على ندى وهوان . إذ كيف يستشعر الكرامة قوم يخضعون في معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبي قائم في عقر دارهم ١٢

فلما ركز القول إن القضاء المختلط هو في الواقع قضاء أجنبي بكل معنى الكلمة ، وما انحصر انصرى فيه إلا أقلية لا ترفع عنه الصيغة الأجنبية . وإذا فخلت يوما^(١٣) أية محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية . جزئية أو كلية . بل إذا دخلت أقاليم الكتاب في تلك المحاكم ، أو أقاليم التنفيذ . رأيت في نفسك محكمة أجنبية ، ليس فيها للصيغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاء غاليم من الأجانب . ولا يسمح لقاض مصري أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هي لغة المرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتفاهم ، لغة الإعلانات والتبليغات ، لغة القضاة والكتبة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب والفراشين .

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها . فلا وجود لها في تلك المحاكم ، ولا يلتفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمح له إلا إذا شاء المترجم أن يترجمها للغة الأجنبية . فرنسية كانت أو إيطالية . والمتقاضون من الأهلين يدخلون هذه المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئا مما يجري حولهم . ويقض في مصرهم ومصر أمراهم وأموالهم وشرفهم ووجودهم . دون أن يدروا ماذا يفعل بهم .

والقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبي . به اقتيات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضا اقتيات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المستعنة لا تميزت الأجنبية . قد تالت ياشه هذا لفظه حق حديد : ذلك أن التشريع مدى يسرى على الأجانب لا يكون نافذا عليهم إلا بموافقة لدول صاحبة الامتيازات . فالقضاء مختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على اترعاية الوطنيين وعلى حكومة البلاد . بل

... لا حيلة حق التعديل في التشريع الذي يجرى على رغابها ، وهذا حق لا يمكن
... من حاكم مختصة .

... من حيث الحدود . هذا حق حيز وقع الخلاف بين الخديو إسماعيل والدشليمي في أواخر
... من مصر مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتولية لادون ، وعلى أن هذا المرسوم لم
... من حقوق اللدائن . وإن اللدوت احتجبت على صدور مواتمكت بلائغة ترتيب
... مختصة ، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية في أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق
... من ضيقة مامن غير موافقة الدول . وهذا ما جعل الكاتب الفرنسي المير
... قوله " يقول في بحثه للنشر بمجلة العائفة الفرنسية :

... لنقض المخطط الذي كان في نظر انصار القضاء القضلي يستفص حقوق الأجانب
... من حيث لند أكسهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه من الامتيازات
... . فإنه بمقتضى الإصلاح المصافي (المخطط) لا يمكن وضع أى نظام على مس
... من الحكومة المصرية تؤمن الباب العالي من غير موافقة الدول " (١٢)
... هذا القول الذي يقوله كاتب سياسي أوروبي قوى الدلالة على أن مصر خسرت بإشياء
... المخطط استقلالها التشريعي ، والواقع أن المحاكم المختلطة شاركت الحكومة في سلطة
... . وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب . ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر
... . فمذا عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أى أن هذه
... صارت سلطة قائمة تغل السلطة القومية الممنحة في هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب
... . وقد خسرت مصر هذا الحيران بماهدة أبرمتها ، لأن إنشاء
... . فمخطط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق
... . وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة
... . فمعدلات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ،
... . هذه الامتيازات أحتفظ بها من القيود الواردة في نظام القضاء المختلط .
... . فمعدلاتها شيئاً

... . فمعدلاتها التشريعية . يستل في وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على
... . وعلى الاستقلال القومي . كما أنه يعارض النظام الدستوري والبرلماني في

بلاد . لأن البرلمان لا يستغل بالتشريع فيما يخص حقوق الأجانب ومصالحهم .
 ويريد هذا الاعتداء ظهوراً وحماية مانع معاملات بين وطني والأجانب . إذ
 لا شك أن سبب نكاثرة التازحين إلى مصر من الأجانب . قد ازداد تداول المعاملات بينهم وبين
 وطني . وأصبحت المصالح بين الطرفين متشبكة . وحين وجدت هذه المصالح صار
 نفس في المازعات التي تنشأ عنها من اختصاص القضاء المصري . أو عبارة أوضح القضاء
 الأجنبي . وكل تشريع يخص الأجانب عن قرب أو بعد لا يبرى عيهم إلا إذا وافقت عليه
 جمعية التشريعية للمحاكم المختلفة .

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتمون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ،
 وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التي تنقص السيادة القومية في آنخص أركانها ، في
 ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع . وفي النظام المصري والبرلماني .
 ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها . بل يمثل أولاً وقبل كل شيء
 رعاية المصالح الأجنبية وإعداد حقوق الأهليين في سبيل تلك الرعاية .

فمن يوم أن أنشئت المحاكم المختلفة توطدت مصالح لدائنين الأجانب من الشركات
 والأفراد ، واستقر الرهن العقاري ووزع الملكية على قواعد مضيئة لأحكام المدينين من الأهليين
 وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم شبه المحاكم المختلفة في كثرة إجراءاتها حيال المدينين ،
 وتعريف أملاكهم وأموالهم الجبرية بأنجنس الأثمان ، وأسرع من لمح البصر ، ونحصيلهم
 قاذح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية .

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الحبيب إسماعيل الذي أنشأها . لأنه لما ارتبكت أحواله
 المالية أصدرت هذه الأحكام جرافاً للدائنين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت
 أقلام محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو . حتى أوقعت الخبز على منقولات
 اقتصر الخديوية . وأعلنت بيعها بالمراد . وتظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على
 حكومة ما جعلها مصر الأمتل في سنوات معدودة . مكنت من التكررت التي أنفقت تاهل
 الحرية والبلاد بالعارم الباهظة . ورأي الخديوي من تغييرها للأجانب ما حمله بشم من توبار
 . شأ الذي كان السبب في إنشائها . وفي ذلك يقول القاضي الخراساني في ملحق : إن
 المحاكم الأجنبية (كذا يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية . وقد أدرك الخديو
 إسماعيل في الوقت الأخير وبعد وقوع الخلل أنه لا يبرمه الاتفاقات شدة هذه المحاكم . فحل

عنه أسبداً جديداً ، إلى جانب سيادة القنصليات ،^(١٣٦) . وقال في نصوص تلك المحاكم
سيوفات الأجنبية^(١٣٧) : إن هذه المحاكم التي برئعتها الخديو والباشوات لم تكن مستقلة
نزه الاستقلال عن العنصر الأجنبي في مصر . فليما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان
لأجنبي يعلونها محاكمهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم في جميع الأحوال ،
ونقصاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو . فكانوا بها في موقف حصين . إذ بجميعهم
ترى العام الأوروبي ، وانغامون . ورجال الأعمال . والنصحف . فضلاً عن المال الذي هو
عدة الكفاح . وتشد أزرهم قوات القنصليات والدون . والجلاليات الأوروبية ، التي تتحيز
بمحبة كل قاضي وكل محكمة لانحياز إلى جانبهم . وكان التأثير الأجنبي الواقع من الجلاليات
الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية . والرعايا المستعدين بالحمايات ، يبدو أكثر
ميكوي في الإسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سرائر الخفانية
(انظر المخططة) المجاورة لها .

وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) : إن المحاكم المخططة تحت تأثير الضغط الأجنبي
قد أسرفت في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من الماويلين والموردين
أومن الأمايين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف
ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم الميون السائرة التي أثقلت
كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التي تولدت منها .

وقال أيضاً : وإن المحاكم المخططة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستقلال الأجنبي في
مصر ، فهي محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانوناً أجنبياً ، ونهها
بلاد ضئيل . أما ضررها فكبير على الشعب المصري ولاسيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على
سنة الحكومة المصرية والخديو . وعمدت بأحكامها التحالف الأجنبي الذي يستغل البلاد ،
ويجبر عملها على الأخص في البيوع الجبرية والرهون العقارية كآونة على مصر^(١٣٨) .
وبما يذكره أنصار هذا النظام في معرض دفاعهم عنه أنهم يعدون امتناع المحاكم المخططة
عن الحوادث الثلاث البارزة في عصر إسماعيل . فبضعونها بجانب امتناع قناة السويس من

١٣ . ١٤٤ مصر وأوروبا لتقاضي المخططة كان يمثل ج ١ ص ٢١٦ . ٢١٧

١٥ مصر وأوروبا لتقاضي المخططة كان يمثل ج ١ ص ٣٥١

١٨٦٩ . وإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ .^(١٦) فهذا السياق يدل على حقيقة عدم
استقلال مصر من قبل في أن تقاتل الديون وصندوق الدين هما من المنشآت التي غُصت استقلال
مصر من قبل والسبب في وضعها من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبها إنشاء المحكمة
المختصة . لأن وجود هذه المحاكم هو نفخ لاستقلال البلاد القضائية والتشريعية .
ومن أبعاد الآراء عن المصوب ما يذكره من أن وجود هذه المحاكم ضروري لنهضة
البلاد وتقدمها . وأن رهوس الأموال الأجنبية ما كانت لتستقل مراعى البلاد إذا لم يكن
يحميها هذا النظام . ولعمري ليس يسع الحفل أن يسبق مثل هذا المطلق الذي يقتضى أن
لا تكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد .

فلت شعري ألم يكن في البلاد نهضة وتقدم في عصر محمد علي ، أي قبل أن تنشأ المحاكم
المختصة ؟ أليس في البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟
ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هي استقلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هذه
السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية في البلاد لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل
الدول الأجنبية في شؤون مصر ، وإدارتها استقلالها ، وليس ثمة شك في أن هذه المحاكم إنما
وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهي مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التي
تعددت أشكالها .

ومن الخطأ ما يشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم
المختصة في منازعاتهم ، ويتخفون هذا ذريعة لتسويقها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة
من المصريين بصلاح هذا النظام^(١٧) .

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاوئهم أمام المحاكم المختصة
لا يقصدون إلا إرهاب مدنيهم بجرهم أمام محاكم لا يعرفون لغتها ويضلون في إجراءاتها .
ويحتملون من المصاريف والتنفقات الباهظة ما تنوء به كواهلهم ، وليس مجهولا أن قضايا
انضال بالديون في المحاكم المختصة تنهى في الغالب بما يشغلها من مساحة المصاريف القضائية
وغيرها إلى انقضاء الدين أصحافا مضاعفة . وتؤدي إلى خراب المديين ونجدهم من
أموالهم وأموالهم .

(١٦) تكذب المتن للمحاكم المختصة من ٤٢٢

(١٧) تكذب المتن للمحاكم المختصة من ١٧٢ ، ٢٢٦ .

١٠ - دسيسة التي يلحقها إليهم موزن من - متى مصر بين هي أربعة للتشكل مما يليهم .
 ١١ - من دليل لا لدفاع عن هذا النظام . من هي من أظهر تبرره
 ١٢ - في القول أن نظام القضاء تتفق قد تضمن سيادة مصر واستقلالها في ولاية القضاء
 ١٣ - وقد كان هذا النظام - من بين أذنة لاستقلال مصر واستقلالها اقتصادياً وسياسياً .
 ١٤ - الذي يستطيع النظام عركه المحسنة واحدة اقتصادياً إلى المحاكم الأهلية بإحدى
 ١٥ - من أهمه - جامعة . ومنه يتبين أن من - جامعة - مستحق . ويؤكد اسمه إلى لأحد
 ١٦ - من المحكمة القومية ١١

١٧

١٨ - هذا من ١٩٣٦ - تاريخ نشر النسخة الأولى - في حيث الاستشارات الأسبوعية بعد ذلك بموجب مساعدة
 ١٩ - من مايو سنة ١٩٣٧ وقد تمت من بعد هذا - من - وعلى بقية المحاكم المختلفة لتأجيلها إلى أكتوبر سنة
 ٢٠ - مادة التي عشرة سنة - من - إلى حيث - مرة الانتقالية وإضافتها للقوى المحاكم المختلفة ويصبح
 ٢١ - من - القضاء الوطني

تفصيل خامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

بدأت عدة بلاد أجنبية زودت في ذلك حكام سمائيين حرب أهلية أمريكية حتى أدت إلى نقص في المواد الخام الأمريكية مما أدى إلى نقص في السلع المصرية وارتفاع أسعارها فكانت سنوات الحروب سوداوية ورجاء فصر .

كان محصول القطن المصري سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا بيع ضمن مقداره ١,١٠٧,٨٨٧ ح وبلغ ٥٩٦,٢٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع له تلك السنة ببلغ ١,٤٣٠,٨٨٠ ح ثم صعد في السنوات التالية وتضاعف سعره كما نراه في البيان الآتي :

صادرات القطن	متوسط سعر القنطار	
سنة ١٨٦١	٥٩٦,٢٠٠	قنطار
سنة ١٨٦٢	٧٢١,٠٥٢	"
سنة ١٨٦٣	١,١٨١,٨٨٨	"
سنة ١٨٦٤	١,٧١٨,٧٩١	"
سنة ١٨٦٥	٢,٠٠١,١٦٩	"

فترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة في الثمن ، ويشهد منها مقدار مدخل البلاد من القطن ، مقابل بيع القطن ، ونرى أيضا مقدار انفراد الريادة في الحصول عليه ولا غرو فإن ارتفاع أسعار القطن زاد في إقبال الناس على زراعته فصار محصوله سنة ١٨٦٤ أربعة أمثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠ .

(١) بدأت سنة ١٨٦١ وابتدت سنة ١٨٦٤

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٣ Statistique de l'Égypte ١٨٧٣ . بيان سعر من إحصاء القطن

أهمدا ، عدد ٢٥ بركة سنة ١٨٩١

وبين من الجدول الآتي اطراف الزيادة في سعر القطن من سنة جودير مدى السنوات
خمس التي استمرت فيها الحرب الأمريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها :

سنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
في سعر القطن							
(بالريال)	١٠	١١	٢	١١	١٦	٣٠	٣٧
في سعر القطن							
(بالدينار)	١٤	١٣	١٧	٢٢	٤٦	٥٦	٣١

على أنه لم تكن الحرب الأمريكية نتهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل في أسعار
القطن ، وبدأت الأزمة في مصر تلك السنة ، لما كانت متوقعا من منافسة محصول الأمريكي
للقطن المصري ، وبين من الجدول الآتي تقلص أسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التي
أعقبت الحرب .

سنة	صادرات القطن	متوسط سعر القطن
سنة ١٨٦٥	٢.٠٠٩.١٦٩ قطن	٦٣٥
سنة ١٨٦٦	١.٢٨٨.٧٦٢	٧٠٥
سنة ١٨٦٧	١.٢٦٠.٩٤٦	٤٥٠
سنة ١٨٦٨	١.٢٥٣.٤٥٥	٣٨٠
سنة ١٨٦٩	١.٢٨٩.٧١٤	٤٦٠
سنة ١٨٧٠	١.٣٥١.٧٩٧	٣٩٠
سنة ١٨٧١	١.٩٦٦.٢١٥	١٣١٥

كان من نتائج صعود أسعار القطن في سنوات الحرب الأمريكية أن انعمس الأهليون في
الزرف والإسراف ، ونوسعوا في النفقات ، واستداروا من المراكب بفاحش الثمن بالأسعار
المصعوبة أسعار القطن ، ولم ينصروا في المواقف ، فركبهم القيون ، وأحدثت الحالة نسوة
في نهاية سنة ١٨٦٥ ، إذا أخذ الدائنون مطالبون بديوهم - وحدثت أزمة عاجلها الحكومة
بالمدخل بين المتعين ودائهم صونا للثروة العامة ، وحسبها أن تستقل إلى أيدي المراكب والتجار

و - بين الأحكام - فتعهدت معه د - بون الأختين على أن ترجع بها عليه كحد ثلثه بانه
(ص ٣٨)

تأثرت حدة مالية سبب هذه الأزمة ، على أنه ، لكن السبب الوحيد سوء إدارة ، وقد
كانت أزمة صارخة لا غشيش إذ عرخت ، حكمة بحسن تدبير أن تولي وتعود البلاد سيرتها من
الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهري سوء إدارة هو توالي الديون الفادحة التي اقتضت
التخدير إجماعا وتكلمنا عنها في الفصل الثاني عشر ، فإن هذه القروض قد حملت البلاد
حكومة وشعبا عبء فادحا عجزت آخر الأمر عن احتوائه ، وناهيك بقروض ألفتت بالحكومة
في الإعارة وتدخل الدائنين في إدارتها ، فكان شأنا شديدا المدين الذي يركب الديون وعجز
عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الخسارة القضائية .

بالقروض إذن هي السبب الأساسي لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها في اختلال
توازن الميزانية ، إذ ابتلعت فوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد إلا
التزج البسيط لإرفاقها على حاجات البلاد ومراقبتها .

الميزانية في عهد اسماعيل .

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذي نفهمه اليوم ، لأن المدين لم يفرق بين مالية الحكومة
وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أمرا واحدا . وكانت كل أموال الدول ومن إيراداته ،
يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلل وسوء الإدارة وسبب الأموال
غير حساب والأرباح ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الأرقام الإجمالية التي
كانت الحكومة تنشرها عن إيراداتها ومصروفاتها ، لأن هذه الأرقام لا تبين حقيقة الإيراد
والمصروف ، وإن تكن مطابقة للواقع ، فإن كثيرا من أبواب الإيراد كانت تغفل في الميزانية ،
ويعرف بغير - - - - - من حيث احتمالاتها ، ولم يكن من الممكن أن ميزانية يتولى رصيدها ورده
- - - - - من مديريها بأشياء صدق مدونه في مصروفات مالية تكون ميزانية حرة يفرص من - - - - -
- - - - - والخرج ، بل لأنه من تكون من المصروفات والخلل ، ولم يكن - - - - -
والمجلس - - - - - ولا المجلس شورى التي تأتير عمل في المسائل المالية ، بل كانت إرادة المدين
هي الشاغل ، وأوامره ، حتى الشفوية ، هي المعتمد في كل الشؤون .

ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢

تشر هنا مبررات ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ ^{١٥} كمؤدج للميزانية في ذلك العهد .

الإيرادات

جنيه	
٤.٥٢٣.٦٦٥	أموال وعشور الأقطان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس
١٤٣.٠٣٥	عشور ونخل
١٥٥.٥٨٠	ويرتكو (ضريبة) أرباب الخرف مربوطة عن اعتبار المشغولات
	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأقطان والأموال وعوائد
٨٦.٢٨٠	الأودان وعوائد النسيج وغيره
٧,٩٢٠	أموال جهات الواحات
١٤,٠١٥	عوائد زبوت وأموال
٢٩,٨٩٠	إيجار أقطان الميرى
٦٠٠	عوائد كورتينه وغيره
٤٩٢,١١٠	إيراد الحمامات
٥٦٢,٨٨٥	صافي إيراد السكك الحديدية
١٠٠,٠٠٠	صافي إيراد السودان
١٧٥,٠٠٠	إيراد الملاحة
١٧١,٣١١	أرباح أسهم قناة السويس
١٨٥,٠٠٠	أرباح ورق القمحة وشمعة المصوغات وغيره بالمائة
	أموال الالتزامات وهي التزام المطرية وترسانة وبنطرون والأموال
٢٨٥ ٧٩٥	وغيره وإيرادات الخاويصات
	إيجار أقطان وأموال الميرى ورسوم مبيعاته ^{١٦} من إيرادات مصر
١٨٥.٥٠٠	واستكدرية ودعياط ورشيد
٩٠٢ ٥٣٥	إيراد اشغافقات
٧.٢٩٣ ٦٢٠	مجموع الإيراد

(١٥) من الموقوع بمصر في ١٠ أغسطس سنة ١٨٧١ م - من الأكياس إلى سبوت مصرية

المصروفات

حـ	
٣٠١,٠٠٠	مخصصات الحديد
١١٠,٧٢٥	مخصصات العائلة احتياطية
٦٥٨,٣٣٥	ويركو الامتات (الخزيه)
٢٦,٨٠٠	ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء)
٧٠٠,٠٠٠	ديوان الجهادية والمدارس الحربية
١٥١,٧١٠	ديوان المالية وملحقاته
٢١٠,٠٠٠	ديوان البحرية ووابورات النيل
٩,٠٦٥	ديوان الخارجية
	مجلس الأحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجلس التجار
٣٣,٦١٠	(المحكمة التجارية)
١٤٨,٠٦٥	مديرية الأقاليم بحرى وقبلى
١٧,٨٧٥	ديوان الأشغال العمومية
٠٣٦,٣٤٥	مجلس الصحة والاستبائيات
٨٥,٧٢٥	دواوين المحافظات
٨٩,٢٨٠	مخططات مصر والاسكندرية
٥٣,٠٢٠	ديوان المدارس (وزارة المعارف) ومكاتب الدروس
٢٨,٣٠٠	ديوان الجمارك

مرتبات ومعاشات

١٧.٩٥٠	مرتبات حرم وإشرافات
٢١٣.٩٦٠	مرتبات أرباب المعاشات والموظفين
٤٢.٨٦٥	قيمة المرتب إلى الأشخاص المستوعبين
٦٩.٧٧٠	مخصصات الخبز الشريف والتكايا
١٧٠.٣١٠	ربح أسهم قناة السويس الذي أعطى لها ثلثة مئة ألف من
٢٠٠.٠٠٠	الأموال والأراضي
	المحتياطي

مخصصات القروض

٢٥٨.٥٠٠	دفعية قرض سنة ١٨٦٢
٦٠٤.٧٨٥	دفعية قرض سنة ١٨٦٤
٩٢٩.١٦٠	دفعية قرض سنة ١٨٦٨
٥١.٤٨٠	القومية الجديدة
٥٧٢.٨١٠	قرض السكة الحديدية

دفعات الأشغال العمومية الجارية وذلك
عن المستحق لى سنة ١٢٨٨ هـ

٢٩٢.٥٠٠	إنشاء وصيف ميناء الإسكندرية
١٣٨.٨٧٠	إنشاء ميناء السويس
١٦٥.٧٢٥	إنشاء للترعة الإسماعيلية بما فيها عمليات التنازل
٢٨.٩٣٠	كوبرى قصر النيل
٥٣.٩٠٠	نظهير ترعة المحمودية
٢.٨٦٥	تركيب فتحات السويس
٦٨١٩.٠٩٥	مجموع المنصرف

الزيادة (المزحومة) في الميزانية

الإيراد	٧,٢٩٣,٦٢٠
المصرف	٦,٤١٩,٠٩٥
الوفر (المزحوم)	٨٧٤,٥٢٥ ج

وقد أوردنا في الفصل السابق الأرقام حتى كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السوية ونقدمها مجلس شورى الخواص . وأظهرنا أن تلك في صحة هذه الأرقام ، فإن ماورد فيها من زيادة الدخل على المخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ مائتيا من العجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد	المصرف	العجز
	جيه	جنيه	جنيه
١٨٧٧	٩,٥٨٩,٩١٠	١٠,٩٧٢,١٠٠	١,٣٨٢,٢٠٠ ^(١)
١٨٧٨	٧,٤٣٢,٩٨٢	١٠,٨٧٣,٥٤٨	٣,٤٤٠,٥٦٦ ^(٢)
١٨٧٩	٩,٩٤٩,٠٠٠	١٠,٣٣٠,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠

الضرائب

ثم نذكر للضرائب قاعدة مفهومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود مايجب من الأهلين ومواعيد الجباية . بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكنى كلما احتاج وزير المالية في النقود أن يضرب من كل مدير مبلغاً من المال ، لاحتياج الحكومة إليه ، فيصدع المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا . فيوزع المال منتزعا على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلب . فهوى الحكومة إذن كان حراً أساس النظام المالي وتعددية الضرائب في ذلك العصر . ولم يكن ثمة رقابة على مقدار

(١) ١٧٠٦ عن تقرير دائرة لجنة تحقيق الآراء . نشرت في المكتب الأصفر الفرنسي ١٨٧٨ ١٨٣٩ ص ٢٠٦ .

٢٠٧ . ويلاحظ أن العجز يزيد مع زيادة النجدة في تاريخها الإجمالي الذي أوردنا خلاصته ص ٨٠ .

مرجى وصي سهل خزان الحكومة . بل كانت الأيدي تقاسمه من يوم حياته إلى حرب إنشائه
 كتب غاضبي الخولندي فان علم بصعب هذه الحالة كما شاهدناها بقواه : « كانت الأمور
 تجري في عهد الخديو السابق (إسماعيل باشا) ووزير مالهية المفتش (إسماعيل صديق) على
 النحو الآتي . يؤدي المدير كل مرة إلى وزير المالية المنعم المطلوب منه . ولا يصح كله في خزان
 الحكومة . بل يقتطع الخديو جزءاً منه ، ثم يلبه المفتش بقطع جزءاً آخر ، والمدير لا يفوته قبل
 ذلك أن يشتى نفسه نعيباً مما جاءه . ومازور المراكز يسبقون المدير إلى هذه الرتبة . ولم
 يكر ثمة عقوبات تترص هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمة عامضة .
 والضرائب تحي أحبابنا مقدما ، وقد تحي الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع الممولون أن
 يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع غم شكوى : لأن الحكومة لاتعش إيصالات بما
 يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون في جو من الاستبداد والخسوبة والإرهاب ،^(٨)
 ولم تكن الضرائب مودعة على الأهلين توزيعاً عادلاً ، بل كانت الأهواء تحكم في إعفاء
 المتصلين بالخديو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الأتاوات لحد العجز في ميزانية
 الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لاتدفع الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في
 دور انعقاده الثاني سنة ١٨٦٨ في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمندوب
 الحكومة ومن يرافقهم من العمد والأعيان فإن العدل كان فهد ما يكون في ربط الضرائب على
 الأطيان أو على النخيل .

وقد زادت الضرائب في عهد إسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط في
 القروض ، إذ لم يجد مورداً لمداها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيدها كلما
 احتاج إلى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى مداها فوائد الديون .

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعاً جديدة من الضرائب : كالتدبير ، والري
 والإعانة^(٩) والمقابلة^(١٠) ، وضريبة ترعة الإبراهيمية . وهي ضريبة إضافية فرقت على
 الأضيان المستعملة بهذه التركة ، وماربط من المراتل على المباني . ومما صر الرميوت . ومما مل
 الدجاج . وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشي وحوادث الأعتام ، وحوادث دواب الركوب .

(٨) مصر وتورط القاصي الفتط كان يمل ج ١ ص ٦٠ .

(٩) سبق الكلام هنا ص ١٠٦ ، ١٠٦ ، ١٠٦ ، ١٠٦ . (كتبتا . الطبعة الأولى)

(١٠) راجع ص ٣٩ (الطبعة الأولى)

وتعريفات بمصر والإسكندرية . وما يترتب على الأشخاص مثل ديونهم . على ضريبة على
أرباح الحرف والصناعات . والعربية شخصية . وعوائد محض سقاية وسدانة على
« بناء من المصايفات . وعوائد المحرقات . والندحية « والضريبة الملح « و...
القبيلة وكان يؤخذ بحساب عشرين قرش على كل عرض بقدره لأحدى دول الحكومة التي
وبلغ ما كان يدفع من المال وملحقته عن المال الواحد في مصر « مرات خمسة جبهات
وبصرف كما تقدم بيانه . وهو مبلغ ينو به ذلك ويزيد بما يجي الآن من الضريبة على العدا
وعما كان يجي في عهد سعيد باشا .

كان اردباد الضرائب على هذا النحو عبثاً قاصحاً . بل قللنا رايه . لأن المثلث لم يكن
بقي له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها . فلا عجب أن تؤدي هذه
الحالة بالأهلين إلى المصنك واليؤس . وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع حاصلاتهم
بأبخس الأثمان قبل أن نصلها لبؤدرا من ثمنها لينة الضريبة ، وكذلك كانوا يضطرون إلى
بيع مواشيهم ، وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها بورا ،
وقد سمي هؤلاء « المسحبين » وكثر عددهم بحالة أفالقت يال الحكومة ومجلس شورى النواب ،
فوضعت قانوناً لتوزيع أطيان المسحبين كما تقدم بيانه .

وزاد الحالة بلاه وضنكا سوء نظام الجباية وما اشتر عن عاها في ذلك الحين من الظلم
والرشوة والقسوة والإرهاب ، وكانت الحكومة لا تضطارها إلى المال بجي الضرائب مقدما ،
وجباية في سنوات العسر للمال ، فكانت تكره الأهلين على أداء الضريبة قبل حلول موعدها
بشعة أشهر ، وفي بعض الأحيان بسة كاملة .

وازدادت حالة الأهلين عسراً وضنكا بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وتأليف
الوزارة المختلة . فإن المنصر الأوروبي في الحكومة لم يكن يعنيه إلا أن يجي الضرائب بمنتهى
القسوة لوفاء أقساط الديون ، وجاء نفق النيل سنة ١٨٧٧ نفصاً جسيماً لم يسبق له نظير في

(١١) لايد على كلمة أصحاب الضرائب التي درست في عهد إسماعيل في صدر مرسوم له ٢٧ يناير سنة ١٨٨١ تواتر
عهد توفيق باشا الذي يالدها تيف واللائق صمماً بها .

(١٢) متطاً هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحتكر البيع فحرصت على كل فرد من الأهلين رسةً أو ضريبة مقابل ما يترتب
أن يصرف له من الملح في السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة . وقد وجدت
محصلاتها خمس عا من رفاة للوطن سنة ١٨٧٣ ثم غلبت في أوائل عهد توفيق باشا .

عهد سمعيين ، ورد الحانة الاقتصادية موزة ١٢ - إذ حرمت أحياء بأكملها وخاصة في الوجه
 غلى من الزراعة ، وظهرت عواقب هذا الميثاق سنة ١٨٧٨ . فشهد الكرب بالشعر ،
 وحدثت موجة غلى جماعية نشأت عن بوار الزراعة ومحنة تكاليف وانقضاء العمر
 مقدما . وحدث بسبب هذه المجاعة عشرة آلاف شخص وبن . معظمهم من مديريات جرجا
 وقتا وإس . فكنت هذه الأيام من أسوأ مآزاة البلاد من نخس والشقاء الاقتصادي .
 وكرب من شائع زيادة الضرائب والإرهاق في جبايتها . فطر الفلاحون من أجل أدائها
 في الاستدانة . لأن عمال الجباة كانوا يلجأون إلى الضرائب بكمبراج لإكراه الأهالي على أداء
 ما يطلب منهم ، فكان الأهالي يختارون أهون الشرين . يستدينون من المرابين ما يطلب منهم
 من المال . ومن هنا تفاقمت ديون الأهالي . فقد استهدفوا لآلة الاقتراض بالربا الفاحش .
 حتى ركبهم الديون ، ونزعت أملاك الكثيرين منهم . وكان المرابون كلهم أو معظمهم من
 الأجانب ، أو من في حكمهم من الرعايا المسمولين بالمخيمات الأجنبية ، فغفلوا من ذلك
 الحين في أملاك الأهالي ، وازداد نفوذهم وسلطانهم . وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة .
 ويستبدون الأهالي ، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر .

فحق ملكية الأحيان الزراعية لم يكند يقرر في عهد سعيد باشا ويتوطد في أوائل عهد
 إسماعيل حتى أصابه صدع شديد في أواخر هذا العهد . وذلك على أثر طغيان سيل الإمبرج .
 وانتقال الملكية إليهم . أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التي تحمل حق الملكية في حكم
 العدم . وتحمل المالك في يد الدائن المرتهن أخيراً وثيراً .

وصف المسو جابريل شارب هذه الحالة التي شاصها بنفسه وصفاً مؤثراً قال فيه :
 « إن الحالة التي تمرى النظر هي مسألة الملكية الزراعية . فإن الأحيان والتاجر أخذت
 تتغل من عدة سواث (كتب هذا سنة ١٨٧٩) إلى نيتي لأوروبيين ، ذلك أن الإرهاق في
 فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأوفى في أيديهم أمراً بعيداً عن الإمكان .

كان علاج في عهد سعيد باشا يؤدي الضرر من عت مشقة . إذ كان يوفى من شقة
 أوفى . وبني له بعد ذلك مايقوم بأوده . ويعيشه عيشة رغداً . في بلاد اشترت بقت
 تكاليف المعيشة . وفي أوائل عهد إسماعيل كان الفلاح يحصل حالاً وأكثر رغداً . وإن ارتفاع
 أسعار القطن ناشى عن الحرب الأمريكية جعل إيراده يبع تخفض ، وما كان يبيع من قبل
 خمسة حببات صاعه ثمانية أو عشرة حبات ، وفي علاج يصرأ ورجاء مظهره في ذلك

العهد . ولكن هذا اليسر مائت أن نمد عمر وضكنا . فقد جعلت سعر الفضة من انتهاء الحرب الأمريكية . ومضى ندمي هبوط حسيماً . ولما دقت هذه راددت مظالم الحكومة . وأخذت الضرائب في زياد . فاضطر الملاح إذا ن وجود بكل ما كان مدرجاً أو مخبئاً عنده . ولم يبق لديه إلا أرضه . وإذا ما أرضه الحكومة في طلب الضرائب عظم أن يلجأ إلى أحد المرابين الأجانب ليقرضه مائراً الفلاح . ويرهن أرضه . فإذا ما أحرر عن الوفاء سبق إلى احتكاكه فسرعه من كنهه وتباع أرضه بأغلى الأثمان . وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين في المائة . ولمحظ كبير أن ميلاً من المرابين كانوا يتبعون جباة الضرائب في القرى ليقرضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأفحش القوائد . وقد تبلغ الفائدة ١٠ أو ١٢٪ في الشهر الواحد أي ١٢٠ إلى ١٤٤ في السنة .

ويقول السيوشارم إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضي ، فالتفدين الذي كان يباع (في أوائل سني حكم اسماعيل) بمائتين جنيهاً صار يباع (سنة ١٨٧٩) بمائة جنيهات فقط ، وإن الأجانب الذين يملكون الأراضي بطريق المزاد أو بطريق الإكراه كانوا يسومون الأهالي الخسف ويعاملونهم بأسوأ أنواع المعاملة ^(١٢) .

وكب المقاضى المولدى (غان بعل) يصف هذه الحالة بما يوافق في الجملة وصف السيوشارم . وقد كتب أقوالها في أوائل مقاربة ، قال في هذا العدد :
انتشر المرابون انتشاراً هائلاً في عهد اسماعيل . ونصبوا شبكاتهم في طول البلاد وعرضها . بمنصون بها دعاء الملاحين . ومعظم المرابين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا المشمولين بالحمايات الفرنسية . والطريقة الشجرة التي نجى بها لضرائب مقسماً كانت في الواقع لصالح الدالين من رعايا المقتضيات . ولما بعض الأحيان كانت الحكومة تقرض من هؤلاء مبلغاً من المال ، على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباة الضرائب منه في جهة معينة . فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستغلون من الأهالي أكثر مما أدبوا للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة ^(١٣) .

البذخ والإسراف

وراد الحالة الاقتصادية سيئة صروب الإسراف التي ابتدعها الخديو اسماعيل والتي تنكص عنها في الفصل الحادي عشر . فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى عم أمية . سواء أكون داخل البلاد أم خارجها ، ولا عجب فإن مادة الإسراف وحنونه ومظاهره كانت أجنبية « من وارد أوروبا » . ففتلت البلاد ملايين الجنيهات تسيث إلى الخارج في وقت هي أخرج ماتكون إليها . وتقص بذلك رأس مال الثروة القومية . أضف إلى ذلك تلك الملايين التي أنفقها اسماعيل على غمفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعتها تلك العاصمة الهمة إلى المال . وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة . وكم اتفق فيها على إقامة الحفلات والولائم . وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستانة أو بلودويا ودعا من الزمن يفتد فيه الأموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وميادته في العواصم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفي عهده ظهرت بدعة اصطيف الحراة والأعيان في الخارج ، تلك البدعة التي كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات .

وكان الخديو مثالا يحتذى به يا شوات القطر وأساقفة وكبرائه وأعيانه (والناس على دين ملوكهم) ، فقلود في البذخ والإسراف ، وتمشى داء الإسراف في مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كاتناء القصور والاستكثار منها ، والإلتحاق من غير حساب على زخرفتها وتأنيتها ، وأسرفوا في حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم وأمنائهم : وملاهيهم وأهوائهم ، لما اضطرمعظهم إلى الاستدانة من المرابين واليهوك ، ورهن الأملاك والعقار : فخرت بيوت عامرة : وضاعت ثروات طائلة .

استغلال الأجانب مرافق البلاد

ثم إن استغناء اسماعيل الأوروبيين ودكرته إليهم واجتذابهم إليه . كل ذلك مكّن لهم من مرافق البلاد . فجاءوا برؤوس أموالهم مشروحة في إنشاء المصارف والبنوك والسيوت المالية . والشركات . والمشارب والملاهي ومحال الدعارة . ففتحت الثغرات خروج ثروة الأهلين إلى

يسمى لأصحاب . وامتدت يدهى لأعيان وإنكراء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من نيوت لأجنبية يشترى الأضواء ومقار . فوجدت في البلاد ثروات مديتها أجنبية . ولأرباب في أن هذا الأسس يؤدي إلى نعية الثروة القومية للأجانب . دوناً وشركات . جماعات وأفراد . فالاستقلال المالي قد ضاعبه التصدع من هذه الناحية ، فضلاً عن النواحي الأخرى . وأهمها الفروخى التى عندها الخديو .

صحيح أن بعض رموس الأمور الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ، لكن هذا لا يتقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى ، لأن كلى تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسرواسترقاق . وذلك واستعباد . ومنها نالت الأمة من الرفاهية والثمار والفوائد الوقتية فإنها لا تعدل تبعيتها وخضوعها لرموس الأموال الأجنبية ، هذا إلى أنها تصبح عرضة للالتزامات والشدائد إذا ملسحب الأجانب أموالهم لأى سبب ما ، فإن هذه الأموال للخولها في بناء الأمة الاقتصادى تصبح جزءاً من كيانها ، وتشر الأمة بالحاجة إليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبداً خاضعة لإرادة الأجانب ، محتاجة إلى استرضائهم ، والتزول على إرادتهم ، وأما ما دليل قائم يزيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رموس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للأجانب ، وهذا ليس استقلالاً ولا تقدماً ، بل هو الاستعباد الاقتصادى الذى يستتبع حتماً الاستعباد السياسى ، لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهى خاضعة في كيانها الاقتصادى للأموال الأجنبية . ولا تحتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فلما غلبها بأيدينا في عصرنا الحاضر . ولقد قام عليها الدليل في عصر اسماعيل . فإنه وضع في عنقه أغلال الأسر والذل باعتماده على رموس الأموال الأجنبية . وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولاً على إرادتهم

وبما ساعد رموس الأموال الأوروبية على التعمل في مرافق البلاد إنشاء المحاكم مختلطة ، فإنها كانت ولم تزال حامية هذه الأموال وسبيلها إلى تكميل البلاد والأهلين بقبود الرهون العقارية وتزع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهلين وحقوقهم وأموالهم ، كما بينا ذلك في الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك الرهون ولا عرفت تزع ملكية المدينين بشكل منفرج قبل إنشاء تلك المحاكم . وبيان ذلك أن الرهن الحيازى كان هو المألوف في مصر

فيل إنشاء النقصاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لأن القلاح لا يتدخل بسهولة عن
 نفسه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الجيزي . فكان طبيعياً ألا
 تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أنشئ النظام
 التضامني المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقاري الجديد الذي بمقتضاه يوثق الدائن
 الأرض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر
 المدين عن الرقاه ، لهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالنهات عليه ،
 لأنه في المظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارتة على الملكية
 العقارية ، لأن السهولة التي يقدم بها المدين على الرهن وأطمعته بادي الأمر إلى بقاء ملكه
 تحت يده ، وقلة تبصره في المراقب ، كل ذلك قد رغب إلى الأهلين الاستدانة بالربا الفاحش
 وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم ، وقد اجتجوا بادي الأمر هذه الوسيلة التي
 تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزع أملاك المدينين وغروبعها نهائياً من أيديهم
 إلى أيدي المرابين والبيوت المالية الأجنبية ، وليس أسهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات
 نزع الملكية ، والبيع الجبرية ، ولأدعى منها إلى الخراب ، لما تقرن به من فسوة الإجراءات
 وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية والبيع الجبرية هي من الكوارث
 التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تحريك للموتة العقارية إلى أيدي
 الأجانب ، ولو كان في البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهن كما منعه أخيراً بالنسبة
 لصغار الملاك في قانون الحقة الأقدسة .

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب للمالي ، لأنها فضلاً عن
 أنها تجعلهم كياناً مستقلاً في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة من
 الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الخرف أو عوائد المحلات التجارية
 والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة العقارات ، ومع ذلك كانوا يملكون في أديانها
 ولا يمتدرون إلا بما يروون لهم منها ، ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم
 الجبركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسمة النطاق
 من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبه من السواحل والندور ، وتنفذ الامتيازات
 الأجنبية حبر عترة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك
 الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضعافاً مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهلي في

عهد انضرب والتكاليف مائة . موقع معظم العبد على عاتق الأهلين . وفي هذا من عمران مالا يحتاج إلى جد .

وصفوة نقول إن نعمة مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل . ثم استمرت وتوسع مداها في عهد الاحتلال الإنجليزي .

وقد كان السبيل الثامون لمنهضة الاقتصادية والعمارة أن تقوم برءوس أمراء أهلية ، كما سارت في عهد محمد علي . فليس من يتكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، ونحلى في أعمال العمران التي هي - كإقامة الخطاطير . وشق الطرق . وإقامة المصانع . واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك . مما سطاه في كتاب (عصر محمد علي) . ولكنها قامت من غير اعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستبعاد . ولا يعترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضا قائمة في عهد اسماعيل ، وكان الملاحون يسخرون لافى الأعمال العامة فحسب بل وفي أملاك الخديو وحاشيته أيضا .

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو المحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية .

وتألف صادرات مصر في ذلك العهد من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والحاء والحلبة والزعفران والمصندب والسمك ويمض المنسوجات والخيال والصوف والكتان والمنظرون والأفيون والشمع وواردات السودان بحس التيل والشمع ورش الماء

وتستورد من الخارج منسوجات ونسيجات والحرير والسجاد والظرايش والأجوانع والحرير والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنجاس والآلات والمواد والمجوهرات والنفط والبنار والزيوت والفاكهة والمعدن والألبدة والمشروبات الروحية والفروني والخرقوات والسمك كذب وأنصاف العظرة والإساح والبرق . .

السلع	مصدورات بالحييات	التوريدات بالحييات
١٨٦٦	٩.٧٢٣.٠٠٠	٤.٦٦٢.٠٠٠
١٨٦٧	٨.٦٢٣.٠٠٠	٤.٣٩٩.٠٠٠
١٨٦٨	٨.٠٩٤.٠٠٠	٣.٥٨٢.٠٠٠
١٨٦٩	٩.٠٨٩.٠٠٠	٤.٠٦٩.٠٠٠
١٨٧٠	٨.٦٨٠.٠٠٠	٤.٥٠٢.٠٠٠
١٨٧١	١٠.١٩٢.٠٠٠	٤.٥١٢.٠٠٠
١٨٧٢	١٣.٣١٧.٠٠٠	٥.١١٥.٠٠٠
١٨٧٣	١٤.٢٠٨.٠٠٠	٦.١٢٧.٠٠٠
١٨٧٤	١٤.٨٠٩.٠٠٠	٥.٣٢٢.٠٠٠
١٨٧٥	١٧.٧٣٠.٠٠٠	٥.٦٩٤.٠٠٠

ويلاحظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) في أيدي البيوت التجارية الأجنبية ومعظم مائدوه من الأرباح عائد إليها .

الصناعة

يرجع إلى الخديو إسماعيل الفضل في استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التي أنشأها في الوجه القبلي ، وسبق الكلام عنها . وصناعة اللوز ينشاء مصنع الورق في دار الصناعة ببولاق . وقد أنشأ من مصانع الغزل والنسيج ما تكلفتها عنه في المصالح العاشر . ولكنه لم يوجه همه إلى إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ولم يهتم في إنشاء المصالح التي تنتج من المصنوعات ما ينسج ثروة البلاد وتغنيها عن أن تبقى عالة على الصناعة الأجنبية .

ثم إن اقتبس عادات الأوروبيين في مأكلاتهم وملابسهم وطريقة معيشتهم . جعله يقتنى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأمراء والأميرات من آل بيت ، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان ، والمتعلمون ، وسبغت تلك الطبقات المتأثرة ، فقلدوه في اقتباس العادات الأفرنجية واقتناء لوازمها وكلياتها من المصنوعات الأوروبية . كالملابس

وكان ميراث التجارة صالح مصر إذ كانت الصادرات تزيد من الواردات .
وليس لدينا إحصاءات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد ، فإن البيانات الواردة في
تقرير لجنة كيف ، وفي كتاب (مصر كما هي) لماك كرون من ١٧١ و ص ٤٠٥ تختلف عن
الإحصاءات الواردة في كتاب إحصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ من ١٦٤ و ١٦٦ . وعن إحصاء
المسيو فرنسوا شارل دو Roux في كتاب (إنتاج القطن في مصر) من ٨٤ و ١٠١ .
على أننا اعتمدنا على إحصاء كيف ، وقد أخذنا عنه أرقام الصادرات والواردات من سنة
١٨٥٠ أي من عهد عيسى الأول إلى سنة ١٨٧٥ (١٥)

الواردات بالجنيهات	الصادرات بالجنيهات	السنة
١,٦٢١,٠٠٠	٢,٠٤٣,٠٠٠	١٨٥٠
١,٦٨١,٠٠٠	٢,١٥٥,٠٠٠	١٨٥١
١,٥٧٥,٠٠٠	٢,٢٧٠,٠٠٠	١٨٥٢
٢,٠٠٦,٠٠٠	١,٨٤٨,٠٠٠	١٨٥٣
٢,١٤١,٠٠٠	٢,٠٨٧,٠٠٠	١٨٥٤
٢,٥٢٧,٠٠٠	٢,٢٨٦,٠٠٠	١٨٥٥
٢,٥٦٨,٠٠٠	٤,٠٢٩,٠٠٠	١٨٥٦
٣,١٤٩,٠٠٠	٢,١٠٤,٠٠٠	١٨٥٧
٢,٧١٥,٠٠٠	٢,٥٣٣,٠٠٠	١٨٥٨
٢,٤٩٤,٠٠٠	٢,٥٦٥,٠٠٠	١٨٥٩
٢,٦٠٤,٠٠٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	١٨٦٠
٢,٥٦٨,٠٠٠	٣,٤٢٧,٠٠٠	١٨٦١
١,٩٩١,٠٠٠	٤,٤٥٤,٠٠٠	١٨٦٢
٣,٠٦٣,٠٠٠	٩,٠١٤,٠٠٠	١٨٦٣
٥,٢٩١,٠٠٠	١٤,٤١٦,٠٠٠	١٨٦٤
٥,٧٥٣,٠٠٠	١٣,٠٤٥,٠٠٠	١٨٦٥

ومسححات . وأدوات الزينة والمزخرف . وأثاث المنازل وديانها . والمأكول والمشرب .
وقد أصبحت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضرر شديدة . لأنها لم تستطع أن ترقى
مطالب المعيشة الأوروبية ، وكالياتها ولزياها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مباراة الواردات
الأجنبية ، ومن هنا طفق سبيل هذه الصناعات على البلاد . وبارت الصناعات الأهلية
القديمة كالنسيج والدباغة والتجارة وصناعة الأثاث وما إليها .

ونرايع الخديوية خاصة الاقتصادية قوية لجعل التحول إلى العرائد الأوروبية مقرونا بإباحة
الصناعات اللازمة لها حتى لا تنبور الصناعة الأهلية وبطفي عليها سبيل الصناعات الأجنبية .
ولا يرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية . كالألات الزراعية مثلا
أو المواد التي تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد
الاقتصادي . ولكن واردات الملابس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلا
مراه إلى نقص رأس مال الثروة القومية ونهدم الصناعات الأهلية .

ولا نقول هنا غلو في النقد ولا إسرافا في الرأي ، وإنما هو ما يراه المصنفون من الأوروبيين
الذين عاشوا في عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضي اهرلندي فان بلمن يقول في هذا الصدد
ما خلاصته :

« إن الخديو إسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فإن
أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أسست على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتته فتة
شاملة ، فلم يعد معنى إلا بكل ما هو أوروبي . وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن
تولى عرض مصر أن يعيش كملك إفرنجي في قصوره وأثاثه ، ومأكله ومظهره وملبسه ، ومن
الأسف أن كل ما أنفق في هذا السبيل لم يعد باغاثدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من
مصنوعات تلك الأشياء الهالكة ، المدينة الحدوى . وتلك الأحوال التي لم تزد الثروة القومية
حينئذ واحداً ، وكان يدفع أثمانها أضعافا مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالب الخزانة في هذا
الصدد ، لم تكن الأموال التي يجيبها من شحبه على قدامتها . فأمدد أصدقائه الأوروبيون
بالفروض الجسيمة ذات الشروط القوية . وقد دعا أقرب أسرته والباشوات وموظفي الحكومة
إلى تقليد الأوروبيين في ملابسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، قبادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ
الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والمناظر وأنواع لأثاث والعربات ،
وأدخل الخديو الحياة الإفرنجية في قصور نسائه ونساء آل بيته ، فهاضت الأميرات وزوجات

الناشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من الذبح بهاخاً شديداً ، وأسرف أولئك النسوة القليلات حفظ من العلم والمطالعات من العمل في شراء الفساتين التي لأعدادها ، وانبعاث التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكمون جميع جواريسه بكل ما أبدعته الآرياء الباربية من لانتير ثلاثية . وصحرتين بدعة (اللوصة) وتغيراتهما ، وانشرخت المنسوجات الشرقية والصجاجيد والأرائك وأدوات الخزف والمطوائف القديمة التي كانت تمتاز بمناة الصنعة والقدرة على الصفاء . ولأنه لما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية » (٢٦)

• • •

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر اجتماعي عصر التجدد الاجتماعي ، ففيه أحدثت الهيئة الاجتماعية المصرية تنظير إلى حالات جديدة ، ونقتبس من أساليب المجتمع الأوروبي وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في السكن والملبس والمأكل ومآثر أنماط الحياة . وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور : فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراساتها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى في تقليد الإفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزجاً من النافع والضار .

ففي السكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبي ، ويحجرون التخطيط القديم الذي خرجوا عليه في خلال العصور ، ولا شك أن التخطيط الأفريقي أدعى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك العراز العربي الجميل الذي كان يتجلى في قصور الخاصة ، والذي يعد بلا مراء أية من الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار مابق منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة للمنازة إلى إسما الطراز العربي وإدخاله في قصورها الحديثة .

وهجر المتعلمون ومن حاكاهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية . كالجبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبذلات الإفرنجية ، ونضاضت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية . فيما عدا القبة ، فقد استسلكت المصريون بالإعراض عنها .

ودخلت العوائد الأوروبية في أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الإفرنجي ، ولا مراء في أن الأساليب الأوروبية في هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استبقت محاكاة الإفرنج في تعاطي المشروبات الروحية ، وهذه آفة حاءتنا من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين . ثم سرت إلى الطبقات الجاهلة . فم منها الفساد . وصارت من شر

الآفات التي ابتلى بها المجتمع المصري وكان منها بريقاً

ومن مظاهر التطور الاجتماعي إقبال الناس على الرياضة والتزهر ، فقد أخذوا يرتادون سبورات والضياع ، وخاصة بعد انتشار العربات التي سهلت المواصلات بين المعاصنة وضواحيها ، فأخذ سبل المركبات لا ينقطع عصر كل يوم في طريق شبرا ، ثم في طريق الجزيرة والجيزة والأهرام . وكان لإنشاء جسر (كوبري) قصر النيل فضل كبير في ميل الجماهير إلى تنزهه ، لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياض الجزيرة والجيزة ، وكانت (شبرا) هي منزلة سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوبري قصر النيل وما يليه من القصير الفخمة والحدائق الفناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة .

وبدا على المجتمع الميل إلى المرح والخيول ، ويرجع هذا الميل إلى الفناء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الفنية في عصر إسماعيل ، وأزداد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى ، وارتقت أساليب الفناء ، وزادت مكانة المغنين في النفوس ونالوا من محبة الناس حظاً عظيماً ، ولما تقدمت عهده الحمولي ، وارتقى النور الموسيقى في المجتمع . وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطبقات الأخرى ، وابتدع الخديو إسماعيل سنة الرقص الأفريقي ، فكان يقيم في سراي جاهدتين والجزيرة حفلات راقصة (باللو) بالغة منهي الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسي وعقيلاتهم ، وكانت الوقائع المصرية تعنى بأخبار هذه الحفلات ونصفها في مكان بارز من صحافتها .

وكان لحفلات الأفراح في ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون في تفخيخها وتعظيمها ، ويتنافسون في مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث الناس ، يتناقلونها جيلاً بعد جيل ، أما أفراح الخديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التي أقامها لاحتفالاً بزواج أبنائه الأمراء . إذ عقد لولي عهده محمد توفيق باشا (الخديو) على الأميرة نسيئة هانم (أم المصطفى) كريمة مصطفى باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين حياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حس باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد علي الصغير بن محمد علي باشا . وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر . ولا يزال الناس يذكرون فخامة هذه الأفراح ويسمونها (أفراح الأبطال) .

وامتاز هذا عصر ببحر الحفلات العلمية المدرسية التي كانت تقام نسبة انتهاء الدراسة في المعاهد العالية ، لخرية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الخديو نجيبا ، ويشهده كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل التاجحين وحفلات سدى فخيل في ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كان يسابق الجمهور إلى مشاهدتها في الشجرة (شعبية) أوفى الإمكانية وتعطى فيها اخترا للخيول الفائزة ، فكان حواة الخيل يتنافسون في اقتناء الخياد الكريمة ، وعصر الخديو إسماعيل ، وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنتشر أنباؤها بعناية كبيرة في المواقف المصرية ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها وأحراز قصب السبق في أثناء خير الجياد . واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للموالد في القاهرة والأقاليم مكانها التقليدية في النفوس .

الحياة العائلية

واستبج انتشار التعلم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يهتمون بالروابط الزوجية على نحو أرقى من اتفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المراء في حياته ، وقسمته في سراته وصراته ، ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، وقال تعدد الزوجات في الأوساط المثقفة ، كما قل الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تعنى بتعليم البنين والبنات .

الهضة النسائية

وبدأت الهضة النسائية في عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه (ص ١٩٩ ج ١ ، الطبعة الأولى) وبدأت المرأة تشترك بتعليمها في الهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت عائشة عصمت تيمور ، طليعة هذه الهضة ، وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضل كبير في ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات

وتثيقتن نسوة بالبين^(١) ، وتجلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركاً تتقيد البنات والبن على السواء سماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢ . وهو كتاب قيم في الأخلاق والنزاهة والآداب ، ووضعه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » . ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبين في المجتمع ، قال في هذا الصدد : « يتبعى صرف المهمة ل تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرته الأزواج ، فتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك . فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويجعلهن بالمعارف أهلاً . ويجلن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأي . فيعظمن في قلوبهم ، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والبطش ، مما يتبع من معاشرته المرأة الجاهلة لمراة مثلها ولتتمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها ، كل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأحواء واختلال الأقاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقرها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمة عظيمة في حق النساء » .

فالدعوة إلى نهضة المرأة في مصر ترجع كما نرى إلى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قايم بك أمين . فجلدها ووسع نطاقها .

طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية في التطور الاجتماعي على عهد إسماعيل ، والآن نستقل من الإجمال إلى التخصيل فتابع الكلام عن الطبقات التي يتألف منها المجتمع على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي^(٢) .

(١) من كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٩٢ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية

(٢) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد علي ص ٦٠٦ (طبعة نول) .

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أى في أواخر عهد محمد علي ٤٤٠-٤٧٩ ألف نفس^(٣) وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد بالثلاثة ملايين^(٤) . ثم بلغ عددهم في أواخر حكم إسماعيل نحو ستة ملايين نسمة ، وهذا استفاد من أن الإحصاء الرسمي الذي حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦٨٠٦٠٣٨٩ نسمة في ذلك اليوم ، أى بعد انتهاء حكم إسماعيل بثلاث سنوات . فلا يمكن أن تصل الزيادة في تلك السنوات إلى أكثر من ثمانمائة ألف نفس

الأسرة الحاكمة . الخديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها في عهد خلفاء محمد علي ، بما أنجبوه هو وأبنائه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة في المجتمع ، وافتتحو القصور الفخمة وافتنوا الأملاك الواسعة والنبوات الضخمة .

وقد عنى محمد علي بتثنية أبنائه تشبة صالحه ، فعلمهم في المدارس وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمام علومهم ، وعنى على الأخص بأن ينالوا حظاً وافيراً من النشأة الحربية ، ففي الحق أنه لم يقصر في تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهام الكبيرة . ولكن خلفاءه نصروا في الاندماج في الشعب والاعتزاز بالانساب إليه ، فمع أن محمد علي هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويلدسونها . بل قبيلاً ما كانوا يتخاطبون بها . وكانت التركية هي لغة التخاطب والفتاح في بيوتهم . وقد عنى بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخي علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أعضائهم القومية والحزبية ، بل أغضى بعضهم إلى إثارة المعيشة خارج القطر المصري سواء في الامتانة

(٣) مصر محمد علي ص ٦٠٩ من الطبعة الأولى و ٤٩٦ من الطبعة الثانية .

(٤) إحصاء ملك كوك في كتابه (مصر كما هي) ص ٢١ .

وفي أوروبا . واعتبارهم غرباء عن الشعب .

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العلوي ، وهي التنافس وتحاسد بينهم ، مما أدى إلى بعض المواطنين إلى بعض متبادل وعداء شديد ، ولو صاد الوفاق ونصفاء بين أفراد البيت المالكي وصرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لكانت على أيديهم أعظم الثمرات .

ويرجع هذا العداء إلى أن من يتولى الحكم كان ينظر بعين لبعض وصوه الطن إلى باقي الأمراء . ويتخشى منهم على مركزه ، فيبغى له الخيول أن ينق شرهم بوسائل الأيذاء والعدوان ، فعباس الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أعمامه وعلمته وأبناء عمومته ، وكان يمقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحتى على عمته الأميرة نازلي هانم حتى قيل أنه شرع في قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الأستانة ، وقيل إنها هي التي حرضت المملوكين الذين قتلوه في قصره بينها كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طبيئته تحول دون تمكيره في إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم يبل أحدًا منهم سوء لو أذى على يده ، ولكن إسماعيل كان على العكس يسوء الطفل بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجبه الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحفل بشيخ حنازته ، ولا عفى بأن يؤدي له في موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أي مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفي الوقت الذي صيربه إلى جدشه كان هو يقيم الأمراخ في القاهرة أيذاً باعنته عرش مصر .

وعند إسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحميد أمر مستفيض ، وله حوادث يشاققها الناس ، فإسماعيل ومصطفى فاضل على أنها أختوان وأبوهما المصلح إبراهيم باشا وبكتيما من والدتيه عشتي ، وقد ولدا في يومين متقاربين . وكان طمعا أخ ثالث أكبر منها سناً وهو أحمد رفعت الذي آلت إليه ولاية العهد في عهد سعيد باشا . لكنه غرق في حادثة كفر الزيات الشهيرة فصار إسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد ، وبدا ما في وسعه لشراء أملاكه في مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسعى جهده أيضاً في حرمانه ولاية العهد التي كانت له بحكم نظام الثورات القديم ونجح في مساعاه ، فاشترى أملاكه - وغير مظالم الوراثة وجعلها في نسله .

وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنوا في فرنسا والامانة
وأوروبا واشتدت العداوة بينهما طوال عهد إسماعيل .

علماء الأزهر

لم يكن لعلماء الأزهر شأن كبير في تطور الأحوال العامة سياسة كانت أو اجتماعية . ولقد
بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه في عهد الحملة الفرنسية وأوائل
عصر محمد علي (عصر محمد علي ص ٦٠٦ الطبعة الأولى) ، ويلوح لنا أن الأزهر ومن يتصل
به من العلماء والطلبة قد استردوا في عصر إسماعيل شيئاً من المكانة التي كانت لأسلافهم من
قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومترلة سامية في الهيئة الاجتماعية ، فخصص بالذكر منهم
الشيخ محمد العباسي المهدي الذي كان من أفذاذ العلماء في ذلك العصر . فقد تولى مشيخة
الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١ م) ، وعلى يده بدأ إصلاح
الأزهر ، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٧٩
الطبعة الأولى) ، وكان إليه المرجع في تعيين القضاة الشرعيين وفي كل ما تفره الحكومة بماله
مساس بالسلطة الشرعية ، ونال عند الخديو إسماعيل احتراماً كبيراً ومترلة عظمى ، وتلقاه سنة
١٨٧٢ علاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصي العالي^(١) (مجلس
الوزراء في ذلك الحين) للنظر فيما له سلس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أي أنه صار من
وزراء الدولة ، وهي ميزة لم ينعمها العلماء من بعد .

وظل الأزهر كما كان المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ،
فكثير من العلماء والأدباء والشعراء في ذلك العصر نشأوا ونمحو جوارحهم فيه ، ومعظم أساتذة دار
المعلم في الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم بمد المدارس
والوظائف والقضاة والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدل على
حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه .

ولما جاء السيد جمال الدين الأنصاري مصر سنة ١٨٧١ وجد في تلاميذ الأزهر وطائفة من
المنحرفين إليه البيئة المصالحة التي بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفخ في الأزهر روح النهضة وغرس

(١) الوقائع المصرية ص ٢٧٩ ٩٥ يناير سنة ١٨٧٢ .

به مدى التقدم الفكري والعلمي . وقد بدأت ثمارها يظهر المدرسة العلمية الحديثة التي
 حمل لواءها فيما بعد الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، فاتحاه السيد جمال الدين إلى الأزهر
 في نهج الحرية دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية . وحسبك أن
 شيخ محمد عبده إمام هذه النهضة في ختام القرن التاسع عشر هو من عطاء الأزهر الأعلام .
 فالتخصصات الكبيرة التي نشأت في الأزهر لم أسبق على هذا المعهد مكانة سامية . وساعد
 على ظهور هذه المكانة في ذلك العصر احتفاظ علماء بكرامتهم حيال ولاية الأمور ،
 وانتمسائهم بالتقوى والتعفف والبراعة ، وابتعادهم عن الزلزال للحكام ، مما دفع عن منزلتهم
 : وجعل لهم في نفوس الخاصة والعامة مكاناً عظيماً .

الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خرمجو
 المدارس في عهد محمد علي وعقبائه .

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلمة ، وهي أن معظم الموظفين (وحسبنا لا يشمل
 الجميع) لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص في أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح
 الأهالي ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساساً لأعمالهم لسعد الشعب في
 عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التي كان يتوه بها ، ولكن الموظفين كانوا
 في الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والابتزاز ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار
 الرشوة ومظالم الحكام ، وقبلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينتقلون إلى مصالح البلاد
 والأهالي . بل أغفلت هذه الناحية إعمالاً جسيماً ، حتى لم يكن للأهالي حقوق محترمة
 ولا كرامة مصونة أمام الموظفين .

الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد صاءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من
 القسوة في تعصليها ، ولم يشعر الفلاح في عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما

في عهد سعيد . وظلت السخرة سائدة في ذلك العهد . ولم تنكر قاصرة على المنافع والأعمال
نعمانية بل كانت تستخدم لاستصلاح أضيان الخديو وأضيان الحكام . وبقيت المظالم يزرع
- من تحت يديها . وقاعدة حكمه في معاملة الملاحين هي القهر والإرهاب . وكان الضرب
بمكربج عادة مألوفة في جباية الضرائب أو لاقصاص من يخالفون الأوامر أو يستهترون
بغضب الحكام لأى سبب . وقد يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف ويصفان
المظلم . ولا رقابة على الحكماء من حكومة عادلة أو مجالس نيابة أو صحافة أو رأى عام ،
يرفع على الأهلين إرهاب آخر من ناحية الأجانب من المرائين وغيرهم . إذ وجد هؤلاء من
حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الملاحين والأهليين
عمامة إلى أقصى درجات الاستغلال . حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكبلوهم بالكديون
المحافظة . ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومراقبه ، بل كانت تقاسم الأجانب
إرهابه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والمقاقة ، وظل يعيش عيشة
الكبد والتكدح ويقنع بأقل المحامات والتفقات .

الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الملاحين وسائر الأهليين ، فقد اقتصروا الأطياف والصياغ
واستعملوا أطيافهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق
الترع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الري ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعيد طرق
المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيافهم وأملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، ورأعت الحكومة
جانهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويترلفون إلى الحكام ليطالوا رضاهم
ويأمنوا على مصالحهم ، وفي كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا
وما إلى ذلك . وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بعصبيتهم العائلية ومراكزهم
الأجتماعية . فازدادت منزلتهم وعظم جاههم . وراعى الخديو جانبهم . وأنعم على كثير منهم
بالألقاب والمرتب - وكانت رادفة في ذلك العصر - وأسند المناصب الإدارية والقضائية إلى
فئة منهم ، فكان منهم المدبرون والمأمرون ورؤساء المجالس (الحاكم) الابتدائية والاستئنافية ،
ومجلس شورى النواب كعاد يكون مقصودا على طبقهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على

حفظ من العلم والذكاء الفطري وسلامة المنطق .

وكان الأعيان على وجه عام كرام التقرير ، قويي الأخلاق ، فيهم مروءة ووفاء ،
وشهامة ومباح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيراً ممن خلفوهم في
مصر الحديث .

• • •

افضل السابغ عشر

شخصية الخديو إسماعيل والحكم على عصره

في شخصية إسماعيل اجتمع الجباب المن إلى الجباب السبيء ، وظهرت آثار الخابن معا في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التي تول فيها حكم مصر . إن أخلاقه إسماعيل هي العامل الأول في شخصيته . بدراسة أخلاقه تعطية عنه صورة عامة .

لقد كان بلا مره آية في الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة ، وعلو الهمة . وكان شجاعاً ، لا يعرف الخين والإحجام . قوتى الشخصية . عظيم المهابة . لما ذكاؤه فكان يشع من عينيه للبراقين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أرحادشه من الأصدقاء والأعداء على السواء .

كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الخاطف ، وكان قوى الذاكرة يدحش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والملاقات عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضى السنين على وقوعها .

ويبدو لك قوة إرادته ومضاء عزمته من الهمة التي كان ينفذ بها مشاريعه فلم يكن يعرف الردد والإحجام وإذا أراد أن ينفذ عملاً لا تقف في سبيله عقبة إلا ذللها ، أما شجاعته فحسبك أن تبينها من السياسة التي رسمها لنفسه في السنوات الأخيرة من حكمه . حين أدرك سوء نية الدول الأوروبية واعترم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من إضرار تلك الدول على أن يكون لها وزيران أنجنيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورايت كيف وقف إسماعيل موقف المعارضة واتبع حيالها خطة المقاومة . وهي سياسة تقتضى حظاً كبيراً من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر ، وفي سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه ، وضحي به غملاً . وقبيل من الملوك من يضحون بعرشهم في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية . وكان إسماعيل بلا تلوع عباً لبلاده . راغباً في تقدمها . عاملاً على أن يسير بها في مضار

خضرة والعمران - ماعياً في توسيع ملكها وإعلاء شأنها كما يتنا ذلك في فصول الكتاب .
 لذلك . وقوة الإرادة . والشجاعة والإقدام . والرغبة في إعلاء شأن مصر . هذه هي
 الصفات التي تمتاز بها شخصية إسماعيل .

ظهرت نتائج هذه الصفات في مختلف الأعمال التي تمت على يده . فقد سعى ووفق في
 الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، حتى يصل بمصر إلى الاستقلال
 التام . فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر ورفعة شأنها .
 والمجهود مهمته إلى توسيع أملاك مصر في إفريقيا ، فأكمل فتح السودان ووصل بمحدود
 مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندي ، أي إلى حدودها الطبيعية . وبدل في هذا
 السبيل أقصى ما لديه من عزيمة وقوة ، وتلك لعمري صفحة مجيدة من مصانف إسماعيل ،
 تزين تاريخه . بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القومى .

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسليح الجند
 بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الفخمة .
 ووجه أيضاً همته إلى إنباض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فرفع علم مصر على
 مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والأقبانوس الهندي .
 وله على العلم والأدب أياد يضاء بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجهيزه
 عهد البعثات ، فمدرسة الحقوق ، ومدرسة الهندسة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ،
 والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصري ،
 ودار الآثار المصرية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التي
 ظهرت في عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر . هي من أنواره الخالدة
 كما تراه مفصلاً في الفصل التاسع .

وأعمال العمران التي تمت على يده ، كفتح الترع ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة
 القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأقطان
 الزراعية . وإنشاء المسكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البترولية ومصطحة البريد . وتعمير
 المدن وتخطيطها . وتنظيمها . كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها .

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة في فصول هذا الكتاب . فقها بيان لما
 ذكرناه . ونعصّل لما أجملاه .

كل هذه مآثر عرفت على البلاد بالخير العميم . وإن نرس لا تنسى آخر صفحة ختم بها حياته السياسية . إذ قدوة منافع الاستعمارية التي بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية . ولو أنه أثر الإذعان والاستسلام بقي على حوشه يتسع بهذا المثلث العريض . ولكنه إلى على الدول طلباتها . وأصر على أنه تكون الوزارة حائفة للمصريين . واستجاب إلى مطالب الأحرار . وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية غائية من العنصر الأوروبي . وأقر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب .

ولاشك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد . ومناصرة للحركة القومية . وفي هذا السبيل استهدف لغضب الدول الأجنبية حتى فقد العرش والتاج . فهو من هذه الناحية ضحية كبرى في سبيل الاستقلال والدستور . والإقدام على هذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من الفناء والتشريد والحرمان . عمل جليل يرمي تاريخ إسماعيل .

فالصفحة التي ختم بها إسماعيل حياته السياسية جديدة بأن تسجل في صحائف الحركة القومية بالفخار والإعجاب .

وإذ ذكرنا الحسنات . فمن الواجب علينا أن نتقل إلى الأخطاء والعيثات لتؤدي واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسنات التي ذكرناها . يوجد الجانب السيئ من شخصية إسماعيل ، وهو بذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره لعواقب وضعفه أمام الملذات والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التذير في أموال الخزانة العامة . فلم تكفه الملايين التي كان يحببها من الضرائب . بل عمد إلى البيوت المالية والمرابض الأجنبية يستدين منهم القروض الجسيمة . ولا يخفى أن هذه القروض هي الوسيلة التي تسرعت بها الدول للتدخل في شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها .

مصحح أن هذه القروض لو استندت إلى دولة أوروبية لما كانت في نظر الدول مسوغاً للتدخل في شؤونها ، والبحث باستغلالها . وإنما كان تدخل الدول في شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً منه تحقيق أطماع استعمارية قديمة . ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضي إدراك هذه المقاصد ، وتعرف حديث المظالم . والابتعاد عن شرها . بدلاً من الوقوع في حبالها . وليس من شك في أن المديون هي من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الأمم الشرقية . ولم يكن إسماعيل في حاجة إلى من يبصره مخططات إنجلترا والدول الأوروبية في مصر .

٣١٠ م. تاريخ محمد علي وإبراهيم صفحة ثامنة بتطلع الخلق إلى وضع يدها على البلاد وما وقوفها في وجه غنوجات إبراهيم والتمارها بمصر في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ بيند عن دأكرة إسماعيل . ثم يكن ينقصه . لا اعتبار بالحوادث السياسية . لأر ما لفته مصر في عهد أبيه وحده كان جديراً بأن يفتح عيبه . ويصير بالخطر الذي يهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبي .

لكن إسماعيل لم يفتن لعواقب التدخل . لأر ثمة عيباً كبيراً في سياسته عامة ، وهو ركونه شديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية . واعتماد عليهم ، وثقته بهم ثقة لأحد لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه في القروض الخارجية فقد كان لحسن ظنه بالأجانب لا يحسب حساباً لليوم الذي يتقلبون عليه . ويتحولن تلك القروض أداة للتدخل الأجنبي ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعايا الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شئون الدولة . وأسلمهم على أسرارها ، ومكن لهم من مراقبتها ، ففى عهده تعددت البيوت الخالية والشركات الأجنبية التى تغلغلن فى البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التى كانت الحكمة تفتضى إبعادهم عنها ؛ كعميين السمر صمربل بيكر الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء ، والمكولونل غردون باشا حاكماً لها من بعده ، ثم حاكماً علماً للسودان ، ولمسيو مترنجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرق السودان ، والحزال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى ، والأميرال ماكيلوب مديراً للسوانى والقنارات ، والمستر موريس وكيلها ، والمسيو فردريكو مديراً لوابورات البوصة والحديرة ، والمستر كليار مديراً للبريد ثم للجمارك ، وهلم جرا ، كما أنه أئسد الكثير من المناصب العالية فى دوائره وأملاكه وبعثاته إلى موظفين من الأفرنج .

كل هذه التعيينات ترجع إلى إصراف إسماعيل فى ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك نقطة ضعف كبير فى سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد على .

لقد نولى إسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمد على وإبراهيم من حلالل الأعمال . فكان مطلوباً منه أن يكمل الساء الذى شاده حده وأبوه ، ويحتفظ باستقلال الدولة حتى ألفت المقادير زمامها إليه . ولم يكن يغيب عن ذهنه أن محمد على كان يفتنى على مصر من التدخل الأجنبى . فلم يمد يده إلى الاستبدانة من الخارج . ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بمناصب الخطيرة أو يئكى لهم فى البلاد . وبلغ به بعد نظره أن رفض تحويل شركة الجزيرة امتياز مد المسكة الخليدية بين القاهرة والسويس . كما وفض شق قناة السويس ، لكيلا

تكون ذريعة للتدخل الأوربي في شؤون مصر.

بالطريق إذن كانت مرسومة أمام الخديو إسماعيل . ولم يكن مطلوباً منه إلا أن ينهض بأعضاء التقدم والعمران معتمداً على موارد الخزنة العامة . وهي موارد تكفى للقيام بتلك الأعمال لم يحسن تدبير شؤونها . ولكنه تنكب سبيل أبيه وحده . وتورط في القروض تلو القروض دون حاجة إليها . ومن غير أن يكر في طريقة إيفائها أو إيعاء فوائد لها ، حتى ابتلعت هذه القوائد . معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة في الإضرار كما رأيته مفصلاً في المحصل الخاوي هنر . وكانت النتيجة أن تالت الدول الأجنبية حقوقاً ومزايا تشل سلطان الحكومة . وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر .

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة . من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر . إلى تعيين لجنة تحقيق أوربية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنبيين في الوزارة المصرية فمما حق للمقيتو ، أى وقف كل عمل تشريعى أو تنفيذى للحكومة ، ولا شك أن هذه الأحداث كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى ناكه مصر بجهودها ونضجياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة المؤنة التى وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة إسماعيل المالية .

ولا نكران أنه متى في السؤلات الأخيرة من حكمه في أن يتخلص من هذه الوصاية التى اتخذت شكلاً مهيئاً من التدخل الفعل في شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوربية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغفل النفوذ الأجنبى السياسى والمالى في مصر ، فلم يستطع له دفعاً . وغلبت الدول على أمره .

فإذا نظرنا إلى الأمور في جزمها وحقائقها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت في عهد إسماعيل ، إذا قورلت بما كانت عليه في عهد محمد على ، ولئن كان إسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقاً زادت نظرياً من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت في عصر محمد على أكثر استقلالاً مما صارت إليه في عهد إسماعيل . وحسبك دليلاً على ذلك أن إسماعيل لما هو العاهل الوحيد من ولادة الأسرة المحمدية العلوية الذى خلع بجرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يحق أن خلع الخديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهامة لاستقلال مصر . لأن تدخل مهيئ في سيادتها الداخلية . ومن تصارييف المتندر أن يقع هذا التدخل ضد الخديو الذى نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال .

ويرجع ذلك إلى الضعف الذي أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعف قوتها الحربية والمالية . فسهل على الدول أن تتدخل في شؤونها وتعيث باستقلالها . ولا شك في أن الفرق كثير من هذه الناحية بين حالة مصر في عهد محمد علي وحالتها في عهد إسماعيل .

ففي عهد محمد علي لم يكن ثمة صندوق دين . ولا نفوذ للأجانب . ولا رقبة منهم على مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة . ولا محاكم مختلطة عالية القضاة فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تغيرت في عهد إسماعيل ، وهي قيود شلت سبابة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال بالفعل ، وظلت تسوء وتشتد حتى أواخر عهد إسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتعرض في أذبال الارتباك المالي والرقابة الأوروبية إلى أن انقضت الرقابة استلاماً إنجليزياً عسكرياً ، وهو الاحتلال الذي نعاينه إلى اليوم (سنة ١٩٣٢) .

والخلاصة أن عصر إسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، انخطت به أخطاء وأغلاط أقست إلى لصدح بناء الاستقلال المالي والسياسي .

ولو خلت شخصية إسماعيل من عيوبها لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا .

ولكن هكذا شاء جد مصر العائر أن تلاحق الأخطاء وتخطط السيئات بالחסنات في تاريخ إسماعيل ، فاغتنت الدول الاستعمارية الفرصة في أخلاطه ، والضعف الذي انتاب البلاد على عهده . ووجدت من ذلك سبيلاً إلى تحقيق أطماعها في أرض الكنانة ، والضعف في كل عصر آفة الأمم ، ومضجعة لحقوقها ، والقوة هي سباج حريتها واستقلالها ، ولقد يما طمع له الأقوياء في الضعفاء . سنة الله في خلقه : ولن نجد لسنة الله تبديلاً .

وثائق تاريخية

وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ج ١ ص ١٢٢ الطبعة الأولى)
 ، أفادت الأنباء الأخيرة الواردة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استوفى نهائياً على منطقة
 (مروي) الواقعة على نهر السومست (نيل فيكتوريا) ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة على
 (ماستي) عاصمة (أوبورو) ، وأخذوا الأهليون إلى الطاعة والسكينة ، وأرسل غردون باشا
 لقوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة
 عسكرية في (أوزندجاف) وأخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات
 (زييون)

وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل (مقانغو) على شاطئ بحيرة
 ألبرت ، حيث يصب نهر السومست في البحيرة ، ووصل بين مقانغو (المدفلاي^(١)) الواقعة
 على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها إحدى البواخر السيلية .
 وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر
 وفتحت البحيرتان ورواقدهما ونهر السومست للسلاح ، وصارت مهددة للاكتشافات التي
 يقوم بها غردون باشا .

وإلى كسب إذ أفضى نتيجة هذه الحملة التي كللت بالنجاح بفضل كماء من اشركوا فيه
 وما أظهروه من لمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للغاية التي نصب إليها الحذير
 وهي نشر لواء الحماية وإحياء التجارة والزراعة في تلك البلاد .

(١) انظر مواقع هذه المحطات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب (الطبعة الأولى)

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

(انظر ج ٢ ص ٧٨ الطبعة الأولى)

« في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ . (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦) أمر عالي إلى سعادة
راغب باشا (رئيس مجلس شورى النواب) ، منطوقه :

« حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ومجساتها الجليلة في الممالك للتسندة ، كان
أمل تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب أعضائه من الأهالي ، فالآن أشكر الله تعالى ، على
أنى عاينت من أهالي مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد - ما يزيد حصول هذا الأمل ،
فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخصوصي برياستنا ،
وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضائه ، وصار
إعاقها حسب ما هو موضح أدناه ، نخشى على ثمانية عشر يوماً ، وقد عيناكم برياسة ذلك
المجلس ، وصلى أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لإجري مقتضاها ، كما قد صدر أمرنا
أيضاً عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالي الأقاليم لأجل انتخاب الأعضاء
بموجبها ، وأصدرنا هذا لكم لمعلوماتكم بذلك ، وانتخاب ما يلزم لكم من الكتاب ،
واستحضار الدفاتر والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمعرفتكم وما انفصل من هذا
إلا التشاور ، والتعاون على توسيع عمارة ومدنية الوطن ، والاعتطاف من ثمار مآثر انضمام
الآراء في الأمور النافعة ، فنسأل الله . أن يوفقنا في كل الأمور . »

البند الأول : تأسيس هذا المجلس مبنى على المصلحة في النافع الداخلية ، والشعورات التي
تراها الحكومة . أنها من خصائص المجلس . ليصير المذاكرة - وإعطاء الرأي عنها ، وعرض
جميع ذلك للحضرة الخديوية .

البند الثاني : يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ،
بشرط أن يكون موصوفاً بالمرشد والكمال ، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة
بأنه من الأهالي التابعين لها ، ومن أولاد الوطن .

البند الثالث : يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين حكم على أموالهم

وأُملاكهم . بأحكام الإيلاس . ونعتقت بها حقوق المعير . لا إذا أعيدت تلك الحقوق .
التي حرموا منها . وبُعثت خنزير ، نخعير . والأشخاص الذين أُعير على حالهم . قبل
الانتخاب بسنة . والأشخاص الذين حرموا منهم بالدين والنخرد بحكم .

البند الرابع : إن أُلتمس من الذين يتخون الخواب . يلزم أن يكونوا من المدين . بحكم
على أموالهم وأُملاكهم بأحكام الإيلاس . ونعتقت بها حقوق المعير إلا إذا أعيدت تلك
الحقوق إليهم ، وألا يكون سبق حرامهم بالدين . والطرد بحكم . وألا يكونوا من المدينين ،
سلك العسكرية تحت السلاح .

البند الخامس : انسخلون في الخدمات الميرية ، والمستخدمون في الجهات الخارجه عن
الميري سوى كانوا من العمد . ونوجوه . وغيرهم . وكذا الذين سلك العسكرية . سوى
كانوا تحت السلاح ، وإمدادين - لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من
وقفوا من المستخدمين بلا جنحة . حسب الإيجاب أو انتقضت مدتهم في الإمدادين فيجوز
الانتخاب منهم ، إن كانوا حائزين الأوصاف المعتبرة المذكورة .

البند السادس : إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد
فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديريات بحسب كبر القسم ،
وصغره ، ويصير انتخاب ثلاثة في مصر ، واثنين في الإسكندرية .

البند السابع : حيث أن كل بلد ، عليه مشايخ معينون ، برغبة الأهالي ، فبالطبع هم
المنتخبون ، من طرف أهالي ذلك البلد . ولذا يكون عنهم لانتخاب المصير . المطلوب انتخابه
في القسم ، إذا كان تلك المشايخ ، حائزين الأوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء المشايخ
يحضرون المديرية ويكتب كل واحد منهم ، اسم من يتخبه في القسم . في ورقة مخصوصة ،
ويضعها مقفولة بالعمدوق بعد لقسمه بالمديرية .

البند الثامن : ما يتم وضع الأوراق بالصناديق تفتح على يد المدير ، والوكيل ، وانظر
قام الدعاوى ، وقامى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء . متفقة على انتخاب واحد في
القسم فيصير هو نائب عن القسم . وإن تساوت الآراء في انتخاب اثنين . أو ثلاثة . فيفزع
بينهم بحضورهم و - ي نصيب القرعة يصير نائباً عن القسم . وفي كلا الحالتين يتخذ من
المشايخ الحاضرين ، مديرية في قباله ورقة بأختارهم ، بما استقر عليه الحال . في انتخاب تلك
الزواب ، وأما الانتخاب في مصر ، والإسكندرية . ودرية ، فينصير باتفاق أو أكثرية آراء

بحره - وأعيان تلك للدائن .

البند التاسع : يصير تجديد انتخاب الأعضاء - في كل ثلاث سنين - حسب ما هو موضحاً بالبند السابع .

البند العاشر : أعضاء المجلس لا يريدون عن خمسة ومبعين شخصاً .

البند الحادي عشر : لا يعقد المجلس - إذا غاب من أعضاء أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء - له عذر ضروري - فيلزم عرض عذره - على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر ، وإن قبل عذره بالمجلس فيها ، وإلا فإن لم يحضر بعد إعلانه ، عدم قول عذره - يصير انتخاب غيره بدله ، من قسمه حسب اللائحة .

البند الثاني عشر : لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه .

البند الثالث عشر : يصير تحقيق حال كل عضو - من أعضاء المجلس حين اجتماعهم - بمعرفة قوميون فإن وجد مستكمل الشروط ، المعيرة المقررة - في البنود السابقة - يقبل ولا تنتفى نيابته ، ويستغيب غيره من قسمه وجهته .

البند الرابع عشر : بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب ، للتخين بالقومسيون ويوجدون حازبين الأوصاف المذكورة ، في البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض عنه إلى رئيس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعيان الخديوية ، ليعطى كل واحد منهم بوزلدى ، يتضمن كونه مستغيباً ، في ظرف ثلاثة سنين ، في شؤري النواب .

البند الخامس عشر : حيث من العلوم - أن كل مجلس من المجالس المائلة لهذا ، له صدور نظامه ، فبالطبع صدور نظامه هذا المجلس ستعطى له .

البند السادس عشر : إن عقد المجلس سيكون في هذا العام ، في ١٠ هاتور لقائمة ١٠ طوبة - وأما من السنين الآتية فيصير انعقاده في ١٥ كيك - لعاية ١٥ أكتبر .

البند السابع عشر : لولى الأمر جمع المجلس ، أو تأخيره - أو تحديده ملته ، أو تبديل أعضائه - وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة .

البند الثامن عشر : لا يجوز قبول عرض حالات من أحد عا بالمجلس .

اللائحة النظامية

حدود ونظام إدارة مجلس شورى النواب
(الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦)

بند ١ : مجلس الشورى يكون باخروسة مصر.

بند ٢ . مجلس الشورى وظيفته للمداولة ، في المنافع الداخلية ، والعقود التي تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأي عنها ، كما هو مذكور في بند في اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتعلق بالمنافع الداخلية ، يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس المختص ويحضر المذاكرة عنه بالأقلام ، والقومسيونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتي بعده بما يتعلق بالعقوبات من بند ١٦ إلى بند ٢٠ وبند ٢٣ في هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً كما في بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وبأنعام المذاكرة ، وإعطاء الرأي يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

بند ٣ : رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية .
بند ٤ : افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة ، فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقراءة المقالة بالتعلق الخديوي أو من يتوكل في قريتها متعلق بالإرادة العلية ، وإن افتتحه الموكل ، فإما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية . ويقرأها الموكل بالافتتاح أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح ، وهو الذي يقرأها بموجب الأمر .

بند ٥ : بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لأربابه الحق ، في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين ، وهذا الجواب لا يمكن إلا من قبل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الأمور التي تقتضي مظهرها بمجلس الشورى .

بند ٦ : إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب الكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى ، ويكون معه من كل فلم الثمان من الأعضاء بالملابس الرسمية ، تصير تسببهم بمعرفة جميع الأعضاء .

بند ٧ : حيث تقرر في بند ثمانية ٢ ، وبند ٣ . وبند ٥ من اللائحة الأساسية . الأوصاف

اللائحة ، في حق من يحصل الشعار لوظيفة العضوية . ففي حال الانتخاب بالمديرية إذا كان
 أغوز له انتخاب النواب ، يعتبر شخصاً من الغير ، حايث تعيينهم لتلك فيالطبيعة بحسب
 الموضح بالسند الثالث عشر من اللائحة الأساسية . يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتشى
 العموم عن كيفيةهم ومن طرفه يصير تبين ذلك ، بالكشف الذي يرسل لرئيس مجلس
 الشورى ، بأسماء النواب الذي نعيروا . لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه .

بند ٨ : من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقرابة المقالة ، يصير تقسم المجلس إلى خمسة
 أقلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بمضهم بعضاً : ورؤساء الأقسام يكون انتخابهم بمعرفة
 الأعضاء أيضاً ، وفي الأقسام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين ، حسب المدون في بند
 ١٣ من اللائحة الأساسية ، بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين الذين هم يقام آخر ،
 وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقسام
 الأخر ، وبعد إعطاء التقارير اللازمة عن ذلك يصير إعطائهم إلى رئيس مجلس الشورى
 لعرضهم للحضرة القلمية كما في بند ١٤ من اللائحة الأساسية .

بند ٩ : متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض
 للحضرة القلمية بذلك ، ولا يتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أو للتنازع
 فيها ، متى كان الذين صح انتخابهم يحوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كما هو موضح في بند ١١ من
 اللائحة الأساسية .

بند ١٠ : ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالمرء ، بحسب براه رتبته ، ويكون لذلك
 دفتر واضح ، يبين تلك الأشغال مادة مادة ، بناية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، وانحر
 التي وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجرى فيها .

بند ١١ : من يؤمر من الدوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن تصور من
 التصورات ، المعروضة للمذاكرة في مجلس شورى النواب ، متى طلب أن يتكلم لزم الإذن
 له بذلك ، ولا يقتضى إزمه بالاعتذار للمرة حسب المتيقن بدفع التوبة .

بند ١٢ : مجلس شورى النواب ، أنه أن يجز على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنعه مانع
 صحيح معتمد من الحضور . وذلك بواسطة ترتيب عقوبات ، على من لم يحضر مجلس الشورى
 وكل رئيس قلم من الأقسام ، يعطى إلى رئيس مجلس الشورى قائمة في كل يوم صباحاً ، بمن
 حضر من الأعضاء ومن لا يحضر .

بند ١٣ : إذا كان عدد مجلس الشورى - في يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه - بند ١١ في اللائحة الأساسية ، نزم تأخير عقده إلى اليوم الذي يليه . وهكذا في كل يوم (متى اتضح انخاف على هذا توجه) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذي يليه .

بند ١٤ : إذا كان عقد مجلس الشورى ، في يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه - بند ١١ من اللائحة الأساسية - لكن نفس الأرقام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاء ، فالقلم الذي يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله بل ينظر في الأشياء المحولة عليه .

بند ١٥ : الذي يأمر بفتح كل جلسة ، من جلسات مجلس الشورى التراب وقلها هو الرئيس ، وتقتضى في آخر كل جلسة ، أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة لفتح الجلسة التي تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب في الحال ، إلى كاتب الديوان الخديوي ، ويقضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية .

بند ١٦ : التصورات التي تراها الحكومة ، تنقل صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من يتدب هذه الأمور من طرف الحكومة .

بند ١٧ : بعد قراءة التصورات المذكورة في بند ١٦ يصير طبعها وتوزعها على الأقسام للنظر فيها بأوقاتها ، فتبحث فيها - ويتمين الأقسام من مجموعها ، قومسون مركب من خمسة أعضاء ، يصير انتخابهم بطريقة إعطاء للرأي عنهم ، بالسندوق سرّاً ، وبالقومسون المذكور ، ينظر في تلك التصورات ، ويتحرر القرار اللازم عنها .

بند ١٨ : إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، في بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المدرجة ، بالتصورات المرسولة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة - تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأي ، إلى رئيس مجلس الشورى - وهو يرسله إلى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ، ولا يجوز قبول أي رأي كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلام ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له في المذاكرة ، وأخذ الآراء حسب الواجب بنود هذه

اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢ .

بند ١٩ : كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المدرجة تلك التصورات ، كما ذكر في بند ١٨ من هذه اللائحة - كان له حق التكلم في هذا الخصوص ، بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك .

بند ٢٠ : متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يبل بمجلس الشورى ، ويطلع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل .

بند ٢١ : تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور منه في بند ٢٠ من هذه اللائحة في الوقت المعين له ، في ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويفتح افتتاح المذاكرة أولاً ، فيما يتعلق بصورة التصور المعروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أو باب منها خاصة .
بند ٢٢ : من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد ، للتركيب فيها التصورات المذكورة - يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم .
بند ٢٣ : إذا توافى للقومسيون المختص ، بالنظر في إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك - تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل ثلاثين يوماً بمجلس الشورى ، تبعث في ظرف للحكومة .

بند ٢٤ : المسائل اللازم المداولة فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسب ما يستقر عليه الحال ، في آخر كل جلسة ، كما ذكر في بند ١٥ من هذه اللائحة - يلزم في الجلسة الثانية ، أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها ، وعلى واقع ما ينتهي عليه الحال في ذلك - يجرى العمل .
بند ٢٥ : المواد المتعلقة بالنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما في بند ١٥ من هذه اللائحة - يلزم أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى في مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ . أو تأخيرها لو فت آخر ، أو نحو ذلك .

بند ٢٦ : إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد ، لزم أعمال المقترحة للمقتضية في تقديم أحدهم على الآخرين ، بمعرفة رئيس مجلس الشورى .
بند ٢٧ : في حال المكالمة بمجلس الشورى في مسألة ، لا يجوز افتتاح المكالمة في مسألة أخرى .

سـ ٢٨ : في حالة المكالمة إذا تكلم أحد من الأعضاء فيما هو جاري التكلم من أعضائه - لا يحصل التكلم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول .

بند ٢٩ : لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسألة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، ما لم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات أو لإعطاء الجواب ثانياً مرة ، بناء على طلب عضو آخر ، وأما في التوضيحات التي تشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء .

بند ٣٠ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولأن يتكلم إلا وهو في موضعه .

بند ٣١ : إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه - وجب الإصفي إليه (كذا في الأصل) .

بند ٣٢ : يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق في الجهر ، وبطريقة الأكثرية المطلقة .

بند ٣٣ : تفرغ صندوق الآراء ، يكون بمعرفة كاتب السر .

بند ٣٤ : لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في بند ١٦ من اللائحة الأساسية .

بند ٣٥ : يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منقسمة المذكرات به فيجب الإصفي للعدد الأقل ، وأن تسمح بالملاحظات الصادرة منهم .

بند ٣٦ : إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يعطوا رأياً في المادة المعروضة - لزم الرئيس أن يسأل باقي الأعضاء عن رأيهم .

بند ٣٧ : رئيس مجلس شورى النواب ، هو الذي يؤدي وظيفة اترئاسة عليه ، ونقط يسأل أرياب مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأي مطلقاً ، إلا في صورة انقسام الآراء ، في طريقة متساوية . وأما فيما عدا ذلك من الأحوال فلا يدخل التصويت ، من جملة الآراء لمجلس الشورى ، وليس له أن يدخل في عدد كرات مطلقاً .

بند ٣٨ : متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى - رد أن تكون نسجاً الأصلية ، مبيدة في دفتر مخصوص ، ثم وجب عليها من رئيس والأعضاء ، ويهز نسجاً أخرى عليها علامة كاتب السر ، ووجه الرئيس ، ويقدم للحضرة الخديوية .

سـ ٣٩ : من إلى مجلس شورى برماً ، والمأمور به ، يكون نفساً راد رئيساً .

احتساب المجلس .

بند ٤٠ : أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس للنشر عنه . بملابس الخشنة اللائقة . وجلساتهم فيه يكون بيئة الأدب .

بند ٤١ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى التواب . أن يقبض بدون إذن يصدر إليه منه ، ويتحوز له تذكرة رخصة . من طرف رئيس مجلس الشورى . ولا يجوز له أن يحرر تذكرة رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى . ما لم تقتضى الضرورة الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه العجلة . وبعد تحريرها على هذه الكيفية يصدر إخبار مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك .

بند ٤٢ : المحاضر التي تتمر لإثبات مجلس شورى التواب ، تكون مشتملة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالاختصار .

بند ٤٣ : المحاضر المذكورة في بند ٤٢ تقيد بدفتر مخصوص لذلك ، ويقرأها كاتب السر في أول مجلس للشورى ، المنعقد من اليوم الذي يلي يومها ، ويضع الرئيس إمضاءه ، على ذات الدفتر في كل يوم .

بند ٤٤ : الأوامر التي تصدر من الحضرة الخسوية ، فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة ، في بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تنقل بمجلس الشورى في الحال ويجرى العمل بمقتضاها .

بند ٤٥ : التنبيه بإرجاع من يخرج عن ما يليق ، بحسب الأصول ، فإنما هو من وظائف الرئيس لا غير .

٤٦ : إذا خرج المتكلم في مادة من المواد عن المسئلة المقتضى الكلام فيها - يلزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها ، ولا يجوز للرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع إلى المسئلة المقتضى الكلام فيها .

بند ٤٧ : يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول ، وتنبيه عليه بالرجوع إليها . فرجع وطلب الكلام فيعتذر ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، في غير الصورة المذكورة .

بند ٤٨ : إذا خرج المتكلم عن الأصول مرتين ، في مسألة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار - يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى . عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسئلة ، وبقتضى أن يعكف مجلس الشورى ، في هذا الأمر بالأغلبية .

بند ٤٩ : إذا خرج المتكلم عن مسألة انقضى الكلام فيها . وصدر إرجاعه إليّ مريد في مسألة واحدة . ثم هب بالخروج عنها مرة ثالثة - لزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى . عن لزوم معه من الكلام في باقي الجلسة . لم يصدروا المسألة التي تكلام بعدها تنقضي أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية .

بند ٥٠ : إذا انقضى اجازة التوبة . على أحد من الأعضاء بالسكوت . نكونه نكلم في غير محله . وقطع الكلام على غيره . فينقضي أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة . بند ٥١ . لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى . أن يصدر منه مسبة لأحد . ولا إشارة بالإقرار . أو بغيره . على قول أحد بمجلس الشورى .

بند ٥٢ : إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر خلل بانتظام حاله بمجلس الشورى - لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك ، بالإمام من طرف الرئيس ، فإن أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه ، في ضمن المحضر الذي يتحرر ، بما يقع في مجلس الشورى بذلك اليوم ، وفي صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، المخلل بانتظام مجلس الشورى - يلزم المجلس المثار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذاكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، بمدة لا تقتضي أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التي يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها .

بند ٥٣ : في مدة امتناع مجلس الشورى ، وفي الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الوجوه إلا إن كان (لا سمح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل فظيماً ، لا بعد من أعضاء مجلس الشورى . ويتعين بدله حسباً في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٤ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة التي قالها بمجلس الشورى ، والمذكرات التي حصلت عنها . من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك فإن طبع ونشر بغير ترخيص - يرتب عليه الجزاء اللازم . بقرار من قويمين يتعين من القلم الذي هو من أعضاء .

بند ٥٥ : في مدة العضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء . ما يمنع لياقة وجوده ، عضواً بمجلس الشورى . النواب ، فيما هو واضح في بند ٢ ، وبند ٣ . وبند ٥ . من اللائحة الأساسية يسقط حقه من العضوية . ويتعين بدله . كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٦ : في مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقل الامتنع من أحد من الأعضاء . وفي أوقات تعطله إذا أراد أحداً منهم أن يستق - ليرم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، ويوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالاقبل وحينئذ يجري المكاتبه للجهت ، لأجل تسمية خلفه ، كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٧ : رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضغط اللازم ، في أثناء الجلسات المتعددة - وفيما يتعلق بدخول المصل المعد لإقامة مجلس الشورى .

بند ٥٨ : إذا تراء لرئيس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس المشار عنه في يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذي يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية - لا مانع من تأخير عقده في ذلك اليوم فقط ، ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية بذلك في الحال .

بند ٥٩ : يرسل الحقير اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة .
بند ٦٠ : لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراء لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية ، بتجوز دخول من يتصريح له بذلك ، بموجب التذكرة التي تعطى لهم حينئذ ، من طرف رئيس مجلس الشورى .

بند ٦١ : حيث ذكر في بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، في اللائحة الأساسية ،
الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ،
ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، في الانتخاب السابع ، تقضى أن الذي يحصل انتخابهم للعضوية يكون هم دارية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة في حقهم ، وفي الانتخاب الحادي عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة . علاوة على الأوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً .

مراجع البحث

تذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل

- المخطط التوفيقية . للعلامة علي باشا مبارك . في عشرين جزءا . وقد تكلمنا عنها (ج ١ ص ٢٣٩ الطبعة الأولى) .

- « الوقائع المصرية » .

- مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Société Royale Geographie

Bulletin de l'Institut Egyptien مجلة المجتمع العلمي المصري

Revue d'Egypte (1894—1897) للمسيو جليار دويك Quillardot

Revue des Deux Mondes مجلة العالمين الفرنسية

وقد يينا في هوامش الكتاب الأجداد التي رجعت إلينا .

- التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ المصرية بالسنة الأفرنجية والقبطية - للواء

المصري محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م) .

- النتيجة المستعنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكي ومحمد أفندي نجيب

طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م) .

- مجموعة القوانين والقرارات .

- مجموعة الأوامر والقيودات بالمفترخانة المصرية (دار المحفوظات) .

- قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاد في ستة أجزاء .

- كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لثوراد نجيان أفندي تم طبعه سنة ١٩٠٣ في

أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

- الوثائق الدبلوماسية والقرارات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠ .

Actes diplomatiques et firmans impériaux relatifs à l'Egypte

فلاح (ذكريات عن مصر) لافون أير. طبع سنة ١٩٠٧

Le Fellah par Emile Abouf

سقوط مصر - تمسير فخرية Solim - Pacha par Voglimer

(فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠، مع سنة ١٨٨٦ .

- مصر سنة ١٨٥٨ ميسير دلاتر Delatre وهي مذكورة نسخة الشرق والغرب

ونشعرت نسخة ثالثة وثامنة L'Egypte en ١٨٤٤ Récus d'Orient.

D'Algerie et des Colonies - VIII (1858) et IX (1859)

"مصر وسوريا Egypte et Syrie للمسيو ديكان Du Camp نسخة المذكورة مائة
ثامنة .

- رسائل عن مصر - لبارتلمي سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧

Lettres sur l'Egypte, par Barthelemy Saint Hilaire.

- رحلة سعيد باشا في السودان للذكور آياته باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohamed Said Pacha dans ses provinces du Soudan - Abbate

مراجع خاصة بمصر اسماعيل

المراجع السابقة ثم :

- مصر كما هي Egypt as it is للسرا مالك كون طبع سنة ١٨٢٧

- (ولد) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismail طبع سنة ١٨٨٩

- مصر وأوروبا L'Egypte et l'Europe للماسي الخطط فان غن Van Bemmelen

طبع في جزئين سنة ١٨٨٢

رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار

Lettres sur l'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar

- المسئلة المصرية La Question D'Egypte لمسيو دي فريسينيه

De Freyemier طبع سنة ١٩٠٥ .

- المركز الدولي لمصر والسودان

Situation internationale de l'Egypte et du Soudan

لمسيو كوشري Luchet طبع سنة ١٩٠٣

مجموعات معاهدات . لدى مارتنس في ٣٥ جزءاً

De Martens. Recueil general des Traites

- مجموعة معاهدات ليوب الثاني . للبارون دي تستام طبع سنة ١٩٠١ في عشرة

Recueil des traités de la Porte Ottomane-par De Testa أجزاء

- تاريخ الدولة العلية العثمانية . محمد بك فريد .

- تاريخ للسنة الشرقية . لمعطي كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨ .

- مذكريات عرواني باشا (كشف الستار عن سر الأسرار) .

- حقائق الأخبار عن دول البحار . لإسماعيل باشا سرهنگ طبع سنة ١٣١٢ هـ في جزأين .

- الكافي ، لميخائيل بك شادويم طبع سنة ١٨٩٨ في أربعة أجزاء .

- البحر الزاخر في تاريخ الأوائل والأواخر . لعمود باشا فهمي طبع سنة ١٣١٢ هـ .

- كشف الستار عن أسرار مصر - لادم أوليف ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mystères de l'Egypte dévoilés — Mme Olympe Audouard

- مصر الخديو - لادوين دي ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Kbedive's Egypt—Edwin de Leon

- تاريخ أوروبا السياسي من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين سنة

١٨٧٨ . للمسيو ديبور

Histoire diplomatique de l'Europe—Debsdour

- دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بعهد عباس وسعيد

المراجع السابقة ثم :

- مصر الحديثة - للمسيو مريو (طبعة سنة ١٨٦٤)

L'Egypte, Contemporaine—Merruau

-- (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا (مجلة العالمين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

- أفكار عمده في توريثه المباشر في عرض مصر

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d Egypte

المسيو جوفو Gubelin طبع سنة ١٨٦٨ .

- مصر ومؤتمر باريس L'Egypte et Congres للمسيو برنولف Brunswick طبع سنة

١٨٦٨ .

- مصر طبعه لعددات ١٨٤٠ - ١٨٤١

L Egypte d'apres les traites de 1840 - 1841

المسيو بوديانو Burdeanu طبع سنة ١٨٦٩ .

- مصر وتركيا للمسيو جي لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على الرسالة

السابقة) .

- مصر وتركيا للمسيو تريزاني Trevisani طبع سنة ١٨٦٩ .

- الخديو والسلطان . للمسيو جومون Guillaumon طبع سنة ١٨٧٠ .

- الخلاف بين مصر وتركيا Le differend Turco-Egyptien للمسيو لوري Laury

طبع سنة ١٨٦٩ .

- الخديو مصر . للمسيو جومون Guillaumon طبع سنة ١٨٩٦ .

- كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو ادوارد Edouards

- كلمات من مصر - الخديو والفلاح

Quelques mots sur l'Egypte Contemporaine

لألفريد ميرارج Myrargues طبع سنة ١٨٦٩

- مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition universelle de 1867

المسيو شارل أدمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

- مصر وتركيا للمسيو فرديناند داليسر طبع سنة ١٨٦٩

البروجرية احبيان Le Progres Egyptien مجلة أسبوعية كانت تصدر - الإسكندرية

(سنة ١٨٦٨ - ١٨٧٠) معارضة سياسة إسماعيل

- مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو مونتو Montaul طبع سنة ١٨٦٩ .

- *La Question égyptienne et le droit international* مسألة المصرية والقانون الدولي

لدى ميرتس De Martens طبع سنة ١٨٨٢

- أوربا ومصر للمسير نوتوفيتش Notovich طبع سنة ١٨٩٨ .

- الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) .

- الكتاب الأزرق الإنجليزي Blue Book

- خديويون وباشاوات Khedives and Pachas للمسير مورلي بل Moberli Bel

طبع سنة ١٨٨٤ .

- مصر مرحلة لمرحلة L'Egypte à petites journées للمسير رونيه Rhonè

طبع سنة ١٨٧٧ .

- مصر الأخيرة La dernière Egypte للمسير ليك Lepic طبع سنة ١٨٨١

- مصر وتقدمها في عهد إسماعيل L'Egypte et ses Progrès sous ismaël Pacha

للمسير رونشي Roncheli طبع سنة ١٨٩٧

- مصر وإسماعيل باشا لساكري وتونزوي Sacré et Outrebon طبع سنة ١٨٦٥

- التأليف عن مصر والسودان للأمير إبراهيم حلمي The literature of Egypt

and the Sudan في جزأين . وفيه بيان للمؤلفات التي ظهرت عن مصر منذ العصور

القديمة إلى سنة ١٨٨٥ وله ملحق لغاية سنة ١٨٨٧ .

- سياحة السلطان عبد العزيز في مصر .

Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire.

للمسير جاردي Gardey طبع سنة ١٨٦٥ .

- معلومات جغرافية Notices géographiques للعلامة فديري باشا (عن مصر وبلداتها

وتاريخها) طبع سنة ١٨٦٩ .

اجلئ في مصر England in Egypt للمورد ألفرد مقرر طبع سنة ١٨٩٢ .

- مصر الحديثة Modern Egypt للمورد كرومر طبع في جزأين سنة ١٩٠٨

مصر Egypt للمورد ماتورني Matorne طبع سنة ١٨٨٣

- الحياة الاجتماعية في مصر Social life in Egypt لجان س Lane Poole

طبع سنة ١٨٨٤

نسخ الكتاب السابق . وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب اللدني في (استغراء المصريين) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م) .

- دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسافر فرسوا غريفي Fr. Leveraud طبع سنة ١٨٧٠ .

- إحصاء عام مصر من سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٧ Essai de statistique general de
لأمينتي بك Amici طبع سنة ١٨٧٩ في جزأين .
siqazd - مصر القديمة والحديثة وتمييزها الأنواع

L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement

لأمينتي بك Amici طبع سنة ١٨٨٤ .

- الإحصاء السنوي العام الذي تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠
بحرية حكومة أوروبية في مصر Un essai de Gouvernement europeen en Egypte
للمسيو جابريل شارم Gabriel Charnes رسالة مأخوذة عن مجلة العالمين (١٥ أغسطس
وأول سبتمبر و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩) .

- (وله) خمسة أشهر في القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠

- تاريخ الصحافة . لميكوفت ليليب طرازي طبع سنة ١٩١٣ في جزأين .

- اسماعيل باشا خديو مصر . للمسيو رافيس Ruvaiss طبع سنة ١٨٩٦ .

- حياة البلاط في مصر Court life in Egypt للمسرة بتر Butler طبع سنة

١٨٨٧ .

- شريف باشا . للمسيو سانتيردي بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧ .

- نوبار باشا . للمسيو هولنسكي Holynski طبع سنة ١٨٨٥ .

- نوبار باشا . للمسيو برتران .

- الجلائر ومصر . للمسيو ديسي Dicy طبع سنة ١٨٨١

- حفريات مصر . لأمين باشا فكري طبع سنة ١٢٩٦ هـ .

- تقرير اللورد دوفين عن مصر سنة ١٨٨٣ .

- شؤون سياسية عن مصر Choses politiques d'Egypte للمسيو رورلي Roralli bey

طبع سنة ١٨٩٤ .

- مصر تحت حكم اسماعيل للحصو مريو Merruan رخصة العالم عدد
 ١٠ (نفس سنة ١٨٧٦).
- مجلة ركاز حرب جيش المصري.
- الخريدة العسكرية.
- مصر المصرية لعلم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ في تسعة أجزاء (نقص منها الجزء
 الثاني والثالث).
- تاريخ للسنة المصرية من سنة ١٨٧٥ - ١٩١٠.
- عرب الأستاذين هذا محمد العبادي ومحمد بدران عن الأصل الإنجليزي
 Egypt's Ruin ليتودر رودستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠.
- تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل باشا (١٨٦٣ - ١٨٧٩).
- لإلباس بك الأبوي طبع سنة ١٩٢٣ في جزأين.
- التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر. للستر ويلفرد سكاون بلنت Blunt
 Secret history of the English occupation of Egypt
- طبع سنة ١٩٠٧ وعرته جريدة «البلاغ» للأستاذ عبد القادر حمزة
- صور مصرية Croquis egyptiens لثونكي Chonsky طبع سنة ١٨٨٧.
- خواطر في السياحة Impressions de voyage
- لدام لي شيلده M^{re} Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢.
- (وفا) شتاء في القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣
- نظرة في حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسير رونيه Rnoné
- Coup d'oeil sur l'état present du Caire ancien et moderne
- أسماء كبلر موغل الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩٩ هـ (١٨٦١ -
 ١٨٨٥) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٥١ تاريخ.
- إحصاء مصر Statistique de l'Egypte رينى بك De Ragny مدير إدارة
 إحصاء (السنة الأولى) ١٨٧٠ - (السنة الثانية) ١٨٧١ - (السنة الثالثة) ١٨٧٢.
- إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistique de l'Egypte. أصدرته وزارة الداخلية
 بالفرنسية وقد أشرنا إليه في الحاملي نحيما باسم رينى بك لأنه وضع مفدته وتول تربيته على

- قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez
 للمسيو فونتين Fontaine (وقد نقلت عنه صورة ابتداء العمل في حفر القناة).
 - افتتاح قناة السويس L'Inauguration du Canal de Suez للمسيو فيكول
 Nicole وفيه رسوم للرسم ريو.
 - عائلة فرنسية Une famille Francaise للمسيو بريديه Bridier وفيه ترجمة فردينان
 دلسس طبع سنة ١٩٠٠.
 - فردينان دلسس. ليرتلان وفيه Bertrand et Ferricr طبع سنة ١٨٨٧
 - قناة السويس وما تكلف مصر Ce que coûte a l'Egypte le Canal de Suez
 للمسيو درفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١.
 - شراء أسهم قناة السويس أول القزوة الإنجليزية في مصر
 L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez
 للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦
 - قناة السويس والسياسة المصرية
 La Canal de Suez et la politique Egyptienne
 للأستاذ حسين حسني طبع سنة ١٩٢٣.
 مراجع خاصة بالسودان
 - مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، وه والوقائع المصرية ، وه مجلة مصر
 وه مجلة العالمين الفرنسية.
 - السودان بين يدي محمدون وكنتشر لإبراهيم فوزي باشا في جزأين .
 - الإسماعيلية Ismailia للمسيو سمبولي بيكر Sir Samuel Baker طبع سنة ١٨٧٥
 - (وله) ألبرت نيانزا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨
 - مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues للكولونل شاني
 لويج بك Chaille Long bey طبع سنة ١٨٩٢ .

- كثر الرغائب في مستحاثات الجوانب ، لأحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ -
١٢٩٨ في سبعة أجزاء .

- إنجلترا في مصر L'Angleterre en Egypte

لنادام جوليت آدم Juliette Adam تعريب على بك فهمي كامل .

- مصر L'Egypte للكاتب الألماني جوج ايرز G. Ebers وله (ترجمة فرنسية للمسيو
لمسيو) في جزأين طبع سنة ١٨٨٠ .

- باريصي في القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو بيرج Perrieres طبع سنة
١٨٧٢ .

- مصر الحديثة L'Egypte moderne

للمسيو مونتان Montant (اطلس به رسوم وصور) .

- مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣

La Conference de Constantinople et la Question égyptienne en 1882

مراجع متاحة بقناة السويس

- مراسلات ويوميات ووثائق عن تاريخ قناة السويس .

للمسيو فردينان دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٨١ في
خمسة أجزاء .

Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez

- (وله) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez طبع سنة ١٨٩٠

- (وله) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة ١٨٨٧ في
جزأين .

- قناة السويس . للمسيو فوازان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ - ١٩٠٧) في
سبعة أجزاء .

- قناة السويس ، للمسيو ديبلاسي Desplaces طبع سنة ١٨٥٩ .

- حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Charles Roux

- (وله) مريخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez طبع سنة ١٩٠١ في
جزأين .

- تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لعموم بلط شفيق صبح سنة ١٩٠٣ في ثلاثة أجزاء .

- نكرة مصر في الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Égypte dans les provinces équatoriales

للمسير دهرمان Deherman (مجلة العالمين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤) .

- نشرات هيئة أركان حرب الجيش للمصري (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونل بردي باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧ .

- سبع سنوات في السودان Sept ans au Soudan لجنى باشا Gessi pacha

- في باطن أفريقيا (١٨٦٨ - ١٨٧١) Au cœur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

- عشر سنوات في مديرية خط الاستواء والعودة مع أمين باشا

Dix années dans Afrique Equatoriale في كازاني Casati طبع سنة ١٨٩١

- السودان المصري The Egyptian Sudan تأليف وليس بودج Wallis Budge في

جزأين طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان .

- مصر المسلمة والمسيحية Moslem Egypt and Christian Abyssinia

لويلم داي Dye طبع سنة ١٨٨٠

- الحملة المصرية على الحبشة Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للسيو سوتزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Égypte عدد مارس وأبريل ومايو سنة

١٨٩٦ .

- السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية . للأستاذ داود يركات . طبع سنة

١٩٢٢ .

- مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للدكتور أحمد نواد صبح سنة ١٩٣١ .

- فاشودة وفرنسا وإنجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبير دكي Rober de Cuix طبع سنة ١٨٩٩

- تقسيم أفريقيا Le partage de l'Afrique لبانيج Banning طبع سنة ١٨٨٨ .

- (وله) أفريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦ .

- (وله) الأنبياء الثلاثة غردون والمهدى وعمراني Les trois prophètes طبع سنة

١٨٨٦ .

- (وله) منابع النيل Les Sources du Nil

- (وله) مصر وأفريقية والأمريقيون Egypt, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨

- (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة العالمين الفرنسية عدد أول نوفمبر سنة ١٨٩٤)

- اكتشاف منابع النيل

Journal of the discovery of the sources of the Nil

للرجالة سبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية) .

- النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف شبلو بك

Cheiu Bey طبع سنة ١٨٩١ .

- دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Motte (مأخوذة بالفرنسية) طبعت سنة

١٨٨٠ .

- جبر الكسر في الخلاص من الأسر. محمد رفعت بك (تكلما عنه ج ١ ص ١٤٧

الطبعة الأولى) .

- الكتاب الأزرق الإنجليزي Blue Book عن سنة ١٨٨٢ .

- الكولونيل غردون في أفريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa للمستر

هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون إلى أخيه) .

- يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khartoum طبع سنة ١٨٨٥ .

- مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنري بنسا Pensa طبع سنة

١٨٩٥ .

- النار والسيوف في السودان لسلطين باشا. أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية

Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة «المبلاغ» عن

النسخة الإنجليزية .

- السودان وغردون والمهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi للكاتبين حومان

Heumann طبع سنة ١٨٨٦ .

- مذكراته عن أهم أعمال المنفعة العامة في مصر.

Memoires sur les principaux travaux d'utilite publique en Egypte

عليان باشا دي بلنوف Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢ .

- مصر والجغرافيا L'Egypte et la Geographie لبرنولا بك Bonola bey وبيد

أعمال العمران التي تمت في مصر على عهد الأسرة المحمدية العلوية طبع سنة ١٨٩٠ .

- زراعة القطن في مصر والنزول في إنجلترا . للسيو جون نينج J. Ninci (مجلة

العالمين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥)

- حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصري

La situation economique et financiere de l'Egypte.

Le Soudan Egyptien للسيو ارمنجون Armonjon طبع سنة ١٩١١ .

- إنتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte

للسيو فرنوا شارل وو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

- مذكرات المستشار المالي

- تقارير اللورد كرومر

- مصر اليوم l'Egypte d'aujourd'hui لكرياني Cressati طبع سنة ١٩١٢

عن العلم والنهضة العلمية والأدبية

- التعليم في مصر ، أمين سامي باشا طبع سنة ١٩١٧ .

- مجلة « روضة المدارس » .

- كتاب الوسيلة الأدبية . للشخ حبيب الرضوي طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) في

جزأين .

- سر نبال في القلب والإبداء . لأحمد فارس الشدياق طبع آخره الأول سنة

١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) .

- التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte

للسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢ .

- التعليم العام في مصر (بالفرنسية) ، ليعقوب أرمن باشا طبع سنة ١٨٩٠

- تقسيم أفريقيا Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة

١٨٩٨

- مسألة أفريقية La Question d'Afrique

للمسيوريمون روزنزون Raymond Ronzon طبع سنة ١٩١٨ .

عن الحالة المالية والاقتصادية

- تاريخ مصر المالي من عهد سعيد باشا (سنة ١٨٥٤ - ١٨٧٩)

Histoire financière de l'Egypte مؤلف بيهرول J.C. فيل أنه بايونو

Poponot وقيل أنه ج. كلودي J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨

- تقرير لجنة كيف Cave المشور ذبلا لكتاب (مصر كما هي) للاك كون .

- التقرير الابتدائي للجنة التحقيق العليا الأوروبية

طبع سنة ١٨٧٨ Commission supérieure d'enquête — Rapport préliminaire

- التقرير النهائي للجنة المذكورة

Rapport concernant le règlement provisoire de la situation financière

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضا في الكتاب الأصغر الفرنسي .

- الملكية المقاربية في مصر La propriété foncière en Egypte للحقوب ارئين بلشا .

طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية .

- حقيقة المالية المصرية La vérité sur les finances égyptiennes

كلمستر جوشن Goschon طبع سنة ١٨٧٨

- مصر ومستقبلها الزراعي والمالي

L'Egypte, son avenir agricole et financier للمسيور بايونو Poponot

- الأطنان والمضارب في القنطر المصري لمجرس بك حين طبع سنة ١٩٠٤

- القوانين المقاربية في الديار المصرية لجامعة السوربون جيورست .

- نعمة الخديوي إسماعيل لمصعب وادي النيل أو أعظم نعمة للري في الدنيا (ترعة

الإبراهيمية) محمد بك إسماعيل حب الزمان طبع سنة ١٩٠٠ .

- الري في مصر L'irrigation en Egypte للمسيور باروا Barrois طبع سنة ١٩١١ .

- كتاب المحاماة . لأحمد فتحي زغلول باشا طبع سنة ١٩٠٠

- تطور المركز القضائي للأحزاب في مصر

De l'évolution de la condition Juridique en Egypte

للمسيو لامبالا Laembala طبع سنة ١٨٩٦

- الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة

Le Livre d'Or du cinquantenaire des Juridictions mixtes d'Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام محاكم المختلطة . طبع سنة ١٩٢٦ .

• • •

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمي السباعي شاهين

نائب رئيس قضاة الحكومة

• • •

١- حياة علي باشا مبارك . الدكتور محمد نوري باشا .
٢- حياة محمود باشا الفلكي . محمد مختار باشا وإسماعيل باشا الفلكي .
٣- حياة إسماعيل باشا الفلكي . لأحمد زكي باشا .

عن الحركة الوطنية وإحياء النجاة

عن القضاء

فهرست الجزء الثانى

الفصل العاشر

أعمال العمران

صفحة	صفحة
١٩	مسودة عهد الرحمن الراضى (المؤلف) ٣
٢٠	مقدمة المطبعة الثالثة ٥
٢٠	مشتات الرى والزراعة ٩
٢٠	الزنج ٩
٢٢	الزراعة الإبراهيمية ١٠
٢٤	قناطر التضميم ١٢
٢٤	الزراعة الإسماعيلية ١٣
٢٦	الزراعة الأخرى ١٤
٢٦	القناطر ١٥
٢٦	إصلاح القناطر الخيرية ١٥
٢٦	بحالى تفتيش الزراعة وعزادة الزراعة ١٥
٢٧	التوسع فى زراعة القطن والتعب ١٦
٢٩	زيادة مساحة الأقطان المزروعة ١٦
٢٩	مشتات الصناعة ١٧
٣٦	معامل السكر ١٧
٣٧	معامل النسيج ١٩
	معامل الطوب والمباعدة والمزجاج والورق ١٩
المواصلات والسكك الحديدية ١٩	
المخطوط التى أنشئت فى عهد عباس	
وسيد ٢٠	
المخطوط التى أنشئت فى عهد إسماعيل ٢٠	
التطاولات ٢٢	
البريد ٢٤	
المتحف للمصرى ٢٤	
دار الآثار العربية ٢٦	
دار الرصد ٢٦	
مصلحة الإحصاء ٢٦	
مصلحة المساحة ٢٦	
الأعمال الصحية ٢٧	
صهران المدن ٢٩	
فى القاهرة ٢٩	
ل الإسكندرية ٣٦	
التصوير ٣٧	

الفصل الحادى عشر

مأساة الديون

٣٤	ديون مصر فى عهد إسماعيل ٣٣
٣٧	بيان هذه القروض وهل كانت مصر فى حاجة إليها ٣٤
٣٨	قروض سنة ١٨٦٤ ٣٤
	قروض سنة ١٨٨٥ ٣٧
	قروض سنة ١٨٦٦ ٣٨

فهرست هجائی للكتاب

١٠٠. مشير إلى الجزء والذي يليه إلى الصحيحة ، وبينهما هذه العلامة - وحرف
١٠١. أن صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١٠٢).

• • •

١٠٠ - تاد الأديب الشيخ محمود أبو زينة المولف بمجلس مديرية العقبة في وضع فهرست للطبعة الأولى ،
الراعي خمسة المدرس مدرسة حلوان الثانوية في فهرست الطعة الثانية ، فلها عن خربل الشكر
١٠١ - تاد تاد الرجوع إليه فأنه الطبعة الأولى من جزء الكتاب وعصر إسماعيل الجزء الأول . وعصر

..... 36	36 36	36
..... 37	37 37	37
..... 38	38 38	38

.....

..... 39	39 39	39
..... 40	40 40	40
..... 41	41 41	41
..... 42	42 42	42
..... 43	43 43	43
..... 44	44 44	44
..... 45	45 45	45
..... 46	46 46	46
..... 47	47 47	47
..... 48	48 48	48
..... 49	49 49	49
..... 50	50 50	50
..... 51	51 51	51
..... 52	52 52	52
..... 53	53 53	53
..... 54	54 54	54
..... 55	55 55	55
..... 56	56 56	56
..... 57	57 57	57
..... 58	58 58	58
..... 59	59 59	59
..... 60	60 60	60
..... 61	61 61	61
..... 62	62 62	62
..... 63	63 63	63
..... 64	64 64	64
..... 65	65 65	65
..... 66	66 66	66
..... 67	67 67	67
..... 68	68 68	68
..... 69	69 69	69
..... 70	70 70	70
..... 71	71 71	71
..... 72	72 72	72
..... 73	73 73	73
..... 74	74 74	74
..... 75	75 75	75
..... 76	76 76	76
..... 77	77 77	77
..... 78	78 78	78
..... 79	79 79	79
..... 80	80 80	80
..... 81	81 81	81
..... 82	82 82	82
..... 83	83 83	83
..... 84	84 84	84
..... 85	85 85	85
..... 86	86 86	86
..... 87	87 87	87
..... 88	88 88	88
..... 89	89 89	89
..... 90	90 90	90
..... 91	91 91	91
..... 92	92 92	92
..... 93	93 93	93
..... 94	94 94	94
..... 95	95 95	95
..... 96	96 96	96
..... 97	97 97	97
..... 98	98 98	98
..... 99	99 99	99
..... 100	100 100	100

الفصل الرابع عشر نظام الحكم في عهد إسماعيل

صفحة	مبدا
٢٥٧	النظام السياسي
٢٥٨	المجلس الخصوصي ثم مجلس المظار ..
٢٥٨	مجلس شورى النواب
٢٥٩	التقسيم الإداري
٢٥٩	النظام القضائي
٢٦٠	المحكمة التجارية المختلطة
٢٦٠	مجلس الأحكام
٢٦٦	إشياء المحاكم المختلطة
٢٦٣	حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا ..
٢٦٤	انواع حدود الامتيازات في مصر ..
٢٦٦	اضطراب المعاملات
٢٦٦	إصلاح هذا الفساد
٢٦٧	مذكورة نوبار باشا ١٨٦٧
٢٦٧	المفاوضات بشأن النظام القضائي المختلط
٢٦٨	إقرار نظام المحاكم المختلطة
٢٧٠	افتتاح المحاكم المختلطة
٢٧٠	نظرة عامة في القضاء المختلط

الفصل الخامس عشر الحاجة المالية والاقتصادية

٢٧٧	نظرة عامة
٢٧٩	الميراثية في عهد إسماعيل
٢٨٠	ميراثية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢
٢٨٤	الضرائب
٢٨٨	البنك والإيمرف
٢٨٨	استغلال الأجانب مرافق البلاد
٢٩١	التجارة
٢٩٣	الصناعة

صفحة	صفحة
١٩٩ الجمعية الوطنية	١٧٧ خطبة العرش
٢٠٠ المطالبة بتأليف وزارة وطنية جواب المجلس على خطبة العرش
٢٠١ اللائحة الوطنية	١٧٨ خطاب تاريخي
٢٠٢ نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية	١٧٩ أعمال المجلس
٢٠٣ قبول الخديو اللائحة الوطنية	١٨٠ المسائل المالية
٢٠٤ احتجاج الوزراء الأتوريين	١٨٢ نشاط المجلس
٢٠٤ البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية ..	١٨٢ المسألة الدستورية
..... كتاب الخديو إلى شريف باشا وتكليفه سياسة الوزارة الثوبلوية وأثرها في تطور
٢٠٥ تأليف الوزارة	١٨٥ الحركة
..... مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس	١٨٧ ترميم للوظائف
٢٠٦ النواب	١٨٨ إحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستبعاد
٢٠٨ تقرير لجنة التحقيق النهائي	١٨٩ ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا ..
..... تأليف الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا	١٩١ البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط
٢١٠ الحفلات الوطنية	١٩١ سقوط وزارة نوبار باشا
٢١٠ وزارة شريف باشا ومجلس النواب ..	١٩٣ وزارة توفيق باشا
٢١٣ دستور سنة ١٨٧٩	١٩٥ مجلس شوري النواب ووزارة توفيق باشا
٢٢٠ دستور سنة ١٨٨٢	١٩٦ جلسة تاريخية
٢٢٥ محمد شريف باشا	١٩٨ قرار المجلس
٢٢٥ ترجمة حياته	١٩٨ هزيمة النواب إلى الخديو

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الخديو إسماعيل والدائنين

٢٤٥ الموقف السياسي	٢٥٤ رحيله إلى منفاه
٢٤٦ مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩	٢٥٦ إسماعيل في منفاه
٢٥١ خلع إسماعيل	٢٥٦ وفاته

الفصل السادس عشر
الحياة الاجتماعية

صفحة	صفحة
٢٠١	نظرة عامة
٢٠٢	الحياة للعائلة
٢٠٤	النهضة النسائية
٢٠٤	طبقات الشعب
٢٠٤	عدد السكان
٢٠٥	الأسرة الحاصلة - الخديو والأبناء ..
	علماء الأزهر
	الموظفون
	الزراعة والصناعة
	الأعيان

الفصل السابع عشر
شخصية الخديو إسماعيل والحكم على عصره
وثائق تاريخية

٢١٧	الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦	مذكرة شريف ياقا إلى الخديو عن
٢١٥	مراجع البحث	امتلاك مصر منطقة البحيرات
٢١٠	فهرست محافل بكتابات	الاستوائية
٢٤٩	فهرست الجزء الثاني	اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب
٢٤٧	فهرست المخطوطات وصور	الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦
		اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب

فهرست الخرائط والصور

صفحة	
١١	مربطة الزفة (برهيمية)
١٢	قنطرة التفجيم بميروف
١١٧	إسماعيل رغب - شا رئيس مجلس شورى العرب
١١١	عبد الله باشا عرفت رئيس مجلس شورى النواب
١٤٠	جبال الدين الأعمش
١٦٣	السيد جمال الدين الأفغاني في مرفقه الأخير
١٧٤	قاسم رسمي باشا رئيس مجلس شورى النواب
١٧٤	جعفر مظهر باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٠٩	زعماء الحركة الوطنية في عهد إسماعيل
٢١١	حسن واسم باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٢٦	محمد شريف باشا

للمؤلف

- حقوق الشعب :
يتضمن شرح المبادئ والنظريات ونقواعد المسؤولية وحقوق الإنسان . صبع سنة ١٩٦٢ .
- نقابات التعاون الزراعيّة :
يتضمن تاريخ التطور الزراعي ومشتته في أوروبا ، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩٦٤ .
- الجمعيات الوطنية :
مصحفة من تاريخ النضالات القومية يتضمن تاريخ الانتفاضات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير . والتنظيم البيروقراطية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٦٧ .
- تاريخ الحركة القومية (في جزأين) :
الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها ومصر المقاومة الأهلية التي اعترضت لحظة الفرنسية في مصر . وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩)
الجزء الثاني : من إعادة الميوان في عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩) .
- عصر محمد علي :
يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)
- عصر إسماعيل (في جزأين) :
الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وثوكل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)
الجزء الثاني : وفيه نتاج الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .
- الفترة العربية والاحتلال الإنجليزي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .
- مصر والسودان في أوتل عهد الاحتلال .
- تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧) .
- مصطل كامل : باعث الحركة الوطنية
تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد طريد : رمز الإخلاص والنضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١).

لورة سنة ١٩١٩ فى جزئين :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦.

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ -

١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم نتائج الثورة فى القاهرة والأقاليم.

الجزء الثانى : وقيد الكلام عن معاهدة الثورة واستمرارها ومحاولات الثورة وبلطة ملتر. والحوادث التى

لابتها ومفاوضات ملتر واستشارة الأمة فى مشروع ملتر. والتبليغ الكهربائى بأن الحملة علامة غير مرضية.

ونائج الثورة فى حياة مصر القومية.

فى أعقاب الثورة المصرية (لورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة

١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك نواز سنة ١٩٣٦

(الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩).

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥١).

مقتنيات لورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.

وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يهدد للثورة.

لورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى انتصح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى :

من انتصح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة.

شعراء الوطنية في عصر :
ترجمهم . وشريف حمدي . والمسابات التي صدر فيها لصائدهم الصفحة الأولى سنة ١٩٥١
بمجموعة ألقاب وألقاب لـ الجوان : (مجس النواب الأول) طبع ١٩٢٥
أربعة عشر عامًا في الريان :
في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعت النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)
بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)
الزعيم الثالث أحمد عرابي :
(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)
جمال الدين الأفطاني : (طبع سنة ١٩٦٦)
بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حامية (طبع سنة ١٩٣٦)
كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبع سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)
عصر الجهاد في العصر الحديث :
في ست حلقات تشمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهد العثماني إلى بداية
نورة ٢٣ يولية ١٩٥٢
(تمت الطبع)
مختارات من دواوين شعراء في الجاهلية والإسلام .

To:

WWW.AL-MOSTAFA.COM

